انتفاضة الريف

الصراع الاجتماعي والسياسي في مغرب ما بعد الاستعمار، 1958-1959



ماركوس ر. بيريز غونزاليس دكتور في

العلاقات الدولية

انتفاضة الريف

الصراع الاجتماعي والسياسي في
مغرب ما بعد الاستعمار، 1958-1959

ماركوس ر. بيريز غونزاليس
دكتور في العلاقات الدولية

Trans Nbe

العنوان الأصلي:

REBELIÓN EN EL RIF

Conflicto social y político en el

Marruecos postcolonial, 1958-59

ملاحظة من المؤلف

لطالما ذكّر اسم الريف في إسبانيا، ولا سيما في مليلية، بذكريات مريرة من الماضي. ولا شك أن الحروب الاستعمارية التي اندلعت في النصف الأول من القرن العشرين، والتي كانت صادمة إلى حد ما لكل من الريفيين والإسبان، قد أثرت على الوعي الجماعي لكلا الشعبين، لدرجة أنها تولد في كثير من الأحيان ردود فعل عاطفية، غالباً ما تكون غير مدروسة وفي معظم الحالات غير مبررة.

لم ينته تاريخ الريف الحديث مع انتهاء الاستعمار الإسباني. في الواقع، شهدت المنطقة، بعد استقلال المغرب، تطورات عاصفة وأصبحت فريسة لصراعات جديدة أعادت إحياء أشباح الماضي، تلك الأشباح التي اعتقد البعض، في سذاجة واضحة، أنها دفنت إلى الأبد. ومع ذلك، لم يكن تطور المنطقة كما كان متوقعًا، وذلك بسبب اتخاذ قرارات خاطئة في المغرب من قبل حكومته الناشئة، وبسبب الإجراءات الغامضة للنظام الملكي، الذي كان أسيرًا لتناقضاته، وبسبب الديناميات الاجتماعية والسياسية للريف نفسه، التي كانت غير معروفة جيدًا في الرباط وأسوأ من ذلك في المنطقة نفسها.

نحن الذين ولدنا وعشنا في مليلية سمعنا دائماً عن الريف. بالنسبة للكثيرين، كانت هذه الأرض تذكرهم قبل كل شيء بالحروب الاستعمارية، مع إخفاقاتها العسكرية الشهيرة. بالنسبة للآخرين، كانت المنطقة المحيطة بالمدينة تمتد حتى مدينة الحسيمة. كما أن الريف كان بلدًا يحمل ثقافة عريقة وبالطبع مجموعة متنوعة من الأحداث التاريخية. إحدى هذه الأحداث، التي لا يعرفها الكثيرون بلا شك، كانت انتفاضة 1958-1959، وهي حدث تاريخي تم تناسيه في المغرب الناشئ بعد الاستقلال لأسباب سياسية، ولم تتم دراسته بالشكل الكافي من قبل الأجانب بسبب عدم وجود مصادر معلومات كافية ومتاحة، عدا الروايات التي يرويها سكان الريف أنفسهم وبعض الأوروبيين الذين عايشوا تلك الأحداث على مدى السنوات اللاحقة.

وقد أدى ذلك إلى تشويه واضح للوقائع، مما جعل إعادة بنائها مهمة صعبة وشاقة. ولعل هذا هو السبب في أن أحداً لم يرغب في تحليل حدث تاريخي ذي أهمية بالغة، لا سيما في مليلية، حيث لعبت المدينة دوراً بارزاً خلال الأشهر التي استمر فيها ذلك الصراع. على مدى عدة سنوات، جُبْتُ مدن وقرى الريف، وحقولها وجبالها، وأسواقها الأسبوعية. اكتشفت ثقافة غنية ومتنوعة، لكنها بدأت تختفي بوتيرة متسارعة في السنوات الأخيرة. كما تحدثت مع سكانها، وتسنى لي أن أتبادل أطراف الحديث معهم حول كؤوس من الشاي المنعنع حول قضايا مختلفة، ولكن بشكل خاص حول أمر لا يوليه أحد أهمية، وهو مخاوف شعب تعرض للاضطهاد على مدار التاريخ، وشعر بالظلم في العديد من المناسبات داخل بلده. وهكذا فهمت أن هناك وعيًا جماعيًا لا يزال ينتقل من جيل إلى جيل، على الرغم من الجهود التي تبذلها الرباط لإخفاء حقائق هي، بحق، جزء من تاريخ الريف، هذا الريف الذي يُفجَع من حين لآخر، ويقع فريسة لليأس، ولا يبدو أنه قد وجد طريقه بعد، كسفينة تائهة في وسط بحر عاصف.

يهدف هذا العمل إلى إلقاء الضوء على أحداث وقعت منذ عدة عقود، ولكنه يحاول قبل كل شيء استعادة حدث تاريخي أثر على عدة أجيال من العائلات في منطقة الريف، ولا يزال حتى اليوم يثير القلق والخوف لدى العديد من المغاربة، ربما لأن أحداث الريف في فترة 1958-1959 كانت آخر محاولة ثورية كان من

الممكن أن تغير التاريخ السياسي للمغرب الناشئ الذي سار منذ ذلك الحين، ولا يزال يسير حتى اليوم، في بحر من المياه المتلاطمة.

ماركوس ر. بيريز غونزاليس

تمهيد

بين شهري أكتوبر 1958 ومارس 1959، اندلعت في المنطقة الشمالية من المغرب سلسلة من الاحتجاجات التي عُرفت تاريخياً باسم انتفاضة الريف. الدوافع التي حملت جزءًا من سكان المنطقة على اتخاذ موقف متصادم مع الحكومة المغربية آنذاك ليست واضحة تمامًا، وإن كانت ترجع جذورها إلى سلسلة من الظروف التاريخية التي لم يولها المؤرخون اهتمامًا كبيرًا، سواء في السنوات التي سبقت الاستقلال أو في السنوات التي أعقبته مباشرة، عند محاولتهم فهم تطور المغرب الحديث، الذي خرج من رحم الاستعمار الفرنسي-الإسباني خلال النصف الأول من القرن العشرين.

تاريخياً، لم تحظَ انتفاضة الريف باهتمام كبير من قبل الباحثين في المغرب وإسبانيا، وذلك لأسباب مختلفة في كل بلد. ففي الحالة المغربية، من الواضح أن السلطات العمومية حاولت تهميش هذا الموضوع، لأن معرفته بشكل أفضل كان من الممكن أن يولد نقاط خلاف ومواجهات سياسية ويوقظ وعيًا جماعيًا مطالبًا بحقوقه في بعض المناطق التي كانت دائمًا على خلاف مع المخزن، كما هو حال الريف. وقد أثرت البنية السياسية للمغرب كدولة غير ديمقراطية بشكل كبير على هذا الموقف، حيث فضل النظام الملكي المغربي دائماً إخفاء قضية مثيرة للجدل مثل هذه، كما حدث في أجزاء أخرى من البلاد مع أحداث مماثلة. وقد أدى ترسيخ عقيدة رسمية بشأن هذه المسألة، من خلال خطاب سياسي لا يقبل الجدل، إلى منع القيام بهذا النوع من الدراسات حتى الآن. في الوقت الحاضر، بدأت هذه القضية تثير اهتماماً متجدداً، لا سيما بعد جلسات هيئة الإنصاف والمصالحة، التي أنشأها الملك محمد السادس في محاولة لخلق أرضية اجتماعية جديدة تضفي الشرعية على عرشه وحكمه. وقد سمح ذلك بالكشف عن بعض الأحداث المأساوية التي وقعت في تلك الفترة، من خلال التحقيق في بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان عندما قمعت انتفاضة سكان الريف في عام 1959. لكن الهيئة لم تحلل ما حدث من وجهة نظر تاريخية. على أي حال، سمح ذلك في السنوات اللاحقة بظهور بعض الأعمال المكتوبة والسمعية البصرية المجهولة نسبياً، والتي تسمح بالاستنتاج بأن تغييراً قد بدأ يحدث بخصوص هذه القضية.

في إسبانيا، لم يكن الوضع أفضل. فالدراسات حول مغرب ما بعد الاستعمار ليست كثيرة على عكس الفترة السابقة، حيث قام العديد من المؤلفين، الذين أصبحوا الآن أسماءً معروفة في التاريخ الإسباني، بتحليل مختلف القضايا المتعلقة بالاستعمار الإسباني في هذا البلد. إلى جانب ذلك، هناك العديد من الأعمال حول حرب الريف مع غزارة كبيرة في مثل هذه الدراسات. يبدو أن السنوات الأخيرة من الوجود الاستعماري الإسباني، التي لم تثر اهتمامًا حتى الآن، بدأت تُعالج من قبل باحثين جدد ومن وجهات نظر مختلفة، ليس فقط من الناحية التاريخية، على الرغم من أنها الأهم. في حالة مغرب ما بعد الاستعمار، فإن الوضع مختلف. يبدو أن هذه المسألة قد تم تهميشها لأسباب مختلفة. وهكذا، فإن الدراسات حول المغرب تركز على الموضوعات التي سبق ذكرها، متجاهلة معرفة بلد كان دائمًا مهمًا بالنسبة للجغرافية السياسية الإسبانية لأسباب تاريخية وجغرافية. لقد حظيت الدراسات حول حرب إفني ولاحقاً حول الصحراء الغربية بالاهتمام، على عكس التطور السياسي في المغرب، الذي يعتبر مهماً للغاية لفهم السياسة الخارجية للمملكة العلوية،

وكذلك الحركة الوطنيّة المغربية، وهي الأيديولوجية التي يقوم عليها نظامها السياسي، والذي تحتل فيه الملكية مكانة مركزية.

ابتداءً من الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت تظهر أعمال جديدة في مجال علم الاجتماع السياسي، والتي يبدو أنها قد ترسخت في التسعينيات، على الرغم من غياب المنهج التاريخي في معظم الحالات. وبالتالي، لدينا ما يقرب من ثلاثة عقود من تاريخ المغرب لم تحظ باهتمام كافٍ من قبل الباحثين الإسبان، ربما بسبب انتفاء المصالح الإسبانية في تلك الفترة، التي تم تهميشها من قبل الدكتاتورية المغربية نفسها، سواء في عهد محمد الخامس أو ابنه الحسن الثاني. فقط بعد تسليم الصحراء الغربية للمغرب وموريتانيا في عام 1975، بدأت الدراسات والأعمال حول هذا الموضوع تكتسب زخماً جديداً، ربما في محاولة لشرح العلاقات المتوترة بين البلدين، مع استمرار المطالبة بمليلية وسبتة، وهي تفسيرات تثير الجدل في كثير من الحالات.

الحقيقة هي أنه لا يوجد حتى اليوم أي عمل يتناول حصرياً موضوع انتفاضة الريف التي اندلعت بين عامي 1958 و1959. الاستثناء الوحيد هو تناولها بشكل جزئي في إطار عمل أوسع نطاقاً، وتحديداً العمل الذي أعدته كونسيبسيون ابارا بعنوان «إسبانيا وتصفية الاستعمار في المغرب الكبير»، حيث تتناول هذا الحدث التاريخي بشكل موجز. ما عدا هذه المحاولة، التي أكرر أنها جزئية، لم تكن هناك أي مقترحات بحثية جديدة. ومع ذلك، فإن دراسة هذا الحدث مهمة، وذلك بسبب تداعياته على الديناميات السياسية داخل المغرب والريف، وكذلك بسبب تأثيره على العلاقات الإسبانية المغربية. بالإضافة إلى ذلك، كان له تأثير على المعمرين الإسبان المقيمين في المنطقة، ولا سيما في الحسيمة، وأخيراً بسبب تداعياته على أمن مليلية وسبتة. لعبت المدينة الأولى دوراً بارزاً خلال الانتفاضة، لأنها كانت ملاذاً للعديد من المنتفضين، وأشهرهم بالتأكيد أحد قادة الانتفاضة محمد سلام أمزيان.

لا شك أن إحدى أكبر المشكلات التي واجهت دراسة هذا الحدث التاريخي كانت صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات التي تسمح بفهم ومعرفة شاملة لكل ما حدث في المنطقة خلال عدة أشهر، بين أكتوبر 1958 ومارس 1959، وهو الوقت الذي انتهت فيه العمليات العسكرية في الريف. وبالتالي، فإن المعلومات الواردة في وسائل الإعلام في ذلك الوقت كانت ضئيلة، حيث أنها تغطي جوانب عامة جدًا من الموضوع، أما المعلومات الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية فهي جزئية، حيث أنها لا تحلل العمليات اليومية التي جرت في الريف. ولم يكن من الممكن التخفيف من حدة المشكلة إلا بالرجوع إلى مصادر أخرى، ولا سيما المصادر العسكرية، حيث أن الوصول إلى مصادر المعطيات في المغرب أكثر تعقيداً. ويتميز العمل المقترح هنا بالرجوع إلى مصادر معلومات جديدة، وهي تلك المتعلقة بالشعبة الثانية، أي شعبة الاستخبارات العسكرية الإسبانية في ذلك الوقت، ولا سيما تلك المتاحة في الأرشيف العسكري لمدينة مليلية. وقد سمح ذلك بالوصول إلى معطيات جديدة وإعادة بناء كل ما حدث خلال تلك الأشهر الستة من المواجهات بأكبر قدر ممكن من الدقة. على أي حال، فإن هذه المصادر هي أيضًا مصادر جزئية، حيث أن معظم الملفات التي أعدتها الشعبة الثانية لا تزال غير مصنفة، مما يمنع التعمق أكثر في فهم هذه القضية. كما تم استخدام مصادر أرشيفية أخرى، لا سيما تلك الموجودة في الأرشيف العام للإدارة في ألكالا ذي إناريس، والتي تخص القنصلية الإسبانية في تطوان، والمديرية العامة للساحات والمقاطعات الأفريقية والمديرية العامة للسياسة الخارجية بوزارة الشؤون الخارجية، فضلاً عن الوثائق الأرشيفية للمؤسسة الوطنية

فرانسيسكو فرانكو ، والتي تعد في نهاية المطاف مصدرًا مهمًا للغاية في فهم بعض الجوانب الغامضة لهذه الأزمة.

كان الرجوع إلى مصادر المعلومات هذه أمراً أساسياً لفهم القضية الريفية بشكل أفضل خلال تلك الأشهر، وكذلك خلال السنتين اللتين سبقتاها مباشرة. ومع ذلك، لا تزال هناك جوانب لم تكتمل، مثل الدور الذي لعبه الزعيم محمد عبد الكريم الخطابي من القاهرة في انتفاضة الريف، بصفته ملهماً أيديولوجياً، وكذلك الاتصالات التي جرت بين الحكومة الإسبانية وزعيم الريف، وهو جانب يمكن أن يلقي مزيداً من الضوء على جذور انتفاضة الريف، بغض النظر عن المعلومات الواردة في هذا العمل حول هذه النقطة. كما لا يزال هناك عمل يتعين القيام به بشأن مشاركة الجيش الفرنسي في العمليات العسكرية، وكما هو واضح بشأن القمع الذي مورس ضد الريفيين، يبدو أنه كان منهجياً ومتعمداً، ومخططاً له جيداً من قبل القيادة العسكرية المغربية، كما يتضح من بعض المعطيات التي تم الرجوع إليها.

أخيرًا، أود أن أشير إلى حقيقة قد لا يلاحظها الكثير من القراء، ولكنها ذات أهمية بالغة للبحث الذي تم إجراؤه، وهي تتعلق باستخدام مقاربتين في دراسة المسألة المركزية التي يتناولها العمل، وهما المقاربة التاريخية والمقاربة الاجتماعية. ولا شك أن خلفيتي الأكاديمية في هذين المجالين قد مكنتني من استخدام هاتين المقاربتين في دراسة هذا الحدث التاريخي. وأعتقد جازمًا أن ذلك لا يخدم سوى مصلحة البحث. لا أؤمن بفصل التخصصات عن بعضها البعض، بل على العكس، أؤمن بالمقاربة متعددة التخصصات، لأنها تثري البحث دائمًا. في مجال العلوم الاجتماعية، هذا ليس ممكنًا فحسب، بل ضروريًا. وهكذا، فإن علم الاجتماع السياسي والتاريخ المعاصر يشكلان الثنائي المثالي عند تناول تحليل مسألة مثل انتفاضة الريف. إذا أضفنا إلى ذلك أن كاتب هذه السطور هو أيضًا دكتور في العلاقات الدولية، فإن النتيجة لا يمكن أن تكون سوى عمل متعدد التخصصات مثل الذي نقدمه هنا.

لم تكن انتفاضة الريف هي الوحيدة التي اندلعت في المغرب في العامين اللذين أعقبا استقلاله. لكنها تختلف عن غيرها في بعض الجوانب، مما يشير إلى وجود عوامل مؤثرة مختلفة عن تلك الموجودة في مناطق أخرى من البلاد. هذه هي نقطة انطلاق هذا البحث في الجزء الأول منه، وبعد ذلك ينتقل إلى تحليل الصراع بالمعنى الدقيق للكلمة لينتهي في النهاية بمناقشة الموقف الإسباني، وكذلك الآثار التي تركها في مدينة مثل مليلية، التي لعبت دوراً رئيسياً خلال فترة المواجهة. أخيرًا، يتم تحليل بعض الجوانب المتعلقة بعواقب الصراع، وإن كان ذلك بشكل موجز، ومن بينها القمع الممنهج ضد الريفيين والتداعيات على العلاقات الإسبانية المغربية. ينطلق البحث من دراسة مجموعة من الخصائص المميزة للديناميات السياسية في المغرب قبل الاستقلال، وكذلك تلك التي ظهرت بعد الاتفاقات الموقعة مع فرنسا وإسبانيا في عام 1956. لا شك أن هذا جانب أساسي، حيث أن الفرضية التي أدافع عنها لتفسير أصل انتفاضة الريف تضرب بجذورها بالضبط في الحصار الذي فرضه النظام السياسي المغربي نفسه بعد الاستقلال لمنع بعض الأطراف من ممارسة السلطة السياسية، مما أدى إلى تهميشها منذ البداية في مقابل مشروع المخزن والحزب السياسي الرئيسي في ذلك الوقت، وهو حزب الاستقلال.

هذا العمل ليس شاملاً، حيث توجد ثغرات لا يمكن سدها بالمصادر المستخدمة. على أي حال، فهو خطوة أخرى لمعرفة حقيقة تاريخية ذات أهمية حيوية في تاريخ الريف، ويفتح آفاقاً جديدة للبحث في المستقبل. آمل

أن أكون قد ساهمت في ذلك، وأن أشجع باحثين آخرين على الكتابة عن الريف، وتاريخه وشعبه، وهي منطقة قريبة من إسبانيا، ولكنها غير معروفة إلى حد ما. آمل فقط أن تساهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة، لأن ذلك سيؤدي، وأنا متأكد من ذلك، إلى كسر العزلة التي عانت منها هذه المنطقة طوال التاريخ الحديث للبلاد.

المغرب: الاستقلال وهيكلة الحقل السياسي

في ديسمبر 1958، قدمت مجموعة من الشخصيات التي تنتمي الى المنطقة الشمالية مذكرة إلى الملك محمد الخامس والحكومة المغربية نفسها، أوردوا فيها سلسلة من المطالب لصالح منطقتهم، حتى لا تُهمش سياسيا. والحقيقة أن هذه المنطقة قد أُهملت في البداية من قبل السلطات المغربية، لأن إعلان استقلال البلاد تم في المقام الأول بالاتفاق مع فرنسا، الدولة الاستعمارية الرئيسية، دون مراعاة خصوصيات المنطقة الشمالية من المغرب، التي لم تأخذ الرباط بعين الاعتبار خصائصها ومصالحها. ولعل هذا هو السبب في أن أي تحليل يتناول تطور منطقة الريف بعد الاستقلال، ولا سيما السنوات الأولى من مسيرة مغرب ما بعد الاستعمار، يجب أن ينطلق حتماً من دراسة الديناميات السياسية التي نشأت في البلاد في السنوات التي أعقبت محادثات لا سيل سان كلو في نوفمبر 1955، والتي كانت مقدمة للاستقلال. إلى جانب ذلك، من المناسب أيضًا النظر في مشكلة الازدواجية الكولونيالية التي عاشها المغرب على مدى عدة عقود، مع وجود اختلافات واضحة بين المنطقة الإسبانية والمنطقة الفرنسية، وأخيرًا مصالح التشكيلات السياسية في المغرب وكذلك المنافسة السياسية التي نشأت بين الملكية والفاعلين الآخرين داخل النظام، وتحديداً تلك التشكيلات السياسية المذكورة وكذلك جيش التحرير، الذي كانت عملياته المسلحة حاسمة في إجبار القوة الاستعمارية الرئيسية، فرنسا، على الدخول في مفاوضات كان لا مفر منها منذ نهاية عام 1955.

هذه التقديرات الأولية ضرورية لفهم الصراع الذي نشأ في المنطقة الشمالية اعتبارًا من عام 1957، وهي الفترة التي تتوفر لدينا عنها معلومات تظهر بالفعل وجود قدر من السخط بين سكان تلك المنطقة، بسبب السياسات التي تبنتها الرباط، فضلاً عن استحالة تلبية تطلعات شعب تم تهميش مصالحه منذ البداية من قبل الحكومة المغربية، التي كان معظم أعضائها من حزب الاستقلال منذ عام 1958، وكذلك من قبل النظام الملكي، الذي أدت استراتيجيته للتنافس السياسي إلى إغراق البلاد في دوامة من عدم الاستقرار استمرت عدة عقود.

لذلك، لا يمكن فهم الصراع في منطقة الريف والمناطق المجاورة دون الإشارة، ولو بشكل مقتضب، إلى العوامل المحددة لبداية المسار السياسي الذي لم يساعد في حل بعض المشاكل الأساسية التي ستكون في نهاية المطاف حاسمة في تفسير الاحتجاجات الاجتماعية والانتفاضة المسلحة اللاحقة في المنطقة الشمالية. وقد يكون تحليل هذه الأحداث مفيداً لفهم تطور صراع سياسي كان يهدف في بدايته إلى تصحيح بعض سياسات حكومة الاستقلال، لكنه تحول في النهاية إلى حركة ثورية ذات طموحات أوسع، سعت إلى تغيير ميزان القوى داخل النظام السياسي المغربي الناشئ. وهكذا، فإن توطيد المشروع الحكومي الذي تديره الأسرة العلوية لن يكون ممكناً إلا بعد إعادة هيكلة المجال السياسي في المغرب، وبمجرد تهدئة المعارضة الداخلية والحركات الاحتجاجية التي طالبت بإعادة النظر في نظام الحكم ومشروع توطيد الدولة الذي قدمته الأسرة الحاكمة وحزب الاستقلال.

نظام وديناميات السلطة السياسية داخل منطقة الحماية الفرنسية في المغرب .1.1

إن الوضع الاستعماري للمغرب يبدو فريداً بعض الشيء مقارنة بحالات أخرى قريبة، في المغرب الكبير نفسه، وكذلك في مناطق أخرى أبعد قليلاً، خلال القرن العشرين، حيث حدث ما أعتبره هنا حالة من "الازدواجية" الواضحة، بمعنى استعمار مزدوج من قبل قوتين استعماريتين مختلفتين. في هذا الصدد، صحيح أن اتفاقية أو معاهدة الحماية أبرمت بين فرنسا وسلطان المغرب في عام 1912، ولكن من المؤكد أيضًا أن الاتفاقية التي أبرمت بين القوة الاستعمارية الأولى وإسبانيا تمنح الأخيرة جزأين من أراضي المغرب، أحدهما في الشمال، وهو منطقة جبالة والريف، والآخر جنوب حوض سوس-ماسة، وهو منطقة طرفاية. وبالتالي، تم تقسيم الأراضي بين قوتين، الأمر الذي سيؤثر في نهاية المطاف على مستقبل البلاد، ليس فقط خلال الفترة الاستعمارية، بل أيضاً في السنوات الأولى من استقلال الدولة الجديدة.

خضعت منطقتا الحماية لسلطة اثنين من كبار المسؤولين، هما المقيم العام في الحالة الفرنسية والمفوض السامي في الحالة الإسبانية، وكانا يتمتعان بصلاحيات متشابهة باعتبارهما أكبر سلطتين أجنبيتين في منطقتي نفوذهما. في الحالة الإسبانية، ظهرت أيضاً شخصية خليفة السلطان في تلك المنطقة، وهو من يمثله، وكان عمله، كما هو الحال مع السلطان في الحالة الفرنسية، خاضعاً لرقابة السلطة الاستعمارية.

بعد خمود المقاومة ضد الجيوش الاستعمارية، في عام 1927 في الحالة الإسبانية وعام 1934 في حالة فرنسا، أصبحت القوى الفاعلة في الأراضي المغربية مقتصرة على السلطان والخليفة من جهة، والإدارتين الاستعماريتين من جهة أخرى، بقيادة سلطتهما العليا. هذه الديناميكية السياسية، التي لم تزعزعها سوى الحروب الاستعمارية وظهور بعض شخصيات المقاومة مثل محمد عبد الكريم الخطابي في الحالة الإسبانية، ستبقى ثابتة في السنوات التي أعقبت "تهدئة" الأوضاع في المنطقة. وكان لا بد من انتظار إنشاء الأحزاب السياسية الأولى، في المنطقة الخاضعة للحماية الإسبانية، مع ظهور حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية في عام 1937، لكي تبرز قوى سياسية جديدة ستلعب دوراً حاسماً ضمن الديناميكية السياسية الجديدة في مغرب خاضع للهيمنة الاستعمارية. سنقوم لاحقًا بالحديث عن الأحزاب السياسية التي تم إنشاؤها في منطقة الحماية الإسبانية. وفي الجانب الفرنسي، سيكون هناك ما يقابل ذلك بتأسيس حزب الاستقلال في عام 1944 على أسس حركة وطنية سابقة[1]. بعد وقت قصير من إنشائه، في شهر يناير، قدم إلى الملك وممثلي الإقامة العامة الفرنسية بيان المطالبة بالاستقلال، والذي يعتبره المغرب وثيقة الاستقلال، على الرغم من أن أول وثيقة من هذا النوع كانت قد قدمت قبل عام من ذلك التاريخ في منطقة الحماية الإسبانية من قبل الحزبين السياسيين المذكورين آنفاً.

لم يطالب حزب الاستقلال بالاستقلال فحسب، بل طالب أيضاً بوحدة وسلامة أراضي المغرب، فضلاً عن نظام ديمقراطي "مشابه لأنظمة الحكم المعتمدة في البلدان الإسلامية"[2]. كان مفهوم الديمقراطية في حزب الاستقلال يرتكز على الإسلام، وهو ما يفسر الاختلافات مع مفهوم الديمقراطية الليبرالية السائد في الغرب. ولكن إلى جانب ذلك، من المهم فهم الأسس الأيديولوجية لهذا التشكيل السياسي، حيث إنها ستفسر بعد بضع سنوات سياساته في حكومة المغرب. بعض مبادئه تتعارض مع مصالح أخرى في المنطقة الشمالية، على

[1] الفاسي، علال. الحركات الاستقلالية في المغرب العربي. دار النشر الرسالة، 1948. لجنة الثقافة التابعة لحزب الاستقلال.

[2] المرجع السابق.

سبيل المثال، فيما يتعلق باللغة، حيث كان أعضاء الحزب يؤيدون تعريب البلاد. في البداية، كان علال الفاسي، زعيم حزب الاستقلال، على قناعة بأن مبادئ الإسلام تتوافق مع مبادئ الديمقراطية، معتبراً أن:

الديمقراطية ليست شيئًا جديدًا على المغاربة، بل هي شيء موجود منذ القدم في العديد ... من منظماتهم الشعبية مثل المجالس القبلية[3].

إن الحماس الذي دافع به الفاسي عن النظام الديمقراطي سيتعارض لاحقًا مع اهتمامه الواضح بتعزيز نظام سياسي شديد التمركز والاستبداد. إلى جانب حزب الاستقلال، ظهر حزب سياسي آخر في المنطقة الفرنسية، وهو حزب الشورى والاستقلال، بقيادة محمد بن الحسن الوزاني. على الرغم من أن كلا الحزبين كانا يتشاركان في البداية نفس الاهتمامات والأهداف، ومن بينها بناء ملكية دستورية ذات سلطات محدودة، إلا أن المنافسة بينهما كانت شديدة منذ البداية، مما أظهر نية حزب الاستقلال في أن يصبح الحزب المهيمن في المغرب. وقد ندد حزب الشورى والاستقلال بهذه الطموحات في مناسبات عدة، وانتهى به الأمر إلى الحصول على دعم كل من فرنسا والنظام الملكي نفسه لكونه يشكل قوة مضادة للحزب المهيمن، حزب الاستقلال[4].

على أي حال، قبل حدوث التقاء المصالح بين الملكية وحزب الشورى والاستقلال بهدف الحد من النفوذ والسلطة اللذين حصل عليهما حزب الاستقلال، فالحقيقة أنه في الأربعينيات ومنذ تأسيس ذلك الحزب، كان هناك توافق في المصالح بين السلطان وعلال الفاسي نفسه. وهكذا، شكلت زيارة السلطان محمد الخامس إلى طنجة سنة 1947 انتكاسة للسلطات الفرنسية، حيث توافق محمد الخامس في خطابه مع عدة نقاط من برنامج حزب الاستقلال. وكان هذا إيذاناً ببداية الضغوط التي مارستها منذ ذلك الحين الإقامة العامة الفرنسية على السلطان لفصله عن الدوائر الوطنيّة[5].

بعد ذلك الخطاب، وجد محمد الخامس الوقت الكافي لإدلاء بتصريحات أمام مجموعة كبيرة من الصحفيين، أكد لهم فيها بعض النقاط الأساسية في برنامجه السياسي التي كانت تتطابق في الواقع مع توجهات الأوساط الوطنيّة. وهكذا، أكد على الطابع العربي للمغرب، وتطلع إلى تحقيق وحدة البلاد من الناحية الترابية، والدفاع عن التطلعات الوطنية للمغرب، وتوحيد المقومات الثقافية والدينية للمغاربة مع بقية المسلمين والعرب، وضرورة إقامة نظام ديمقراطي في البلاد[6]. تجدر الإشارة إلى أن كل من حزب الاستقلال والملكية استمروا في الحديث عن ضرورة إقامة نظام ديمقراطي في المغرب، على الرغم من أنهم لم يحددوا بشكل واضح كيف يجب أن يكون شكل النظام السياسي. هذه المعلومة مهمة لأنه بعد الاستقلال، سيتم تهميش هذه الديمقراطية المفترضة للبلاد، حيث لن تدافع عنها حتى القوة الاستعمارية، فرنسا.

كان ذلك الحدث الذي وقع في مدينة طنجة مهماً أيضاً من حيث حضور ممثلين عن حزب الإصلاح الوطني من تطوان، وهو ما يدل بوضوح على أن مصالح الكتل السياسية على جانبي الحدود كانت متطابقة في

---

[3] المرجع نفسه

[4] DALLE, Ignace. Les trois rois : La monarchie marocaine de l'indépendance à nos jours. Editions Fayard, 2004.

[5] MORALES LEZCANO, Victor. El final del protectorado hispano-francés en Marruecos. El desafío del nacionalismo magrebí (1945-1962). Instituto Egipcio de estudios islámicos, Madrid, 1998.

[6] الفاسي، علال. الحركات الاستقلالية في المغرب العربي. دار النشر الرسالة، 1948. لجنة الثقافة التابعة لحزب الاستقلال

البداية، على الأقل فيما يتعلق باستقلال المغرب واحترام السلطان باعتباره السلطة العليا. لكن عام 1947 سيشهد أحداثًا جديدة من شأنها إعادة تشكيل المشهد السياسي في المغرب.

في البداية، لا بد من الإشارة إلى الصراع المرير الذي دار في المنطقة الفرنسية بين حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال، حيث سعى كلا الحزبين إلى قيادة الحركة الوطنيّة وكسب حصصهما من السلطة في منطقة الحماية الفرنسية أولاً، ثم داخل الدولة المغربية الناشئة لاحقاً، وهو ما يفسر استمرار الصراع، الذي كان عنيفاً في بعض الأحيان، بعد حصول البلاد على استقلالها. لم يكن للعنف الذي مارسه الطرفان، بما في ذلك الاغتيالات والأعمال التي يمكن وصفها بالإرهابية، نظير في المنطقة الإسبانية، حيث ظل حزب الإصلاح الوطني هو التنظيم الأهم. على أية حال، فاز حزب الاستقلال بوضوح في معركة ترسيخ قاعدته الاجتماعية، بفضل تنظيمه الداخلي الأفضل، والعدد الأكبر من الأطر، وتجذره في الأراضي الخاضعة للحماية الفرنسية، وبلورة أيديولوجيته الوطنيّة، واستخدامه المنهجي للعنف ضد معارضيه، الأمر الذي منع حزب الشورى والاستقلال من ترسيخ قاعدته في ظروف عادية. في الواقع، كان حزب الاستقلال يتمتع بشعبية كبيرة بين السكان، الذين وصفوه بـ"الوطني"، ووصل الأمر إلى بيع بطاقات العضوية في الحزب، وهي طريقة غريبة لزيادة عدد الأعضاء[7].

ثانياً، لا ينبغي إغفال ما كان يحدث في أجزاء أخرى من شمال إفريقيا، وتحديداً في القاهرة. في عام 1947، لجأ الزعيم الريفي محمد عبد الكريم الخطابي إلى بورسعيد، حيث توقفت السفينة التي كانت تقله، نظرياً، إلى فرنسا. كان ذلك يوم 31 ماي، وعلى الرغم من أن هناك من يعتبر أن النزول تم ضد إرادته[8]، إلا أن الحقيقة هي أن عضوًا في حزب الإصلاح الوطني، مَحمد بن عبود، هو الذي صعد إلى السفينة في السويس وأقنعه بالنزول في بورسعيد، حيث سيحظى بحماية الملك فاروق ملك مصر[9]. كون عضوًا في حزب الإصلاح الوطني، وهو حزب من المنطقة الشمالية، هو الذي حث زعيم الريف على اللجوء إلى مصر، لا يظهر فقط نفوذ الشخصية على الحركة الوطنيّة في تلك المنطقة، بل أيضاً حاجة المنطقة الشمالية إلى وجود شخصية مرجعيّة في المغرب الذي كان يشهد اضطرابات في السنوات التي سبقت الاستقلال، كشكل من أشكال التوازن الواضح في مواجهة حزب الاستقلال والنظام الملكي نفسه. دعونا نتذكر أن تطور الأحداث اللاحقة سيقود محمد عبد الكريم الخطابي إلى معارضة كل من حزب علال الفاسي والملك محمد الخامس نفسه. أخيرًا، ليس أقل أهمية أن محمد عبد الكريم الخطابي كان الوحيد القادر على تحقيق تعبئة جماهيرية لسكان المنطقة الشمالية، نظرًا للكاريزما التي كان لا يزال يتمتع بها بين سكان شمال المغرب. ويكفي أن نذكر قصة أن مجلة "موندو" التي صدرت في 15 يونيو نفدت فور انتشار خبر تحرير محمد عبد الكريم في القاهرة، لأنها كانت تتضمن صورة للزعيم الريفي. أقبل العديد من أفراد الجالية المسلمة على مكتبة "بويش إخوان"، حتى نفدت جميع الأعداد[10]. ومنذ ذلك الحين، ترددت شائعات متواصلة عن وصول بن عبد الكريم إلى الريف.

[7] CLEMENT, Claude. La incógnita Ufkir. Ediciones Dopesa, 1974.
[8] MADARIAGA, María Rosa. Abd el Krim El Jatabi: la lucha por la independencia. Alianza Editorial, 2009.
[9] BOUARFA, Mohamed. Marruecos y España: el eterno problema. Ediciones Algazara, 2002.
[10] مذكرة عام 1947. الملف 99، المذكرة 16، الصندوق 1. الشعبة الثانية. AIMML.

بعدما استقر محمد عبد الكريم في القاهرة، بدأ نشاطه السياسي الذي استمر حتى يوم وفاته. وهكذا، تم في البداية إنشاء مكتب المغرب العربي في نفس العام لتنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق استقلال الأراضي المستعمرة في تلك المنطقة. حضر كل من علال الفاسي وعبد الخالق الطريس نيابة عن المغرب، والحبيب بورقيبة نيابة عن تونس، والشاذلي المكي نيابة عن الجزائر. غير أن الحدث الأهم كان إنشاء لجنة تحرير المغرب العربي برئاسة محمد عبد الكريم الخطابي نفسه في يناير 1948[11]. شغل شقيقه مَحمد منصب نائب رئيس هذه اللجنة، بينما شغل الحبيب بورقيبة منصب أمينها. وبذلك، تم وضع اللمسات الأخيرة للنضال من أجل تصفية الاستعمار في المغرب الكبير.

سعت فرنسا إلى تقويض قوة الحركة الاستقلالية بطرق عديدة، ولم تقتصر على الإجراءات القمعية. فمنذ عام 1951، برزت محاولة التقرب من شخصيات معينة من الوسط الأمازيغي، مغاربة مؤيدون لفرنسا لم يترددوا في التعاون مع الإقامة العامة لتقويض شرعية الملكية. وبهذه الطريقة، نجحت في حمل مجموعة من الشخصيات البارزة من الأمازيغ، من أعيان القبائل والزعماء الدينيين والقواد، على الانحياز إلى جانب القوة الاستعمارية، معتبرين أن السلطان يفتقر إلى القدرة على اتخاذ القرارات في الشؤون الدنيوية والسياسية[12]. ولا شك أن هذه كانت الضربة القاضية التي أفضت إلى نفي السلطان في شهر غشت 1953 بسبب مواقفه المؤيدة للاستقلال.

لم تقم الإقامة العامة بتقييم نظام توازن القوى في المغرب بشكل صحيح، حيث كان الدعم السياسي والاجتماعي للسلطان مطلقًا. حتى الحكومة الإسبانية عارضت نفي محمد الخامس. لم تؤد الاضطرابات إلا إلى تفاقم الوضع، فضلاً عن تعزيز الحركة الوطنيّة، على الرغم من أن لها تأثيراً غير متوقع سيكون في النهاية أساسياً في تقويض سلطة حزب الاستقلال، وهو أن هذا الحزب سيكون أول من سيستخدم شخصية السلطان في إطار سياسته المطلبية ضد فرنسا، مما جعل محمد الخامس، بعد عودته إلى المغرب في عام 1955، رمزاً وتجسيداً للوطنية المغربية. كان هذا بلا شك أسوأ خطأ يمكن أن يرتكبه حزب الاستقلال، فمنذ ذلك الحين، لم تتوقف سلطة الملكية عن النمو على حساب القوى الأخرى داخل المشهد السياسي المغربي الناشئ[13].

كانت آخر قوة ظهرت على الساحة السياسية المغربية خلال الحقبة الاستعمارية هي جيش التحرير، بمبادرة من محمد عبد الكريم الخطابي نفسه من القاهرة في عام 1955. ويبدو أن لجنة العمل التابعة لجيش التحرير كانت تتألف في البداية من مغربيين واثنين من الجزائريين، وكانت تنوي العمل في كل من المغرب والجزائر. تراخي الجانب الإسباني، سمح لهم بالاستقرار في منطقة حمايته، وتحديداً تم إنشاء أولى معسكرات التدريب بالقرب من مدينة الناظور. كان عداء حكومة فرانكو تجاه السلطات الفرنسية هو المحفز لاتخاذ إجراء سيكون له تأثير واضح على أحداث انتفاضة الريف في السنوات اللاحقة.

---

[11] Marruecos y España el eterno problema. المرجع السابق.

[12] El final del protectorado hispano-francés en Marruecos. El desafío del nacionalismo magrebí.

[13] PÉREZ GONZÁLEZ, Marcos. R. El conflicto hispano-marroquí. Marruecos en la política exterior del gobierno español, 1982-1996. GEEPP Ediciones, 2015.

أياً كان الأمر، فإن المهم ليس فقط أن الحكومة الإسبانية سمحت بوجود تلك الجماعة المسلحة في المنطقة الخاضعة لحمايتها، بل أنها سمحت أيضاً بتسليحها. وهكذا، في يونيو 1955، جرت محادثات بين إسبانيا ومصر بهدف السماح للأخيرة بإرسال أسلحة إلى تلك الجماعة المسلحة في منطقة الحماية الإسبانية[14]. يبدو أن تسرع الحكومة الإسبانية كان واضحًا، لكن الأمر لم يقتصر على ذلك، فقد ساعدت أيضًا جبهة التحرير الجزائرية في وقت لاحق، اعتبارًا من عام 1957. وقد طلبت هذه الجبهة من إسبانيا استخدام موانئ مليلية وسبتة لتفريغ الأسلحة، فضلاً عن توفير أماكن لإيواء مقاتليها[15]. أما بالنسبة لجيش التحرير، فقد بدأ بتهريب الأسلحة من منطقة طنجة منذ أبريل 1955. في كثير من الأحيان، كانت هذه الأسلحة تصل مخبأة بين حزم الملابس التي كانت تشحن باسم بعض التجار اليهود إلى منطقة الحماية الإسبانية، حيث كانت توزع لاحقًا، بما في ذلك داخل المنطقة الفرنسية، وفقًا لما أورده مكتب الاستعلامات التابع لمفوضية الشؤون الأهلية من خلال مكتبه في طنجة[16].

بدأ جيش التحرير، الذي يتألف في معظمه من أبناء الريف، عملياته في المنطقة المعروفة باسم مثلث الموت، شمال تازة، بين بلدات بورد وتيزي وسلي وأكنول. فتلقوا شحنة أولى من الأسلحة قبل نهاية العام، على ما يبدو في منطقة رأس الماء[17]. مع ظهور جيش التحرير، نشأت حركة جديدة من أجل الاستقلال لم تعد تقتصر على الحزبين الكبيرين في المنطقة الفرنسية، ولكن بشكل خاص حزب الاستقلال. في الواقع، سيكون هذا الجيش بمثابة قوة موازنة واضحة ستتم محاولة حلها بعد استقلال المغرب من خلال دمج بعض أعضائها في القوات المسلحة المغربية الناشئة. ولكن ما لا شك فيه هو أن وجود جيش التحرير لم يكن ممكناً إلا بموافقة إسبانيا، ولا سيما المفوض السامي، الجنرال غارسيا فالينيو، الذي كان يشعر بقدر من العداء تجاه فرنسا، الأمر الذي لم يؤد في النهاية إلا إلى تعقيد العلاقات الفرنسية-الإسبانية[18].

عودة السلطان محمد الخامس من المنفى لم تؤدي إلا إلى تعزيز مكانته في وقت تعقّدت فيه الأمور في إطار الصراع السياسي في المغرب. وقد أصبح من الضروري الآن التعامل ليس فقط معه، بل أيضاً مع تشكيلتين سياسيتين متنافستين، هما حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال، بالإضافة إلى جيش التحرير، وبيانات محمد عبد الكريم الخطابي من القاهرة، وأخيراً التوتر القائم بين إسبانيا وفرنسا. في هذا السياق، كان على محمد الخامس أن يشكل أول حكومة في أواخر عام 1955 وأن يبدأ مفاوضات الاستقلال في نوفمبر من نفس العام. كل ذلك دون أن ننسى الوضع السياسي في المنطقة الشمالية، وهو الجانب الذي سنحلله أدناه.

[14] MADARIAGA. María Rosa. Marruecos, ese gran desconocido. Breve historia del protectorado español. Alianza Editorial, 2013.
[15] GUERRERO ACOSTA, José Manuel. La vida dos veces. Biografía de Víctor Martínez- Simancas García. Edita Estudios Especializados, 2014.
[16] طنجة 11 أبريل A.G.A. 1955. مندوبية الشؤون الأهلية. المكتب المشترك في طنجة. صندوق رقم 2658/81.
[17] Marruecos y España : el eterno problema.
[18] El final del protectorado hispano-francés en Marruecos.

1.2. الحركات والديناميات السياسية داخل منطقة الحماية الإسبانية

إحدى السمات البارزة للمشروع الاستعماري في المغرب، كما سبق ذكره، هو بروز نوع من الازدواجية الاستعمارية بسبب عدة عوامل، من بينها تقسيم البلاد بين قوتين أجنبيتين، هما فرنسا وإسبانيا. في هذا الصدد، على الرغم من أن الاتفاق بين البلدين في عام 1912 قد بدا وكأنه يجعل إسبانيا ومنطقة الحماية التابعة لها تابعة لفرنسا، إلا أن الأمر لم يكن كذلك، فقد كان لإسبانيا مجال واسع من الحرية في إدارة الشؤون السياسية والإدارية للمنطقة بعد نهاية المقاومة الريفية عام 1927. وسيكون لهذا الأمر آثار مهمة، لأنه سيخلق في بعض المجالات الاجتماعية، ولا سيما القروية منها، وعيًا جماعيًا مختلفًا حول أداء القوة الاستعمارية في المنطقة، بشكل خاص تجاه النخب التي ظهرت في المراكز الحضرية، ولا سيما في تطوان.

السمة الثانية الأساسية لفهم الديناميات الاجتماعية والسياسية في المحمية الإسبانية هي ظهور زعيم بدون منازع في سياق الحروب الاستعمارية التي استمرت قرابة عشرين عامًا، بين 1907 و1927. على الرغم من وجود بعض الزعماء الذين لعبوا دورًا بارزًا في مواجهة الجيش الإسباني، كما هو الحال في عام 1911 مع الشريف محمد أمزيان، فإنه حتى ظهور محمد عبد الكريم الخطابي لم يكن هناك مشروع سياسي واضح، بديل عن المشروع الاستعماري، يتمحور حول منطقة مثل الريف. لم يكن للمشروع المناهض للاستعمار الذي طرحه زعيم الريف أي علاقة بالمشاريع التي طرحتها لاحقًا الأحزاب السياسية التي رخصت لها الحكومة الإسبانية، وعلى الرغم من نواقصه، إلا أنه كان معاديًا للاستعمار، ووصل إلى حد تأطير قيام دولة مستقلة في الريف، وهي جمهورية الريف المعروفة.

بالإضافة إلى هذه الأحداث التاريخية، فإن الأمر المهم هو وجود زعيم كاريزمي يرفع راية مناهضة الاستعمار ولا يتراجع نفوذه السياسي في أي وقت من الأوقات، ليصبح رمزًا للكفاح من أجل الاستقلال، ليس فقط داخل منطقة الحماية الإسبانية، بل أيضًا في المنطقة الفرنسية، حيث لا يوجد مثال لقيادة مثل هذه، بديلة عن قيادة السلطان. في الواقع، لا يمكن مقارنة حزب الاستقلال ولا حتى علال الفاسي نفسه بالزعيم الريفي، لأن هذا الأخير سيعارض سيطرة حزب الاستقلال في المغرب بعد الاستقلال.

إحدى التدابير التي تم إدخالها في إدارة المنطقة كانت إنشاء ما يُعرف باسم المجالس القروية في عام 1952، في منطقة كان سكانها القرويون فقراء. وقد أظهر ذلك كيف أن هذه المنطقة، التي ستلعب لاحقًا دورًا أساسيًا في انتفاضة 1958-1959، كانت تعاني من مشاكل اقتصادية وتنموية مزمنة، مع معدلات فقر أعلى واقتصاد يكاد يكون كفافيًا. والحقيقة هي أن إجراءات الإسبان في المحمية لم تستطع تغيير النموذج المجتمعي القائم، الذي كان قروياً بامتياز، ولم تستطع خلق طبقة عاملة واسعة أو حركات هجرة داخلية كبيرة قادرة على خلق تجمعات حضرية مهمة[19]. ظل مجتمع الريف قروياً وفلاحياً وتقليدياً في المجال الديني، مختلفاً تماماً عن الكوادر الحزبية التي ظهرت في مدينة تطوان. ويبدو واضحاً مدى انفصاله عن الشؤون السياسية التي كانت تحركها الأحزاب التي تأسست منذ عام 1937. تجدر الإشارة إلى أن حزب الإصلاح الوطني لم يكن له مكتب في مدينة الناظور إلا اعتباراً من عام 1952، وكان يشرف عليه الحاج أحمد عمار علال، أما في حالة الحسيمة، فقد تم إنشاء هذا المكتب أو فرع حزب الطريس في عام 1955، وكان يشرف

[19] AZIZA, Mimoun. La sociedad rifeña frente al protectorado español de Marruecos, 1922-1956. Editorial Alborán Bellaterra, 2003.

عليه حميدو بن محمد بوجبار[20]. في ظل هذه الظروف، من السهل فهم تأثير جهات سياسية أخرى مثل محمد عبد الكريم الخطابي نفسه، انطلاقاً من القاهرة، وكذلك جيش التحرير منذ إنشائه في عام 1955.

أخيرًا، لا ينبغي أن ننسى جانبًا مهمًا لفهم الخصوصية التي اتسمت بها الإدارة الاستعمارية الإسبانية في منطقة حمايتها، وهو أنه على الرغم من المظاهر العديدة للاحترام والولاء للسلطان محمد الخامس، فإن ذلك لم يعني أبدًا الخضوع المطلق للسياسات التي دافع عنها الملك والإقامة العامة الفرنسية في الرباط. وهكذا، عندما تشكلت أول حكومة وحدة وطنية في ديسمبر 1955، برئاسة مبارك البكاي، أبدت الحكومة الإسبانية بعض التحفظات على فرض تشكيلة حكومية مماثلة في المنطقة الشمالية. وقد حاول المفوض السامي نفسه، الجنرال غارسيا فالينيو، إقناع الخليفة، دون أن يحقق نجاحاً كبيراً، لأن كبار المسؤولين المغاربة كانوا يعتبرون أن السلطان هو المحاور الوحيد في مسألة الاستقلال، وأن حكومة الوحدة الوطنية المزعومة لم تضم سوى ممثلين عن الأحزاب السياسية العاملة في المنطقة الفرنسية وتهميش تلك التي تنتمي الى المنطقة الإسبانية[21]. في النهاية، ضمت تلك الحكومة تسعة حقائب من حزب الاستقلال، وستة من حزب الشورى والاستقلال، وخمسة من المستقلين[22]. كان اقتراح نظام الحكم الذاتي أو الإدارة الذاتية، الذي قدمته الحكومة الإسبانية أيضاً في يناير 1956، أكثر قبولاً بين الوطنيين في المنطقة الشمالية. في هذه الحالة، سيكون الحزب السياسي الأكثر تأييدًا له هو حزب المغرب الحر[23]. كان الهدف من هذا الاقتراح هو أن تدار المنطقة الشمالية من قبل سلطات محلية، تنتمي المنطقة نفسها، ضمن المغرب الموحد، ربما لتفادي إزاحتها تمامًا، وهو ما حدث في النهاية. لا شك أن رؤية الحكومة الإسبانية لما قد يحدث في شمال المغرب بعد الاستقلال كانت أكثر دقة من رؤية القوى الوطنيّة، وبالتحديد الأحزاب السياسيّة، ولا سيما حزب الإصلاح الوطني. قبل سرد تطوّر الأحداث المؤدّية إلى استقلال المغرب، من المهم تحليل ظهور هذه الأحزاب السياسيّة في ظل الحماية الإسبانية.

تأسست الأحزاب السياسية في منطقة الحماية الإسبانية قبل المنطقة الفرنسية نتيجة لحدث تاريخي بالغ الأهمية في إسبانيا وهو الحرب الأهلية. في هذا الصدد، كان اللواء خوان بيغبيدر، الذي كان في ذلك الوقت مندوبًا لمكتب الشؤون الأهلية، هو الذي اقترح على الجنرال فرانكو إمكانية إنشاء حزب سياسي يقوده الزعيم الوطني الأكثر نفوذًا في ذلك الوقت في تطوان، عبد الخالق الطريس. كان الهدف من ذلك هو ألا يعارض الطريس تجنيد جنود القوات الأهلية في الجيش الوطني[24]. ومنذ ذلك الحين، بدأت سلسلة من الإجراءات حتى تمت الموافقة على تأسيس الحزب في يناير 1937، مع اشتراط أن يقدم الطريس مذكرة تضم قائمة مظالم ضد الجمهورية.

في البداية، كان هذا هو الهدف الرئيسي، ولكنه لم يكن الهدف الوحيد من إنشاء حزب الإصلاح الوطني. في الواقع، كانت مصالح بيغبيدر ورئيس الدولة فرانسيسكو فرانكو أوسع بكثير، كما صرح بذلك ابن عزوز

---

[20] A.G.A.مفوضية الشؤون الأهلية. الملف رقم 8 لعام 1955، تأسيس فرع حزب الإصلاح الوطني في الحسيمة. صندوق 01898/81،

[21] Marruecos y España, el eterno problema.

[22] YBARRA ENRÍQUEZ DE LA ORDEN, María Concepción. España y la descolonización del Magreb, rivalidad hispano-francesa en Marruecos 1951-1961. UNED 1988

[23] تليغرام الريف، 14 يناير 1956. بيان الحكومة الإسبانية بشأن المغرب.

[24] WOLF, Jean. Maroc : la vérité sur le protectorat franco-espagnol. L'épopée d'Abdelkhaleq Torres. Editions Ediff, 1994.

حكيم، الذي كان الذراع الأيمن للطريس في حزب الإصلاح الوطني. وهكذا، كتب بيغبيدر تقريرًا في ديسمبر 1936: حول تأسيس حزب الإصلاح الوطني. وفيه يحدد أن الأهداف من السماح بتأسيسه

... توجيه ضربة قوية للدعاية الفرنسية التي تريد أن تصورنا على أننا الجلادون الحقيقيون للشعب المغربي، وسيرى الجميع الفرق في معاملة الوطنيين في منطقتنا مقارنة بالمنطقة المجاورة[25].

ويشير حكيم أيضًا إلى أن ذلك التقرير كان يحدد أيضًا نية أخرى للحكومة الإسبانية، وهي السماح بإنشاء حزب أو أحزاب سياسية أخرى تكون مؤيدة للمصالح الإسبانية ويمكن أن تعرقل العمل الذي يمكن أن يقوم به حزب الطريس. وعلق بيغبيدر بأن حزب الإصلاح الوطني نشأ لتمكين المغاربة من الحصول على الاستقلال بالوسائل السلمية، واعتبر أن نشاط هذا الحزب لن يقتصر على مدينة تطوان فحسب، بل سيتمدد ليشمل كامل منطقة الحماية الإسبانية.

هذه المعطيات تدل بوضوح على اهتمام السلطات الإسبانية، ليس فقط بالوقوف في وجه الدعاية المعادية لإسبانيا الصادرة من منطقة الحماية الفرنسية، بل أيضاً بإنشاء آليات للمشاركة السياسية العادية في منطقة الحماية الإسبانية، دفاعاً عن المصالح الإسبانية، مع التمييز بين منطقتي النفوذ الفرنسية والإسبانية. تم تأسيس حزب الإصلاح الوطني رسميًا في 18 يناير 1937، وبعد بضعة أسابيع، في 1 فبراير، تم تأسيس حزب ثانٍ هو حزب الوحدة المغربية بقيادة محمد المكي الناصري. وهكذا بدأ العمل بالنظام الذي اقترحه بيغبيدر، وهو إنشاء حزب آخر معارض لحزب الطريس لعرقلة عمله. كان حزب الوحدة المغربية يتألف من موظفين مغاربة في الإدارة الإسبانية، وكان الطريس يدرك أنّ الهدف منه هو تقسيم وإضعاف الحركة الوطنية المغربية في منطقة الحماية الإسبانية[26].

وكان هناك حزب آخر لم يدم طويلاً، وهو الحزب الليبرالي، الذي تأسس عام 1939 بقيادة محمد بودرة الخطابي[27]، من عائلة محمد عبد الكريم الخطابي[28]. لم يدم هذا الحزب طويلاً، لكنه أظهر بوضوح نية الحكومة الإسبانية في إيجاد وسيط للتواصل مع الزعيم الريفي. وأخيرًا، في عام 1952، ظهر آخر الأحزاب التي تم إنشاؤها في المنطقة الإسبانية، وهو حزب المغرب الحر، الذي كان يقوده محمد زريوح، المنحدر من الريف الشرقي. هذا الشخص، الذي انتهى به المطاف في المنفى في مليلية، كان على اتصال مع محمد عبد الكريم الخطابي منذ وصول هذا الأخير إلى القاهرة، وكان يتراسل معه بانتظام، كما يتذكر محمد سلام أمزيان، أحد قادة الانتفاضة الريفية.

من بين جميع هذه الأحزاب، كان الحزب الذي كان له الحضور الأكبر والنشاط الأكبر في منطقة الحماية الإسبانية وخارجها هو حزب الإصلاح الوطني بقيادة الطريس، وكذلك حزب المغرب الحر. في الواقع، انتهى الأمر بكلا الحزبين إلى توقيع ميثاق وطني في عام 1942 كان يهدف إلى أن يكون بمثابة وثيقة

---

[25] HAKIM, Ibn Azzuz. La oposición de los dirigentes nacionalistas marroquíes a la participación de sus compatriotas en la guerra civil española. Campos equívocos. GONZALEZ ALCANTUD, J.A. Editorial Anthropos, 2003.

[26] Maroc : la vérité sur le protectorat franco-espagnol. L'épopée d'Abdelkhaleq Torres.

[27] ابن شقيقة محمد عبد الكريم الخطابي الكبرى فاظمة

[28] Marruecos, ese gran desconocido. Breve historia del protectorado español.

مبادئ لتوجيه عملهما السياسي سواء في منطقة الحماية الإسبانية أو في علاقاتهما مع الأحزاب السياسية الأخرى، في هذه الحالة، في المنطقة الفرنسية. تضمن الاتفاق 18 نقطة، لكن اثنتين منها تستحقان اهتمامًا خاصًا، وتحديدًا النقطة الأولى التي نصت على إنشاء ما يشبه جبهة وطنية مغربية تجمع جميع النشطاء الوطنيين، والنقطة 17 التي نصت على ما يلي:

بالنظر إلى أن المغرب واحد لا يتجزأ وأن القضية المغربية واحدة، فإن تنفيذ هذا الاتفاق ... سيشمل كامل الأراضي المغربية بما في ذلك المناطق التي فرضتها الظروف الحالية [29].

لم يمر وقت طويل حتى تم تجاوز هذا الاتفاق بآخرين لاحقين، ففي عام 1946، عقد حزب الإصلاح الوطني وحزب الاستقلال أول اجتماع لهما في الرباط مع الملك محمد الخامس. وفي ذلك الاجتماع، تم الاتفاق على توحيد برامجهما للمطالبة بالاستقلال تحت مظلة العرش العلوي[30]. على الرغم من أنه لم يتم الحديث آنذاك عن توحيد الحزبين، إلا أنهما بدآ بلا شك في استكشاف سبل التعاون من أجل استقلال المغرب. كما حضر وفد من حزب الإصلاح الوطني في أبريل 1947 إلى طنجة لحضور اللقاء الشهير مع محمد الخامس. وكان الطريس هو الذي قدم له هدية مشحونة بالرمزية، وفقًا لما رواه علال الفاسي نفسه:

قدم له هدية رمزية كبيرة، تتكون من خريطة للمغرب الموحد، مصنوعة من الفضة، ... مكتوبة بحروف ذهبية، مع صندوق ذهبي صغير مليء بتراب من جبال المنطقة، عليه النقش التالي : بمناسبة زيارة الملك إلى طنجة، يقدم سكان تطوان هذه التربة المشبعة بدماء الشهداء الأبطال، كرمز لوحدة المغرب في ظل العرش العلوي المجيد[31].

كان حزب الإصلاح الوطني هو الحزب الأكثر نشاطًا في منطقة الحماية الإسبانية، وكان الأكثر اتصالًا بحزب الاستقلال، وهو أمر لم يغب عن بال السلطات الإسبانية. التقى الفاسي والطريس مرة أخرى في القاهرة، عند إنشاء مكتب المغرب العربي في عام 1947. أما بالنسبة لحزب الوحدة المغربية، فقد ترك الناصري رئاسة الحزب في عام 1945، وحل محله عبد السلام التمسماني. يبدو أن هذا الأخير كان من المحاربين القدامى تحت قيادة محمد عبد الكريم الخطابي، وبتوليه الرئاسة، تمكن من التغلغل في الأوساط الاجتماعية الريفية، وهو ما لم يتمكن حزب الإصلاح الوطني من تحقيقه[32]. وهكذا، حتى الخمسينيات من القرن الماضي، كان هناك حزبان سياسيان، هما حزب الوحدة المغربية والحزب الليبرالي، على علاقة بالزعيم الريفي. مع اختفاء الحزب الليبرالي، تم إنشاء حزب المغرب الحر في عام 1952، والذي كان زعيمه، كما ذكرنا، على علاقة بمحمد عبد الكريم الخطابي. بطريقة أو بأخرى، كان كل شيء يتم بعلم السلطات الإسبانية، كان لدى هذه الأخيرة دائمًا قناة أو وسيلة للتواصل مع محمد عبد الكريم الخطابي.

في عام 1951، عُقد اجتماع بين أربعة أحزاب، وهي حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال من المنطقة الفرنسية وحزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية من المنطقة الإسبانية. وفي ذلك الاجتماع، تم الاتفاق على تكثيف التعاون بين تلك الأحزاب السياسية بهدف تحقيق استقلال البلاد. وهكذا،

[29] A.G.A.مندوبية الشؤون الأهلية. الملف رقم 7 لشهر ديسمبر 1942. صندوق 01898/81،

[30] الحركات الاستقلالية في المغرب العربي.

[31] المرجع نفسه

[32] Marruecos, ese gran desconocido.

أصدروا بيانًا موجهًا إلى فرنسا دعوا فيه إلى إقامة ملكية دستورية[33]. ولم يذكروا إسبانيا بأي شكل من الأشكال، وهو ما لم يرق للحكومة الفرانكوية، وربما كان ذلك دافعًا لإنشاء حزب المغرب الحر عاماً بعد ذلك، في محاولة أخيرة لإنشاء حزب سياسي يدافع عن مصالح إسبانيا في المغرب، تحسبًا للاستقلال. على أي حال، سرعان ما أقام هذا الحزب اتصالات مع حزب الشورى والاستقلال، ربما في محاولة لتقويض سلطة حزب الاستقلال. ويبدو أنه تم الاتفاق في ذلك الاجتماع على زيادة التعاون مع لجنة إنهاء الاستعمار التي أنشأها محمد عبد الكريم الخطابي في القاهرة.

على الرغم من تصرفات الطريس وتقاربه من حزب الاستقلال، لم تتوقع الحكومة الإسبانية أبدًا أن يندمج حزب الإصلاح الوطني مع حزب الفاسي. على الأكثر، كانوا يعتقدون أنه سيكون هناك تعاون، كما تم الإعراب عنه في الاجتماعات التي عقدوها. لذلك، فوجئوا بالسرعة التي اندمج بها حزب الإصلاح الوطني في حزب الاستقلال. يبدو أن جزءًا من أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب الإصلاح الوطني كان يدعو منذ عام 1949 إلى اتحاد الحزبين، لذا فليس من المستغرب أن يتم ذلك في النهاية. على أي حال، لم تتم استشارة اللجنة التنفيذية بشأن هذا الإجراء. وهذا يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الطريس تلقى تعليمات من الملك محمد الخامس عندما قرر الاندماج في حزب الاستقلال. هذا هو موقف من كان الذراع الأيمن للطريس، ابن عزوز حكيم[34]. على ما يبدو، طلب منه محمد الخامس ذلك لتسهيل المفاوضات مع إسبانيا من أجل الاستقلال. دعونا نتذكر أن اتفاق الاندماج تم توقيعه في طنجة في 16 مارس 1956، بعد أن تم تحقيق استقلال المنطقة الفرنسية، ولكن ليس الإسبانية.

وبهذه الطريقة، لم تفقد إسبانيا فقط أحد محاوريها، بل وفقدت أيضًا جزءًا من السكان المغاربة، ولا سيما سكان الريف في شمال المغرب. كما انتهى الأمر باندماج حزب المغرب الحر، في هذه الحالة مع حزب الشورى والاستقلال، ولكن بعد حصول المنطقة الإسبانية على استقلالها. وبعد اختفاء الحزب الليبرالي وحزب الوحدة المغربية، بقيت المنطقة الشمالية دون تمثيل سياسي رسمي. وعلى الرغم من اندماج كوادر هذه الأحزاب في أحزاب المنطقة الفرنسية، إلا أن سلطتها في اتخاذ القرارات كانت محدودة. ولم يبق سوى جيش التحرير كآلية للدفاع عن بعض مصالح المنطقة الشمالية، والذي تم تشكيله، كما نتذكر، بمبادرة من محمد عبد الكريم الخطابي نفسه في عام 1955. على الرغم من أن هدفه الأساسي كان استقلال المغرب، إلا أنه لم يتم حله بعد تحقيق هذا الهدف، حيث كانوا يدركون أن السياسات الاستعمارية لا تزال موجودة في المغرب. في النهاية، أصبح جيش التحرير قناة للتعبير عن مطالب العديد من سكان الريف، غير الراضين عن سياسات الحكومة والمخزن، ومن هنا تأتي أهمية أخذه بعين الاعتبار، حيث سيلعب دوراً رئيسياً في انتفاضة الريف. على أي حال، لفهم المشكلة التي واجهت سكان المنطقة الشمالية، من المناسب مراجعة بعض جوانب حصول المغرب على الاستقلال، ولو بشكل موجز. فقط بهذه الطريقة يمكننا فهم حجم المشكلة التي انتقدها الطريس نفسه بمرارة بعد أشهر قليلة من تحقيق الاستقلال، حيث أعرب عن أسفه لما تعرضت له المنطقة الشمالية من إهمال[35].

[33] Marruecos, ese gran desconocido.
[34] Maroc, la vérité sur le protectorat franco-espagnol.
[35] نفس المرجع

الحماية الإسبانية واستقلال المغرب .1.3

بين 22 و27 غشت 1955، عقد مؤتمر في مدينة إيكس ليبان الفرنسية بين الحكومة الفرنسية وممثلين عن المغرب بهدف إعادة الملك محمد الخامس من منفاه. لم تتوقف الأوضاع في منطقة الحماية الفرنسية عن التدهور. فالعنف، في شكل هجمات فدائية وقمع، لم يتوقف عن التصاعد، وكان الحل الوحيد الممكن الذي فكرت فيه الحكومة الفرنسية، التي كانت غارقة في حرب الجزائر، هو التخلي عن الأراضي المغربية والتونسية. وقد برزت مشكلة الازدواجية الاستعمارية مرة أخرى، حيث لم يتم التوصل إلى توافق بين الحكومة الفرنسية والحكومة الإسبانية بشأن أي من الإجراءات التي اتخذتها الأولى، حيث تم تغييبها وتهميشها في المفاوضات التي جرت.

كان الاتفاقان الرئيسيان اللذان تم التوصل إليهما هما عودة السلطان محمد الخامس إلى المغرب وإنشاء حكومة وحدة وطنية برئاسة مبارك البكاي، وهو باشا سابق كان يعيش في المنفى في فرنسا منذ عدة سنوات. وتلاشى مشروع المقيم العام، فرانسوا لاكوست، الرامي إلى دمقرطة المؤسسات المغربية وتقليص سلطات السلطان تدريجياً[36]. الآن، أصبحت عودة السلطان هي المحور الذي سيتحرك حوله استقلال المغرب.
استمرت هذه المفاوضات خلال شهر نوفمبر من نفس العام في لا سيل سان كلو، حيث تم التوقيع على إعلان مشترك تم فيه بالفعل التوصل إلى التزام جاد تجاه استقلال المغرب. كشف ذلك الإعلان عن:

مفاوضات تهدف إلى منح المغرب صفة الدولة المستقلة، تربطه بفرنسا علاقات دائمة ... من الترابط المتبادل القائم على التراضي والتوافق[37].

لم تتم دعوة ممثلين عن الحكومة الإسبانية إلى هذه المؤتمر الجديد، كما تعرض لانتقادات من طرف محمد عبد الكريم الخطابي نفسه من القاهرة، الذي كان يعتبر أن الاستعمار لم ينته بعد، لا في المغرب ولا في الجزائر، حيث كانت جبهة التحرير الوطني تواصل عملياتها من قواعدها الموجودة حتى في منطقة الريف، حيث كانت تقيم بعض هذه المجموعات المسلحة. تركت هاتان المفاوضتان إسبانيا في موقف سيئ للغاية، على الرغم من أنه كان متزامناً مع الوقت الذي قدم فيه المفوض السامي الإسباني، الجنرال غارسيا فالينيو، كما ذكرنا سابقًا، اقتراحه بتشكيل حكومة بديلة للمنطقة الإسبانية، على غرار ما فعله البكاي في المنطقة الفرنسية. لم يلق هذا الاقتراح آذانًا صاغية ليس فقط في مدريد، بل أيضًا في منطقة الحماية الإسبانية من قبل الوطنيين الذين اعتبروا أنه غير صائب. وبذلك ضاعت الفرصة الأخيرة لمنح المنطقة الشمالية وضعاً خاصاً في طريقها نحو الاستقلال، لأن مستقبلها بعد ذلك أصبح مرهوناً بالمفاوضات التي ستجريها إسبانيا مع الحكومة المغربية الناشئة. أخيرًا، في الثاني من مارس 1956، منحت فرنسا الاستقلال لمنطقة الحماية التابعة لها دون أن تدعو حتى وفدًا إسبانيًا إلى الحدث، مما أظهر من ناحية استيائها من السلطات الإسبانية بشأن سياستها المتساهلة تجاه جيش التحرير المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، ومن ناحية أخرى، عدم اكتراثها التام تجاه المحمية الإسبانية، التي اعتبرتها جزءًا من المغرب الجديد تحت حكم محمد الخامس.

[36] España y la descolonización del Magreb.
[37] Les Trois Rois : La monarchie marocaine de l'indépendance à nos jours

أظهرت هذه الحالة ما كان قد حذر منه غارسيا فالينيو في وقت سابق، وهو أن عدم وجود اتفاق مشترك لإدارة كلا المحميتين قد أدى إلى اكتساب البلدين استقلالية تامة في إدارة مناطق نفوذهما دون أي تنسيق بينهما. من ناحية أخرى، كان يعتقد أيضًا أن سياسة الترابط بين فرنسا والمغرب ستضع إسبانيا في موقف سيئ، دون أي نفوذ في المغرب الجديد[38]. إلى جانب رفض القادة الوطنيين داخل منطقة الحماية الإسبانية إنشاء حكومة مستقلة خاصة بهم، انشق بعضهم عن حكومة الخليفة في المنطقة الشمالية في يناير 1956، اعترافًا بالحكومة الحقيقية التي يقودها البكاي. وبذلك ارتكبوا خطأً فادحًا ترك سكان الشمال، ولا سيما سكان الريف، دون قيادة، حيث لم يكونوا متعلقين كثيرًا بهؤلاء القادة الذين كانوا يتمركزون في تطوان. وستكون مسؤوليتهم كبيرة في إثارة بعض الاضطرابات في العامين التاليين في بعض المناطق مثل الريف.

لم تؤد اتفاقيات لا سيل سان كلو في أواخر عام 1955 سوى إلى تسميم العلاقات بين السلطات الفرنسية والإسبانية. في يناير 1956، وجدت الحكومة الإسبانية نفسها أمام سياسة الأمر الواقع. وهكذا، أفاد المفوض السامي الإسباني، الجنرال غارسيا فالينو، في تصريحات له أن:

المؤتمر الثلاثي بين إسبانيا وفرنسا والمغرب ليس ممكناً فحسب، بل هو ضروري ... كشرط أساسي لأي تغيير في الوضع الحالي للمغرب، وأن الاستقلال في الترابط الذي يشير إليه الفرنسيون كثيراً هو مفهوم يتناقض مع نفسه[39].

بعد بضعة أيام، التقى غارسيا فالينو بنظيره الفرنسي في مدينة العرائش. في ذلك الاجتماع الذي لم يتم التوصل فيه إلى أي اتفاق، أصدرت الحكومة الإسبانية مذكرة رسمية ألمحت فيها إلى أنها تعتزم تنفيذ سلسلة من الإصلاحات السياسية في منطقة الحماية التابعة لها، مما سيسمح بتطور موازٍ لاستقلال الإمبراطورية الشريفة، مع احترام الحقوق المشروعة للقوتين[40]. يبدو أن الحكومة الإسبانية كانت، من خلال هذا البيان، تقدم ما سيكون اقتراحها الأخير قبل استقلال المغرب، وهو تحقيق قدر من الحكم الذاتي لمنطقة الحماية التابعة لها. تضمن الإعلان أربعة نقاط تؤيد استقلال المغرب، وتدعو إلى التعاون بين البلدين، وتسعى إلى الدفاع عن المصالح الإسبانية في المنطقة، والأهم من ذلك، النقطة الثانية، التي نصت على ما يلي:

توفير الوسائل اللازمة، بالاتفاق مع صاحب السمو، الخليفة، وبالتعاون مع الحكومة ... والسلطات المغربية، لتحقيق الحكم الذاتي للمنطقة من قبل سلطاتها الطبيعية في ظل السلام والنظام الداخلي[41].

تجدر الإشارة إلى أن كلا من حزب الإصلاح الوطني وحزب المغرب الحر، اللذين تأسسا في عهد الحماية الإسبانية، أصدرا بيانين رداً على هذا الإعلان الصادر عن حكومة فرانكو. ورغم أن كلا الحزبين رحبا بموقف الحكومة الإسبانية الداعم لاستقلال المغرب، إلا أنهما اختلفا في تقييمهما النهائي، ففي حين أكد حزب الإصلاح الوطني أنه سيتعاون مع إسبانيا في الدفاع عن مصالحها القانونية في جميع أنحاء الإمبراطورية

[38] España y la descolonización del Magreb.
[39] تليغرام الريف، الجمعة 6 يناير 1956.
[40] المرجع نفسه، الأربعاء 11 يناير 1956.
[41] المرجع نفسه، السبت 14 يناير 1956.

الشريفة المرتبطة بإسبانيا، دون الإشارة إلى الحكم الذاتي، أشار حزب المغرب الحر إلى هذه الإمكانية بالعبارات التالية:

إن إنشاء حكومة ذاتية هو إجراء صائب لا يتعارض مع مساعي توحيد المغرب إذا ... استوفيت في تلك الحكومة ثلاثة شروط :

أن تكون حكومة مؤقتة يتم حلها بمجرد التوصل إلى اتفاق لتوحيد المغرب ومنحه ... استقلاله الكامل.

أن تكون حكومة ذات سلطة حقيقية تستمد سلطاتها من جلالة الملك عن طريق خليفته ... المفوض في هذه المنطقة.

أن تكون حكومة تمثل سكان المنطقة الخليفية ومدنها وقبائلها، مع التمتع بكامل ... الصلاحيات في جميع المناصب والمستويات المختلفة[42].

قد يعزى الاختلاف في المعايير بين هاتين التشكيلتين إلى التقدم الذي أحرزته المفاوضات بين حزب الإصلاح الوطني وحزب الاستقلال بهدف اندماج الأول في الثاني. بدا موقف حزب المغرب الحر متسقاً، حيث أيد الحكم الذاتي، ولكن فقط إلى أن يتم توحيد شطري المغرب. على أي حال، من المثير للاهتمام أن نلاحظ كيف تم الحديث لأول مرة بشكل مباشر عن حكومة تمثل منطقة الحماية الإسبانية. وستنتهي هذه الترتيبات بعد الاستقلال، حيث ستندمج هذه التشكيلة السياسية في حزب الشورى والاستقلال. وفي الوقت نفسه، كان غارسيا فالينيو لا يزال يدافع عن إمكانية عقد مؤتمر ثلاثي بين إسبانيا وفرنسا والمغرب، وهو أمر رفضته فرنسا منذ البداية، على الرغم من أن سفيرها في مدريد أكد أنه سينقل للحكومة الإسبانية كل ما يتم القيام به من إجراءات. ولم يستبعد حزب المغرب الحر هذا الخيار أيضاً، وإن كان بشكل غير مباشر، حيث أشار في البيان السابق نفسه، في إشارة إلى إسبانيا، إلى ما يلي:

من المستحيل تنفيذ أي اتفاق بشأن مستقبل المغرب دون مشاركة الدولة التي أعربت عن ... مشاعرها الحقيقية تجاه المغرب في العديد من المناسبات.

في البداية، كانت استراتيجية كل من حزب الإصلاح الوطني وحزب المغرب الحر مختلفة بعض الشيء، حيث كان الأخير أكثر ميلاً إلى الدفاع عن المصالح الإسبانية ومصالح سكان منطقة الحماية الإسبانية، على الرغم من أن الأحداث اللاحقة ستجعل التحفظات التي أبدتها هذه التشكيلات السياسية غير مجدية. كانت الأوضاع في المغرب متوترة للغاية، واستمرت العمليات الحربية، وواصل جيش التحرير القتال شمال فاس وتازة، وتواصلت المواجهات بين حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال، مما دفع هذين الحزبين إلى التعهد أمام محمد الخامس بوقف الصراع بينهما، الذي لم يكن سوى صراع على السلطة في المغرب الجديد. في نهاية شهر فبراير، ومع اقتراب المحادثات بين فرنسا والحكومة المغربية من أجل استقلال المغرب، أصدر مجلس الوزراء الإسباني بياناً أعلن فيه أنه لن يعتبر نفسه ملزماً في المنطقة الإسبانية من المغرب بالقرارات التي تتخذ بين الحكومة الفرنسية والسلطان دون مشاركته. خلال المفاوضات النهائية، أبدى

[42] تليغرام الريف، السبت 21 يناير 1956.

المغرب رغبته في الاستقلال قبل التفاوض على الترابط مع فرنسا، على الرغم من أن الحكومة الفرنسية أوضحت أن كلا الاقتراحين يجب أن يتم التفاوض عليهما معاً، وإلا فإنها لن تكون مستعدة لمنح المغرب الاستقلال، نظراً لوجود العديد من المصالح التي يجب الدفاع عنها في ذلك البلد.

أخيرًا تم التوصل إلى اتفاق وافق فيه المغرب على فترة انتقالية تتمتع فيها السلطات الفرنسية ببعض الامتيازات، مثل تقديم ملاحظات على المشاريع التشريعية التي تمس المصالح الفرنسية أو المعمرين من تلك الجنسية. إلى جانب ذلك، كانت فرنسا تمارس أيضًا بعض الرقابة النقدية طالما ظل الفرنك هو العملة الرسمية للمغرب. أبلغت الحكومة الفرنسية السفير الإسباني في باريس بهذا الاتفاق، الذي بدوره أبلغ الحكومة الإسبانية بتحفظاتها عليه. من جانبها، رحبت الأحزاب في المنطقة الشمالية بالاتفاق الذي تم التوصل إليه. في 5 مارس، تمت الموافقة على تنظيم مظاهرة شعبية في تطوان، عاصمة المحمية الإسبانية، لكي يعبر المغاربة عن فرحتهم باستقلال المغرب. على الرغم من ذلك، وقعت سلسلة من الاضطرابات أسفرت عن مقتل اثنين من المغاربة على يد قوات الأمن الإسبانية. بالإضافة إلى ذلك، تمت محاولة طعن عنصر من الحرس المدني الإسباني. اتهمت المفوضية السامية حزب الإصلاح الوطني بالوقوف وراء تلك الأحداث، مما أدى إلى إصدار بيان رسمي إسباني ينتقد الاتفاق بين فرنسا والمغرب. وجاء في البيان ما يلي:

> *... إذا كانت إسبانيا تتحفظ على الاتفاقات التي توصل إليها سلطان فرنسا، فذلك ليس بسبب ما تمثله من تقدم على طريق استقلال الشعب المغربي، بل بسبب تداعياتها على الترابط الذي يشكل شرطاً أساسياً لها، والذي لا يمكن أن يتجاوز الحدود الإقليمية التي يمكن لفرنسا، بصفتها دولة حامية، التفاوض بشأنها[43].*

بعد بضعة أيام، نُظمت مظاهرات جديدة دعماً للاستقلال في مدن أخرى مثل الناظور والشاون وتارجيست والحسيمة، وهاتان الأخيرتان تقعان في قلب الريف. وبالتالي، بدا أن جزءاً من سكان الريف يوافقون على ما تم التفاوض عليه بين السلطان وفرنسا. إلى جانب ذلك، بدأ زعيم حزب الإصلاح الوطني، الطريس، يثير الريبة لدى الإسبان، لا سيما بعد أحداث مظاهرة تطوان. وهكذا، نشرت أهم صحيفة في هذه المدينة في 7 مارس افتتاحية قوية ضده جاء فيها:

> *... لا شوارع تطوان ولا النظام ولا السلطة يمكن أن تقع في أيدي ثورة أقلية لا تملك أي نفوذ في أجزاء أخرى من المنطقة. هذا الموقف، الذي يتحول فيه الزعيم إلى محرض، هو موقف غير موفق، لا سيما إذا أخذنا في الاعتبار أن هذا الزعيم قد هرب إلى طنجة ليقود العملية من هناك[44].*

أخيرًا، أصدرت المفوضية السامية قرارًا بالإفراج عن جميع المعتقلين. على الرغم من أن المنطقة الإسبانية شهدت مظاهرات تعبيراً عن الفرح بعودة السلطان محمد الخامس والحصول على الاستقلال، إلا أن الحقيقة هي أن أياً من القادة الوطنيين في منطقة الحماية الإسبانية لم يكلف نفسه عناء شرح مفهوم الترابط للسكان المحليين، وهو المفهوم الذي اضطر الحكومة المغربية المؤقتة والسلطان نفسه إلى تبنيه في نهاية المطاف.

---

[43] تليغرام الريف، الأربعاء 7 مارس 1956.

[44] جريدة أفريقيا، الأربعاء 7 مارس 1956.

ربما دفع ذلك الحزب الثالث الذي كان لا يزال موجودًا في المحمية الإسبانية، وهو حزب الوحدة المغربية، إلى الدفاع عن المصالح الإسبانية بشكل مباشر. فقد جاء في بيان نشره الحزب ما يلي:

أصدر حزب الوحدة المغربية بياناً موجهاً إلى المغاربة يدعوهم فيه إلى اعتبار الإسبان ... إخوة حقيقيين لهم، حيث يجب أن يكونوا ممتنين لإسبانيا لوقوفها دائماً إلى جانب المغرب، لا سيما في الأوقات الصعبة. كما يحذرهم من أن ينخدعوا، ويسمحوا لأنفسهم بالانخراط في مناورات عناصر تظهر اهتمامًا كبيرًا بعدم إقامة صداقة حقيقية بين المغرب وإسبانيا[45].

دعونا نتذكر أن حزب الوحدة المغربية قد تم إنشاؤه لمحاولة الوصول إلى ما لم يصل إليه حزب الإصلاح الوطني، أي أن يكون هيئة للدفاع عن مصالح سكان الريف، الذين هم في الأساس قرويون. لم نكن نعرف ما إذا كان البيان قد تم بتنسيق مع السلطات الإسبانية أم لا، لكنه حذر من تحركات معادية لإسبانيا قادمة من المحمية الفرنسية السابقة، وكذلك من انحراف القوى الوطنيّة في المنطقة الإسبانية. منذ نهاية شهر مارس، بدأت المفاوضات لتوقيع وثيقة استقلال منطقة المغرب الخاضعة للاحتلال الإسباني. كان الاستقلال إذن عملية لا رجعة فيها. في الرابع من أبريل، وصل السلطان إلى مدريد. كما سافر إلى العاصمة الإسبانية محمد بن أمزيان، الذي كان آنذاك قائدًا عامًا للجزر الخالدات ومستشارًا عسكريًا للسلطان إلى جانب الجنرال الكتاني، اللذين أشرفا على بناء القوات المسلحة المغربية بعد الاستقلال. بالإضافة إلى ذلك، سافر العديد من مسؤولي المحمية، وتحديدًا من المناطق الأربع الكبرى في المنطقة، وهي الريف وجبالة وغمارة وإقليم اللوكوس. كان ثلاثة منهم أعضاء في الأحزاب التي كانت لا تزال موجودة في المنطقة الخاضعة للحماية الإسبانية. وهكذا، حضر عن حزب الإصلاح الوطني من تطوان سيدي سلام الحاج، وعن حزب المغرب الحر ومن تطوان أيضًا محمد بن مولاي علي الريسوني، وعن حزب الوحدة المغربية من الريف رئيسه عبد السلام التمسماني، سكرتير الصدر الأعظم.

من جانبه، في الثاني من أبريل، قبل سفره إلى مدريد، ألقى المفوض السامي، الجنرال غارسيا فالينيو، خطابًا في ثكنة مجموعة الجنود النظاميين تطوان رقم 1. وفيه، وفيما بدا وكأنه رسالة وداع من إسبانيا لمنطقة الحماية التابعة لها، أكد ما يلي:

أريدكم أن تشعروا بالثقة والرضا والسعادة، لأن التغيير الذي سيطرأ على نظام الحماية ... سيكون حصراً من أجل أن يكون لإسبانيا دور أكثر أهمية في المغرب مما كان لها حتى الآن[46].

أخيرًا، تم التوقيع على إعلان الاستقلال في السابع من أبريل. أكد محمد الخامس من مدريد أن مصالح إسبانيا والإسبان في المنطقة ستكون محمية. إلى جانب ذلك، تم أيضًا التوقيع على بروتوكول إضافي مع نظام انتقالي مشابه للبروتوكول الذي تم التوقيع عليه في ذلك الوقت مع فرنسا. وصل محمد الخامس في اليوم السابع نفسه إلى تطوان وسط احتفالات كبيرة. تولت أحزاب الاستقلال والشورى والاستقلال والمغرب الحر، التي لم تكن قد حُلت بعد، مسؤولية جزء من تأمين مسار محمد الخامس في شوارع المدينة. وعلى

[45] وكالة الأنباء الإسبانية EFE1956 الجمعة 16 مارس ،..

[46] تليغرام الريف، الثلاثاء 3 أبريل 1956

الرغم من أن ذلك قد يبدو غير منطقي، إلا أن حزب الإصلاح الوطني لم يكن حاضراً لأنه كان قد اندمج مع حزب الاستقلال. ألقى الملك خطاباً في نادي الفروسية العسكري تحدث فيه مباشرة عن المنطقة الشمالية:

نحن نعلق آمالاً كبيرة على هذه المنطقة الشمالية التي لم يتوقف سكانها عن وضع ... قدراتهم ومواهبهم في خدمة الدولة والدفاع عن الوطن بالبطولة والشجاعة التي تميزنا[47].

بعد يومين، وبناءً على نصيحة وتوجيهات السلطان، اندمج حزب المغرب الحر وحزب الشورى والاستقلال في حزب واحد. وبذلك، كان محمد الخامس قد ترك المنطقة الشمالية بدون أحزاب، وهي أحزاب كان من الممكن أن تلعب دوراً هاماً في المفاوضات الرامية إلى تشكيل هيكل سياسي مختلف عن ذلك الذي تم اعتماده في نهاية المطاف في المغرب. ومنذ ذلك الحين، أصبح السلطان والحكومة الانتقالية هما الجهتان الوحيدتان اللتان تتمتعان بالسلطة السياسية. وفي خطوة حكيمة، أصدر حزب الاستقلال بيانًا بعد بضعة أيام يطلب فيه من النظام الملكي عدم تفكيك جزء من الإدارة الإسبانية حتى يتم نقل السلطات، ولا سيما المالية. كما طلبوا من السلطان عدم التدخل في إدارة مهامهم، التي كانت، كما نعلم، تتم من قبل حكومة مؤقتة، وطلبوا من المغاربة عدم الإخلال بالنظام والأمن في المنطقة. هذا النقطة الأخيرة مهمة لأن السلطات المغربية اضطرت في عدة مناسبات إلى حث المغاربة في المنطقة الإسبانية، ولا سيما في الريف وكرط، على الحفاظ على النظام، في إشارة واضحة إلى وجود بعض التوترات.

وافقت الحماية الإسبانية أخيرًا على الاستقلال مع بعض الخصوصيات، حيث لم يشارك أي شخص من المنطقة في الحكومة التي كانت ستحكمهم، وانتزع الملك بعض الصلاحيات مثل السلطة التشريعية، ولم تكن هناك أحزاب سياسية يمكنها تمثيل مصالح سكان المنطقة، وقد بدأ تفكيك الجهاز الإداري والتنظيمي للمنطقة بسرعة، ولا سيما عنصران مهمان كانا يشكلان العمود الفقري لإدارة المنطقة الريفية منذ عدة سنوات، وهما: مكاتب المراقبين الإقليميين والمجالس القروية للفرق، التي ورثت صلاحيات المجالس القروية الإقليمية السابقة. تجدر الإشارة إلى أن المجالس القروية للفرق، التي أنشئت في عام 1952، كانت تهدف إلى منح الريفيين قدرة أكبر على إدارة شؤونهم بأنفسهم، تحت إشراف مراقب المنطقة، في المجالين الاجتماعي والاقتصادي[48]. وفي نهاية المطاف، انهار نظام تقسيم الإقليم إلى منطقتين تضمان خمس مقاطعات بعد عام واحد، في عام 1957.

1.4. المحمية الإسبانية السابقة أمام سياسة الحكومة المغربية

عندما حصل المغرب على استقلاله، أصبحت فكرة إقامة نظام ديمقراطي في المغرب أمراً ثانوياً. لم تبدِ فرنسا أو إسبانيا اهتمامًا كبيرًا بجعل المملكة العلوية دولة ديمقراطية، وذلك لأسباب بديهية في حالة إسبانيا، حيث لم يكن نظام فرانكو ديمقراطيًا، وفي حالة فرنسا، حيث اعتبرت الحكومة الفرنسية أن تدخلها من خلال مبدأ الترابط القابل للتكيف أمرًا ذا أولوية. وقد تبخرت تصريحات رئيس الحكومة المؤقتة، البكاي، في فرنسا

[47] تليغرام الريف، 10 أبريل 1956

[48] Villanova, José Luis. La constante mutación de la organización político-administrativa del protectorado español en Marruecos. En España en Marruecos (1912-1956), discursos geográficos e intervención territorial, Ediciones Milenio, 1999

خلال مفاوضات الاستقلال، التي أكد فيها أن المغرب سيحظى بنظام ديمقراطي قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة السياسية. وقد تلاشت هذه الأخيرة منذ اللحظة التي تم فيها تهميش المنطقة الشمالية في الحكومة الجديدة، باستثناء بعض المناصب المعدودة التي عُرضت على شخصيات بارزة مثل عبد الخالق الطريس، الذي عُين في يونيو 1956 سفيراً للمغرب في إسبانيا، وفي يوليو، مسؤولاً عن إدارة المنطقة الشمالية، بهدف نقل السلطات. لم تكن أي من القوى الاستعمارية مهتمة بالتالي ببناء المغرب الجديد كدولة ديمقراطية، كما يتضح من البيانين الصادرين في مارس وأبريل 1956.

الحقيقة هي أن المُثل الديمقراطية كانت دائماً مضمّنة في فكرة أوسع نطاقاً، وهي الوصول إلى الاستقلال ومحاربة الاستعمار. بعد ذلك، كانت الوحدة الترابية ومركزية السلطة السياسية هما العنصران الأساسيان في سياسة الحكومة المغربية، في محاولة لدمج منطقتي الحماية قدر الإمكان، على الرغم من أن النتيجة النهائية كانت امتصاص المنطقة الإسبانية السابقة من قبل المنطقة الفرنسية. أما بالنسبة للتشكيلات السياسية، فقد اختفت تلك الموجودة في المنطقة الشمالية، وسيكون حزب الاستقلال هو الذي سيلعب دورًا أساسيًا في الحكومة باعتباره صاحب أكبر عدد من المناصب فيها. تجدر الإشارة إلى أن هذا الحزب السياسي تبنى المثل الديمقراطية في عقيدته، وإن كان برؤية مختلفة تمامًا عما يعرف بالديمقراطية الليبرالية. والحقيقة أن النظام المقترح لم يكن ديمقراطيًا، وكان يعطي أهمية كبيرة للدين الإسلامي والطابع العربي كعناصر محددة لهوية المجتمع المغربي.

بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمسألة النظام السياسي في المغرب، عرّف علال الفاسي أيديولوجية حزب الاستقلال على النحو التالي:

> *... مسألة النظام لا تطرح في المغرب، نظرًا لوجود عائلة ملكية محبوبة من قِبل الشعب، الذي أعلن ولاءه للعرش والملك الحالي، سيدي محمد بن يوسف، جلالة ملك الشعب، الشيء الذي يجعل من نظام الحكم هذا أحد أركان وحدة وتماسك الأمة*[49].

بالنسبة لحزب الاستقلال، كانت الديمقراطية تتطابق في جوانبها العامة مع ما يدعو إليه الإسلام وبعض مؤسساته. كان يهدف إلى إقامة نظام مركزي يفضي إلى نظام الحزب الوحيد، وعلى الرغم من العلاقة الودية التي كانت تربطه بالملك المغربي، إلا أنه كان يهدف إلى الحد من صلاحياته في الدستور المزمع صياغته. أدى ذلك إلى خوضه صراعًا ضد الأحزاب الأخرى الموجودة في المغرب، ولا سيما حزب الشورى والاستقلال والحزب الشيوعي، التي كان قد دخل في صراعات ضدها في الفترة التي سبقت الاستقلال. إلى جانب ذلك، كان يعتبر أن تطبيق برنامجه السياسي هو التطور الوحيد الممكن في المغرب، ووصفه بأنه روحي وتقدمي وديمقراطي[50]. مع مرور الأشهر، أصبح الفاسي أكثر راديكالية في خطابه حتى أنه رفض قيم الغرب رفضًا قاطعًا، لأنه كان يرى أن بلدًا مثل المغرب لا يمكن أن يتعلم شيئًا منها.

لم يكن من الممكن ألا يتعارض مثل هذا الخطاب المتطرف مع مصالح الملكية، وهي الطرف الثالث في اللعبة الذي لم يكن مهتماً، لا لحظة استقلال البلاد ولا بعدها، بإنشاء دولة ديمقراطية في المغرب، وذلك

[49] الحركات الاستقلالية في المغرب العربي.

[50] Les trois rois. La monarchie marocaine depuis l'indépendance jusqu'à nos jours.

أساساً لكونه نظاماً سياسياً يتعارض مع جوهر الملكية ذات الطابع الثيوقراطي كما كانت ولا تزال الملكية المغربية. لكن الملك أدرك منذ وقت مبكر المنافسة السياسية التي يمكن أن يشكلها حزب مثل حزب الاستقلال، الذي كان يعتبر نفسه صانع استقلال المغرب، ولا سيما ضد شخصه. أدى ذلك بالملك إلى التقرب من حزب الشورى والاستقلال وحتى إلى تشجيع إنشاء حزب جديد في عام 1957، هو الحركة الشعبية، بهدف مواجهة النفوذ المفرط وحب السلطة لدى حزب الفاسي. وسرعان ما ندد حزب الشورى والاستقلال بمناورات حزب الاستقلال التسلطية، بل إن القوة الاستعمارية، فرنسا، انتهت بتأييد هذا الحزب. كل هذه الأحداث أضرت بإقامة نظام ديمقراطي في المغرب، نظام كان من الممكن أن يخفف التوترات التي تولدت في البلاد بسبب الصراع المرير على السلطة.

بينما كان هذا يحدث في المغرب، كان الزعيم الريفي محمد عبد الكريم الخطابي يصر من القاهرة على معارضة صفقة الاستقلال، لأنه كان يعتبر أن النظام الاستعماري لم يختف بعد من البلاد، حيث كانت القوات المسلحة الإسبانية والفرنسية لا تزال موجودة على الأرض، ولم يكن المغرب الكبير قد تحرر بالكامل، حيث كانت الجزائر لا تزال تعاني من حرب شرسة، وقد نشأت حالة من التبعية لفرنسا، حيث تولت هذه الأخيرة الوصاية على العرش العلوي. ولن يكون هذا هو التحرك الوحيد لزعيم ريفي، حيث سرعان ما انتقد رئيس حزب الوحدة المغربية، عبد السلام التمسماني، سياسة الملك، ووصل إلى حد الاعتراف لغارسيا فالينيو بأن الأرجح أن القبائل الريفية لن تتأخر في الانتفاض ضد السلطان[51]. ومن القادة الريفيين الآخرين الذين انتقدوا تصرفات الملك والحكومة المغربية رئيس الحزب المنحل المغرب الحر محمد زريوح، الذي انتهى به المطاف في المنفى في مليلية اعتبارًا من عام 1958، حيث قام بالعديد من المبادرات لدعم المقاومة الريفية[52].

أما عبد الخالق الطريس، فسيبقى في منصب الوزير المسؤول عن إدارة المنطقة الشمالية حتى فبراير 1957. بصفته عضواً في حزب الاستقلال، كرس نفسه لتنفيذ برنامج الحكومة، الذي كان برنامج الحزب، مما أثار كل أنواع الشكوك في أوساط جزء من ساكنة الشمال، الذين لم يفهموا بعض الإجراءات التي تم اتخاذها. انتهى الأمر بالطريس إلى تفضيل بعض المقربين من حزبه في شغل بعض المناصب، رافضًا شخصيات أخرى تتمتع بشعبية أكبر، لا سيما في منطقة الريف، وهي منطقة لم يكن لحزب الإصلاح الوطني فيها نفوذ يذكر. انتهى الأمر بالطريس إلى إثارة شكوك بالغة، وأُرسل في النهاية سفيرًا إلى القاهرة في عام 1957. على أي حال، كانت فكرته عن الديمقراطية تتطابق إلى حد كبير مع فكرة الفاسي، حيث فهمها على *أنها ديمقراطية تتوافق مع طبيعتنا وتاريخنا وتقاليدنا*[53].

وفي النهاية، تبقى مسألة أخيرة، وهي دور جيش التحرير. فقد واصل هذا الجيش نشاطه في بعض مناطق المغرب، لا سيما شمال فاس وتازة. ومع ذلك، سيتم تفكيكه تدريجياً، حيث سيتعاون مع الحكومة في إحلال السلام في المنطقة وفي عمليات أمنية. وسينضم العديد من مقاتليه إلى القوات المسلحة المغربية. على أي

---

[51] SALAS LARRAZABAL, Ramón. El protectorado de España en Marruecos, Ediciones Mapfre 1992.

[52] GUERRERO ACOSTA, José Manuel. La vida dos veces. Biografía de Víctor García Simancas. Ediciones Estudios Especializados S.L, 2014

[53] مندوبية الشؤون الأهلية. كلمة ألقاها طوريس في حفل توديع وزير الأوقاف المصري. نُشرت في صحيفة الأمة في 15 ديسمبر 1955. صندوق 2051/81. A.G.A.

حال، كان هناك صراع مرير بين هذه الجماعة المسلحة، جيش التحرير، وجيش التحرير الوطني، الذي أنشأه حزب الاستقلال في عام 1949. في الواقع، يقال إن بعض قادة جيش التحرير، مثل عباس المساعدي، قد قُتلوا على يد الجماعة المسلحة التابعة لحزب الاستقلال، التي كانت أهدافها، من ناحية أخرى، طموحة للغاية، حيث كانت تسعى إلى محاربة إسبانيا وفرنسا بهدف تحقيق الوحدة الإقليمية التي جسدها الفاسي في فكرة المغرب الكبير. هذا المشروع التوسعي الإقليمي لحزب الاستقلال، على الرغم من أنه كان قيد الإعداد منذ سنوات، إلا أن زعيم حزب الاستقلال نفسه كشف عنه في تجمع حاشد عقد في 19 يونيو 1956 في طنجة، حيث دعا أيضًا إلى اتحاد جيش التحرير الوطني وما أسماه بالمقاومة، أي جيش التحرير الحقيقي، الذي أنشأه محمد عبد الكريم الخطابي في القاهرة عام 1955[54].

أهمية هذا الحدث ليست تافهة، حيث أن جيش التحرير الوطني سيبدأ سلسلة من الهجمات ضد المصالح الإسبانية والفرنسية، في الحالة الأولى في إفني وطرفاية والصحراء الغربية، وفي الحالة الفرنسية في موريتانيا ومحيط تندوف في الجزائر. في الواقع، سيكون الهجوم على بلدة أم الحشار 1 و2 يونيو 1956أول عمل مسلح يقوم به جيش التحرير الوطني. تعارضت عقيدة حزب الاستقلال الوطنية مع مصالح إسبانيا وفرنسا من جهة، ولكنها تعارضت أيضاً مع مصالح بعض مناطق المغرب الجديد التي كان من الممكن أن تولد نوعاً من الانشقاق الداخلي، مثل المناطق التي تقطنها أغلبية أمازيغية. في حالة المنطقة الشمالية، كانت المشاكل واضحة ويمكن أن تعطل خطط الحزب. إلى جانب ذلك، كان أكثر من نصف الأراضي يقطنها سكان أمازيغ يتحدثون لغاتهم الخاصة، وهي اللغة الريفية والصنهاجية، والتي يمكننا تجميعها تحت مسمى تَرِفِيثْ [55]. هذه الخصوصيات سرعان ما اصطدمت بخطط الحكومة وأثارت استياء العديد من المغاربة والقادة السياسيين الذين، شأنهم شأن محمد عبد الكريم الخطابي، انتهى بهم الأمر إلى .معارضة خطط زعيم حزب الاستقلال

أخيرًا، انتهى الأمر بمحمد عبد الكريم الخطابي نفسه إلى مواجهة ليس فقط علال الفاسي بل حزب الاستقلال نفسه، بسبب الهيمنة التي كان يمارسها هذا الحزب السياسي في المغرب. علاوة على ذلك، كان لهذا الأمر تأثير على موقفه تجاه السلطان محمد الخامس، حيث كان يعتبره خاضعًا لمشيئة هذا الحزب[56]. كان المسار الذي بدأ في أبريل 1956 سيتأثر بثلاثة عوامل رئيسية، أولها الفترة الانتقالية لتسليم السلطة في المنطقة الشمالية إلى السلطات المغربية، وثانيها دور الحركة الوطنيّة في المنطقة الشمالية التي، منذ اندماج الأحزاب السياسية في حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال، كان يعتمد حصرياً على ما تبقى من جيش التحرير وعلى محمد عبد الكريم الخطابي نفسه، الذي أوضح موقفه في عدة تصريحات. ستكون التدابير التي اتخذتها الحكومة المغربية أساسية لفهم الاستياء لدى بعض الشرائح الاجتماعية في المنطقة الشمالية، أما بالنسبة للزعيم الريفي، فسيكون نفوذه وتأثيره على نسبة كبيرة من السكان عاملاً أساسياً لفهم ظهور حركة .معارضة لن تتوقف عن النمو في السنتين اللتين أعقبتا الاستقلال

[54] GAUDIO, Attilio. Le dossier du Sahara Occidental. Nouvelles Editions Latines, 1978.
[55] Cabello Alcaraz, J. Apuntes de geografía de Marruecos. Editora marroquí, Tetuán, 1951/52
[56] MADARIAGA, María Rosa. Abdelkrim el Jatabi: la lucha por la independencia. Alianza Editorial, 2009

الديناميات السياسية ومصير منطقة الحماية الإسبانية السابقة في المغرب 2

بعد حصول المغرب على استقلاله بين شهري مارس وأبريل 1956، بدأت مرحلة جديدة في البلاد كانت ديناميتها السياسية ستتأثر بثلاثة عناصر أساسية، وهي الصراع على السلطة السياسية بين الملكية والقوى السياسية المتنافسة من جهة، وبين هذه القوى من جهة أخرى، ثانياً، إدارة عملية نقل السلطة بين القوى الاستعمارية والمغرب، والتي كانت أسرع في حالة إسبانيا، وأخيراً، إعادة تشكيل المشهد الأيديولوجي، ولا سيما التيار الوطني، القوة التي ستوجه تحركات حزب الاستقلال والملكية، وكذلك ما نسميه هنا بالانشقاق في بعض المناطق المغربية، ولا سيما تلك التي تقطنها أغلبية أمازيغية. إنها مرحلة غير واضحة المعالم، على الرغم من أنها ستمتد عملياً حتى تولي الحسن الثاني العرش، بعد الوفاة المفاجئة لوالده في عام 1961.

تدبير نقل السلطة بين إسبانيا والمغرب .2.1

كما سبق أن رأينا، فإن استقلال المحمية الإسبانية السابقة، باستثناء التوترات الدبلوماسية العادية في أي عملية تصفية للاستعمار، تم دون تعقيدات من جانب إسبانيا، وذلك بسبب الوضع السياسي المختلف السائد في منطقة سيطرتها. وقد أتاح عدم وجود فصائل ثورية تعمل في المنطقة وانخفاض معدل الأعمال الحربية، على عكس الحالة الفرنسية، تحقيق الاستقلال دون وقوع أحداث جديرة بالذكر. لم يمنع ذلك جيش التحرير من العمل من داخل المستعمرة الإسبانية السابقة، على الرغم من أنه نادرًا ما تم التخطيط لعمليات في تلك المنطقة، باستثناء مخطط جيش التحرير لخطف المفوض السامي الإسباني، الجنرال غارسيا فالينيو، وفقًا لما ذكره زعيم انتفاضة الريف، محمد سلام أمزيان، في إحدى المقابلات[57]. وبالتالي، باستثناء بعض الحوادث المتفرقة، مثل مقتل مغربيين في مظاهرات تطوان، كما ذكرنا سابقًا، أو بعض الهجمات المحدودة على إسبان في القصر الكبير وطنجة، فالحقيقة أن شمال المغرب حصل على استقلاله في جو من الهدوء لم يكن موجودًا في المنطقة الفرنسية.

على الرغم من ذلك، أصدرت سلطات حزب الاستقلال، التي تشكل الأغلبية في الحكومة الانتقالية، بيانًا في منتصف أبريل 1956 حثت فيه السكان المغاربة على تجنب الإخلال بالنظام والأمن في البلاد خلال الفترة الانتقالية التي بدأت. وفيما يتعلق بالمنطقة الشمالية، ذكروا أن المحاكم وإدارة الضرائب ستظلان صاحبتي الاختصاص حتى تسليم السلطات إلى الإدارة المغربية. كما طلبوا حماية المصالح الإسبانية. وبعد بضعة أيام، في 21 أبريل، عقد وزيرا الدولة والداخلية في الحكومة المغربية اجتماعًا مع المفوض السامي الإسباني، الجنرال غارسيا فالينيو، بهدف تنسيق الإجراءات اللازمة لبدء نقل السلطات[58]. كان وزير الداخلية حينها هو لحسن اليوسي، وهو أمازيغي من منطقة آيت سغروشن، بالقرب من ميدلت. سينتهي به المطاف أيضًا في المنفى في إسبانيا عبر مدينة مليلية خلال انتفاضة الريف. في تلك المناسبة، التقى بالخليفة ليطلب منه مخاطبة الطلاب، ويصدر بيانًا يناشدهم بعدم التسبب في أي حوادث خلال تلك الأشهر.

---

[57] أعراب، مصطفى. الريف بين الملكية وجيش التحرير وحزب الاستقلال

[58] تليغرام الريف، الأحد 22 أبريل 1956

خلال شهر أبريل، زار العديد من المسؤولين الحكوميين المغاربة منطقة الحماية الإسبانية برفقة مسؤولين إسبان. في 24 أبريل، وصل اليوسي نفسه إلى الناظور برفقة مندوب الشؤون الأهلية التابع للمفوضية السامية، توماس غارسيا فيغيراس. وحث الوزير المواطنين المغاربة من مقر إدارة مراقب إقليم كرط على الحفاظ على الهدوء والنظام من أجل إنجاح مهام الدولة في تلك الأيام الأولى. كان الحكومة تخشى أي عمل من أعمال العصيان قد يعقد عملية نقل السلطة، ولكن هذا يدل أيضًا على وجود حركات احتجاجية في المنطقة. تجدر الإشارة إلى أن حزب الاستقلال سيطلب من الحكومة الإسبانية أن تتولى مرة أخرى مسؤولية الأمن في المنطقة والحفاظ على النظام لفترة من الوقت[59]. بعد توقفه في الناظور، سيتوجه اليوسي إلى الحسيمة، حيث سيصدر بيانًا مشابهًا.

قبل نهاية الشهر، سافر وزراء آخرون إلى المنطقة، مثل وزير التربية والتعليم محمد الفاسي، الذي ألقى كلمة في قاعة الاحتفالات التابعة لمندوبية الثقافة في تطوان. وهناك، قال إن الهدف من زيارته هو التعرف على حالة التعليم المغربي، وأعلن عن عزمه توحيد نظام التعليم في المغرب الجديد، على أن تكون اللغة العربية قاعدته الأساسية. على أي حال، أوضح أن حكومته "*ستولي اهتمامًا بالغًا للغة والثقافة الإسبانية التي سيتعلمها جميع المغاربة، وسيتم اتباع نفس الإجراء في المنطقة الجنوبية فيما يتعلق باللغة الفرنسية*".[60]
والحقيقة أن الوزير فوجئ بانتشار اللغة العربية في مدينة مثل تطوان، وهو دليل صارخ على جهله، لأن تلك المنطقة كانت دائمًا ذات ثقافة عربية. علاوة على ذلك، كان نظام التعليم في المحمية الإسبانية قد شجع على تعلم تلك اللغة على حساب اللغات الأصلية للسكان الأمازيغ. فيما يتعلق باللغة الإسبانية، سوف يتخلون قريبًا عن تلك السياسة المتساهلة، حيث سيتم فرنسة الإدارة بسرعة.

لم تُستأنف المفاوضات حول نقل السلطة حتى 21 مايو. على أي حال، في يونيو 1956، وصلت لجنة مغربية إلى مدريد لتتولى المفاوضات الأكثر أهمية. وأخيرًا، بدأت المفاوضات في 11 يونيو. وأكد أحمد بلافريج، المسؤول الأعلى في اللجنة المغربية والرئيس المستقبلي للحكومة، أن دمج المنطقة الشمالية من المغرب في الإمبراطورية الشريفة سيتم مع احترام مصالح إسبانيا والإسبان المقيمين هناك. كان هذا هو نقطة الانطلاق، على الرغم من أنه لم يكن سوى مجرد إعلان نوايا. في هذا الاجتماع، تم تشكيل ثلاث فرق عمل، واحدة لشؤون الدفاع، وأخرى للمالية، وثالثة للشؤون الدبلوماسية. إلى جانب ذلك، تم تشكيل عدة لجان فنية في كل مجال من مجالات العمل، وتم تحديد مهلة 15 يومًا لبدء نقل السلطات من الإدارة الإسبانية إلى الإدارة المغربية. وأخيراً، أصدر مكتب الإعلام الدبلوماسي الإسباني بياناً أعلن فيه عن توقيع عدة اتفاقيات بين البلدين بهدف تنظيم العلاقات بينهما في عدة مجالات. وبذلك تم وضع الإطار الإداري لنقل السلطات.

يوم الأربعاء الرابع من يوليو، اجتمعت اللجنة الإسبانية واللجنة المغربية أخيرًا في تطوان لبدء المفاوضات حول نقل السلطات. ترأس الوفد الإسباني المندوب العام للمفوضية السامية الإسبانية في المغرب، خوسيه ماريا بيرميخو، بينما ترأس الوفد المغربي عبد الخالق الطريس، الذي كان قد عُيّن في ذلك الوقت كمسؤول عن إدارة المنطقة الشمالية، والذي عُيّن في تلك الأيام سفيراً للمغرب في إسبانيا أيضاً. في الساعة الثانية

[59] المرجع نفسه، 25 أبريل 1956.
[60] المصدر نفسه، الأحد 29 أبريل 1956.

عشرة زوالاً، اجتمع الطرفان في المدرسة متعددة التخصصات في تطوان، حيث أكد الطريس في خطابه أن مهمة اللجنة المغربية هي:

تسلم السلطات ومنحها للجهات التي تعينها الحكومة المركزية؛ وربط مختلف الخدمات ... بالوزارات المعنية وتفكيك إدارة المنطقة الشمالية إذا تطلب ذلك التنظيم الإداري للحكومة المغربية وإعادة تنظيمها وفقاً للهيكل الإداري الذي يسري على بقية المغرب[61].

يمكن استنتاج أمرين من تصريح زعيم حزب الإصلاح الوطني، وهما أن اللجنة المغربية التي أرسلت إلى تطوان كانت مجرد وسيط في عملية التسليم، وتعمل نيابة عن الحكومة ولا تملك أي سلطة في اتخاذ القرار، وثانياً أن الهدف كان تفكيك الإدارة الإسبانية بالكامل. في يوم السبت 7 يوليو، تم تسليم خدمات الأمن والنظام العام، والقوات المساعدة، وأخيراً مصلحة الشغل إلى الإدارة المغربية. وبعد أيام قليلة فقط، تم تسليم خدمات السجون، والأعمال الخيرية، وأخيراً المجالس القروية للفرق، التي أصبحت تابعة لوزارة الداخلية. كما تقرر أن الموظفين الإسبان لا يمكنهم البقاء إلا مؤقتًا في المنطقة الشمالية. وأخيرًا، في 12 يوليو، تم تسليم الصلاحيات المتعلقة بالتعليم والثقافة. في ذلك الوقت، تذكر المندوب الإسباني كلمات وزير التعليم المغربي قبل شهر عندما زار تطوان، حيث قال إن اللغة الإسبانية ستحظى باهتمام كبير في نظام التعليم في المنطقة الشمالية[62].

وبالتالي، سارت عملية نقل السلطات بوتيرة سريعة، بحيث تم في نهاية شهر يوليو نقل صلاحيات الاقتصاد والصناعة والتجارة والمالية. وأخيراً، انتقلت "المحلات الخليفية" إلى الجيش المغربي في 30 يوليو. وقام الجنرال الإسباني غومرسيندو مانسو بنقل السلطة إلى اللواء محمد بن أمزيان، قائد القوات المسلحة الملكية المغربية في المنطقة الشمالية. بلغ عددهم الإجمالي حوالي 6000 جندي، وتقرر أنه في الوقت الحالي وحتى يتمكن المغرب من تدريب عدد كافٍ من الضباط، سيتولى الضباط الإسبان مهام القيادة، مما سيؤدي في النهاية إلى بعض التوترات بينهم وبين العمال العسكريين المغاربة في مختلف المناطق. اكتملت عملية نقل السلطة في وقت قصير، واعتبرت إسبانيا أن نقل السلطة رسميًا يجب أن يتم من قبل مندوب الشؤون الأهلية الذي سوف يسلمها للعمال، بحيث يسمح للمراقبين الإقليميين بالقيام بنفس الشيء فيما يتعلق بالصلاحيات التي يشرفون عليها.

في الثالث من غشت، تولى العمال والباشوات الجدد في المنطقة الشمالية مناصبهم. تجدر الإشارة إلى أن المنطقة الشمالية كانت مقسمة إلى خمس جهات، هي تطوان، العرائش، الشاون، الريف والناظور. ومن الجدير بالذكر أنه باستثناء عامل تطوان، وهو عضو سابق في حزب الإصلاح الوطني الذي كان قد اندمج في حزب الاستقلال، الطيب بنونة، كان العمال الأربعة الآخرون أعضاء في جيش التحرير. في البداية، إذن، ذهبت المناصب العليا إلى أشخاص من المنطقة الشمالية، كما كان مطلوبًا. سيتغير هذا الأمر مع مرور الوقت، مما سيثير الريبة تجاه حزب الاستقلال. أخيرًا، في الرابع من غشت، أقالت الحكومة الإسبانية المفوض السامي الإسباني في المغرب، لتختفي بذلك المفوضية السامية. وبالتالي، تم نقل السلطات بسرعة ودون حوادث، على الرغم من أن عمال الناظور والحسيمة لم يلقوا ترحيباً من السكان، مما دفع السلطان إلى

[61] تليغرام الريف، الخميس 5 يوليو 1956

[62] تليغرام الريف، الجمعة 13 يوليو 1956

إرسال مبارك البكاي، رئيس الحكومة، إلى المنطقة لمحاولة تهدئة التوترات الناشئة. أما بالنسبة للإدارة الإسبانية، فقد اختفت الإدارة المدنية في المغرب، ولم يتبق سوى الإدارة العسكرية، التي كان من المقرر أن تنسحب في غضون خمس سنوات. وفي هذا الصدد، تم تعيين الجنرال ألفريدو غاليرا بانياغوا قائدًا لجيش شمال إفريقيا، وكان مقره في مدينة سبتة، لأنها كانت أيضًا مقر إدارة المناطق الخاضعة للسيادة الإسبانية في إفريقيا.

على الرغم من أن نقل السلطات تم بسرعة ودون حوادث، إلا أن المشاكل الأولى ظهرت على الفور حيث أن التوقعات المالية للمغرب لم تكن واعدة. في الواقع، قبل نهاية شهر غشت، كان لا بد من تمديد ميزانية المنطقة الشمالية، حيث اضطرت إسبانيا إلى إقراض السلطات المغربية 325 مليون بسيطة لاستكمال مبلغ 634 مليون بسيطة الذي كان يمثله ذلك التمديد. وكان ذلك دليلاً على أن مجرد نقل السلطة لا يحل المشاكل تلقائياً. حتى ذلك الحين، كان الحماية الإسبانية تمتلك إيرادات خاصة بالمنطقة، بالإضافة إلى دعم الدولة، وهو أمر سيختفي مع مرور الوقت. في منتصف شهر شتنبر، أعلن وفد تجاري مغربي عن برنامج لتوحيد المناطق الشمالية والجنوبية للمغرب، مؤكداً أن ذلك لن يكون سهلاً بسبب الاختلاف في البرامج الاقتصادية، ومقدراً أنه لا يمكن إلغاء الجمارك بين المنطقتين في الوقت الحالي، لأسباب من بينها أنه لم يتم بعد توحيد العملة في المنطقتين[63].

كما ذكرنا سابقًا، كانت التنظيم الإقليمي للمغرب قد احترم حتى ذلك الحين وحدة المنطقة الشمالية. في شهر أكتوبر، أقر ظهير ملكي التنظيم الإقليمي الجديد للبلاد في 19 إقليمًا. وبقيت الجهات الخمسة في المنطقة الشمالية دون تغيير، وإن لم يدم ذلك لفترة طويلة. ومن القضايا المهمة الأخرى التي يجب حلها خلال عام 1957 مسألة تداول البسيطة الإسبانية. وهكذا، تم في شهر فبراير تشكيل لجنة إسبانية للتفاوض حول هذه الجوانب الاقتصادية. في البداية، أكدت الرباط أن البسيطة الإسبانية ستظل متداولة، على الأقل حتى التوصل إلى اتفاق رسمي. وسيتم التوصل إلى هذا الاتفاق في يوليو 1957 في إطار اتفاق اقتصادي ومالي ونقدي أوسع نطاقاً، تم بموجبه تحديد مبلغ 2.3 مليار بسيطة، وهو المبلغ الذي كان على المغرب أن يسدده لإسبانيا مقابل السلف التي قدمته إسبانيا للمملكة العلوية خلال أربعين عاماً من الحماية[64]. كما تمت الموافقة على توحيد العملة، واختفت البسيطة الإسبانية من المنطقة الشمالية. كانت العملة المغربية هي الفرنك المغربي قبل إصدار الدرهم. في فبراير 1958، بدأت عملية تحويل البسيطة إلى الفرنك، مع الحفاظ مبدئيًا على سعر الصرف. تضمنت تلك الاتفاقيات جوانب اقتصادية مهمة تؤثر على الاستثمارات الإسبانية في المنطقة الشمالية. وهكذا، قيل إن الشركات الإسبانية التي أنشئت في منطقة الحماية ستبقى على حالها، وأن الإسبان سيتمكنون من ممارسة أنشطتهم الاقتصادية دون مشاكل، وأن الأسطول الإسباني سيواصل الصيد في المياه المغربية، وتم اعتماد اتفاقية لنقل رؤوس الأموال الإسبانية إلى إسبانيا في حالة طلب المستثمرين ذلك. كان من المفترض أن تقي هذه التدابير اقتصاد المنطقة الشمالية، لكنه لم يتوقف عن التدهور.

على الرغم من أنه بدا في البداية أن العلاقات الإسبانية المغربية ستسير على النهج الذي حددته الاتفاقيات الموقعة لنقل السلطات وللدفاع عن مصالح إسبانيا في المغرب، إلا أن الحقيقة هي أنها سرعان ما ستنهار،

[63] تليغرام الريف، السبت 15 سبتمبر 1956

[64] تليغرام الريف، الأحد 14 يوليو 1957

وتحديداً في نوفمبر 1957، عندما قام جيش التحرير الوطني، وهو جماعة مسلحة تابعة لحزب الاستقلال، بمهاجمة أقاليم إفني وطرفاية والصحراء الغربية. ولم يؤد هذا الوضع سوى إلى تسميم العلاقات بين البلدين، مما دفع العديد من رجال الأعمال الإسبان إلى نقل رؤوس أموالهم إلى الخارج وإغلاق شركاتهم، الأمر الذي سينعكس على المنطقة الشمالية، حيث سيؤدي إلى تدهور الاقتصاد. وسيبدأ ذلك في إثارة بعض السخط بين سكان المنطقة الشمالية. هناك جانب أخير مهم لفهم المشكلة في شمال المغرب يتعلق بعمل الإدارة الجديدة. فبالرغم من أن بعض المناصب المهمة أسندت إلى أبناء تلك المنطقة، إلا أن كبار الموظفين أتوا من منطقة الحماية الفرنسية، وهؤلاء المسؤولون هم الذين بدأوا في فرنسة إدارة المنطقة الشمالية، مما أثار استياء العديد من الشماليين. سنناقش لاحقًا بعض المشاكل التي بدأت في الظهور خلال عام 1957. وفي الوقت الحالي، يكفي أن نقدم مثالاً واحدًا على ما كان يحدث. أصدرت القنصلية الإسبانية في تطوان تقريراً في 11 يناير 1957، أشارت فيه إلى انتقادات سكان الريف لمعاملة عمال وقواد المنطقة الذين وصفوا سلوكهم بـ"الوحشي". وجاء في التقرير ما يلي:

... منذ توليه منصبه، حاول المندوب الاقتصادي الذي عينته الرباط فرنسة إدارة الشمال؛ فهو يسعى إلى اعتماد اللغة الفرنسية كلغة رسمية، ولا يوجد في مكتبه سوى فرنكوفونيين من الجنوب، وقد تم إبعاد الموظفين الإسبان، وهو مهتم بإلحاق الضرر بشركات إسبانية مهمة، ويفعل كل ما في وسعه لخلق مصاعب في منطقة الشمال[65].

أن التوتر لم يتوقف عن التصاعد خلال ستة أشهر فقط من الاستقلال، يتضح ذلك أيضًا من ظهور أولى الشعارات المناهضة للسلطات المغربية في شهر يناير 1957، وتحديدًا على جدار المقر القديم لمكتب المراقب الإسباني في الناظور، حيث وردت عبارات مثل "تحيا إسبانيا" و"الموت للسلطان" وغيرها من العبارات ذات الحمولة السياسية[66]. لنلقِ نظرة الآن على العاملين الآخرين اللذين أثّرا بشكل كبير على التطور السياسي في مغرب الاستقلال لفهم حجم التعقيد الذي واجهته المنطقة الشمالية في المغرب الجديد.

2.2. الصراع السياسي والتنازع على السلطة بعد الاستقلال

حصل المغرب على استقلاله في ظل صراع مصالح بين عدة جماعات قوية كان هدفها الأساسي هو التخلص من الوصاية الاستعمارية الإسبانية-الفرنسية، مما أخفى في البداية الاختلافات في المواقف حول النظام السياسي الذي يجب إقامته في المغرب، ودور الملكية، وتمثيلية تلك الجماعات في الحكومة الجديدة. وقد ظلت هذه المسألة دون حل على الرغم من وجود أول حكومة وحدة وطنية منذ أكتوبر 1955. وأياً كان الأمر، فقد أدى الاستقلال إلى تسليط الضوء على الاختلاف في مواقف هذه الجماعات بشأن هذه القضايا الأساسية، بالإضافة إلى قضايا أخرى مثل الكفاح ضد الاستعمار أو وحدة أراضي المغرب، التي اعتبرها البعض غير مكتملة بعد توقيع المعاهدات مع فرنسا وإسبانيا في عام 1956. كانت الأطراف الفاعلة في العملية السياسية في المغرب معروفة جيدًا، وهي الأحزاب السياسية، حزب الاستقلال وحزب الشورى

[65] القنصلية العامة لإسبانيا في تطوان. النشرة الإخبارية رقم 110 الصادرة في 11 يناير 1957. A.G.A 54/18623.
[66] القنصلية العامة لإسبانيا في تطوان. النشرة الإخبارية رقم 113 الصادرة في 15 يناير 1957. A.G.A 54/18623.

والاستقلال، بعد أن ضمت إلى صفوفها الأحزاب السياسية العاملة في المنطقة الإسبانية، وظهور الحزب الشيوعي ولاحقًا الحركة الشعبية، والملكية نفسها بمصالحها، وأخيرًا الجماعات المسلحة، جيش التحرير الذي أنشأه محمد عبد الكريم الخطابي في عام 1955، وجيش التحرير الوطني، الذراع المسلح لحزب الاستقلال، الذي بدأ في تنفيذ عملياته القمعية ضد بعض هذه الأطراف حتى قبل إنجاز الاستقلال. وقد أُسس هذا الأخير في عام 1949، وكان في بداياته منظمة سرية سرعان ما استرعت الانتباه.

في يناير 1956، اجتمع قادة الجناح المسلح لحزب الاستقلال، الذين كانوا يتمتعون أيضًا بحماية معينة من طرف إسبانيا، في مدريد حيث قرروا إنشاء ثلاث قيادات عسكرية للعمل في المغرب، واحدة في الريف، وأخرى في الأطلس المتوسط، وثالثة في الأطلس الكبير. بالإضافة إلى ذلك، قرروا أيضًا إنشاء لجان عمل في المدن وأقسام مسلحة في الأحياء[67]. وبذلك تمكنوا من التواجد في جميع أنحاء المغرب تقريبًا، ولكن على حساب الاشتباك مع جيش التحرير الحقيقي في المنطقة الشمالية. كان جيش التحرير الوطني يسعى إلى تنفيذ مشروع الاستقلال التوحيدي بالقوة، بحيث يكون للحزب ذراع سياسي وآخر مسلح لتحقيق أهدافه التي لم تكن سوى تحقيق ما يسمى بالوحدة الترابية في إطار نظرية المغرب الكبير وتوطيد نظام سياسي في البلاد، مع تهميش الملكية كفاعل سياسي. كانت هذه الخطط تضر بكل من فرنسا وإسبانيا، حيث كان حزب الاستقلال يطالب بأراضي خاضعة للسيادة الإسبانية مثل إفني وطرفاية والصحراء الغربية وسبتة ومليلية وبقية النقاط المحتلة في شمال إفريقيا. أما بالنسبة لفرنسا، فقد كانوا يهدفون إلى انتزاع السيطرة والسيادة على موريتانيا وبعض مناطق الجزائر.

كان محور اهتمام النظام الملكي منذ البداية هو ترسيخ سلطته في المغرب الجديد. وساعد على ذلك عدم وجود دستور وحكومة منتخبة. من ناحية أخرى، أعاق ضعف القوات المسلحة المغربية والمنافسة الانتخابية مع أحزاب سياسية مثل حزب الاستقلال هذه الطموحات. في 15 مايو 1956، أقيم في الرباط أول استعراض عسكري للجيش المغربي الناشئ، الذي ضم ما مجموعه 15 ألف عنصر تم تجنيدهم ممن كانوا يخدمون في الجيش الفرنسي السابق وقوات الخليفة في المنطقة الشمالية. في الواقع، حضر من المحمية الإسبانية السابقة حوالي 2000 عنصر من المحلات الخليفية بقيادة المقدم الإسباني أوغستو سيفري كاربونيل[68]. يبدو أن جيش التحرير هدد بالذهاب إلى العرض العسكري مع قواته وإقامة معسكر على مشارف الرباط، لكنه لم يتدخل في النهاية، إلا أنه أظهر استياء القوات التي شعرت بالخيانة من قبل الملك، لأنها كانت، حسب رأيها، رائدة النضال من أجل الاستقلال.

سيكون هذا أحد المشاكل، حيث أن هناك عدة أطراف ستستفيد من هذا الإنجاز، مثل جيش التحرير والملكية والأحزاب السياسية. بدأت المنافسة السياسية، إلى جانب الصراعات والخلافات الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية نفسها. قبل أسبوع، استقال وزير الداخلية، لحسن اليوسي، من منصبه احتجاجًا على القمع في مراكش ضد بعض أنصار الكَلاوي. تجدر الإشارة إلى أن هذا القائد الأمازيغي كان قد أيد في حينه عزل محمد الخامس من منصب سلطان المغرب. وإن لم يكن ذلك كافياً، أراد حزب الاستقلال الحد من صلاحيات الملك والاستحواذ على معظم المناصب الجديدة في الحكومة المغربية. في المقابل، بدأ ذراعه المسلح حربًا

[67] Moumen Diouri, Réalités marocaines : La Dynastie alaouite, de l'usurpation à l'impasse, Paris, Albatros 1987
[68] تليغرام الريف، 16 مايو 1956.

بلا هوادة ضد جيش التحرير، لأنه كان أيضًا منافسًا سياسيًا يمكن أن يعرقل خططه، بالإضافة إلى أنه كان يمثل منطقة، وهي الريف، لها خصوصياتها، من بينها وجود زعيم كاريزمي قادر على التأثير على سكان المنطقة في تطلعاتهم السياسية، وهو ما حدث في النهاية.

سيتم تفكيك جيش التحرير بشكل تدريجي، عبر ثلاث وسائل أساسية، من ناحية، من خلال تخلي بعض أعضائه عن الكفاح المسلح لخدمة المخزن بالمشاركة في إرساء الأمن في المنطقة، ومن ناحية أخرى، من خلال دمجهم في كثير من الأحيان في الإدارة المدنية للدولة الجديدة وقواتها المسلحة، وأخيراً، من خلال إنشاء تشكيل سياسي، مثل الحركة الشعبية، التي سعت منذ عام 1957 إلى استغلال استياء السكان الأمازيغ عموماً، وخاصة في المنطقة التي كانت تحت الحماية الإسبانية سابقاً، على الرغم من أن هناك من يعتبر أن هذه الحركة أنشئت لاستقطاب الجناح اليساري في حزب الاستقلال[69]. ومن قبيل الصدفة، كانت إحدى نتائج انتفاضة الريف هي انفصال الجناح اليساري لحزب الاستقلال ليشكل حزباً خاصاً به، هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الى جانب الحركة الشعبية.

سيكون موقف الحزبين المغربيين الكبيرين تجاه حزب الاستقلال مختلفًا، فبينما سيحاول حزب الشورى والاستقلال حله للتقرب من الملكية ومواجهة هيمنته على الساحة السياسية، سيبدأ هذا الأخير معركة شرسة للتخلص منه بالقوة، من خلال اختطاف وقتل بعض قادته مستخدماً جيش التحرير الوطني كذراع مسلح له. وستبقى الأعمال الإجرامية مستمرة في الأشهر الأولى من الاستقلال لهذا السبب، وستولد عداوة واضحة بين جيش التحرير الحقيقي وحزب الاستقلال. وفي نهاية شهر مايو، اتضح أن الحكومة المغربية كانت تتعاون مع جيش التحرير لفرض النظام في بعض مناطق شمال البلاد، وجباية ضريبة الترتيب الفلاحية، والحفاظ على الأمن[70]. في شهر يونيو، قام السلطان محمد الخامس نفسه باتخاذ بعض المبادرات الخيرية في محاولة لكسب تأييد سكان الريف، وتحديداً التبرع بخمسة ملايين فرنك للأرامل والأيتام من أبناء المقاتلين السابقين في تلك الحركة المسلحة، الذين سقطوا في المعارك ضد فرنسا. وبذلك أصبح جيش التحرير عائقًا أمام خطط حزب الاستقلال الرامية إلى فرض هيمنته. على الرغم من أن وفداً من هذا الحزب ووفداً من جيش التحرير قد التقيا في تطوان في شهر يونيو، في احتفال تكريماً للذين سقطوا في سبيل الاستقلال، إلا أن الحقيقة هي أنه بعد أسبوع واحد فقط، دخلت القوتان في صراع بسبب اختطاف أحد قادة جيش التحرير، عباس المساعدي، الذي اغتيل لاحقاً.

أدى هذا التوتر إلى قيام ولي العهد، الحسن الثاني، برحلة إلى فاس والناظور. ومن فاس توجه إلى تيزي وسلي، الواقعة داخل مثلث الموت الشهير، حيث أقسم حوالي ألف رجل من جيش التحرير، يمثلون حوالي خمسة آلاف، الولاء للأمير. ويبدو أنه عُرض عليهم الانضمام إلى الجيش المغربي، القوات المسلحة الملكية. في الواقع، لم يقع هذا الحدث في تيزي وسلي، بل في قرية تلامغايث، حيث كانت إسبانيا قد أخلت ثكنة قديمة ستستخدم بعد عامين كنقطة تمركز للقوات المغربية التي حضرت لقمع انتفاضة الريف. يبدو أن قادة جيش التحرير سلموا ولي العهد رسالة موجهة إلى السلطان، أعربوا فيها عن ولائهم وطاعتهم وإخلاصهم في

[69] BENNOUNA, Mehdi. Héros sans gloire. Echec d'une révolution, 1963-1973. Editions Tarik, 2002.
[70] تليغرام الريف، الثلاثاء 22 مايو 1956.

إعادة بناء البلاد[71]. وبهذه المناورة، اعتقد المخزن أن مشكلة جيش التحرير قد حُلت، في حين أن الحقيقة هي أنها ستظل كامنة. ولم تنتهِ الأحداث عند هذا الحد، ففي شهر يوليو، حضر السلطان محمد الخامس إلى الناظور للمشاركة في الحفل الرسمي لدمج جزء من هؤلاء المقاتلين في القوات المسلحة المغربية. وهكذا، في الشارع المركزي للمدينة، بين مقر المراقب الإقليمي والنادي البحري، أقيم الحفل الرسمي الذي استبدل فيه هؤلاء المقاتلون أغطية الرأس بالقبعات العسكرية المغربية. قام محمد الخامس باستعراض القوات وافتتح ساحة أمام مبنى المراقب، والتي تحمل منذ ذلك الحين اسم "ساحة التحرير[72]".

واصلت الملكية اتخاذ بعض الخطوات لترسيخ سلطتها في المغرب، فأعلنت عن إنشاء هيئة استشارية مؤلفة من 76 ممثلاً يعينهم السلطان نفسه، على أن تجتمع مرتين فقط في السنة. أدى خطر تركز كل السلطات السياسية في يد السلطان إلى رد فعل من حزب الاستقلال، الذي لم يعد يخفي سعيه إلى شغل معظم المناصب في الحكومة الجديدة التي سيتم تشكيلها. بالإضافة إلى ذلك، بدأ في انتقاد بعض إجراءات الحكومة في المنطقة الشمالية، ولا سيما الزيارة التي قام بها مبارك البكاي، رئيس الحكومة، إلى الناظور والحسيمة، بتكليف من السلطان لتهدئة الانتقادات ضد تعيين عاملي المنطقة، عبد الرحمن بنكاجي ومحمد بن منصور. ما أزعج حزب الاستقلال هو توجه البكاي باللغة الأمازيغية إلى الحاضرين بدلاً من العربية. في الواقع، كانت علاقات حزب الاستقلال مع أعضاء الحكومة الذين لا ينتمون إلى حزبه سيئة. تجدر الإشارة إلى أن عشرة من أعضاء الحكومة العشرين كانوا من حزب الاستقلال.

كان هدف حزب علال الفاسي واضحًا بعد المؤتمر الأخير للحزب في طنجة، حيث دعا إلى حكومة الحزب الواحد ممثلة بحزب الاستقلال، وبالتالي إلغاء بقية الأحزاب السياسية. بهذه الأزمة الحكومية، حاول حزب الاستقلال زعزعة استقرار الملكية، التي كانت قد اكتسبت نصيبًا لا يستهان به من السلطة في المغرب. كانت المنافسة السياسية بين الملكية وهذا الحزب في ذروتها. عندما طالب حزب الفاسي بتشكيل حكومة تتكون فقط من أعضاء حزب الاستقلال، دعا حزب الشورى والاستقلال الى إجراء انتخابات حرة في المغرب. على الرغم من ذلك، لم تحقق الديمقراطية تقدمًا في البلاد، وفي النهاية لم يتخلى أعضاء حزب الاستقلال عن مناصبهم في الحكومة. أنتقد حزب علال الفاسي للمرة الأولى الملكية، التي كان يرى أنها شديدة التعلق بفرنسا، وفتح للمرة الأولى الباب أمام إمكانية إقامة نظام جمهوري في المغرب.

في مؤتمر طنجة، صادق حزب الاستقلال على عدة نقاط كانت بالنسبة للحزب غير قابلة للنقاش وتتطلب وجود حكومة موحدة لتنفيذها. ومن بين هذه النقاط، نذكر انسحاب القوات الفرنسية من المغرب، التي كان قوامها حوالي 45 ألف جندي في ذلك الوقت، وضم موريتانيا إلى الإمبراطورية الشريفة، وتطهير المناصب العليا الموروثة من الحقبة الاستعمارية، وانسحاب القواعد الأمريكية من البلاد[73]. في مواجهة هذه الوضعية، عاد السلطان للدفاع عن حكومة وحدة وطنية وطلب من الأحزاب السياسية تقديم مرشحين للهيئة الاستشارية التي أنشئت حديثاً. من جهته، واصل جيش التحرير الوطني، الذراع المسلح لحزب الاستقلال، الضغط على الجيش الفرنسي، مما أسفر عن العديد من الاشتباكات. أدى لقاء محمد الخامس مع بعض قادة الجبهة الوطنية

[71] تليغرام الريف، الأربعاء 4 يوليو 1956.

[72] تليغرام الريف، الثلاثاء 17 يوليو 1956

[73] تليغرام الريف، 21 غشت 1956

الجزائرية إلى توتر العلاقات بين المملكة العلوية وفرنسا، حيث قامت الأخيرة باختطاف هؤلاء المسؤولين الجزائريين عبر عملية قرصنة جوية، مما أدى إلى وقوع حوادث خطيرة في عدة مدن. ولا شك أن أكثر هذه الحوادث خطورة هي تلك التي وقعت في مدينة مكناس، حيث لقي 27 مواطناً فرنسياً واثنين من الإسبان مصرعهم، بعضهم أحرقوا أحياءً داخل سياراتهم.

أدت هذه الأزمة إلى استقالة الحكومة المؤقتة واستبدالها بحكومة أخرى تضم عددًا أقل من المناصب، 17 منصبًا في المجموع، حصل حزب الاستقلال على عشرة منها. وبالتالي، زاد هذا الحزب من حضوره في الحكومة، وهو ما لم يرق لحزب الشورى والاستقلال، الذي رفض المشاركة فيها. ستتعقد الأمور في نهاية المطاف، حيث ستندلع في يناير 1957 أول انتفاضة كبيرة أو محاولة تمرد، في هذه الحالة في تافيلالت، والتي سنناقشها لاحقًا. يكفي أن نقول في الوقت الحالي أن زعيمها، عامل المنطقة والمستشار الملكي السابق، أعلن أنه لا يلتزم بأوامر حزب الاستقلال. تم إخماد التمرد بسهولة نسبية. وبعد بضعة أشهر، في شهر يونيو، أكد السلطان محمد الخامس نفسه في خطاب ألقاه في القصر أنه يعتزم إرساء الديمقراطية في المغرب، وأعلن عن إجراء انتخابات حرة وتوزيع الأراضي[74]. بدا الأمر وكأنه مجرد شعار يهدف إلى طمأنة المغاربة وتهدئة الصراع السياسي أكثر من أي شيء آخر.

على أي حال، سيعيد حزب الاستقلال زعزعة الأوضاع السياسية الهشة في المغرب عندما قرر مهاجمة الأراضي التي تستعمرها إسبانيا في إفني وطرفاية والصحراء الغربية بواسطة ذراعه المسلح، جيش التحرير الوطني. استمرت التوترات حتى أبريل 1958، عندما اندلعت أزمة حكومية جديدة استمرت حتى مايو من نفس العام، وهو الوقت الذي تم فيه تعيين أحمد بلافريج رئيسًا للوزراء. في النهاية، نجح حزب الاستقلال في تحقيق مبتغاه، حيث حصل على أغلبية المناصب في الحكومة، بتسعة من أصل عشرة حقائب وزارية. ستكون هذه الحكومة هي التي ستواجه انتفاضة الريف، لكن حزب الاستقلال لن يكتفي بالسيطرة على الحكومة فحسب، بل سيجر الملكية أيضًا الى تبني البرنامج الوطني للحزب، وهو ما سيخلق مشاكل لا حصر لها لإسبانيا، لأن أحد بنوده سيكون تحقيق وحدة الأراضي المغربية بضم المستعمرات التي كانت تحتلها إسبانيا. لقد حدثت إذن نقطة تحول ستؤثر أيضًا على المنطقة الشمالية من المغرب، وسنحلل هذا الأمر بالتفصيل في قسم آخر. من المناسب في الوقت الحالي الإشارة إلى بعض سمات الإيديولوجية الوطنية التي يتبناها حزب الاستقلال والتي ستكون منذ عام 1958 هي نفسها التي يتبناها المغرب بأسره، حيث تم فرضها من قبل الحكومة والنظام الملكي والحزب نفسه.

إعادة صياغة الحقل الأيديولوجي: النزعة الوطنيّة .2.3

إن مسألة الأيديولوجية الوطنيّة في المغرب هي مسألة لم يتم تحليلها بشكل كافٍ، على الرغم من أنها ستؤثر في نهاية المطاف على الدّيناميّة السياسيّة في البلاد قبل الاستقلال وبعده. في الواقع، ستكون هذه المسألة هي العنصر الذي ستستخدمه الملكيّة في النهاية للسيطرة على الساحة السياسيّة وإضعاف حزب الاستقلال أيديولوجيّاً، حيث ستتبنى في النهاية المبادئ الرئيسية لهذا التشكيل السياسي، والتي تمت مناقشة بعضها

[74] الخميس 13 يونيو EFE1957 وكالة الأنباء الإسبانية ،

سابقًا، ومع ذلك، من المناسب التذكير بها بقدر ما ستتعارض مع مبادئ وطنية أخرى، والتي على الرغم من أنها توارت عن الأنظار بعد مرور عدة أشهر على حكومة ما بعد الاستقلال، إلا أنها ستعود بقوة مع تكريس أيديولوجية حزب الاستقلال على المستوى الوطني.

تعود جذور الفكرة الوطنيّة في المغرب إلى عدة عوامل لا ينبغي إغفالها، سواء كانت تاريخية أو دينية أو سياسية أو ثقافية، فضلاً عن تقاليد متنوعة. لذا، فهي ليست حركة أو أيديولوجية خطية عبر الزمن، بل تغيرت مع تغير الأحداث[75]. إلى جانب ذلك، لم يتم فهمها بنفس الطريقة من قبل مختلف الفاعلين السياسيين، وهنا يأتي دور الاختلاف الإقليمي، ففي منطقة الريف، تطورت فكرة وطنية قوية تنأى بنفسها عن الأفكار التقليدية التي كانت تشكل أساس هذه الأيديولوجية في المغرب في بداية القرن العشرين. منذ نشأتها، كان هناك تباين في الفكر الوطني بين المخزن من جهة، والطبقة المثقفة المغربية المعدودة من جهة أخرى، والقادة الثوريون الذين كان يظهرون من حين لآخر. يبدو أن الشيء الوحيد الثابت في النزعة الوطنيّة المغربيّة قبل الاستقلال هو الكفاح ضد الاستعمار، وحتى في هذه الحالة، كانت هناك بعض الخصوصيات في بعض المناطق مثل الريف. بعد الاستقلال، ونتيجة لما أشرنا إليه، ظهرت ثنائية جديدة، في هذه الحالة على مستوى الأيديولوجية الوطنيّة التي ستؤدي، في غضون عامين فقط، إلى تمايز جديد بين المنطقة الشمالية، وبشكل أدق الريف، وبين المحمية الفرنسية السابقة.

لا شك أن الشخصيتين الأكثر أهمية داخل الحركة الوطنيّة المغربيّة والمنتمون للمنطقة الفرنسيّة هما علال الفاسي، مؤسّس حزب الاستقلال، ومحمد حسن الوزاني. يُنسب إلى كليهما الفضل في منح الحركة الوطنيّة المغربيّة هيكلاً أيديولوجيّاً محكماً، وكونهما أول من قدّم بياناً من أجل استقلال المغرب في عام 1944. لكن الحقيقة هي أن أول من طالب بالاستقلال كان الوطنيون في المنطقة الشمالية في عام 1943، حيث كانوا يمتلكون أحزابًا سياسية للدفاع عن أفكارهم قبل قادة الحركة الوطنية في المنطقة الفرنسية بوقت طويل. إن قيام المؤرخين المغاربة والطبقة السياسية في هذا البلد بتهميشهم يدفع إلى الاعتقاد بوجود مصلحة واضحة في إخفاء أو على الأقل التقليل من أهمية كل ما حدث في منطقة الحماية الإسبانية. لم يكن ذلك سوى محاولة لتوجيه الأيديولوجية والحركة الوطنية في الاتجاهات التي ترغب فيها أحزاب المنطقة الفرنسيّة، الاستقلال والشورى والاستقلال، وكذلك الملكية نفسها. في هذا الصدد، كان الفاسي هو الأكثر حرصًا على بناء أيديولوجية مناسبة تكون هوية حزبه السياسي، في سعيه للسيطرة على حكومة المغرب الذي حصل على استقلاله حديثًا.

بالنسبة لزعيم حزب الاستقلال، لم يكن النضال من أجل استقلال البلاد يقتصر على رفض الاستعمار الإسباني-الفرنسي، سواء في المغرب أو في مناطق أخرى من المغرب الكبير. فقد كان الكفاح ضد الاستعمار نقطة الانطلاق لبناء بلد جديد ومجتمع جديد ونظام سياسي يتوافق مع الخصائص الثقافية للمغرب. وبهذه الطريقة، أدرك الفاسي الحاجة إلى عناصر خاصة بالثقافة المغربية، والتي كانت في رأيه اثنتين أساسيتين، هما الدين الإسلامي والطابع العربي للأمة. وبهذه الطريقة، تجاهل منذ البداية التعددية الدينية للبلاد، وكذلك التعددية الإثنية. وبإدخال الدين في مجال السياسة، كانت أفكاره تتمحور أساساً حول الدفاع عن الطابع الإسلامي للمجتمع المغربي. لذلك، كان يفهم الإسلام كعنصر تحرري وإصلاحي في آن واحد، كما

[75] El conflicto hispano-marroquí. Marruecos en la política exterior del gobierno español

كرّس ذلك الفكر السلفي منذ زمن بعيد، وهو الفكر الذي استقى منه بعد أن أمضى عدة سنوات في مصر مع جماعة الإخوان المسلمين. ربما دفعه ذلك إلى قبول الشريعة الإسلامية كعنصر مؤسس لهذا النموذج الجديد للمجتمع، الذي كان في رأيه أعلى منزلة من غيره[76].

بالإضافة إلى الدين، كان الفاسي أول من استعاد التاريخ كعنصر لمحاربة الاستعمار، بهدف مواجهة التأريخ الاستعماري. كانت مشكلة الفاسي هي الافتقار إلى الموضوعية في بعض فرضياته، وهو ما دفعه تدريجياً إلى بناء نظرية متكاملة حول الوحدة الترابية للمغرب تحت شعار بناء المغرب الكبير، وهو مشروع توسعي سيؤثر على جميع الدول المجاورة للمغرب بعد الاستقلال. أخيرًا، لا ينبغي إغفال الجانب السياسي للوطنية عند الفاسي الذي سبق أن أشرنا إليه. فمع تأكيده على احترام الملكية، كان يعتقد أن هذه الأخيرة يجب أن تخضع للرقابة والتقييد. كان يؤيد إرساء نظام دستوري ولكن ليس بالمعنى الليبرالي الغربي للمصطلح، حيث كان يضع الأساس الديني للسلطة السياسية في المقام الأول. كان يؤمن بدولة مركزية ستؤدي في النهاية إلى احتكار كل السلطة داخل الحكومة، أولاً، ثم إنشاء دولة الحزب الواحد لاحقاً. كان يفهم أن مبادئ الديمقراطية تتوافق مع مبادئ الإسلام في مجتمع مسلم، وأخيرًا، نظرًا للطابع العربي الذي كان يتسم به المغرب في اعتقاده، كان لا بد من الشروع في تعريب المجتمع المغربي تعريبًا شاملاً.

بعض هذه الفرضيات لا يمكن إلا أن تتعارض مع بعض الحقائق الاجتماعية والسياسية والثقافية والإثنية للمنطقة الشمالية. ولكن ليس هذا فقط. فقد تعارضت أيضًا مع المصالح الإسبانية مثل الحفاظ على اللغة الإسبانية كلغة رسمية أو السيادة الإسبانية على بعض الأراضي. الفكر الوطني الذي كان يؤمن بها الفاسي، وهو نفسه الذي كان يؤمن به حزب الاستقلال، سيصطدم بإسبانيا ومحميتها السابقة في وقت قصير، وذلك لأسباب مختلفة، من بينها انسحاب الطبقة السياسية المغربية المنتمية للشمال، بعد أن اندمجت أحزابها في تشكيلات سياسية من المنطقة الجنوبية. على أي حال، من المناسب تحليل الحركة الوطنيّة في المنطقة الشماليّة، فعلى الرغم من أنها تشترك في بعض الخصائص مع الحركة الوطنيّة في المنطقة الجنوبيّة، إلا أن هناك اختلافات ملحوظة قد تفسّر جزئيًا المواجهة مع حزب الاستقلال.

2.4. الحركة الوطنيّة في المنطقة الشمالية

كما رأينا في الصفحات السابقة، ظهرت الحركة الوطنيّة في المغرب خلال الاستعمار الإسباني-الفرنسي، مع بعض الخصوصيّات، في منطقتي الحماية، بملامح مشتركة في بعض الأحيان، وملامح مختلفة في أحيان أخرى، مما قد يفسّر المواقف السياسيّة المختلفة التي ظهرت في كلتا المنطقتين، ولا سيما لدى الأحزاب السياسيّة التي تأسست في أوقات مختلفة. وهكذا، فإن ظهور هذه التشكيلات السياسية أولاً في المنطقة الخاضعة للاحتلال الإسباني يفسر ترسخ المثل الوطنيّة في تلك المنطقة. وليس من الغريب أن يكون أول بيان استقلال قد صدر في تلك المنطقة، على الرغم من محاولات إخفاء هذه الحقيقة بشكل متعمد بعد استقلال المغرب من قبل النظام الملكي من جهة وحزب الاستقلال من جهة أخرى. على أي حال، فإن جذور الحركة

[76] Penseurs maghrébins contemporains. Éditions Eddif, 1993.

الوطنيّة في المنطقة الشماليّة تمتد بضع سنوات قبل ذلك، في خضمّ الحرب الاستعماريّة، وسيكون صانعها محمد عبد الكريم الخطّابي، زعيم المقاومة الريفية ضدّ الاستعمار الإسباني.

هذا الجانب مهم بقدر ما أن الوطنية الأولى التي ظهرت في منطقة الحماية الإسبانية، وهي مجموعة من المبادئ الأيديولوجية والسياسية التي لم تبلور بشكل كافٍ من قبل مؤسسيها، ستختلف عن النضال المناهض للاستعمار الذي تلاها، والذي استند إلى مبادئ سياسية أكثر نضجاً وضعها زعماء مثل عبد الخالق الطريس أو الطيب بنونة. هذا التمييز مهم لأن الحركة الوطنية التي رعتها الأحزاب السياسية التي تأسست في عهد الحماية الإسبانية ستختفي بعد استقلال البلاد، لتندمج في الحركة الأوسع نطاقاً التي نشأت في منطقة الحماية الفرنسية، والتي كانت مبادئها بعيدة إلى حد ما عن المصالح التي دافعت عنها النخبة السياسية في تطوان بشكل أساسي، وإن لم يكن حصرياً. إذا كانت أول حركة وطنية هي الحركة الوطنية الريفية، فمن الصعب أن تختفي مع اندماج التشكيلات السياسية بالمحمية الإسبانية في أحزاب منطقة الحماية الفرنسية، وذلك لأسباب من بينها أن الريف والمنطقة الشرقية من المحمية كانتا منفصلتين تمامًا عن النشاط السياسي الذي كان يجري في تطوان خلال الفترة الاستعمارية.

على الرغم من ذلك، كان الوطنية الريفية في البداية قائمة على أساس منطقي وهو الكفاح من أجل تصفية الاستعمار من الأراضي التي احتلتها إسبانيا. ومن الواضح أنها كانت معادية لإسبانيا بشدة، كما أوضح محمد عبد الكريم الخطّابي نفسه في تصريحاته وأعماله الحربية. كما كانت هذه الوطنية سياسية في جوهرها، على الرغم من محاولتها التحكم في المجال الديني الذي يميز مجتمعاً متديناً للغاية وتغييره. في الواقع، كان محمد عبد الكريم الخطّابي مهتمًا جدًا بالقضايا الاقتصادية والمالية[77]، ربما بسبب اهتمامه بتأسيس دولة مستقلة. هذا العنصر أساسي، لأنه حتى قبل الحرب ضد إسبانيا في عام 1921، يبدو أن محمد عبد الكريم الخطّابي كان قد طور فكرة وإمكانية إنشاء تلك الدولة، وهو أمر غير واضح تمامًا تاريخيًا، على الرغم من وجود معطيات تشير إلى ذلك[78]. وهكذا، فإن الحرب ضد إسبانيا قد أتاحت أول محاولة لتوليد وعي جماعي بالانتماء إلى نفس المنطقة أو الأمة بين قبائل الريف. لم يترك محمد عبد الكريم الخطّابي أي عمل أو مذكرات مكتوبة توضح أفكاره السياسية. ولعل هذا هو سبب صعوبة تحديد ملامح هذه البذرة الوطنية التي نشأت في منطقة لطالما تميزت بمعارضتها للمخزن. على أي حال، يبدو واضحاً أن هدفه كان إنشاء دولة مستقلة في الريف، كما صرح بذلك في مقابلة مع صحيفة مصرية[79].

على الرغم من ذلك، فإننا نملك بعض المعطيات الأساسية التي تعطينا فكرة عن اهتمامات محمد عبد الكريم الخطابي ورؤيته لبلده. فقد كان يؤمن بالجهود الإصلاحية لتغيير المجتمع ومؤسسات الحكم والإدارة، ولذلك كان التدخل في المجال الديني أمراً أساسياً. كان يعتقد أنه كان بإمكانه أن يقدم للريف ما قدمته فرنسا للمغرب[80]، وهو ما يظهر عداءه تجاه القوة الاستعمارية الأخرى، إسبانيا، فضلاً عن وجود تمايز واضح بين

[77] RAMIRO DE LA MATA, Javier. Origen y dinámica del colonialismo español en Marruecos. Ciudad Autónoma de Ceuta, Archivo Central, 2001
[78] WOOLMAN, David.S. Abdelkrim y la guerra del Rif. Editorial Oikos, 1988
[79] PENELL, C.R. La guerra del Rif. Abdelkrim El Jatabi y su Estado rifeño. Servicio de Publicaciones de la Ciudad Autónoma de Melilla, 2001.
[80] DAOUD, Zakya. Abdelkrim, une épopée d'or et de sang. Editions Séguier, 1999

الريف وبقية الأراضي المجاورة. فيما يتعلق بالدين، كان شديد الانتقاد لبعض التقاليد مثل الزوايا، لأنه كان يعتقد أنها تتحكم بشكل زائد في رقاب الناس، مشوهة ما كان يعتبره الإسلام الحقيقي. في الواقع، وصل إلى حد إلقاء اللوم على هذه المؤسسات الدينية التقليدية في هزيمته أمام القوات الاستعمارية الإسبانية-الفرنسية دون أن يحدد الأسباب بشكل واضح. ربما كان ذلك بسبب حقيقة أن هذا التشرذم الديني أثر أيضاً على التشرذم الاجتماعي، وهو ما منع تحقيق درجة أكبر من التماسك بين القبائل، وهو أمر ضروري لتشكيل جيش حديث. أياً كان الدافع، فإن الحقيقة هي أنه أكد أن تلك الزوايا كانت عقبة أمام استقلال وحرية الريف[81].

بالنسبة للزعيم الريفي، كانت عملية الإصلاح الداخلي مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمقاومة الاستعمار، على الرغم من أنه كان يدرك أن الحداثة لا تعني مجرد تقليد الغرب. فالحداثة لها مكون ديني لا يمكن تجاهله، وهو الإسلام، وتطبيق الشريعة الإسلامية، مقابل القانون العرفي الذي كان سائدًا في الريف، وحتى التعريب، هو أمر يتعارض مع وجود إثنيات لها لغتها الخاصة في تلك المنطقة. فيما يتعلق بالمسألة الدينية، يمكننا أن نفهم أن مقاربة محمد عبد الكريم الخطابي كانت قريبة من الفكر السلفي، لأنها كانت تدعو إلى العودة إلى الإسلام الأصيل. من الواضح أن هذه البرامج كانت صعبة التنفيذ في منطقة مثل الريف، على الرغم من أنه تمكن من تشكيل دولة تضم رئاسة ومجلساً استشارياً وحكومة لمدة خمس سنوات تقريباً. هزيمته أمام القوتين الاستعماريتين ستغير إلى الأبد تلك الدولة الناشئة وتلك الحركة الوطنيّة الأولى. صحيح أنه لم يتبق الكثير من إنجازات محمد عبد الكريم الخطابي، إلا أنه من الإنصاف الاعتراف بدوره القيادي على جزء من أراضي شمال المغرب. إجلال شخصيته حوله إلى رمز للكفاح ضد الاستعمار. مما كان لدوره في توليد شعور وطني في المنطقة، والذي ساهم بعد فترة من الزمن في توحيد القوى المعارضة لسياسات حزب الاستقلال عقب استقلال المغرب، والتي أثارت استياء جزء من السكان في مناطق مثل الريف.

ستشهد الحركة الوطنيّة في منطقة الحماية الإسبانية مرحلة ثانية من التطوّر والتنظيم في جميع المجالات، بدءاً من المجال الشكلي البحت، أي الذي تروّج له بشكل مباشر أو غير مباشر الهيئات الإدارية والتنظيمية التي سمحت بها إسبانيا في منطقة نفوذها، ولا سيما الإدارة الخليفية. وهكذا، خلقت معاهدة الحماية الفرنسية-الإسبانية منصب خليفة في منطقة الحماية الإسبانية، الذي سيمثّل السلطان، ويتمتع بسلطات تشريعية، وغيرها، على الرغم من أنه سيظل خاضعًا لرقابة المفوضية السامية[82]. وقد سمح وجوده ببساطة بتنمية وعي جماعي بين السكان المغاربة، وهو ما شكل بذرة للوطنية الجديدة المناهضة للاستعمار التي سرعان ما انتشرت في المراكز الحضرية، ولا سيما تطوان والعرائش، لكونهما المراكز الأكثر اتساعًا من الناحية الديموغرافية، مما سمح بظهور نخبة مغربية ستخوض معركة الاستقلال. لذلك، فإن وجود إدارة مزدوجة، إسبانية وخليفية، سمح على الأقل بالحفاظ على الهوية المغربية لدى السكان.

العنصر الثالث في ظهور الحركة الوطنية كان السياسة التي انتهجتها المفوضية السامية في المنطقة الشمالية، حيث ميزت بوضوح بين السكان الإسبان والمغاربة، ليس بطريقة مبسطة، كما قد يكون الحال من وجهة نظر إثنية أو ثقافية، بل من وجهة نظر سياسية، من خلال إعادة تأكيد وجود مجموعتين، المستعمِر

---

[81] المرجع السابق

[82] CORDERO TORRES, José.M. Organización del protectorado español en Marruecos. Editora Nacional, 1942

والمستعمَر. لم يتم أبدًا التشكيك في وجود مجتمع مغربي في المنطقة، ولم يتم دمج هذه المجموعة من خلال منحها الجنسية الإسبانية، باستثناء بعض الحالات الاستثنائية، وتم إنشاء مجالات مخصصة لكل من المجموعتين السكانيتين، مثل التعليم والقضاء والدين، حيث كان هناك فصل واضح بينهما. وستكون هذه العناصر الأخيرة بمثابة دعامة وسند للنخب التطوانية التي ستنتهي إلى صياغة الوطنية المغربية الجديدة في منطقة الحماية الإسبانية قبل اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية. وسيكون هذا الحدث حافزاً لظهور حزبين سياسيين سينتهي بهما الأمر إلى قيادة الحركة المناهضة للاستعمار، وخصوصاً حزب الإصلاح الوطني، الأكثر انتقاداً للسلطات الاستعمارية.

كانت هذه الحركة الوطنية تحت وصاية المفوضية السامية، لكنها سمحت للنخبة المغربية بوضع الاستعمار موضع تساؤل، مما أدى إلى إرساء أسس حركة لم تكن اجتماعية فحسب، بل سياسية أيضاً، وقد سبق أن أشرنا إليها في الصفحات السابقة. على أي حال، فإن المهم هو الأيديولوجية الرسمية لتلك الحركة، التي كانت تؤكد أن النظام الاستعماري غير قانوني لأنه يتعارض مع الشريعة الإسلامية.[83] مرة أخرى، نرى كيف أن إدارة المجال الديني ستكون أساسية في هيكلة الفكر الوطني من أجل خلق روابط هوياتية في المجال الاجتماعي. سيكون الدفاع عن العرش وبالتالي عن وحدة أراضي المغرب عنصرين جوهريين في الفكر الوطني، بالإضافة إلى الطابع العربي للأمة. فقط بهذه الطريقة، من خلال خلق هوية متميزة عن الهوية الإسبانية، كان بإمكان الحركة الوطنية ضمان نجاحها في مواجهة الوجود الإسباني في شمال المغرب. مرة أخرى، نعثر على بعض التناقضات من حيث أن المنطقة الشمالية، من وجهة نظر إثنية وثقافية، لم تكن عربية فحسب، بل كانت أيضًا أمازيغية، وثانيًا، لم تكن إسلامية فحسب، حيث كان هناك حضور للديانة اليهودية، وإن كان محدودًا، في المراكز الحضرية. على أي حال، وقّع كل من حزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة المغربية، وهما الحزبان الأكثر تجذراً في المنطقة الشمالية، اتفاقاً أو ميثاقاً وطنياً في وقت مبكر جداً يعود إلى عام 1942، كما رأينا سابقاً ينص على.

رفض أي حل دولي للمسألة المغربية يقوم على أساس الحماية أو الوصاية أو الانتداب ... المفروض لتقسيم المغرب وتفكيك الوحدة المغربية المقدسة[84].

من ناحية أخرى، كان محمد عبد الكريم الخطابي حاضراً منذ البداية في أذهان هؤلاء النشطاء الوطنيين الذين، شأنهم شأن الطريس نفسه، كانوا يعتبرونه رمزاً للكفاح ضد الاستعمار. فقد كان نزوله في بورسعيد، وانتقاله إلى القاهرة، وإنشاء لجنة تحرير المغرب العربي، ثم إنشاء جيش التحرير في عام 1955، عوامل حاسمة في الاعتراف بنفوذ الزعيم الريفي على الحركة الوطنية المغربية في المنطقة الشمالية. وبالتحديد، فإن رمزية زعيم الريف ونفوذه على جزء من الرأي العام في المنطقة الشمالية كان العنصر الذي بدأ يثير الشكوك بين الوطنيين في المنطقة الفرنسية، ولا سيما لدى حزب الاستقلال، على الرغم من الاتفاق الموقع مع حزب الإصلاح الوطني. تجدر الإشارة إلى أن محمد عبد الكريم الخطابي عارض اتفاقيات الاستقلال التي وقعها محمد الخامس مع فرنسا، معتبرًا أن الترابط هو شكل خفي من أشكال الاستعمار. إلى جانب ذلك،

---

[83] BENABOUD, M'hamed. La intervención española vista desde Marruecos. En España en Marruecos, discursos geográficos e intervención colonial NOGUE. Joan/VILLANOVA. José Luis. Ediciones Milenio, 1999.

[84] A.G.A. مندوبية الشؤون الأهلية. الميثاق الوطني المبرم في 30 ديسمبر 1942 والعلاقات بين الأحزاب. الملف رقم 7

كان يعتقد أن الكفاح ضد الاستعمار يجب أن يستمر حتى تحقيق استقلال الجزائر من جهة، وخروج القوات الفرنسية والإسبانية من المغرب من جهة أخرى. كان جيش التحرير أكثر من اشتغل بتوجيهات الزعيم الريفي القادمة من القاهرة، مما جعل صدامه مع حزب الاستقلال أمراً لا مفر منه. في الواقع، كان جيش التحرير يعتبر نفسه الصانع الحقيقي لاستقلال المغرب، على الرغم من استبعاده من ممارسة السلطة في المغرب الجديد.

إن إدراك النظام الملكي بأن حزب الاستقلال قد أصبح حزبًا له طموحات هيمنية في المغرب، بالإضافة إلى وجود مجموعتين متقابلتين في البلاد، العربية والأمازيغية، ذات المصالح المختلفة، أدى إلى قبوله بظهور حزب آخر في عام 1957 كأداة لتأطير التطلعات السياسية الأمازيغية، وهو الحركة الشعبية. لم يتم الاعتراف بهذا الحزب رسميًا إلا في يناير 1959، عندما كانت انتفاضة الريف في أوجها، وكان الحزب معاديًا بشدة لحزب الاستقلال. على الرغم من أنه حصل في البداية على قدر من الدعم من قبل سكان الريف، إلا أنه لم يتمكن من ترسيخ جذوره في المنطقة بعد قمع الحكومة المغربية له. ومن المؤكد أنه لم يتمكن من حشد الدعم الوطني على الرغم من دفاعه عن بعض أعضاء جيش التحرير الذين تعرضوا للانتقام أو الاغتيال على يد حزب الاستقلال، كما حدث مع عباس المساعدي.

وبهذه الطريقة، سيكون جيش التحرير هو المسؤول عن إحياء الشعور الوطني الكامن الذي كان موجودًا في المنطقة الشمالية، وتحديدًا في منطقة الريف والمنطقة الشرقية، بعد الاستقلال. على الرغم من أن هذه الوطنية لم تختفِ تمامًا، إلا أن ظهور جيش التحرير الذي أشرف عليه زعيم الريف نفسه، واقتناع الناس بتهميش المنطقة سياسيًا، وزوال الأحزاب التي تأسست في عهد الحماية، واختفاء القادة الوطنيين لتلك الأحزاب السياسية، كل ذلك أدى في النهاية إلى رد فعل عنيف ضد حزب الاستقلال، الذي كان يعتبر معادياً لمصالح وخصوصيات منطقة متميزة، وهي الريف، التي لم تفقد هويتها أبداً خلال فترة الحماية ولا في المغرب الجديد الذي نشأ بعد الاستقلال. إلى جانب ذلك، سيؤدي ذلك إلى رد فعل وطني، ليس فقط ضد هذا الحزب، ولكن أيضًا ضد الحكومة وحتى الملكية، التي اعتبروها خاضعة لحزب الاستقلال. وأخيرًا، رد فعل مناهض للاستعمار ضد فرنسا وإسبانيا لإبقائهما قواتهما في المغرب لفترة من الوقت، حتى اكتمال الانسحاب النهائي. هذا الاعتبار الأخير سيتم تهميشه في اللحظة التي يتم فيها تأكيد تورط الجيش الفرنسي في العمليات العسكرية في الريف، بصرف النظر عن الدعم السياسي الذي تقدمه القوة الاستعمارية السابقة للحكومة المغربية والملكية نفسها، الأمر الذي دفع بعض قادة الانتفاضة إلى طلب تدخل إسبانيا في النزاع.

تدافع هذه الدراسة عن فكرة وجود عوامل مسبقة تفسر اندلاع انتفاضة في منطقة الريف ابتداءً من أكتوبر 1958. وقد تناولنا هذه العوامل في الصفحات السابقة، وكان آخرها العامل الوطني. وقد سمح هذا المزيج من الظروف بظهور حركة انتفاضة كانت قد بدأت تتشكل منذ السنوات التي سبقت استقلال المغرب في جميع أنحاء البلاد، وليس فقط في الريف. لذلك من المناسب النزول إلى أرض الواقع، أي إلى المنطقة الشمالية، للتحقق من كيفية تطورها على إيقاع إجراءات الحكومة والأزمات السياسية التي تلت ذلك قبل تحليل الصراع في حد ذاته. سنستعرض ذلك في القسم التالي، حيث سنحلل بعض الأحداث الهامة التي وقعت في المغرب بعد حصوله على الاستقلال.

توطيد الدولة والانشقاق الداخلي في المغرب 3

إن استقلال المغرب، على الرغم من أنه تحقق بسرعة، لم يحل المشاكل التي طرحتها إقامة نظام سياسي جديد وتقاسم السلطة بين مختلف الأطراف الفاعلة في البلاد. وكما رأينا في الصفحات السابقة، فقد ظهرت المشاكل حتى قبل تحقيق الاستقلال، مما يشير إلى عدم وجود رؤية واضحة للتطور الذي يمكن أن يشهده المغرب في هذه المرحلة الجديدة التي بدأت في مارس 1956. كان غياب مشروع ديمقراطي أحد أبرز علامات النظام السياسي المغربي الجديد. على الرغم من ذلك، فإن وجود حكومة مؤقتة منذ نهاية عام 1955 ووجود الملكية، تمكن في البداية من التخفيف من فراغ محتمل في السلطة، إلا أن الصراع على السلطة بين الحزبين السياسيين الكبيرين، الاستقلال والشورى والاستقلال، بالإضافة إلى تحركات جيش التحرير والذراع المسلح لحزب الفاسي، أدى إلى تعقيد التطور السياسي في دولة لم تعرف من قبل أي شكل من أشكال الحكم الحديث. في هذا الصدد، ساهم وجود الجيشين الفرنسي والإسباني، في تحقيق بعض نقاط التلاقي بين الملكية والأحزاب السياسية، على الرغم من أن المنافسة السياسية ستؤدي إلى نشوب صراع مرير بينهم للسيطرة على السلطة السياسية. وهكذا، حدثت أول أزمة كبيرة للحكومة في وقت مبكر جدًا، في شهر غشت من عام 1956. وتجدر الإشارة إلى أن حزب الاستقلال كان وراء كل أزمة، متلهفًا للحصول على المزيد من المناصب في الحكومة المغربية الجديدة. أما بالنسبة للمنطقة الشمالية، فسرعان ما بدأت الانتقادات توجه إلى الحكومة المغربية، بعد أن أدركت أن مصالحها لم تحظَ بالدرجة الكافية من العناية. تسببت السرعة في نقل السلطات والتغيير الذي تلا ذلك في الهياكل السياسية التي أنشئت خلال الاستعمار الإسباني في ظهور حالة من عدم الارتياح سيكون من الصعب تهدئتها.

بدايات الانتفاضة في المنطقة الشمالية .3.1

كما رأينا سابقًا، جرت عملية استقلال المنطقة الخاضعة للحماية الإسبانية في المغرب بسرعة بعد استقلال المنطقة الخاضعة للسيطرة الفرنسية، حيث بدأ نقل السلطات بعد شهرين فقط. ورغم أن ذلك كان دليلًا على جو التفاهم الذي ساد بين الدولتين، إلا أنه مع مرور الأشهر وتطور الوضع السياسي في البلاد، مع وصول حزب الاستقلال إلى السلطة، بات من الواضح لإسبانيا أن مصالحها في المنطقة لن تكون محمية بشكل كافٍ في المغرب الجديد. وكان هذا الوضع سيزداد تعقيداً مع اكتساب حزب الاستقلال لمزيد من النفوذ، ويرجع ذلك جزئياً إلى الديناميات الداخلية للمغرب، التي لم تكن أهدافها تتطابق بالضرورة مع الأهداف الإسبانية، كما يرجع أيضاً، وهذا جانب لا يستهان به، إلى الأيديولوجية الوطنية التي كان يتبناها الفاسي، والتي تبناها الحزب أولاً ثم الحكومة لاحقاً، والتي كانت تتعارض بوضوح مع المصالح الإسبانية، خاصة فيما يتعلق بالوحدة الترابية التي سيسعى المغرب إلى تحقيقها، على حساب المصالح الإسبانية في المنطقة. ولن تكون هذه المصالح هي الوحيدة التي ستتضرر، فمصالح سكان الشمال لن تحظى بالاهتمام أيضاً، كما يتضح من تصريحات بعض الزعماء والمسؤولين الكبار، وكذلك من احتجاجات السكان أنفسهم.

على الرغم من ذلك، بدأت مسيرة المنطقة الشمالية في جو من الود، كما يتضح من مختلف الأنشطة التي قام بها العمال المعينون حديثًا في أقاليم الشمال الخمسة تجاه السلطات الإسبانية السابقة. ففي الشاون، التقى العامل محمد الحاج العتابي، المحارب السابق في جيش التحرير، في شهر غشت بالمراقب الإقليمي الإسباني السابق، المقدم خوان كساس مورا، وكذلك بباقي المراقبين العاملين في المنطقة. وفي حالة الحسيمة، قامت غرفة التجارة والصناعة الإسبانية بتكريم العامل المغربي محمد منصور. وخلال الحفل، انتهز الرئيس خوان رومان الفرصة لطلب تشييد طرق مواصلات جديدة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الريف والمنطقة الجنوبية، مع التركيز على أهمية المرافق المرفئية للمدينة[85]. وأخيراً، تم يوم السبت 25 غشت نقل السلطات البلدية في مدينة الناظور.

بينما كانت هذه الإجراءات تجري بين السلطات الإسبانية والمغربية، كشفت الأزمة الحكومية الأولى عن بعض المشاكل التي سيتعين على الملكية مواجهتها، ولا سيما الصراع بين حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال من جهة، ومن جهة أخرى، السخط الذي بدأ يظهر في بعض المناطق الأمازيغية. وهكذا، قبل نهاية شهر غشت، زار ممثلو عدة قبائل من الأطلس المتوسط محمد الخامس لتجديد بيعتهم، مع الإشارة إلى أنهم يعارضون ما وصفوه بالديكتاتورية الحزبية. ومن تلك الأزمة السياسية، نشأ قرار حزب الاستقلال بالبقاء في الحكومة، في حين طالب حزب الشورى والاستقلال بإجراء انتخابات حرة لمواجهة نفوذ حزب علال الفاسي.

في شهر أكتوبر، بعد أيام قليلة من بدء المحادثات حول ضم منطقة طنجة الدولية إلى المغرب، غادر آخر مفوض سامٍ إسباني، الجنرال رافائيل غارسيا فالينيو، الذي كان قد ترك منصبه قبل ذلك بقليل، إلى إسبانيا بشكل نهائي. وكان قد أقام خلال الشهرين الأخيرين في مدينة البوغاز، ومن هناك سيغادر إلى إسبانيا. في غضون ذلك، توجه ولي العهد، الحسن الثاني، إلى تطوان للمشاركة في مناورات القوات المسلحة الملكية، واستغل هذه الفرصة للقاء الجنرال أمزيان، ذي الأصول الريفية، الذي رقاه إلى رتبة لواء. وبعد أيام، زار الحسن الثاني نفسه الناظور، وتحديداً ثكنة تاويمة، حيث كان مقر الجيش المغربي. في ذلك الوقت، كان الجنرال أمزيان يقود القوات المسلحة المغربية في المنطقة الشرقية، على الرغم من أن القائد العسكري للناظور كان النقيب عبد القادر بنكيران، الذي دخل معه في بعض المشادات حول احترام التسلسل القيادي، حيث كان الأخير يتعامل في بعض الأمور مباشرة مع القصر دون استشارة رئيسه. سيكون لهذين العسكريين أيضًا دور بارز في أحداث الريف بعد عامين.

كانت الأزمة الحكومية الثانية في المغرب قد بدأت تتفاقم خلال شهر نوفمبر، عندما قرر حزب الشورى والاستقلال بشكل نهائي عدم الانضمام إليها. عندها حصل حزب الاستقلال على أكبر عدد من المناصب، مما كان ينذر بتنفيذ خطط علال الفاسي، التي لم تكن سوى تحقيق هيمنة مطلقة على الحكومة من أجل تنفيذ جميع المشاريع التي سبق أن دافع عنها في لجنة الحزب. استهل عام 1957 بتمرد عدي أو بيهي في تافيلالت، وهي منطقة جبلية في جنوب المغرب، يتحدث سكانها اللغة الأمازيغية. وأخيرًا، حدث ما كان يخشاه الكثيرون، وهو اندلاع تمرد، ليس ضد الملك، بل ضد حكومة حزب الاستقلال. سنعلق لاحقًا على هذا الموضوع، ولكن في الوقت الراهن، يجب الإشارة إلى أن هذا التمرد كان بمثابة حافز للحكومة لبدء الاهتمام

[85] تليغرام الريف، 18 غشت 1956

بالوضع في الريف، مما يدل على التخوفات التي ولدتها هذه المنطقة لدى الحكومة منذ البداية. تزامن التمرد مع مغادرة عبد الخالق الطريس إلى القاهرة، وجهته الجديدة، لكنه اضطر إلى العودة على عجل إلى تطوان من أجل ضمان ولاء المنطقة الشمالية للحكومة. مرة أخرى، أظهرت هذه الخطوة الشكوك والمخاوف من اندلاع انتفاضة في المنطقة، على غرار ما حدث في تافيلالت.

لم يكن الموقف جيدًا بالنسبة للطريس في تلك الأوقات، نظرًا لوجود بعض الإشكالات حول إدارته للمنطقة الشمالية. ففي حين عارض بعض أعيان الريف استمراره في منصبه، متهمين إياه بالفساد، وفقًا لتقرير صادر عن القنصلية الإسبانية في تطوان، كان هناك من يرى عكس ذلك[86]. وهكذا، أكد تقرير آخر صادر عن القنصلية في تطوان أن عمال الناظور والحسيمة والشاون، المجتمعين في إساگن، أعلنوا أن رحيل الطريس عن المنطقة الشمالية قد يؤدي إلى ظهور حركة مؤيدة له[87]. وأعدت نفس الجهة تقريراً لرئيس الجيش الإسباني في شمال إفريقيا، الجنرال غاليرا بانياغوا، ذكرت فيه أن حكومة الرباط قامت بمناورة لإبعاد الطريس عن المغرب، بإرساله سفيراً إلى القاهرة، وتعيين الطيب بنونة سفيراً في أنقرة، وإبعاد الجنرال أمزيان نفسه إلى الرباط، تاركين جميعاً مناصبهم في المنطقة الشمالية. تجدر الإشارة إلى أن الشهر نفسه، أي يناير، شهد ظهور أولى الكتابات الحائطية المناهضة لحزب الاستقلال والسلطان في مدينة الناظور.

أدى استحواذ حزب الاستقلال على السلطة بعد تلك الأزمة الحكومية الأولى إلى رد فعل من بعض زعماء الريف وجزء من السكان الذين بدأوا في التقارب مع حزب الشورى والاستقلال. وبهذه الطريقة، زاد عدد المنتسبين لهذا الحزب، وفقًا لمذكرة إعلامية صادرة عن القنصلية الإسبانية بتطوان، لا لسبب يتعلق بميول حزبية وسياسية، بل فقط لكونهم يمثلون المعارضة[88]. وأيًا كان السبب، فالحقيقة أن الصراع السياسي لم يزد إلا احتدامًا مع مرور الأشهر. لم تكن حالة الاقتصاد المغربي في عام 1957 واعدة على الإطلاق. وهكذا، اضطرت كل من فرنسا، التي لها مصالح لا جدال فيها في المنطقة، وإسبانيا، بدرجة أقل، إلى منح قروض للمملكة العلوية لتغطية عجز الميزانية السنوية. على أي حال، لم يكن ذلك هو الأسوأ، بل الأسوأ هو ضعف محاصيل الحبوب، وهو ما دفع الحكومة المغربية إلى طلب إمدادات عاجلة من القمح والشعير والسكر من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. في الواقع، اضطرت بعثة من هذه المنظمة لزيارة المغرب لتقييم الوضع السائد. إلى جانب ذلك، استغلت الولايات المتحدة هذه الظروف لمحاولة التفاوض على اتفاق جديد بشأن القواعد الأمريكية في ذلك البلد، مقابل المساعدة، وفي نهاية المطاف، في شهر يونيو، اضطرت فرنسا إلى شحن 450 ألف طن من القمح لمحاولة حل مشكلة الخصاص.

قبل ذلك، عينت الحكومة الإسبانية في الأول من أبريل القائد العام الجديد لمليلية، الذي كان الذراع الأيمن للجنرال غاليرا في المغرب، وهو الجنرال رامون غوتاريدونا إي براتس. هذا الأخير، إلى جانب مشاركته في الحرب الأهلية تحت قيادة غارسيا فالينيو، كان يشغل منصب القائد العام لدائرة الريف منذ عام 1952. وبعد ذلك، في عام 1955، شغل منصب رئيس أركان الجيش في شمال إفريقيا. وبذلك، كان الجنرالان

[86] قنصلية إسبانيا في تطوان، النشرة الإخبارية رقم 111، 12 يناير 1957. A.G.A 54/18623.
[87] قنصلية إسبانيا في تطوان، النشرة الإخبارية رقم 111، بتاريخ 10 يناير 1957. A.G.A 54/18623.
[88] المرجع نفسه، نشرة إخبارية بتاريخ 30 مارس 1957. A.G.A 54/18623.

غاليرا وغوتاريدونا في بيئتهم الطبيعية، وهما اللذان سيكونان مسؤولين عن التعامل مع انتفاضة الريف بأفضل طريقة ممكنة. كان كلاهما يتمتعان بخبرة في منطقة الحماية الإسبانية، ولا سيما الثاني، الذي أدى خدمته في الريف، وبالتالي كان لديه ما يكفي من العلاقات ليكون على اطلاع على كل ما يحدث في المنطقة.

حاول الملك محمد الخامس معالجة حالة التوتر التي كانت تسود المغرب، على الأقل من الناحية السياسية، بأفضل طريقة ممكنة، من خلال الدعوة إلى ضرورة إقامة نظام ديمقراطي. على أي حال، لم يكن الأمر سهلاً، خاصة بسبب الوضع الاقتصادي السيئ للبلاد. تجدر الإشارة إلى أن الشعب كان قد انتقد زيادة الضرائب. فوفقًا لمذكرة إعلامية صادرة عن الشعبة الثانية، من منطقة الريف، وتحديدًا من قبيلة آيث ورياغر الشديدة المراس، أبدى جزء من المواطنين استياءهم من زيادة الضرائب التي وصلت في كثير من الحالات إلى ثلاثة أضعاف تلك المفروضة في إسبانيا على نفس المنتجات[89]. وفي تطوان، وفي نفس الفترة، اندلعت أيضًا مظاهرة اشتكى فيها المتظاهرون من نقص المنتجات الأساسية ونقص فرص الشغل[90]. ازدادت حالة السخط بعد عام من الاستقلال، مع تفاقم الوضع بسبب قدرة السكان في الشمال على مقارنة تكلفة المعيشة في منطقة الحماية الإسبانية السابقة بتلك التي أصبحوا يعانونها بعد الاستقلال. بالإضافة إلى ذلك، كانوا على دراية بأسعار بعض المنتجات في مليلية وسبتة، حيث بدأ تهريب البضائع عبر حدودهما دون أي رقابة من الجمارك المغربية.

كما تم الإعراب عن الانتقادات خلال زيارة بعض الوزراء إلى المنطقة الشمالية. فخلال زيارة وزير التعليم محمد الفاسي إلى القرى المجاورة لمليلية، شاهد لافتة كتب عليها "الموت لحزب الاستقلال". وقد أبلغت الشعبة الثانية باستمرار عن هذا النوع من الحوادث، مثل تلك التي وقعت في قرية تماسينت، حيث ظهرت لافتة أخرى تطالب بعودة زعيم الريف محمد عبد الكريم الخطابي. كما كُتب عليها "الموت للسلطان"، ولم يكن أمام الحكومة خيار سوى تعزيز المراقبة في المنطقة. لكن بعض إجراءات الحكومة التي لم تكن تبشر بخير كانت مقلقة بنفس القدر. وهكذا، فاجأ شهر مايو بعض سكان الريف بنبأ عزم الحكومة على عزل عامل الناظور. كان هدف الحكومة المغربية هو توحيد إقليمي الناظور والحسيمة وتعيين عامل جديد لكليهما بسبب السخط السائد في الحسيمة. وكان المقر الجديد سيكون في مدينة الناظور. بالإضافة إلى ذلك، بدأوا في تعيين قواد للقبائل المختلفة، ينحدرون من الجنوب، وهو أمر لم يكن ليحظى برضى السكان المحليين.

ولكن بلا شك، كان الإجراء الأكثر إثارة للقلق، ليس بالنسبة للريف بل بالنسبة لمدينتي مليلية وسبتة، هو خطط حزب الاستقلال الرامية إلى تحقيق ما وصفه بـ"الوحدة الترابية" التي كانت في ذلك الوقت في طور التبلور والتي شملت مناطق خاضعة للاحتلال الإسباني مثل المدينتين. في اجتماع عُقد في مقره بالناظور، تم الاتفاق على فتح مكتب في مليلية في إطار إعادة هيكلة الحزب، وتحديداً في حي تقطنه ساكنة من أصل ريفي، وهو حي لاكانياذا (الوادي). لكن زعيم الحزب عارض هذه الخطوة في ذلك الوقت ريثما تصدر تعليمات من الحكومة المغربية نفسها[91]. خلال شهر مايو، أصبحت المخاوف من اندلاع انتفاضة شعبية في

[89] AIMML. الشعبة الثانية. الصندوق 3. الملف 141. مذكرة إعلامية رقم 95 بتاريخ 15 مايو 1957.
[90] AIMML. الشعبة الثانية. الصندوق 3. الملف 141. مذكرة إعلامية رقم 20 بتاريخ 28 مايو 1957.
[91] AIMML. الشعبة الثانية. الصندوق 3. الملف 141. مذكرة إعلامية رقم 88 بتاريخ 16 مايو.

الريف المغربي على غرار تلك التي اندلعت في بداية العام في تافيلالت إمكانية واردة، لا سيما في مناطق مثل تارجيست وأربعاء تاوريرت، في قلب الريف.

أدى الوضع المضطرب الذي كان يسود المستعمرة الإسبانية السابقة إلى قيام الجنرال أمزيان بجولة صغيرة في المنطقة في شهر يونيو، بهدف التحقق من حالة الحاميات العسكرية، على الرغم من أنه يبدو أن من بين أهدافه كان أيضًا استطلاع رأي سكان الريف. في الناظور، التقى الجنرال أمزيان مع قواد سابقين وأخبرهم بإمكانية عودتهم إلى مناصبهم السابقة، على الأقل أولئك الذين تصرفوا بشكل "لائق" خلال فترة الحماية[92]. على أي حال، فإن الأمر الأكثر إثارة للقلق في زيارة الجنرال أمزيان هو اكتشاف شبكة لتهريب الأسلحة من ثكنة المحلة الخليفية التي يقع مقرها في تارجيست إلى جبهة التحرير الوطني الجزائرية[93]. يبدو أنه كان هناك بعض السخط بين أفراد القوات بسبب انخفاض الرواتب، وهو ما قد يفسر هذه الأنشطة الخطيرة. كانت تارجيست واحدة من المناطق التي كان يُخشى أن تشهد انتفاضة في الريف، مما زاد من قلق الحكومة المغربية والسلطات العسكرية.

سيبدأ شهر يوليو بإعلان محمد الخامس تأييده للديمقراطية والقيام بأول زيارة له إلى شمال المغرب. وفي هذا الصدد، كان دافع الزيارة هو افتتاح أشغال ما عُرف بـ"طريق الوحدة"، وهو مشروع أعده المهدي بن بركة، الذي كان في ذلك الوقت رئيسًا للجمعية الاستشارية، وكان هدفه هو استخدام مبادرة مثل إنشاء بنية تحتية مهمة بالنسبة للبلد، بربط بلدة كتامة ببلدة تاونات، وهما بلدتان كانتا في السابق تابعة للحماية الإسبانية والفرنسية على التوالي، لإظهار وحدة المغاربة. كانت رمزية هذا المشروع مهمة لسببين، أولهما أنه كان يهدف إلى ربط المنطقتين الخاضعتين للحماية في السابق، مما يؤكد الوحدة المتينة للأمة، وثانيهما أنه استخدمه كمدرسة لتلقين المبادئ السياسية للشباب. تجدر الإشارة إلى أن حوالي عشرة آلاف عامل، ينتمون إلى قواعد حزب الاستقلال، شاركوا في هذا المشروع قادمين من مختلف أنحاء المغرب. وبهذه الطريقة، كان العمال يعملون في الصباح ويتلقون دروساً في السياسة في المساء، بهدف إعداد كوادر جديدة للجان العمل المستقبلية في مختلف المناطق. كانت هذه خطة طموحة أثارت بعض الاستياء في بعض القطاعات المحافظة، التي كانت تنظر بعين الريبة إلى بن بركة، المنتمي إلى الجناح اليساري لحزب الاستقلال وأحد مؤسسي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد أحداث الريف، وتحديداً في سبتمبر 1959.

استغل محمد الخامس الفرصة لزيارة كتامة، ثم غادر بعد ذلك إلى الشاون. وكان لا بد من انتظار شهر سبتمبر من ذلك العام لرؤية الملك في مدينة الحسيمة. على أي حال، وفقًا لما أوردته الشعبة الثانية، تم نقل كتيبتين من الجيش المغربي إلى كتامة لمراقبة أشغال بناء طريق الوحدة بسبب الخلافات الشديدة التي وقعت بين العمال. خلال شهر يوليو، انتشرت مرة أخرى في الريف أخبار أو بالأحرى شائعات عن وصول محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى الحسيمة، وهو ما يدل على مدى تعلق جزء كبير من سكان المنطقة به. على أي حال، يمكن أيضًا فهم ذلك على أنه أكثر الأعراض وضوحًا للعداء الذي كان حزب الاستقلال لا يزال يثيره في الريف ومنطقة كرط.

---

[92] المرجع نفسه. الصندوق 3. الملف 142. مذكرة إعلامية رقم 78 بتاريخ 13 يونيو. AIMML.
[93] نفس المصدر. صندوق 3. ملف 142. مذكرة إعلامية رقم 71 بتاريخ 14 يونيو. AIMML

خلال شهر شتنبر وقبل بدء زيارة محمد الخامس إلى شمال المغرب، كثف حزب الشورى والاستقلال حملته السياسية ضد حزب الاستقلال، مستغلاً بعض الاحتجاجات الشعبية بسبب غلاء المعيشة ونقص المواد الأساسية. ومن الأمثلة على ذلك أن الحكومة اضطرت في شهر غشت إلى توزيع 92 مل من الزيت و200 غرام من السكر لكل شخص. ونظراً لعدم تكرار هذه العملية، أطلق العديد من سكان الريف سلسلة من الاحتجاجات ضد الحكومة المغربية. لكن المشاكل لم تقتصر على هذه المسألة فقط، فقد فرضت عقوبات على المغاربة الذين تعاونوا مع سلطات الاحتلال الفرنسي والإسباني[94]. خلال شهر شتنبر، بدأت حكومة حزب الاستقلال عملية إعادة الهيكلة الإدارية على الصعيدين الترابي والبشري. عندئذ بدأت عملية تعيين أعضاء الحزب في المناصب الرئيسية في المنطقة الشمالية.

في منطقة كرط، تم إنشاء ثلاث قيادات كبيرة مقسمة إلى قبائل وفرق. كما نلاحظ، لم يقض حزب الاستقلال على الهياكل الترابية السابقة في المنطقة الشمالية التي كانت مستخدمة من قبل السلطات الإسبانية، بل قام ببساطة بإصلاحها. وكانت القيادات الثلاثة الكبرى هي زغنغان التي تضم خمس قبائل، وبن طيب التي تضم سبع قبائل، وأخيراً زايو التي تضم قبيلتين فقط. تم تعيين أحمد عمار علال قائداً لزغنغان، وأحمد بن عمار البشير قائداً لبن طيب، ومحمد بن علي زرقاوي قائداً لزايو. بعد ذلك، تم وضع هذه القبائل، المقسمة إلى فرق، تحت سلطة مسؤولين ينتمون إلى حزب الاستقلال، الذين ظلوا يحملون صفة شيوخ الفرق[95]. وبموجب هذه المقاربة، بدأ حزب الاستقلال في السيطرة على الوحدات الإدارية الأكثر قربًا من المواطنين، بالإضافة إلى أعضاء حزبه، مما أثار مخاوف السكان. تلقى هؤلاء القواد الجدد دورة تدريبية مكثفة في الرباط، مما ساعد بعضهم على استيعاب السياسة التي أراد حزب الاستقلال تنفيذها. وبفضل تقارير الشعبة الثانية، أصبحنا على دراية برأي بعضهم، كما هو الحال بالنسبة لقائد قبيلة بني بو يفرور، علال حدو، الذي عاد محبطًا بسبب طريقة تعامل السلطات في الرباط، حيث قال:

يعاملون كل ما يتعلق بالمنطقة الشمالية بازدراء، حيث يعتبرون شعبها تافها؛ يريدون أن ... يقلدوا الفرنسيين[96].

في نهاية شهر شتنبر، قام محمد الخامس أخيرًا بالزيارة التي كان قد أعد لها إلى الجهة الشرقية من المنطقة الشمالية. على الرغم من أنه كان قد زار الناظور مرة واحدة من قبل، إلا أنه لم يزر الحسيمة. لكنه زار طنجة والعرائش وتطوان، ولذلك ولدت زيارته إلى الحسيمة بعض الانتظارات، لأنها قلب الريف. في 30 شتنبر، وصل إلى أجدير، مسقط رأس محمد عبد الكريم الخطابي، برفقة الجنرال أمزيان. في الخطاب الذي ألقاه في اليوم السابق في الحسيمة، والذي تمت ترجمته إلى اللغة الريفية، أعلن محمد الخامس عن استثمارات جديدة في ميناء المدينة، وتنمية الزراعة، وإدخال تحسينات على الاقتصاد، ومعلومة مرّت دون أن ينتبه إليها أحد، وهي إنشاء لجنة وطنية مكلفة برعاية أبناء "أبطال الاستقلال"[97]. بعد زيارته لأجدير، زار أيضاً إمزورن، حيث حضر مناورات عسكرية. بالإضافة إلى ذلك، افتتح في الحسيمة شارعاً يحمل اسمه. كل هذه الأحداث ما كانت لتمثل سوى أحداث عابرة لولا أن حزب الاستقلال، وبالتالي الحكومة المغربية نفسها، كان

---

[94] الشعبة الثانية. الصندوق 3. الملف 145. مذكرة إعلامية رقم 33 بتاريخ 6 سبتمبر. AI- MML.
[95] الشعبة الثانية. صندوق 3. ملف 145. مذكرات إعلامية رقم 82 و125. سبتمبر 1957. AIMML.
[96] الشعبة الثانية. الصندوق 3. الملف 147. مذكرة إعلامية رقم 31 بتاريخ 23 نوفمبر 1957. AIMML.
[97] تليغرام الريف، الأحد 29 شتنبر 1957

يخطط لهجوم على الأراضي الخاضعة لإسبانيا في إفني وطرفاية والصحراء الغربية في شهر نوفمبر. لم تفلح زيارة الملك إلى الحسيمة في إسكات الانتقادات التي وجهها العديد من الريفيين إلى تصرفات الحكومة. وهكذا، تضمن تقرير سياسي واقتصادي صادر عن عمالة المدينة ملاحظة تقول صراحة إن سكان قبيلة النكور (كذا) قد تظاهروا علناً تعبيراً عن عدم اتفاقهم مع السلطات المحلية في المنطقة، بل وطالبوا بعودة زعيم الريف محمد عبد الكريم الخطابي[98]. ومما زاد الطين بلة، أن الإدارة المدنية في الحسيمة أرسلت أيضاً تقريراً إلى الرباط تطلب فيه عدم إجبار الموظفين الإسبان على المغادرة، نظراً لعدم توفر الكفاءات الحكومية والإدارية الكافية لدى المغاربة في ذلك الوقت. لذلك، فإن كل شيء يشير إلى أن حكومة حزب الاستقلال كانت تمتلك معلومات وافية عن حالة الاحتقان الذي كان يختمر في شمال المغرب. وبالتالي، فإن تصرفاتها كانت متعمدة ولم تؤدِ إلا إلى تعقيد الوضع المعقد أصلاً. في الواقع، وفي نفس اليوم الذي زار فيه محمد الخامس مدينة الحسيمة، عقد زعيم حزب الاستقلال، علال الفاسي، تجمعًا في مدينة تازة طالب فيه باستعادة إفني والصحراء الغربية، وكذلك مدينتي سبتة ومليلية.

فاجأ السلطان المغربي الجميع في شهر نوفمبر بإعلانه تأجيل الانتخابات البلدية. أعلن ذلك في افتتاح الدورة الجديدة للجمعية الوطنية وشرح أن الهدف من هذه المبادرة هو ضمان إجراء انتخابات أكثر نزاهة. كان هذا القرار يتعارض بشكل صارخ مع ما كان محمد الخامس قد أعلنه قبل بضعة أشهر من دفاعه عن الديمقراطية، مما كشف عن ميوله الاستبدادية. لكن ما أدى في النهاية إلى القضاء على الحركة الديمقراطية في البلاد كان بلا شك تبني حزب الاستقلال لخطط التوسع الترابي. على الرغم من أن محمد الخامس لم يدافع علناً عن تنفيذ هذه الخطط إلا في عام 1958 في خطاب ألقاه في بلدة المحاميد، إلا أنه في نوفمبر 1957 عيّن عبد الكبير الفاسي مديراً لشؤون الصحراء والحدود في وزارة الداخلية[99]. وبذلك أظهر قبوله بمبادئ حزب الاستقلال، على الرغم من محاولة البعض تصوير الملكية وحزب الاستقلال على أنهما طرفان متعارضان تاريخياً، فإن الحقيقة هي أنهما كانا متكاملين وتعاونا في بناء المغرب الجديد. الحقيقة هي أن الفكرة الوطنية كانت قد بدأت تدور في فلك الملكية على حساب حزب الاستقلال، من خلال تبني مشاريعه الاستبدادية والمناهضة للديمقراطية. وفي النهاية، لم يكن أمام الحركة الوطنية خيار سوى ترسيخ شرعيتها من خلال الدفاع عن الملكية[100].

في 23 نوفمبر، بدأت الهجمات على المواقع الإسبانية في إفني. تصادف أن محمد الخامس كان قد غادر في زيارة إلى الولايات المتحدة. على الرغم من الزعم بأن محمد الخامس لم يكن على علم بتورط حزب الاستقلال وجناحه المسلح في تلك الهجمات، إلا أن الحقيقة هي أن أفرادًا من حرسه الشخصي شاركوا بنشاط في إعداد الخطط، كما كتب الصحفي راميرو دي سانتاماريا من مليلية، الموفد إلى المغرب، في تقارير مختلفة للحكومة الإسبانية، مما يجعل من غير المحتمل ألا يكون على علم بما كان يحدث. علاوة على ذلك، صرح الفاسي نفسه بعد بضعة أسابيع أن حزبه كان مسؤولاً عن الانتفاضة في إفني والاضطرابات التي اندلعت في الصحراء الغربية، وأن الهجمات نفذها أعضاء نشطون في حزب الاستقلال في إطار حملة قادها

---

98 .Al- MML. الشعبة الثانية. الصندوق 3. الملف 146. مذكرة إعلامية رقم 215 بتاريخ 31 أكتوبر

99 .تليغرام الريف، الأربعاء 13 نوفمبر 1957

100 STORA, Benjamin. Algérie-Maroc. Histoires parallèles, destins croisés. Editions Zellige 2002.

الحزب[101]. كما أكد أن حزبه يلتزم بالسياسة التي وضعها الملك وحكومته. وإذا لم يكن ذلك كافياً، فإن كل الدلائل تشير إلى أن تلك التشكيلات المسلحة كانت تحظى بدعم الجيش المغربي، كما كشف عن ذلك مراسل صحيفة ديلي إكسبريس البريطانية في المغرب، الذي طُرد من البلاد بعد أن نشر هذه المعلومات[102].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الهجمات أدت إلى اختطاف موظفين إسبان وأفراد أسرهم من منارة رأس بوجدور، في الصحراء الغربية، وأن الفاسي أطلق أيضًا حملة ضد مليلية وسبتة. وهذا الجانب الأخير مهم للغاية، حيث أنه سيحاول إقناع الريفيين بالوقوف ضد الحكومة الإسبانية، دون نجاح يذكر. وهكذا، بالتزامن مع الهجمات على إفني، طلب الفاسي في تطوان تجنيد شباب مغاربة في جيش التحرير الوطني التابع لحزب الاستقلال الذي كان ينشط في جنوب المغرب. وأكد أنه يمتلك قوات تفوق القوات المسلحة المغربية نفسها، والأدهى من ذلك هو أنه صرح بأن جيشه وحده يكفي لطرد الإسبان من إفني وسبتة ومليلية[103]. لكن أكثر الإجراءات إثارة للجدل كان الاجتماع الذي عقده مع القواد الذين عينهم حزبه في الريف، حيث أخبرهم أنه سيزودهم بالأسلحة والذخيرة لمحاربة الإسبان، وفقاً لمذكرة إعلامية صادرة عن الشعبة الثانية في 29 نوفمبر. بعد ذلك، تم استدعاء قواد ميضار وتيزظوطين وإمزورن إلى الرباط لتلقي تعليمات في حالة وقوع حوادث مثل تلك التي وقعت في إفني، حيث كان ذلك ما تنتظره الحكومة المغربية[104]. وهذا يثبت أن حزب الاستقلال كان قد أعد خطة لانتفاضة محتملة في الريف ضد مدينتي مليلية وسبتة، على الرغم من أنه لم يقم بتقييم درجة ولاء سكان هاتين المدينتين للحكومة الإسبانية، وهو أمر كان حزب الاستقلال يجهله تمامًا. هؤلاء القواد الثلاثة على وجه التحديد كانوا أعضاء في جيش التحرير الحقيقي، ولم يكونوا ينتمون إلى الجناح المسلح للحزب (جيش التحرير الوطني) ولم يبدوا اهتمامًا كبيرًا بتنفيذ أوامر الفاسي.

وقد فعل ذلك آخرون من سكان الريف، مثل قرباشي بوعيسى وعبد القادر محمد بوعنان، وهما عضوان في حزب الاستقلال في مدينة الناظور، اللذان قاما بجولات في بعض القرى لنشر دعاية مناهضة لإسبانيا. وفقًا لمذكرة من الشعبة الثانية، كان هذان العنصران يقولان لسكان الريف أن عليهم أن يحذوا حذو ما يقع في إفني، من أجل تحقيق الاستقلال التام حتى في سبتة ومليلية[105]. في الواقع، كشفت الشعبة الثانية عن خطة لأعضاء الجناح المسلح لحزب الاستقلال للتسلل إلى المدينتين وتنفيذ أعمال تخريبية. إلى جانب ذلك، كانوا يحاولون أيضًا جمع الأموال في مليلية من الجالية المسلمة، وكانوا يراقبون عن كثب المسلمين المقيمين في الناظور الذين يتعاملون مع الإسبان، حيث كانوا يعتقدون أن السلطات الإسبانية كان لديها العديد من المخبرين في المنطقة، الأمر الذي كان صحيحًا بالفعل. على الرغم من المنشورات التي ظهرت في مختلف القبائل تحرضها على حمل السلاح ضد إسبانيا، لم يكترث بها سكان الريف كثيرًا، بل إنهم في بعض الأحيان استقبلوا تلك الدعاية بتحفظ. تُظهر لنا هذه المعطيات الصعوبات التي واجهها حزب الاستقلال في ترسيخ وجوده كحزب في المنطقة الشمالية. وبذلك، أظهر سكان الشمال، ولا سيما سكان الريف، عدم ارتياحهم له، وهو أحد الأعراض التي تدل على الصعوبات التي واجهتها هذه التشكيلة السياسية والحكومة نفسها عند تنفيذ

[101] وكالة الأنباء الإسبانية، 14 ديسمبر 1957

[102] وكالة الأنباء الإسبانية، 4 ديسمبر 1957.

[103] AIMML. الشعبة الثانية. الصندوق 3. الملف 147. مذكرة إعلامية رقم 18 بتاريخ 29 نوفمبر.

[104] AIMML. المرجع نفسه. الصندوق 3. الملف 148. مذكرة إعلامية 8 بتاريخ 2 من ديسمبر.

[105] AIMML. المرجع نفسه. الصندوق 3. الملف 148. مذكرة إعلامية رقم 16 بتاريخ 2 ديسمبر.

سياستها في المنطقة. كانت التوترات واضحة وتجسدت في نهاية ديسمبر في الناظور، حيث فجر أعضاء من حزب الشورى والاستقلال منزل أحد هؤلاء المحرضين، وهو عبد القادر بوعنان. وأكد أعضاء الحزب أنهم سيواصلون أعمال التدمير هذه إذا استمر حزب الاستقلال في تشجيع الحرب ضد إسبانيا، لأن الحزب سيحاول منع ذلك[106].

هذا الاستعراض الموجز والمكثف لأهم الأحداث التي وقعت في عام 1957 في المنطقة الشمالية يوضح المشاكل التي كان على كل من الملكية المغربية وحزب الاستقلال، الذي كان يمثل الأغلبية في الحكومة، مواجهتها أثناء تنفيذ سياستهما الرسمية في شمال البلاد. لم يكن من السهل حشد سكان الشمال لصالح تصور معين للوطنية في المغرب. صحيح أن الاستياء كان موجهاً نحو حزب الاستقلال، ولكن من الواضح أيضاً أن الملكية، مع تبنيها لهذه المبادئ وحلولها تدريجياً محل حزب علال الفاسي كمركز للحياة السياسية، ستولد بعض العداء من جانب المغاربة في المنطقة الشمالية وزعمائهم السياسيين ومسؤوليهم الإداريين. لذلك، بذل حزب الاستقلال جهوداً كبيرة لاستبدال هؤلاء بأشخاص قادمين من المنطقة الجنوبية. على أي حال، أظهرت أحداث إفني مدى استعداد سكان الشمال للانخراط في خطط حزب الاستقلال. ستزداد الأوضاع تعقيدًا بعض الشيء في عام 1958، ولكن قبل تحليل ذلك، من المناسب أن نذكر ما أعتبره في هذا العمل مؤشرات مهمة لفهم انتفاضة الريف اللاحقة.

3.2. تحضيرات لانتفاضة وشيكة

خلال عامي 1957 و1958، اندلعت عدة بؤر تمرد في مناطق متباعدة من المغرب، لكنها كانت تشترك في قاسم مشترك، فمن ناحية كانت مناطق ذات أغلبية أمازيغية، ومن ناحية أخرى، ساعدت على توحيد جزء من قواها الاجتماعية حول هدف مشترك هو العداء لحزب الاستقلال. ولعل أهمها كان ذلك الذي اندلع في تافيلالت في يناير 1957 بقيادة عامل المنطقة، عدّي أو بيهي، العدو اللدود لحزب الاستقلال. ووفقًا لزعيم التمرد نفسه، فإن التمرد كان موجهًا ضد الحكومة. وهكذا، أكد أنه يعترف بسلطة الملك، لكنه لا يلتزم بأوامر حزب الاستقلال واتهم هذا الحزب السياسي بالسعي إلى تعريب الأمازيغ في المنطقة. على أي حال، يبدو أن الشرارة التي أشعلت الفتيل كانت تعيين قاضٍ عربي في محكمة ميدلت والإعلان عن تطبيق القانون المدني بدلاً من القانون الشرعي[107]. على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من أن هذا الحدث كان بمثابة الشرارة، يبدو أن استبدال لحسن اليوسى كوزير للداخلية بشخص من حزب الاستقلال هو ما تسبب فعلياً في اندلاع تمرد استمر أربعة أيام فقط، على الرغم من أنه تمكن من حشد ما يقرب من أربعة آلاف مقاتل[108]. سارع المتمردون إلى قطع الطرق، غير أن الرباط أرسلت قوات عسكرية بقيادة الجنرال الكتاني، وقامت بربط ميدلت بإقليم مكناس، وأخيراً تم عزل عدّي أو بيهي من منصب عامل المنطقة.

انتهى الأمر بقائد التمرد باللجوء إلى الجبال في ظل تقاعس تلك المجموعة المسلحة التي سلمت أسلحتها بسرعة نسبية لدى وصول الجيش، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن التمرد لم يكن يتمتع بالدعم الاجتماعي

---

[106] الشعبة الثانية. الصندوق 3. الملف 148. مذكرة إعلامية 210 بتاريخ 3 ديسمبر. AIMML.
[107] وكالة الأنباء الإسبانية، 21 يناير 1957.
[108] Les Trois Rois : La monarchie marocaine de l'indépendance à nos jours. المرجع السابق.

والأيديولوجي الذي تتطلبه أي محاولة ثورية لكي تنجح. أخيرًا، في محادثات مع الجنرال الكتاني، أكد عدي أو بيهي أن تمرده كان نابعًا من اعتقاده بأن الملك كان مهددًا بمناورات سياسية[109]. انتهى الأمر ببيهي إلى المحاكمة وحكم عليه بالإعدام. على أي حال، من المهم الإشارة إلى نتيجتين لمحاولة التمرد تلك، فمن ناحية، اتهم أو بيهي في المحاكمة اللاحقة عسكريين فرنسيين بالوقوف وراءه، ومن ناحية أخرى، وبخصوص منطقة الريف، أثار تمرد تافيلالت مخاوف من احتمال انتقاله إلى المنطقة الشمالية. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأحداث أجبرت عبد الخالق الطريس على العودة على عجل من القاهرة إلى تطوان، بل إنه أصدر بياناً صحفياً بشأن المنطقة الشمالية جاء فيه:

... يسود الهدوء التام في المنطقة الشمالية، وقد أثبت السكان مرة أخرى روحهم الوطنية العميقة وحبهم للعرش العلوي. وقد أدان الشعب المغربي في المنطقة الشمالية، دون تمييز بين الطبقات والأحزاب، بالإجماع العمل التخريبي الذي ارتكبه بعض المرتزقة الذين يهددون الوحدة الوطنية، وهي إدانة أبلغها إلى السلطات مع عرض مساعدته في القضاء على مثيري الفتنة هؤلاء [110].

تظهر اللغة والخطاب الذي استخدمه الطريس في تصريحه أن هذا التصريح تم بالتوافق مع الحكومة، أولاً، وثانياً، أظهر أيضاً القطيعة الواضحة بين الزعيم السابق لحزب الإصلاح الوطني والديناميات السياسية في المنطقة الشمالية. كان عدي أو بيهي ينتمي إلى حزب الشورى والاستقلال، وهو ما جعل تمرده محل ترحيب من قبل هذا الحزب السياسي. وكان تقرير صادر عن قنصلية إسبانيا في تطوان واضحاً في هذا الصدد، حيث أكد أن أعضاء حزب الشورى والاستقلال في الشمال، وبالضبط في تطوان، قاموا بـ "تحركات" مهمة إلى حد ما بشأن أحداث تافيلالت. في الواقع، اعتبروا أن تصرف الجيش المغربي بالتواطؤ مع الملك وحزب الاستقلال نفسه بمثابة هجوم على الحزب. كما أورد التقرير تصريحات لقادة هذا الحزب أقروا فيها باحتمال حدوث تحركات مماثلة في الريف في المدى القريب[111]. من ناحية أخرى، لاحظت الشعبة الثانية أيضًا حدوث تحركات في الريف، حيث تم تعبئة حوالي مائة مقاوم من هذه المنطقة للمشاركة في أحداث تافيلالت[112]. تُظهر هذه البيانات أن المنطقة الشمالية لم تكن بمنأى عن محاولات التمرد في أجزاء أخرى من المغرب، وأن هناك تعبئة كامنة في الريف، وأن أي عمل ضد حزب الاستقلال كان يُنظر إليه بعين العطف.

سيكون لمحاكمة عدّي أو بيهي عواقب أخرى، حيث أنه بعد عام من المحاكمة، سيتهم المستشار الملكي السابق، لحسن اليوسي، بكونه العقل المدبر وراء التمرد. بهذه الطريقة، برر اليوسي التمرد لمعارضة انقلاب مفترض من قبل حزب الاستقلال ضد الملك[113]. استقال اليوسي من منصبه كمستشار ملكي، وهرب بحثًا عن الحماية بين أكثر حلفائه ولاءً، في منطقة آيت سغروشن، وحوكم غيابيًا. وأيًا كان الحال، فقد تمكن من اللجوء إلى إسبانيا عبر مليلية، بعد اندلاع الأزمة الريفية، حيث بقي لاجئًا حتى مارس 1962، حين قرر العودة إلى المغرب بعد صدور عفو عام من قبل الحسن الثاني. في النهاية، اتُهم عدّي أو بيهي بالتواطؤ مع

[109] وكالة الأنباء الإسبانية (22 يناير 1957).

[110] تليغرام الريف، 22 يناير 1957.

[111] القنصلية العامة لإسبانيا في تطوان. النشرة الإخبارية رقم 121 الصادرة في 24 يناير 1957. A.G.A 54/18623.

[112] الشعبة الثانية. الصندوق 3. الملف 141. مذكرة إعلامية رقم 9 بتاريخ 25 يناير 1957. AIMML.

[113] وكالة الأنباء الإسبانية، 26 ديسمبر 1958.

الجيش الفرنسي، مما دفع علال الفاسي إلى اتهام الجنرال كونيي، القائد العام للقوات المسلحة الفرنسية في المغرب عام 1957، بمساندة المتمردين. يبدو أن فرنسا قد استغلت هذه الأحداث لإضعاف حكومة حزب الاستقلال، على الرغم من أن طبيعة تدخلها غير واضحة.

وستندلع بؤرتا التمرد الأخريان في أكتوبر 1958، قبل اندلاع انتفاضة الريف مباشرة، وستفصل بينهما مسافة مئات الكيلومترات، لكن ذلك لا يعني أنهما منفصلتان تمامًا. إحداهما هي حركة التمرد التي قادها العقيد في جيش التحرير بن ميلودي في منطقة ولماس، نتيجة اعتقال زعيمي الحركة الشعبية، أحرضان والخطيب، بعد أحداث أجدير في قبيلة كَزناية، التي شهدت مظاهرة حاشدة في جنازة عباس المساعدي، أحد قادة جيش التحرير السابقين الذي قُتل على يد حزب الاستقلال في عام 1956. لن يدوم تمرد بن ميلودي سوى يومين، 26 و27 أكتوبر، لكنه سيكون بمثابة محفز لحركات تمرد أخرى في مناطق مثل بورد وأكنول في الريف، في ما يُعرف بمثلث الموت، وكذلك جنوب فاس وتازة، في منطقة بو إيبلان، شرق الرباط، في آيت زمور وحتى في بني يزناسن، بالقرب من بركان وبوعرفة، جنوب وجدة. وسيكون الخيط الرابط مرة أخرى هو العداء تجاه حزب الاستقلال، الذي تعرضت بعض مكاتبه في عدة مدن للتدمير.

أخيرًا، كانت آخر محاولة تمرد قبل انتفاضة الريف، التي كانت في طور التكوين، في ديسمبر 1958، هي محاولة قبيلة اركَيبات التي تقطن الأراضي التي كانت تحت الحماية الإسبانية في المنطقة الجنوبية، طرفاية. على الرغم من أن التمرد حدث في طان طان، إلا أن المتمردين تمكنوا من السيطرة على المناطق الغربية من المنطقة، مثل طرفاية، لكنهم لم يتمكنوا من الصمود أمام القوات المسلحة المغربية، التي كانت تفوقهم عددًا وعُدة. يبدو أن خلفية هذا التمرد كانت الدعوة إلى تجمع عند قبر جد قبيلة اركَيبات، سيدي أحمد إركَيبي، في شمال الصحراء الغربية. في البداية، كانت السلطات الإسبانية قد رخصت بهذا التجمع، لأنه لم يكن ستحضره اركَيبات من الصحراء الغربية فحسب، بل من موريتانيا أيضاً. وبعد يومين، وردت أنباء عن قيام مجموعة من 200 شخص، ثم 400 شخص، بالتمرد في طان طان، واستولوا على جميع الأسلحة الموجودة هناك. في البداية، أعلن المتمردون عدم اعترافهم بسلطة الملك محمد الخامس[114]. لم يكن هذا التمرد مجرد نقطة انطلاق لوعي جزء من سكان المنطقة بتميزهم عن المغاربة. بل سيطالبون أيضاً الحكومة المغربية بأراضي، بمسوغ وجود حقوق تاريخية لهذه الساكنة عليها، وأخيراً، سيؤدي إلى انشقاق معظمهم عن جيش التحرير الوطني في الجنوب الذي يسيطر عليه حزب الاستقلال. في الواقع، هرب العديد من المتمردين إلى تلك المنطقة، حيث كان يعيش معظم أفراد تلك القبيلة[115]. أدى تمرد اركَيبات إلى تقويض إحدى الحجج التي ساقها محمد الخامس للمطالبة بطرفاية خلال شهر مارس 1958، حيث استند حينها إلى إرادة سكان تلك المناطق في أن يصبحوا مغاربة وأن يشاركوا في بناء تاريخ مشترك. لكن الواقع العنيد شكك في بعض هذه الأطروحات التي سبق أن صاغها حزب الاستقلال.

سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، تتجلى في الحركات التمردية الثلاث المذكورة كراهية المتمردين لحزب الاستقلال ورفضهم للملكية لأسباب مختلفة، إما لاعتقادهم بأنها خاضعة لحزب الاستقلال في بعض الحالات،

[114] DIEGO AGUIRRE, José Ramón. Historia del Sahara español: la verdad de una traición. Ediciones Kaydeda, 1988.
[115] RUIZ MIGUEL, Carlos. El Sahara Occidental y España: Historia, Política y Derecho. Análisis crítico de la política exterior española. Ediciones Dykinson, 1995.

أو لكونها خاضعة للمصالح الفرنسية في حالات أخرى، أو ببساطة لأنها كانت مرفوضة أصلاً، كما في حالة اركَيبات. كما تبرز المطالبة بالعدالة الاجتماعية في تمرد تافيلالت، والأراضي في حالة طرفاية، والحقوق السياسية في حالة بن ميلودي. وستطرح جميع هذه القضايا والمطالب على الطاولة من قبل القادة الريفيين، فيما يشكل مقدمة لما سيحدث في الريف من أكتوبر 1958 إلى مارس 1959. وستكون انتفاضة الريف آخر محاولة ثورية قبل توطيد الدكتاتورية في المغرب بعد وفاة محمد الخامس في عام 1961. آخر أمل في تغيير الدينامية السياسية سيتحطم أمام وحشية الجيش المغربي. قبل تناول هذا الصراع، لا يزال علينا أن نلقي نظرة على آخر الأحداث التي وقعت طوال عام 1958، وهو الوقت الذي يمكن فيه استشعار ليس فقط الأزمة السياسية في المغرب وحكومة حزب الاستقلال، بل أيضاً ترسخ الأفكار الثورية في الريف.

الريف : الانتفاضة تواصل مسيرتها 4

يعتبر عام 1958 عامًا حاسمًا في تطور الأحداث، سواء في المغرب أو في الريف. في الواقع، ستحدث أزمتان حكوميتان مهمتان، إحداهما مع اندلاع انتفاضة الريف في شهر نوفمبر. على الرغم من أن تفجر الأحداث في المنطقة الشمالية لا يمكن أن يُعزى حصريًا إلى العمل السياسي للحكومة المغربية، إلا أن الأزمتين يمكن أن تساعدانا في تحديد فترتين زمنيتين على مدار ذلك العام بهدف دراسة الإجراءات التي تم اتخاذها وفهم أسباب الانتفاضة التي كانت قد بدأت بالفعل قبل عام. الفترة الأولى التي سنتناولها، حتى الأزمة الحكومية الأولى، تستمر حتى شهر مايو. أما الفترة الثانية فتمتد حتى نهاية العام، مع التغيير الجديد داخل السلطة التنفيذية ووصول عضو الجناح اليساري لحزب الاستقلال، عبد الله إبراهيم، إلى رئاسة الحكومة المغربية، ليحل محل المحافظ أحمد بالافريج.

أزمة الحكومة والمستجدات الأخيرة في المنطقة الشمالية .4.1

سيشهد النصف الأول من عام 1958 الانتهاء، ليس فقط من نقل الصلاحيات بين الإدارة الإسبانية والمغربية، حيث سيتم ذلك دون عوائق خلال عام 1957، بل الاندماج الشامل للمنطقة الشمالية في مغرب حصل على استقلاله حديثًا، مما استدعى تنفيذ تدبيرين اقتصاديين هامين هما إلغاء عملة البسيطة وإلغاء الجمارك بين المنطقتين، مما استلزم بالضرورة إنشاء نظام مراقبة بين مدينتي مليلية وسبتة والمغرب. كان هذان الإجراءان بلا شك ذا أهمية كبيرة، وعلى الرغم من أنهما نفذا بشكل طبيعي، إلا أنهما تسببا في تدهور مستوى معيشة السكان المغاربة في الشمال، وهو ما أضيف إلى الوضع المتردي الذي كان يعيشه جزء منهم، خاصة في مناطق مثل الريف.

وهكذا، في منتصف شهر يناير، أصدرت السفارة الإسبانية في الرباط بيانًا أعلنت فيه عن إنشاء لجنة فرعية مكلفة بمراقبة عملية سحب البسيطة من المنطقة الشمالية، مما سمح بتبديل العملة بالفرنك المغربي خلال فترة تقارب أسبوعًا. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد إنشاء مكاتب خاصة لإجراء هذا التغيير دون مشاكل، مع الإشارة إلى حظر التجارة الخارجية وخروج العملة الإسبانية من المنطقة الشمالية خلال تلك الفترة. واعتبارًا من 20 يناير، سيتم أيضًا زيادة المراقبة في الجمارك المغربية لمنع هروب رؤوس الأموال من المغرب[116]. وأخيرًا، ستبدأ عملية استبدال العملة الإسبانية في 9 فبراير، وسيكون سعر الصرف هو السعر الذي كان ساريًا حتى ذلك الحين مقابل الفرنك المغربي. على الرغم من أن الإدارة المغربية ذكرت أن الأجور سترتفع في المنطقة الشمالية نتيجة لاختفاء البسيطة، إلا أن الحقيقة هي أن مستوى الأسعار والرسوم كان هو الشيء الوحيد الذي ارتفع بالفعل، مما أدى إلى بعض الاحتجاجات الشعبية. تمت عملية استبدال البسيطة بشكل طبيعي في المكاتب التي أقيمت في المؤسسات المالية الرئيسية، وبلغت ذروتها بالحدث الرمزي المتمثل في اختفاء الحدود بنقطة عرباوة بين المناطق الخاضعة للحماية الإسبانية والفرنسية سابقاً. كان ذلك في 17 فبراير، وحضر الحفل الملك محمد الخامس، الذي انتهز الفرصة للإعلان عن بعض الإجراءات لصالح

---

[116] تليغرام الريف، الأربعاء 15 يناير 1958.

المنطقة الشمالية، والموجهة إلى الفئات الفقيرة من السكان[117]. وبعد بضعة أيام، قام الملك نفسه بتوزيع أكثر من خمسة آلاف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة القصر الكبير، الأمر الذي عاد بالنفع على أكثر من ألف أسرة.

سيتم التوقيع على الوثيقة النهائية لسحب البسيطة في مدينة تطوان في 14 مارس. أما بالنسبة للنظام الجمركي، فقد أنشأت الحكومة المغربية مصلحة جمركية على الحدود مع مليلية وسبتة. في الحالة الأولى، في سبعة من المعابر الحدودية العشرة للمدينة مع الأراضي المغربية، وهي الفرشات الثلاث، ماريواري، هيدوم، سوق الأحد، فرخانة، ياسينن وطريق أكركور[118]. بقيت حدود بني أنصار، الحدود الرئيسية، حيث كانت تتم بالفعل عمليات المراقبة، وسُعفى من ذلك نقطتا عبور صغيرتان غير رسميتين، هما باخاريس وميدان الفروسية، حيث ستستمر ممارسة تجارة غير نظامية لم تختف أبدًا من مليلية. وأخيراً، على بعد أربع كيلومترات من المدينة وفي الأراضي المغربية، على طريق الناظور، تم إنشاء مركز جمركي جديد. وسيكون آخر إجراء تتخذه الحكومة المغربية هو تعديل التعريفات الجمركية في شهر مارس. وهكذا، مدد ظهير ملكي أحكام المنطقة الجنوبية المتعلقة بالضرائب على الرواتب العامة والخاصة، وكذلك المعاشات التقاعدية والمعاشات الدائمة، لتشمل المنطقة الشمالية. وبذلك، بالإضافة إلى الاتفاقيات التجارية مع إسبانيا، أصبحت الحالة الاقتصادية للمنطقة الشمالية منظمة.

الحقيقة هي أن كل هذه التدابير لن تحل مشاكل الفقر التي تعاني منها المنطقة الشمالية، حيث لم تكن بعض مناطقها، مثل الريف، تمتلك حتى أراضٍ زراعية كافية لتوزيعها، كما حدث في مناطق أخرى من المغرب. على الرغم من أننا لا نريد أن نجعل من هذا العنصر سببًا مباشرًا للانتفاضة الريفية، إلا أن الحقيقة هي أنه كان عاملاً مؤثرًا إضافيًا قد يكون دفع سكان الشمال إلى رفع سقف مطالبهم تجاه الحكومة المغربية. بينما كان هذا يحدث في الشمال، بدأت الشكوك تتزايد في الرباط تجاه الصحافة الأجنبية، التي اتهمت بتقديم تقارير متحيزة حول بعض الأحداث التي وقعت في المغرب في الأشهر الأخيرة، بدءًا من المشاكل وعدم الاستقرار السياسي مرورًا بتمرد تافيلالت في عام 1957 والهجمات على إفني في نوفمبر من نفس العام. وفي هذا الصدد، استقبل وزير الإعلام والسياحة في يناير 1958 مديري وسائل الإعلام الأجنبية المعتمدة في المغرب، وانتقد بعض المعلومات التي ظهرت في وسائل إعلامهم. وأكد أنه على الرغم من وجود حرية الصحافة في المغرب، إلا أنه لا ينبغي استخدامها بشكل متحيز، لأنها تولد القلق والاضطراب في البلاد[119]. سيكون هذا بداية سلسلة من الإجراءات القمعية ضد الصحافة الأجنبية، وبشكل ما ضد الصحافة المغربية أيضًا، وستنتهي بحظر بيع بعض الصحف في المغرب. شارك محمد الخامس بنفسه في جلسة استماع مع 14 مديرًا لصحف فرنسية في شهر مارس، هذه المرة ليس لثنيهم عن نشر معلومات معينة، بل على العكس، لتبرير انجرافه نحو الاستبداد، مؤكدًا أن أراضي الصحراء الغربية مغربية[120]. إلى جانب ذلك، انتهز الفرصة لانتقاد العمليات العسكرية الإسبانية-الفرنسية في الصحراء، عملية تايدي وإيكوفيون، التي بدأها البلدان لطرد مليشيات جيش التحرير الوطني التابع لحزب الاستقلال من تلك المناطق.

[117] صحيفة أفريقيا، الثلاثاء 18 فبراير 1958.
[118] تليغرام الريف، الأحد التاسع من مارس 1958.
[119] صحيفة أفريقيا، السبت 11 يناير 1958.
[120] تليغرام الريف، السبت 8 مارس 1958.

شكّلت عمليتا تايدي وإيكوفيون ردّ إسبانيا وفرنسا على هجمات الجناح المسلح لحزب الاستقلال على أراضي موريتانيا والصحراء الغربية وطرفاية، هذه الأخيرة ستُسلّم في أبريل من العام نفسه إلى المغرب. انتهت هاتان العمليتان في 25 فبراير 1958، مما أدى إلى تحييد المليشيات التي كانت تعمل في تلك المنطقة. على أي حال، بعد بضعة أيام، توجه محمد الخامس إلى واحة المحاميد، حيث ألقى خطابه الوطني الشهير حول حدود المغرب، متبنياً بشكل نهائي مشاريع حزب الاستقلال التوسعية[121].

كانت العلاقة بين النظام الملكي وحزب الاستقلال وثيقة للغاية، وهو أمر لم يكن في صالح حل النزاع في الريف، على الرغم من عواقب حملة حرب إفني ثم طرفاية والصحراء الغربية، فقد أثارت هذه الأعمال استياء جزء من سكان الركَيبات في المنطقة الجنوبية، كما ذكرنا سابقًا، وأيضًا لأنها أجبرت السكان المغاربة على النزوح إلى شمال البلاد، وتحديدًا إلى أكَادير، وهو ما حاول وزير الداخلية المغربي إلقاء اللوم فيه على إسبانيا. وردت المديرية العامة للصحافة التابعة لوزارة الخارجية الإسبانية على هذه الهجمات. في الواقع، في أحد الفقرات، أكد البيان أن نزوح السكان كان بسبب أولئك الذين سلحوا المليشيات غير النظامية التي كانت تعمل في المنطقة، وأضاف أيضًا أن:

إقليم إفني، مثله مثل الإقليم الآخر الواقع جنوب نهر درعة، كانا تحت الحماية الإسبانية، ... وكانا يتمتعان بالسلام والرفاهية اللذين لم يتم المساس بهما أبدًا طوال فترة تولي إسبانيا وفرنسا المسؤولية عن هاتين المنطقتين[122].

كان البيان حازماً وركز على جوانب أساسية مثل تحميل الحكومة المغربية مسؤولية الهجمات بشكل غير مباشر، والدفاع عن السياسة الاستعمارية الإسبانية في تلك المناطق، كما أوضح أن المشاكل نشأت بعد استقلال المغرب. على الرغم من أن أحداً لم يكن يعلم آنذاك ما يمكن أن يحدث في الريف، إلا أن الحقيقة هي أن ذلك التقرير كان بمثابة استشراف لما سيحدث في المنطقة الشمالية في وقت قريب. وتدل حقيقة تعزيز الحواجز العسكرية في المنطقة، ولا سيما في محيط الحسيمة والريف، في شهر مارس نفسه على أن التوتر كان واضحاً في المنطقة الشمالية. كانت مدينة الحسيمة نفسها تخضع للمراقبة من المرتفعات المحيطة بها، ولا سيما جبل مرموشة، حيث أقامت القوات المسلحة الملكية عدة نقاط تفتيش. ويبدو أن أوامر قد صدرت من الناظور بمنع مرور المدنيين وتواجدهم في جميع أنحاء الجبل[123]. كان الخوف من اندلاع انتفاضة في الريف واضحاً، لا سيما بعد أن قدرت المخابرات الفرنسية احتمال وصول شحنة أسلحة إلى إحدى المناطق الساحلية بين أجدير ومليلية، وهو ما لم يحدث في النهاية. كانت الحكومة الإسبانية على علم بالتوتر الذي كان يتصاعد، مما دفعها إلى تعزيز مواقع الجيش الإسباني في ضواحي مليلية، ليس فقط نتيجة للحرب في إفني، بل أيضًا بعد علمها بخطط حزب الاستقلال لمهاجمة مليلية وسبتة. وهكذا، أذن القائد العام للمدينة، غوتاريدونا، بوضع ترتيبات عسكرية تم استكمالها بنشر كتيبة تابعة لثكنة اللفيف في تاويمة في جبل أكركور، بالإضافة إلى نقاط تفتيش أخرى في محيط الناظور وزغنغان[124]. ازدادت حدة التوتر بسبب حدث

---

[121] DIEGO AGUIRRE, José Ramón. La última guerra colonial de España. Ifni-Sahara 1957-1958. Editorial Algazara, 1993.

[122] وكالة الأنباء الإسبانية، 13 مارس 1958.

[123] AIMML. الشعبة الثانية. الصندوق 1، الملف 3. مذكرة إعلامية بتاريخ 12 مارس 1958

[124] F.N.F.F. وزارة الشؤون الخارجية. مذكرة من القنصل الإسباني في الناظور. الوثيقة رقم 11182 المؤرخة 27 يناير 1958

غير متوقع في البداية، وهو أن السلطات المغربية قررت احتلال 375 متراً من أصل 500 متر تشكل المنطقة العازلة حول مليلية التي تم تحديدها في عدة معاهدات، وهو أمر ندد به القنصل الإسباني في مدينة الناظور[125].

لم تتوقف المشاكل عن التزايد في المنطقة الشمالية في تلك الأشهر الأولى من عام 1958. ففي مدينة تطوان نفسها، وقعت اشتباكات بين أفراد الشرطة المسلحة، وبعضهم من العناصر السابقة في جيش التحرير، والقوات المسلحة الملكية نفسها، مما أسفر عن إصابة عدة أشخاص. ويبدو أن حادثة مماثلة قد وقعت قبل ذلك ببضعة أيام[126]. على أي حال، وقعت هذه الأحداث في الوقت الذي رفض فيه محمد عبد الكريم الخطابي نفسه، من القاهرة، الدعوة التي وجهها إليه محمد الخامس للعودة إلى المغرب. وقد صرح بن عبد الكريم أنه لن يعود إلى المغرب حتى يتم تحرير شمال إفريقيا بالكامل. كما قال إن بإمكانه فعل المزيد من أجل قضية الحرية من مقر إقامته في مصر[127]. ويبدو أن زعيم الريف لم يكن راضياً عن سياسة الملك، ناهيك عن سياسة حزب الاستقلال، الذي كان يحصل على معلومات كاملة عن تحركاته من معاونيه في المغرب بشكل مستمر. في الواقع، كان قد أجرى في تلك الفترة مقابلة في القاهرة مع الملحق العسكري للسفارة الإسبانية في ذلك البلد لاستطلاع إمكانية دعم الحكومة الإسبانية لانتفاضة في الريف يقودها هو نفسه، وهو أمر سنتناوله لاحقًا[128].

تزامنت هذه الأحداث مع تسليم طرفاية للمغرب بعد توقيع اتفاقيات سينترا بين إسبانيا والمملكة العلوية. أقيمت مراسم تسليم الإقليم في العاشر من أبريل، وبعد يومين، وافق مجلس الوزراء الإسباني على تقرير وزارة الخارجية بشأن "امتثال إسبانيا التام للإعلان المشترك الإسباني المغربي الصادر في 7 أبريل 1956 بشأن استقلال المغرب"[129]. شعرت إسبانيا، بشكل قاطع، بأنها غير معنية بشؤون المغرب، باستثناء مصالحها الخاصة التي اعتبرت أنها ستكون قابلة للحماية. ما لم يتوقعه أحد آنذاك هو أن حكومة حزب الاستقلال ستوجه اتهامات خطيرة بشأن تدخل إسباني مزعوم في أزمة الريف. تزامن هذا الإعلان تقريبًا مع اندلاع أزمة حكومة حزب الاستقلال. في الواقع، في 16 أبريل، قدم رئيس الوزراء مبارك البكاي ووزراء حزب الاستقلال استقالتهم. في هذا الصدد، أرسل البكاي تقريراً إلى الملك يتضمن الإبلاغ عن هجوم شديد من طرف عدة أحزاب على سياسة حزب الاستقلال. من جانبه، قام حزب علال الفاسي بخطوة مماثلة، اعتقاداً منه أن رئيس الوزراء لم يلتزم بمبدأ الاستقلالية الذي يفترض أن يتحلى به في منصبه. تضمنت تلك الوثيقة بعض المطالب المهمة، مثل حقيقة أن المغاربة لا يزالون محرومين من الحريات الديمقراطية، وأنه لا يمكن تأسيس الجمعيات والأحزاب الجديدة بحرية، ولا توجد حرية للتجمع أو حرية الصحافة[130].

كانت هذه الوثيقة بمثابة إعلان نوايا جاد للغاية بعد عامين من الاستقلال لم يشهد خلالهما المغرب سوى تفاقم بعض المشاكل. وبعد أيام قضاها الملك في إجراء سلسلة من المشاورات لحل الأزمة الوزارية، اتخذ قرارين

---

[125] F.N.F.F. وزارة الشؤون الخارجية. مذكرة من القنصل الإسباني في الناظور. الوثيقة رقم 10586 المؤرخة 28 يناير 1958.
[126] وكالة الأنباء الإسبانية (8 أبريل 1958).
[127] وكالة الأنباء الإسبانية، 8 أبريل 1958.
[128] F.N.F.F. سفارة إسبانيا في مصر. الوثيقة رقم 10578 المؤرخة 4 ديسمبر 1957.
[129] تليغرام الريف، الأحد 13 أبريل 1958.
[130] وكالة الأنباء الإسبانية، 16 أبريل 1958.

مهمين. فمن ناحية، عيّن في 8 مايو رئيس الوزراء أحمد بلافريج من حزب الاستقلال، ومن ناحية أخرى، أدلى بتصريحات دعا فيها إلى تغيير الحياة السياسية المغربية. وفي هذا الصدد، قال إن الهدف هو توطيد ملكية دستورية يمكنها الاحتفاظ بالسلطة التشريعية وتقييد صلاحيات السلطة التنفيذية، داعياً إلى إنشاء جمعية تمثيلية[131]. وبذلك، كان يراهن بوضوح على ترسيخ نظام غير ديمقراطي في البلاد. تجدر الإشارة إلى أن حزب الاستقلال كان قد قدم برنامجاً حكومياً يدافع عن المبادئ الأبرز للحزب، ومن بينها المطالبة باستعادة الأراضي المغربية وإخلاء القوات الأجنبية من البلاد. من جانبه، اعتبر حزب الشورى والاستقلال أن حكومة وحدة وطنية هي الأكثر ملاءمة. في النهاية، سيعتمد محمد الخامس مرة أخرى على حزب الاستقلال.

أدت هذه الأزمة الحكومية الثانية إلى كشف الخلافات القائمة بين الأحزاب السياسية المغربية وحزب الاستقلال، فضلاً عن المعارضة المتزايدة من قبل جيش التحرير في شمال المغرب. خلال الأيام التي استمرت فيها أزمة الحكومة، حاول حوالي مائة عضو من جيش التحرير مقابلة الملك في الرباط لتسليمه رسالة تحتوي على عدة مقترحات، وعلاوة على ذلك، نقلت وكالة أنباء أجنبية بياناً صادراً عن محمد عبد الكريم الخطابي من القاهرة، أكد فيه الزعيم الريفي أن تلك الأزمة قد تتحول إلى حرب أهلية في المغرب[132]. قبل نهاية شهر أبريل، تم تعليق صحيفة أفريقيا، الصادرة في تطوان، بأمر من السلطات الحكومية، وذلك بسبب نشرها خبر محاولة جماعة جيش التحرير دخول قصر محمد الخامس. وتم اعتقال مديرها. إلى جانب هذه الصحيفة، تم أيضاً تعليق صحيفة حزب الوحدة المغربية، وكذلك صحيفة لا دبيش ماروكين الفرنكوفونية[133]. وبعد يوم واحد، ستحظر وزارة الداخلية المغربية بيع الصحيفتين الإسبانيتين أ.ب.س وإل فارو دي سيوتا.

ستنتهي الأزمة الوزارية بتعيين أحمد بلافريج، من الجناح المحافظ لحزب الاستقلال. في الحكومة الجديدة، سيشغل حزب الاستقلال تسعة من أصل عشرة مناصب، وستظل السلطة التشريعية في يد الملك، مع تقييد صلاحيات السلطة التنفيذية. هذه المعلومة الأخيرة مهمة لأنها تظهر كيف كانت قرارات الحكومة تُتخذ بصفة مشتركة مع الملك، بحيث كانت مسؤوليات هذه القرارات مشتركة أيضاً. في أول بيان وزاري له، سيشدد بلافريج على تعزيز التعاون مع الدول الصديقة، وإجلاء القوات الأجنبية، وإعادة البلاد إلى حدودها التاريخية والطبيعية. من جانبه، وضع محمد الخامس سلسلة من المبادئ التوجيهية للحكومة دعا فيها أيضاً إلى إعادة الأراضي التي اعتبرها مغتصبة إلى الأمة، وحل مشكلة وجود القوات الأجنبية في البلاد، وتعزيز أواصر الأخوة بين الدول العربية والإسلامية[134]. مرة أخرى، تطابقت أهداف حزب الاستقلال والملكية على الرغم من استخدام مسوغات مختلفة. فما كان تعاونًا بالنسبة لأحد الطرفين كان أخوة بالنسبة للطرف الآخر، وما كان حدودًا تاريخية بالنسبة لحزب الاستقلال كانت أراضي مغتصبة بالنسبة للملكية.

لم تلقَ الإجراءات الأولى التي اتخذتها الحكومة الجديدة التابعة لحزب الاستقلال المدعومة من الملك استحسانًا في المنطقة الشمالية. ومن بين هذه الإجراءات تعيين محمد عبد السلام الفاسي، عضو حزب

131 جريدة أفريقيا، 9 مايو 1958.
132 وكالة الأنباء الإسبانية، 25 أبريل 1958.
133 وكالة الأنباء الإسبانية، 28 أبريل 1958.
134 وكالة الأنباء الإسبانية، 12 مايو 1958.

الاستقلال ومتعاون سابق مع السلطات الإسبانية، عاملاً جديدًا على تطوان، حيث أفادت صحيفة أفريقيا أنه كان في شبابه مذيعًا باللغة العربية في راديو إشبيلية لحساب كيبو دي يانو[135] خلال الحرب الأهلية[136]. من المحتمل أن صحيفة أفريقيا أخطأت وخلطت بينه وبين علال محمد الفاسي، المخبر السابق لدى مندوبية الشؤون الأهلية والملاحق، بالمناسبة، من قبل حزب الاستقلال بعد الاستقلال، لتعاونه مع السلطات الإسبانية. شارك في الحرب الأهلية، حيث تم تعيينه في إشبيلية في مكتب الشؤون المغربية. انتهى به المطاف لاجئًا في إسبانيا، وتحديدًا في مدريد، حيث كان يتلقى معاشًا من الحكومة الإسبانية[137]. على أي حال، كان كلاهما من مدينة تطوان، مما يفسر هذا الخطأ. هناك إجراء ثانٍ سيثير بعض الاستياء في منطقة الريف، وهو تأكيد الحكومة على إعادة هيكلة التقسيم الإقليمي للمغرب. منذ ذلك الحين، أصبحت الحسيمة جزءًا من إقليم فاس والناظور ووجدة. واعتبر حزب الاستقلال أن هذا التقسيم كان واقعيًا لأنه سمح لكل إقليم بالحصول على منفذ إلى البحر وميناء، كما أنه ألغى "روح الانقسام القبلي[138]".

لم يلق هذا الإجراء الأخير استحسانًا في الريف. ومنذ ذلك الحين، توالت الأحداث بسرعة حتى وصلت إلى أزمة حكومية جديدة في شهر نوفمبر، حيث أصبح الانتفاضة في شمال المغرب أمرًا لا مفر منه. وسنستعرض هذه المرحلة الثانية في النقطة التالية، حيث إن نقطة التحول في أزمة الريف ستحدث بعد صيف ذلك العام.

4.2. تجذر الصراع السياسي في منطقة الريف

ما وصفناه بالمسألة السياسية، سواء في المغرب أو في الريف، والتي تتعلق أساسًا في كلتا الحالتين بترسيخ الديمقراطية في البلاد أو عدم ترسيخها، واحترام خصوصية المنطقة الشمالية، إلى جانب الدفاع عن مصالح تلك المنطقة، تعقّدت خلال الأشهر الأولى من عام 1958. أولاً، لأن الملكية رفضت بشكل قاطع الخيار الديمقراطي في المغرب، الأمر الذي سيكون له عواقب على إدارة البلاد من جهة، وعلى المستوى الحزبي الداخلي وبين الأطراف الحزبية من جهة أخرى، في وقت لاحق. كان الصراع بين التشكيلات السياسية واضحاً للعيان، مع مواقف متعارضة حول المسار السياسي للمغرب، ودور الملكية في البلاد، وإعداد الدستور المرتقب، وإرساء نظام ديمقراطي. ستنتقل هذه المشاكل نفسها إلى داخل الأحزاب التي، على غرار حزب الاستقلال، كانت بالكاد قادرة على الحفاظ على توافق معين بين الفرعين الأيديولوجيين اللذين ترسخا داخلها، المحافظ واليساري. أخيرًا، بسبب الصراع بين الحكومة والنظام الملكي، بسبب الامتيازات التي كان النظام الملكي قد منح نفسه إياها منذ الاستقلال، وتحديدًا السيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأخيرًا بسبب التنافس السياسي بين حزب الاستقلال، الذي كان يسعى إلى الحصول على مزيد من السلطة في المغرب، والملكية، بمشروعها للسيطرة على المؤسسات، وهو ما قضى على أي إمكانية لترسيخ الديمقراطية

---

[135] غونزالو كويبو دي يانو إي سييرا (5 فبراير 1875 - 9 مارس 1951) كان جنرالًا في الجيش الإسباني. سرعان ما تألق في مسيرته المهنية، حيث حارب في كوبا والمغرب، ثم أصبح معارضًا شديدًا للشخصيات العسكرية والسياسية، مما أدى إلى سجنه وعزله من منصبه وتورطه في مؤامرات ضد الحكومة الإسبانية. كان قائدًا عسكريًا وطنيًا خلال الحرب الأهلية الإسبانية في عهد فرانسيسكو فرانكو ، واكتسب لقب "جنرال الراديو"بسبب تهديداته وصراحته على الأثير. تحت قيادته لقي عشرات الآلاف من الإسبان حتفهم خلال فترة الإرهاب الأبيض في جنوب إسبانيا.

[136] يومية أفريقيا، الأربعاء 16 يوليو 1958.

[137] A.G.A. المديرية العامة للساحات والمقاطعات الأفريقية. الملف الشخصي لعلال محمد الفاسي. صندوق 11707/81.

[138] تليغرام الريف، الخميس 14 غشت 1958.

في البلاد. في ظل هذه الظروف، كان من الواضح أن مسألة بالغة الأهمية مثل الدفاع عن مصالح المنطقة الشمالية وإدارتها لن تكون سهلة. لقد رأينا أن توحيد المغرب لم يكن مجرد عملية سياسية، بل كان في البداية عملية حزبية، ثم اقتصادية، وأخيرًا ثقافية. إذا أضفنا إلى ذلك العواقب التي كان لكل ذلك على مجال العلاقات الخارجية، وتحديدًا مع دولة مجاورة مثل إسبانيا، فإن حالة عدم الاستقرار في المنطقة الشمالية كانت واضحة.

لا شك أن الدفاع عن مصالح سكان المنطقة الشمالية قد ظل في المرتبة الثانية منذ البداية، حيث كانت الأحزاب السياسية والملكية ترى أنه لا داعي لأن تكون هذه المصالح مختلفة عن مصالح بقية المغرب. لكنها كانت مختلفة بالفعل، وكان ذلك حافزاً لتوليد وعي جماعي في بعض المناطق مثل الريف، أو العاصمة السابقة للمحمية الإسبانية، تطوان. اعتبارها منطقة مظلومة من قبل مركز السلطة السياسية، أي الحكومة والملكية وحزب الاستقلال، في الرباط، كان حقيقة مفروغ منها في النصف الثاني من عام 1958، عندما ازدادت الاحتجاجات في المدن والقرى. ازدادت الدعاية ضد حزب الاستقلال وانتشرت في الأسواق الأسبوعية. كانت مقالات محمد عبد الكريم الخطابي الصحفية تصل إلى المغرب وتُنشر تحت اسم مستعار في بعض الصحف في طنجة وتطوان، وكانت المعلومات الواردة من القاهرة تنتشر كالنار في الهشيم في كل ركن من أركان الريف، وغيرها من المناطق. ولكن الأهم من ذلك كانت هيكلة هذا الحراك السياسي الناشئ من خلال هيئة تمثيلية لم تكن موجودة حتى ذلك الحين. صحيح أنه بُذلت جهود لحل جيش التحرير الحقيقي، لكنه لم يختفِ تمامًا. صحيح أن العديد من أعضائه شغلوا مناصب في الإدارة والشرطة والجيش. على الرغم من ذلك، رفض بعض المقاتلين القدامى ونشطاء لجان العمل خيار التخلي عن النشاط السياسي، وفي النصف الثاني من هذا العام، باتوا يلعبون دوراً بارزاً، حيث بدأوا في تنظيم احتجاجات باستعمال وسائل غير تقليدية، نظراً لعدم وجود أحزاب سياسية. وإلى جانبهم، سيقوم بعض قادة حزب الإصلاح الوطني السابق، المنضم إلى حزب الاستقلال، بالاحتجاج، حيث سيدعون إلى إحياء هذا الحزب السياسي من جديد، بعد أن أصيبوا بخيبة أمل من سياسة حزب الاستقلال خلال هذين العامين من الاستقلال. أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن العديد من أعضاء جيش التحرير قرروا الانضمام إلى حزب سياسي نشأ في عام 1957 ولكنه كان محظورًا في ذلك الوقت، وهو الحركة الشعبية. وهكذا، سيحاول هذا الحزب السياسي أن يتصدر إلى حد ما الدفاع عن بعض مصالح المنطقة الشمالية.

يمكننا أن نفهم إذن أن الحركة الاحتجاجية في المنطقة الشمالية كانت لها جناحان، أحدهما سياسي، انتهى بإنشاء لجنة عمل، سُميت «الجبهة الريفية للتطهير»، بمشاركة بعض قادة الحركة الشعبية الذين برزوا خلال الأحداث، والآخر مسلح، يتألف أساساً من مقاتلين سابقين في جيش التحرير، أعلن بعضهم تمردهم منذ شهر أكتوبر، على الرغم من أنهم رفضوا اللجوء إلى العنف، باستثناء محاولة التمرد التي قام بها أحد المحاربين القدامى في جيش التحرير، بن ميلودي، والتي سبق أن أشرنا إليها. على أي حال، جاءت أول دلالة على نوايا بعض المسؤولين السياسيين في المنطقة الشمالية لإطلاق مشروع بديل من أعضاء سابقين في حزب الإصلاح الوطني، بمن فيهم عبد الخالق الطريس، مؤسس هذا الحزب السياسي. وهكذا، في شهر غشت، وأثناء إجازته في تطوان، طلب إعادة تنظيم حزبه السياسي استعداداً لانفصاله عن حزب الاستقلال، وهو

طلب لم توافق عليه وزارة الداخلية، بحجة أن ميثاق الحريات العامة لم يتم إقراره بعد في المغرب[139]. ولنتذكر أن هذا الميثاق كان من المفترض أن يكون النواة الأولى للدستور المغربي الجديد. رفض الاعتراف بحزب الإصلاح الوطني مرة أخرى كشف عن نوايا حزب علال الفاسي، الذي لم يكن يرغب في ظهور منافس جديد على الساحة السياسية المغربية المعقدة أصلاً، كما أظهر فشل اندماج حزب الإصلاح الوطني في حزب الاستقلال. في نهاية شهر غشت، ظهرت في تطوان بعض الكتابات الجدارية المؤيدة للطريس. كانت إحداها تقول "يحيا الطريس، الوطني النزيه الوحيد" "ويحيا الإصلاح"[140]. أبدى حزب الاستقلال بعض القلق إزاء ما كان يحدث في شمال المغرب، مما دفعه إلى عقد اجتماع في 18 غشت في تطوان ضم جميع قادة الحزب في المنطقة الشمالية، على الأرجح لاتخاذ موقف مشترك إزاء مشكلة التمرد التي بدأت تظهر في الشوارع.

بعد الصيف، أصبحت حالة الاحتقان الاجتماعي في شمال المغرب لا رجعة فيها. في بداية شهر أكتوبر، كشف حادث جديد في المنطقة القريبة من الحسيمة عن المواجهة بين نشطاء الريف والسلطات المحلية، حيث تم اعتقال عشرة أشخاص بتهمة نبش عشرة قبور وإخراج الجثث منها. وقد برر المعتقلون ذلك بأن هؤلاء الأشخاص كانوا أبطالاً ويجب دفنهم مع شهداء جيش التحرير الآخرين مثل عباس المساعدي. ووفقاً لما ذكره المعتقلون، فإن هذه الأعمال قد شجعها قادة الحركة الشعبية، أحرضان والدكتور الخطيب[141]. تزامنت هذه الأحداث مع تجمع أكثر من ثلاثة آلاف مقاتل فيما يُعرف بمثلث الموت، في قبيلة كَزناية. وانتقد المنتفضون، استناداً إلى المعلومات التي كانت تصل إلى القنصلية الإسبانية في تطوان، بشدة حزب الاستقلال والحكومة وعلال الفاسي نفسه. وفي المقابل، دمروا مكاتب حزب الاستقلال في المنطقة في كل من آيث حذيفة وآيث عمارت وأربعاء تاوريرت، وجميعها مناطق قريبة من مدينة الحسيمة.

بدا أن حركة الاحتجاج أصبحت مستعصية على الإيقاف في أكتوبر 1958، كما يتضح من الطلب الذي قدمه عدد من ضباط جيش التحرير إلى السلطات الإسبانية عبر قنصلية تطوان، ومن بينهم قائد يدعى الأحمدي. ويبدو أن طلب المساعدة قدمته تلك الوفود نيابة عن الدكتور الخطيب نفسه، عن حزب الحركة الشعبية، وعن مبارك البكاي، الرئيس السابق للحكومة المغربية. المعلومات التي يقدمها لنا التقرير الذي أعدته القنصلية واضحة بشأن حركة العصيان. وهكذا، طلبوا من الحكومة الإسبانية أن تساعدهم ضد حزب الاستقلال وضد فرنسا، كما ساعدتهم في الحرب ضد فرنسا، لأن فرنسا، في رأي المتمردين، كانت لا تزال تسيطر على المغرب وتوسع نفوذها إلى المنطقة الشمالية[142]. بالإضافة إلى ذلك، أكدوا أن حوالي 15 ألف عنصر من جيش التحرير كانوا قد انضموا إلى الانتفاضة، وهو رقم مبالغ فيه على الأرجح، دون احتساب أفراد القبائل الذين انضموا إلى الانتفاضة. لكن النقطة الأكثر أهمية في تقرير القنصلية كانت تشير إلى الإجراءات التي كانوا يتخذونها في نهاية شهر أكتوبر. وذكروا أنهم أقاموا بعض القواعد بالقرب من تطوان وطنجة لاستقطاب الأشخاص المؤثرين الذين كانوا في السابق مسؤولين لدى الإسبان وجذب أنصارهم. كما استغلوا الفرصة لطلب أسلحة بهدف توفيرها للأشخاص المتخصصين في تنفيذ الهجمات، وأن المساعدة

---

[139] القنصلية العامة لإسبانيا في تطوان. نشرة إخبارية رقم 181 بتاريخ 13 غشت 1958. A.G.A 54/18624.
[140] القنصلية العامة لإسبانيا في تطوان. نشرة إخبارية رقم 190 بتاريخ 25 غشت 1958. A.G.A 54/18624.
[141] القنصلية العامة الإسبانية في تطوان. نشرة إخبارية رقم 231 بتاريخ 11 أكتوبر 1958. A.G.A 54/18624.
[142] القنصلية العامة لإسبانيا في تطوان. النشرة الإخبارية رقم 232 الصادرة في 24 أكتوبر 1958. A.G.A 54/18624.

الإسبانية يجب أن تكون أخوية، ولكن سرية. وأخيرًا، أكدوا أنه مقابل هذه المساعدة من إسبانيا، باستطاعتهم تسليم الإسبان الذين تم أسرهم في المواجهة الأخيرة في إفني والصحراء عن طريق رشوة المسؤولين عن حراستهم، لأنهم لم يكونوا في مكان خاضع لسيطرة الدولة.

هذا التقرير مهم بسبب جميع المعطيات الواردة فيه ولأنه المرة الأولى التي يُطلب فيها رسمياً تدخل وإسهام إسبانيا في النزاع الناشئ في المغرب. كانت الحكومة المغربية على علم بأن بعض المغاربة كانوا يحاولون مقابلة السلطات الإسبانية، مما أجبرها على تقييد دخولهم، على سبيل المثال، إلى مدينة مليلية، ما لم يكونوا يحملون تصريح مرور رسمي، حيث كانت تشتبه في كثير من الحالات من أنهم قد يطلبون أسلحة من السلطات العسكرية في تلك المدينة. في ظل هذه الأوضاع المتوترة، لم يكن أمام الحكومة الإسبانية خيار سوى إصدار بيان لتجنب أي سوء فهم حول النزاع. وهكذا، في 29 أكتوبر، أصدرت المديرية العامة للسياسة الخارجية بوزارة الخارجية الإسبانية مذكرة إعلامية بعنوان "المشكلة البربرية في المغرب وأحداث الريف"[143] حددت فيها الموقف الإسباني من هذه القضية. حددت المذكرة أربعة نقاط تلخص الموقف الإسباني، وهي:

- احترام سيادة المغرب وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.
- هذا لا يعني قطع العلاقات مع الأصدقاء القدامى أو الريفيين المخلصين.
- الحركة الشعبية لا تقدم أي ضمانات في الوقت الحالي لدعمها. إنها جماعة غير متجانسة تضم عناصر قد تكون لها علاقات مع الفوضويين.
- من مصلحة إسبانيا الحيلولة دون أن يصبح المغرب أرضًا خصبة لنشر أيديولوجيات قد تنقلب ضدنا.

هذه المذكرة مثيرة للاهتمام وتُظهر من ناحية معرفة مدريد بالصراع في الريف، وتعترف بنيتها في الحفاظ على الاتصال مع الشخصيات المؤثرة في المغرب، وتبدي عدم ثقتها في حزب واحد، هو حزب الحركة الشعبية، الذي على الرغم من اتصاله بالحكومة الإسبانية عبر قنصلية تطوان، لم يكن يستحق الثقة الكافية ليكون تشكيلًا قادرًا على الدفاع عن مصالح إسبانيا في المنطقة، وهي نية لم تتخل عنها السلطات الإسبانية أبدًا على الرغم من اندماج أحزاب المحمية الإسبانية السابقة في تشكيلات أخرى من المغرب الفرنسي، كما حدث في حالة حزب الإصلاح الوطني. تجدر الإشارة إلى أن المغرب وجه اتهامًا ضمنيًا لإسبانيا بالوقوف وراء أحداث الريف، ولكن في ظل احتجاجات السفير الإسباني في الرباط، كريستوبال ديل كاستيو، اضطرت حكومة بلا فريج إلى تصحيح موقفها.

قبل نهاية الشهر، أرسلت الحكومة المغربية وزير الدفاع محمد اليزيدي إلى الريف ليلتقي ببعض زعماء القبائل في المنطقة بهدف تجنب أي نوع من العصيان. كان المسؤولون في الرباط يدركون تمامًا أن أي انتفاضة في المنطقة الشمالية سيكون من الصعب السيطرة عليها بالمقارنة مع تلك التي حدثت في مناطق أخرى من المغرب. سادت حالة من التوجس لأنهم كانوا يدركون أن حركة

---

[143] وزارة الخارجية الإسبانية. المديرية العامة للسياسة الخارجية. مذكرة إعلامية، "المشكلة البربرية في المغرب وأحداث الريف"، 29 أكتوبر 1958. A.G.A 82/13787.

العصيان تتمتع بقاعدة اجتماعية أوسع بالإضافة إلى وجود العديد من الزعماء السياسيين الذين يتمتعون بنفوذ معين، من بينهم محمد عبد الكريم الخطابي، ولأنهم كانوا يخشون تدخل إسبانيا، حيث كانت لا تزال هناك عدة وحدات عسكرية منتشرة في المنطقة. استغلت الإذاعة المغربية زيارة اليزيدي للشمال وبثت بيانًا دعت فيه سكان الريف الذين حملوا السلاح إلى الثقة في الحكومة والتخلي عن موقفهم. يبدو أن هذا البيان بُث باللغة المحلية، تريفيت[144]. إلى جانب ذلك، اتخذت الحكومة أيضاً قراراً بالإفراج عن السجناء السياسيين الذين كانوا لا يزالون في سجن الحسيمة ومنطقة كَزناية، بهدف محاولة تهدئة الثوار إلى حد ما. بالإضافة إلى ذلك، أرسلوا مبعوثًا، هو القائد علوش، قائد القوات المسلحة المغربية في تارجيست، للقاء بعض أعيان الريف، وتحديدًا من قبيلة آيث ورياغر، لكي يتوسطوا لدى المنتفضين ليعودوا إلى قراهم، لأن الملك سيعفو عنهم. مرة أخرى، نتوفر على معلومات صادرة عن قنصلية تطوان بهذا الشأن، حيث يورد تقرير رد هذه الشخصيات، التي شددت على ضرورة استقالة الحكومة، وانتقدوا بشدة حزب الاستقلال، كما أشاروا إلى بعض الانتهاكات التي يعاني منها سكان الريف[145].

في شهر نوفمبر، بدا أن الأزمة التي كانت تجتاح منطقة الريف قد وصلت إلى نقطة اللاعودة. لم تستطع لا الحكومة ولا الملكية التوصل إلى أي شكل من أشكال التسوية مع المنتفضين، ربما لأنهما لم تستطيعا فهم مطالب سكان المنطقة الشمالية. وهكذا، أكد حزب الاستقلال، من خلال إحدى وسائل إعلامه، صحيفة العلم، أن أسباب الأزمة كانت اجتماعية واقتصادية، وذكّر بأن حرب الجزائر قد تسببت في فقدان العديد من سكان الريف لمصادر رزقهم[146]. على الرغم من ذلك، التقى محمد الخامس مرة أخرى بوفد من الشخصيات الريفية قبل أن يتوجه إلى تطوان للاحتفال بعدة مناسبات، منها على وجه التحديد استقلال المغرب، واعتلائه العرش، وعودته من المنفى. كان لاختيار العاصمة السابقة للمحمية الإسبانية رمزية خاصة، حيث كان يهدف من ذلك إلى تأكيد وحدة المغرب. على الرغم من ذلك، وأثناء إقامة هذه الاحتفالات الرسمية، توجه ممثلو منطقة واد لاو إلى القنصلية الإسبانية في تطوان لإبلاغ السلطات الإسبانية بأنهم على استعداد للثورة المسلحة أيضاً، بسبب الوضع السائد في المنطقة الشمالية. وأعلنوا أن النظام المغربي فاشل، وأنهم يرغبون في عودة إسبانيا. بالإضافة إلى ذلك، ذكروا أن رغبتهم كانت الذهاب إلى سبتة للتفاوض مع الجنرال غاليرا، لأنهم سبق وأن تعاونوا معه فيما مضى، خلال فترة الحماية[147].

يبدو أن المحاولة الأخيرة للتوصل إلى حل تفاوضي للأزمة كانت من قبل الجنرال محمد أمزيان نفسه، الذي توجه إلى الحسيمة للقاء مجموعة من قادة الاحتجاجات. في الواقع، كان ذلك بمثابة

---

[144] تليغرام الريف، الأحد 2 نوفمبر 1958.

[145] القنصلية العامة لإسبانيا في تطوان. النشرة الإخبارية رقم 246، 29 أكتوبر 1958. A.G.A 54/18624.

من بين المظالم التي أبلغ عنها الأعيان، ورد في التقرير ما يلي: في كل عيد، يطلبون منا جلود الأغنام بحجة أن قيمتها ستخصص لمساعدة الجزائر، وهي في الواقع تذهب لجيوبهم؛ وفي موسم اللوز يطلبون من كل واحد منا ثلاثة كيلوغرامات، وفي موسم الحبوب يطلبون من كل مزارع العشر، بالإضافة إلى ضريبة الترتيب التي أصبحت أغلى بكثير مما كانت عليه في عهد الاستعمار، لأن في ذلك الوقت، على الأقل في منطقتنا، لم تكن هذه الضريبة تُفرض إلا إذا كانت محاصيلنا جيدة، أما في السنوات العجاف، فكانوا يقتطعون القليل أو لا يقتطعون أي شيء، وكانوا يشفقون على الفقراء. أما في وقتنا الحاضر الذي أتى به الاستقلال، فإن الوضع أصبح أكثر قسوة على المسلمين، لأن المستعمرين كانوا لا يقتطعون أكثر من 1 أو 2٪ في الأسواق. اليوم، يريد المغاربة (إِغَرْبِيّنْ، غير الريفيين) القضاء على إخوانهم في الدين. إذا أرسلنا رسالة إلى الفارين الذين لجأوا إلى الجبال، دون أن نعطيهم حججاً أخرى غير حججك، فلن يعودوا ولن يستمعوا إلى أقوالنا، ما لم نخبرهم أن الحكومة قد سقطت".

[146] تليغرام الريف، الأربعاء 12 نوفمبر 1958.

[147] القنصلية العامة لإسبانيا في تطوان. النشرة الإعلامية رقم 255، 10 نوفمبر 1958. A.G.A 54/18624.

محاولة وساطة، كما ذكر في تقريره إلى قنصلية تطوان، إنريكي أركيس، وهو مسؤول إسباني سابق رفيع المستوى في المنطقة، كان قد التقى بأحد أبناء محمد عبد الكريم الخطابي في تطوان، بالإضافة إلى بعض القيادات الريفية. حضر ذلك الاجتماع في الحسيمة محمد سلام أمزيان، أحد القادة الرئيسيين، الذي كرر للجنرال النقاط الرئيسية لمطالب الريف. إلى جانب ذلك، أوضحوا أنهم لا يطالبون بانسحاب القوات الإسبانية من المنطقة الشمالية، كما كان يفعل حزب الاستقلال، وذكّروا بأنهم لا يريدون تدخل إسبانيا في النزاع، لأن وضعها الدولي يمنعها من ذلك. ومع ذلك، اعترفوا بأن "الريف قبِل الاستقلال لأن إسبانيا فرضته عليه ضد إرادته وتقاليده العريقة في الحكم الذاتي".
:إلى جانب ذلك، طالبوا إسبانيا أيضاً بما يلي

إرسال لجنة من الصليب الأحمر الدولي إلى المغرب لزيارة معتقلات حزب ... الاستقلال وجيش التحرير، وكذلك معسكرات الاعتقال بهدف الاطلاع على حالة المئات من السجناء والمختفين[148].

كانت الأزمة السياسية الجديدة في المغرب أمراً لا مفر منه، وفي 24 من ذلك الشهر استقال نائب رئيس الحكومة عبد الرحيم بوعبيد. ويبدو أنه استقال احتجاجاً على القيود المفروضة على صلاحيات وزيري الدفاع والداخلية. وأخيرًا، بعد يومين، استقالت حكومة بلافريج بأكملها، حسبما أفادت، بسبب أزمة الريف، حيث اعتبر حزب الاستقلال أن السياسة التي كان ينتهجها حزب الحركة الشعبية عنصرية، لأنها، في رأي حزب علال الفاسي، تميز بين العرب والأمازيغ[149]. أياً كانت الأسباب، فإن الحقيقة هي أن الحكومة المغربية لن يكون لها رئيس جديد حتى 16 ديسمبر، وفي هذه الحالة من الجناح اليساري لحزب الاستقلال، عبد الله إبراهيم، على ما يبدو بناءً على اقتراح من الفاسي نفسه للملك، لتهدئة الأزمة الداخلية التي كانت تعصف بالحزب. لن يكون الجناح اليساري في حزب الاستقلال أفضل من الجناح المحافظ، وسيثبت عجزه عن إنهاء الأزمة في الريف والأزمة داخل الحزب نفسه، حيث سيكتمل في نهاية شهر يناير 1959 الانشقاق النهائي للجناح اليساري مع .عزل وطرد المهدي بن بركة، زعيم هذا التيار في الحزب

في غضون ذلك، كان الملك يقوم بمبادراته الخاصة لمحاولة حل الأزمة، حيث كلف لجنة ملكية بدراسة مشاكل المنطقة الشمالية والتحقيق في الأحداث التي وقعت خلال شهر أكتوبر. على الرغم من ذلك، لم يتم نشر التحقيق الذي تم إجراؤه حول جذور التوتر في الريف ولا النتائج التي توصلت إليها، لأسباب من بينها أن المرحلة الثانية من الصراع، وهي المرحلة المسلحة، ستبدأ في أوائل شهر يناير 1959. على الرغم من ذلك، تمكن المنتفضون من تشكيل لجنة من المندوبين لإبلاغ محمد الخامس نفسه في جلسة استماع عن الأحداث في الريف، وكذلك عن مطالبهم لحل الأزمة، مما يدل على أن لجنة التحقيق الملكية تلك كانت مرتجلة. أما الوفد، فقد كان مؤلفًا من 21 شخصًا، بعضهم يتمتع بنفوذ وسط السكان المحليين. وكان على رأس ذلك الوفد محمد سلام أمزيان، وهو من أبناء الريف، وابن أخ حدو موح أمزيان، القائد السابق للنكور، وابن أخ ممثل حزب الحركة الشعبية في تطوان. كان ضمن المجموعة ثمانية أساتذة تعرضوا للاضطهاد خلال عامي استقلال المغرب بسبب

---

[148] .F.N.F.F مذكرة توضيحية من إنريكي أركيس من تطوان حول الوضع في الريف، 30 نوفمبر 1958. الوثيقة 2297
[149] وكالة الأنباء الإسبانية, 26 نوفمبر 1958

مواقفهم السياسية المناهضة لحزب الاستقلال، وخمسة أشخاص آخرين شغلوا أو كانوا يشغلون مناصب رفيعة في السنوات السابقة.

ومن بينهم محمد بن الحاج علي عبد السلام، القاضي السابق للحسيمة وقبيلة بقيوة خلال فترة الحماية الإسبانية وعضو المجلس الأعلى للتعليم، وعبد السلام بن محمد محند، تاجر معروف من تماسينت، وإدريس بن عبد السلام من كتامة وعضو في قيادة حزب الشورى والاستقلال الذي أُطلق سراحه حديثًا. وكان ضابطًا مؤقتًا خلال الحرب الأهلية الإسبانية. ومن الشخصيات البارزة الأخرى أحمد بن محمد الحاج حدو المسناوي، من آيث حذيفة، الذي كان مندوباً لوزارة الأحباس في الريف، وقد سُجن بعد استقلال البلاد، وأخيراً محمد بن الحاج موح أمزيان، من آيث بوعياش، الذي كان رئيساً لمحكمة العدل العليا للمخزن، منسقاً لحزب المغرب الحر وممثلاً لحزب الحركة الشعبية في تطوان في ذلك الوقت. يمكننا أن نرى بإيجاز، أنها كانت شخصيات مهمة إلى حد ما بسبب المناصب التي شغلوها في عهد الحماية وبعد الاستقلال، وقد تعرض بعضهم للاضطهاد وحتى السجن، وكانوا جميعًا من شمال البلاد، وعلى وجه الخصوص من الريف، وكان بعضهم قد اكتسب خبرة سياسية في أحزاب فترة الحماية الإسبانية ولاحقًا في حزب الشورى والاستقلال وحزب الحركة الشعبية، وكما هو واضح، لم يرتبط أي منهم بحزب الاستقلال. على الرغم من أنه يبدو أنهم سلموا الملك وثيقة تتضمن عدة نقاط، إلا أننا لا نعرف من تقرير القنصلية الإسبانية سوى أربع نقاط ذات أهمية، وهي حل الحكومة المغربية وتعيين حكومة أخرى تضم ممثلين عن الريف، وحل حزب الاستقلال، وتعيين مسؤولين محليين على رأس جميع القبائل والأقاليم الشمالية، وأخيرًا طرد الموظفين الفرنسيين من الإدارة. ونعرف بعض الأهداف الأخرى الواردة في تقرير إنريكي أركيس. تجدر الإشارة إلى أن أركيس كان مديرًا لمعهد الجنرال فرانكو في المغرب منذ عام 1947 حتى استقلال البلاد. ويورد في تقريره تسعة نقاط، وهي:

- *إقالة الحكومة في الرباط على الفور، لأن وزراءها ومسؤوليها جميعهم ينتمون إلى حزب الاستقلال.*
- *ألا يهيمن حزب الاستقلال على رقاب الأمة ولا يتسلط على السلطان.*
- *جعل الريف خالياً من الأحزاب السياسية.*
- *عقاب رادع لمسؤولي المخزن وقادة حزب الاستقلال الذين ارتكبوا مظالم فظيعة واعتداءات وحتى جرائم في الريف.*
- *تسليم المذنبين للريف، حيث قدموا قائمة بأسمائهم.*
- *أن يكون جميع مسؤولي وموظفي المخزن من سكان الريف، لتجنب أي هيمنة أجنبية، ولإتقانهم اللغة الريفية التي تحظى اليوم بأهمية وطنية كبيرة.*
- *أن يتم تلبية احتياجات منطقة الريف بشكل تفضيلي لكونها منطقة فقيرة.*
- *حرية التجارة مع إسبانيا. كما كان الحال دائمًا.*
- *تخفيض جميع الضرائب والرسوم الجمركية*[150]*.*

كانت هذه النقاط صعبة التحقيق، لا سيما حل حزب الاستقلال، لكنها تظهر ما سبق أن ذكرناه في أجزاء أخرى من هذا العمل، وهو أن مصالح وخصوصيات المنطقة الشمالية لم تؤخذ بعين الاعتبار

[150] الوثيقة 2297. تطوان، 30 نوفمبر 1958. مذكرة توضيحية من إنريكي أركيس من تطوان حول الوضع في الريف. F.N.F.F.

من قبل الطبقة السياسية في حزب الاستقلال ولا من قبل الملكية خلال عامين من الاستقلال، مما أدى إلى إثارة استياء سكان الشمال ونخبهم. تتطابق الأهداف إلى حد ما، على الرغم من أنه يجب التوضيح أن أركيس ربما لم ينسخها حرفياً.

الازدواجية الاستعمارية خلقت منطقتين متباينتين في نفس البلد، وتجاهل المغرب المستقل واقعًا اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا وحتى عاطفيًا ووجدانيًا في المنطقة الشمالية، ولا سيما في الريف. كان طلب تمثيل هذه المنطقة في الحكومة إشارة واضحة إلى الرغبة في إعادة التوازن بين القوى السياسية في المغرب الجديد الذي، في ظل سيطرة الملكية وحزب الاستقلال، كان قد حكم على المنطقة الشمالية بالتهميش. ربما كانت الملكية قد فسرت مطالب هذه الوفود على أنها إنذار نهائي، لأسباب منها أن العديد من المقاتلين كانوا قد حشدوا قواتهم واستعدوا لحمل السلاح. ولعل هذا هو السبب في أن هذه المطالب كان مصيرها الرفض منذ البداية. على الرغم من ذلك، كان هدف زعيم الانتفاضة، محمد سلام أمزيان، هو التوصل إلى اتفاق يجنب اللجوء إلى القوة، حيث قام، كما سنرى في قسم آخر من هذا العمل، بعدة مناشدات في هذا الاتجاه.

في الوقت الذي كانت تجري فيه هذه الاتصالات السياسية، كانت هناك حركة احتجاجية طلابية تتشكل في تطوان. وهكذا، في الثاني من ديسمبر، ظهرت في شوارع عاصمة الحماية الإسبانية السابقة العديد من المنشورات الصادرة عن جيش التحرير والجبهة الريفية للتطهير، والتي كانت تقول حرفياً:

إلى الطلاب الريفيين في تطوان، اتركوا المدارس وعودوا إلى دياركم تضامناً مع إخواننا الذين يناضلون ضد الاستبداد والظلم والطغيان[151].

وتوجه بيان آخر إلى سكان مدينة تطوان بشكل عام ودعاهم إلى الانضمام إلى "النضال من أجل حقوق الشعب والعدالة". وقد لاقت هذه البيانات صدىً لدى الشباب، حيث غادر العديد من طلاب الريف المدارس في اليوم التالي ورفضوا العودة إلى الفصول الدراسية في فترة ما بعد الظهر، محاولين منع الطلاب الآخرين من الدخول. كما قطعوا طريق طنجة كشكل من أشكال الاحتجاج. استمرت حركة الاحتجاج يوم الرابع من ديسمبر. هذه المرة كانت المدرسة الثانوية ومدرسة البنات هي الأطراف الفاعلة، حيث رفضت الطالبات دخول الفصول وطالبن بإلغاء التدريس باللغة الفرنسية، ورحيل الأساتذة الفرنسيين، وحل حزب الاستقلال، واستقالة حكومة الرباط. إن مطالبتهم بحل حزب الاستقلال يظهر العلاقة بين الجبهة الريفية للتطهير والوفد الذي ذهب إلى الرباط لمقابلة الملك، لأن هذه النقطة كانت مشتركة في الحالتين، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن البيان الأصلي قد صاغته هذه الجهة. أخيرًا، في الخامس من ديسمبر، منع الطلاب الأساتذة الفرنسيين من دخول الفصول الدراسية.

[151] القنصلية العامة لإسبانيا في تطوان، النشرة الإخبارية رقم 273، 2 ديسمبر 1958. A.G.A 54/18624.

وستبلغ هذه الاحتجاجات ذروتها في 13 دجنبر مع افتتاح المؤتمر الاستثنائي لطلاب شمال المغرب في تطوان. ومن بين المطالب التي قدموها إلى السلطات، نذكر المساواة في المعاملة مع طلاب المنطقة الجنوبية، وتسهيلات لإنهاء دراستهم مع إمكانية الدراسة في المراكز التعليمية الثانوية والجامعات الإسبانية، ومساعدات لمواصلة دراستهم في إسبانيا، واعتبار الدراسات التي أجريت باللغة الإسبانية صالحة لشغل مناصب في الإدارة، وإلغاء اللغة الفرنسية كلغة عمل في الإدارة، حيث كانوا يطالبون حصريًا بمعرفة اللغة العربية[152]. على عكس الحركة الأخرى التي قادت احتجاجات في الشوارع، استقبل الملك هذه الحركة في يناير 1959. على وجه التحديد، في الرابع من يناير، أي قبل يوم واحد من طلب محمد الخامس من المنتفضين الريفيين إلقاء أسلحتهم. على أي حال، من المهم الإشارة إلى إحدى نقاط البيان الذي سلموه في النهاية إلى الملك، والذي دعوا فيه إلى زيادة التبادل الثقافي مع إسبانيا كوسيلة للسماح لعدد أكبر من الطلاب بالدراسة في ذلك البلد[153]. كما نرى، كانت هذه طريقة للدفاع عن الروابط الثقافية بين المنطقة الشمالية والقوة الاستعمارية السابقة، إسبانيا، والرغبة في الحفاظ عليها، وهو أمر لم يفهمه حزب الاستقلال أبدًا. يجب أن نتذكر أن هذه المجموعة من الطلاب أعلنت أن مطالبها ليست سياسية ولا نقابية، لذا لا يبدو أنها مرتبطة بالجبهة الريفية للتطهير.

أما بالنسبة للجبهة الريفية، فلنتذكر أنها فتحت مكتبين رسميين في تطوان، أحدهما في حي مالقة بالقرب من سينما فيكتوريا والآخر في المدينة القديمة. ويبدو أنها كانت تعمل بشكل علني. إلى جانب ذلك، افتتحت مكتبًا آخر في مدينة طنجة لتنوير سكان الريف والمغاربة بأسباب الانتفاضة ومسارها والأهداف التي تسعى إليها، وذلك بهدف مواجهة الدعاية التي يشنها حزب الاستقلال ضدها[154]. لذلك، بدا أن كل شيء كان منظمًا جيدًا لبدء المرحلة الثانية من الصراع، حيث انقطعت جسور الحوار، إن كانت قد وُجدت يومًا. تجدر الإشارة إلى أن مطالب وفد ممثلي المنطقة الشمالية لم تلق أي اهتمام، وفي نهاية شهر ديسمبر، علمنا أن سكان الريف بدأوا بتحصيل الضرائب في بعض الأسواق وفقاً للمعدلات المعمول بها في عهد الحماية الإسبانية السابقة، متجاهلين الحكومة المغربية. علاوة على ذلك، لدينا أدلة على وجود نقطة تفتيش تابعة للمنتفضين على طريق أجدير، بالقرب من الحسيمة[155]. أصبحت الانتفاضة مستعصية على الإيقاف، وأول عمل مسلح يمكننا تأكيده من خلال المعلومات التي سجلتها في ذلك الوقت الشعبة الثانية سيحدث في 2 يناير 1959، وتحديداً في النقطة العسكرية الموجودة على شاطئ أجدير، بالقرب من جزيرة النكور. أما بالنسبة لإضرابات الطلاب في تطوان، فستستمر خلال الأسبوع الأول من شهر يناير 1959.

تُظهر المعطيات التي تم تحليلها حتى الآن بوضوح تنظيم حركة احتجاجية كان لها منذ بدايتها فرع سياسي، نُظم من خلال عدة عناصر، حزب الحركة الشعبية وبعض قادة التشكيلات السياسية القديمة التي كانت موجودة في عهد الحماية الإسبانية والتي كانت قد اختفت في ذلك الوقت، وأخيراً قادة جدد

[152] تليغرام الريف، السبت 13 ديسمبر 1958.

[153] صحيفة أفريقيا، 6 يناير 1959.

[154] القنصلية العامة لإسبانيا في تطوان، النشرة الإخبارية رقم 282، 13 ديسمبر 1958. A.G.A 54/18624.

[155] القنصلية العامة لإسبانيا في تطوان، النشرة الإخبارية رقم 291 الصادرة في 24 ديسمبر. A.G.A 54/18624.

سيكتسبون موطئ قدم، إما بشكل مستقل، أو من خلال مناصبهم في الإدارة، أو كأعضاء سابقين في جيش التحرير الذين تم تسريحهم، والذين قرروا، في مواجهة الانجراف الاستبدادي لحزب الاستقلال، العودة إلى النشاط السياسي من خلال إنشاء الجبهة الريفية للتطهير. من ناحية أخرى، يمكن أيضًا ملاحظة وجود فرع مسلح للحركة، حيث قرر العديد من المحاربين القدامى في جيش التحرير العودة إلى حمل السلاح بعد أن أدركوا أن استقلال المغرب لم يتحقق بالكامل، حيث أن وجود الجيشين الفرنسي والإسباني في مناطق نفوذهما كان دليلاً على ذلك، إلى جانب النفوذ السياسي الذي كانت فرنسا لا تزال تمارسه على النظام الملكي المغربي. ولكن إلى جانب ذلك، نلاحظ أيضاً وجود عدد كبير من المواطنين الذين شعروا بخيبة أمل من الوضع في المغرب بعد استقلال البلاد في عام 1956.

لم يكن من الممكن أن تنجح حركة الاحتجاج في المنطقة الشمالية، أو الريف، لولا تعبئة العديد من هؤلاء الأشخاص الذين، انطلاقاً من شعورهم بالظلم، أدركوا أن الحكومة لا تراعي مصالح المنطقة الشمالية. لقد رأينا حالة الطلاب في تطوان، بشكل أساسي، ولكن ليس حصريًا، وكذلك حالة الفلاحين الذين يعانون من مشاكل في دفع الضرائب، وكذلك النخب السياسية التي تواجه مشاكل في المجالين السياسي والإداري، مع تزايد تأثير الثقافة الفرنسية على الإدارة. خيبة الأمل التي سببتها سياسة الحكومة المغربية وتصرفات النظام الملكي، الذي كان منشغلاً بالمنافسة السياسية مع حزب الاستقلال في سعيه للاستحواذ على المزيد من السلطة أكثر من اهتمامه بحل مشاكل المغاربة، أدت في النهاية إلى إحساس العديد من سكان الريف بالاستياء تجاهه، على الرغم من أنهم لم يشككوا أبدًا في استمرار وجوده في المغرب، على الأقل على الصعيد الروحي. أدى عدم وجود أحزاب سياسية في المنطقة الشمالية إلى تعقيد اللعبة السياسية التي، في ظروف أخرى، كان من الممكن أن تتوازن لو تم أخذ تطلعات ومصالح المنطقة الشمالية في الاعتبار. لكن ذلك لم يحدث، ويبدو أن الطريق الثوري، إن جاز تسميته كذلك، كان الحل الوحيد لمأزق بدأ يظهر منذ لحظة استقلال المغرب.

لم يكن الزعيم الريفي محمد عبد الكريم الخطابي غائباً عن كل ذلك من مقر إقامته في القاهرة. كان من أشد المناهضين للاستعمار، لم تتزحزح أفكاره التي كان ينشرها في المغرب من خلال مقالات الرأي في بعض الصحف، دائماً تحت اسم مستعار، حول الصراع السياسي بين الأحزاب المغربية والملك، وبين المغرب ومحيطه، سواء في المغرب الكبير، مع حرب التحرير الجزائرية التي كانت في أوجها، أو إزاء العلاقات مع فرنسا وإسبانيا، القوتين الاستعماريتين السابقتين. نحن نعلم، لأن زعيم الانتفاضة نفسه، محمد سلام أمزيان، صرح بذلك، أن محمد عبد الكريم الخطابي أيّد إلى حد ما الانتفاضة في الريف، من منطلق مناهضة الاستعمار، ودفاعًا عن مصالح ما اعتبره وطنه. على أي حال، في مارس 1958، كان هناك أول اتصال بين صهر محمد عبد الكريم الخطابي، محمد أزرقان، والقنصل الإسباني في تطوان. وهكذا، في اجتماع عقد مع الدبلوماسي الإسباني، أعرب أزرقان عن استعداده لتلبية أي طلب من جانب إسبانيا، وقال إنه مستعد لإحضار محمد عبد الكريم

الخطابي نفسه إلى مالقة[156] وإحضار أحد أبنائه، عبد السلام، إلى تطوان، حتى تتمكن السلطات الإسبانية من التواصل معه[157]. بالإضافة إلى ذلك، كشف أيضًا أن عبد السلام كان قد سافر إلى مدريد على الأقل في مناسبة واحدة، وذلك تحديدًا للقاء السلطات الإسبانية. كل شيء يشير إلى أن الحكومة الإسبانية كان بإمكانها أن تلعب دور الوسيط، ولكن لأسباب لا نعرفها، اختارت في النهاية الحياد التام خلال الصراع، كما أعلنت ذلك وزارة الخارجية في بيان لها. ما فعلته هو استقبال العديد من المواطنين الريفيين كلاجئين، ولكن هذه المسألة، إلى جانب تطور الصراع المسلح، هي أحد الجوانب التي سنحللها في النقطة التالية من هذا العمل. علينا أن نسجل هنا أن الحكومة المغربية واصلت الإصرار على توريط إسبانيا في أحداث الريف، مما يكشف عن خوف الحكومة والنظام الملكي المغربي من محاولة زعزعة استقرار البلاد.

[156] كل القرائن تشير الى انقطاع الاتصال وتدهور العلاقات بين محمد عبد الكريم الخطابي وصهره محمد أزرقان منذ مدة طويلة. اذاً فإمكانية استقدام هذا الاخير لمحمد عبد الكريم الى مالقة لإجراء مشاورات مع الا سبان كانت مناورة شخصية اهدافها اقل ما يقال عنها انها غير واضحة ومريبة.

[157] القنصلية العامة لإسبانيا في تطوان، مذكرة إعلامية بتاريخ 24 مارس 1958. A.G.A 54/18624.

انتفاضة الريف 5

بدايات الانتفاضة المسلحة في المنطقة الشمالية من المغرب، ولا سيما في منطقتي الريف وكرط، حيث كانت هاتان المنطقتان مسرحًا رئيسيا للمواجهات، لها جذور غير واضحة، غير أن اتخاذ بعض القرارات خلال شهر ديسمبر 1958، كان في نهاية المطاف حاسما في اندلاع الصراع. لقد رأينا من قبل كيف أن الحركة الريفية نظمت نفسها في البداية من خلال شبكة سياسية، وأن الدعاية التي تم بثها كانت أساسية في حشد جزء كبير من سكان المنطقة. لذلك، كانت الحركة منظمة جيدًا منذ البداية، سواء داخل المغرب أو في الخارج، في إشارة إلى محمد عبد الكريم الخطابي، كما حظيت بتعاطف جزء من السكان الأمازيغ في مناطق أخرى من البلاد، على الرغم من أن هؤلاء لم .يتمكنوا في النهاية من تشكيل حركة احتجاج مماثلة في تلك المناطق

على الرغم من أن المبادرة كانت في البداية بيد المنتفضين، إلا أنه منذ 31 ديسمبر 1958، وبدءاً من المرحلة الثانية التي بدأت في 6 يناير 1959، عندما دعا محمد الخامس إلى إلقاء السلاح، بدأت عمليات الجيش المغربي فيما يمكن أن نصفه بالنزاع غير المتكافئ، فلم تكن هناك جبهة قتال ثابتة، بل كانت تتغير مع تغير مواقع المقاتلين، على الرغم من أنها كانت مركزة في مناطق محددة للغاية. على أي حال، يمكن اعتبار ذلك التاريخ، السادس من يناير، نقطة انطلاق جيدة لتحقيب الصراع المسلح الذي استمر قرابة الشهر، على الرغم من أن عمليات الانتقام التي قامت بها القوات المسلحة الملكية استمرت حتى شهر مارس من ذلك العام. أما القضايا الأخرى، مثل دور إسبانيا في العملية .ووضع مدينة مليلية، فسوف يتم تحليلها في قسم آخر من هذا العمل

الأنشطة الأولى للجبهة الريفية: من محاولة التفاوض إلى الانتفاضة المسلحة .5.1

يعد شهر ديسمبر 1958 أساسيًا لفهم بداية الصراع العسكري، حيث أدى فشل المفاوضات بين ممثلي الجبهة الريفية والحكومة المغربية إلى تمهيد الطريق أمام الخيار المسلح باعتباره الخيار الوحيد للضغط على السلطة التنفيذية والاحتجاج من قبل المجتمع الريفي على ما وصفوه بالتمييز ضد المنطقة الشمالية. على الرغم من أن البيان الذي تم تسليمه إلى السلطات المغربية في البداية كان يتضمن أكثر من عشرة نقاط، فإننا نعرف أن العديد منها كان واضحا بما فيه الكفاية. مما لا شك فيه أن حل حزب الاستقلال من ناحية، والذي نفهمه على أنه دعوة الى انسحاب هذا التشكيل السياسي من الحكومة، ومن ناحية أخرى المطالبة بمشاركة ريفية في السلطة التنفيذية المغربية، هما المطلبان الرئيسيان، لأن ذلك كان يعني بالنسبة للمنطقة التمتع بممثلين سياسيين خاصين بها والمشاركة في حكومة يمكن اعتبارها حكومة وحدة وطنية. إلى جانب ذلك، كانت تلك المطالب تعني أيضاً .الانخراط في العملية السياسية، في محاولة لتحقيق توازن جديد بين القوى السياسية في المغرب

فيما يتعلق بالاجتماع الذي كان من المفترض أن يعقده ممثلو المنطقة الشمالية مع السلطان، يبدو أن هذا الاجتماع لم يعقد، على الأقل في البداية، بل تم تقديم قائمة المطالب إلى وزير الدفاع. وبالتالي، يجب أن نفهم أن الحوار بشأن الصراع كان في البداية مع الحكومة المركزية وليس مع النظام الملكي، على الرغم من أن الملك نفسه تدخل لاحقًا في لحل الأزمة، دون أن يحقق نجاحًا كبيرًا. نعلم أن محمد سلام أمزيان حاول حتى اللحظة الأخيرة عدم اللجوء الى المواجهة المسلحة. وهكذا، في 1 يناير 1959، تلقى عامل الحسيمة، عبد السلام بن عمار، رسالة من زعيم الانتفاضة، يطلب فيها عدم خروج الوحدات العسكرية من المنطقة لتجنب إراقة الدماء، ومواصلة الدعاية الحكومية لحمل المنتفضين على ترك السلاح، وأن رغبة سكان الريف هي أن "تُمنح" لهم حقوقهم[158]. وقد التقطت هذه المعلومات من قبل الشعبة الثانية عبر برقية أرسلت من مقر عمالة الحسيمة، طلب فيها عامل المدينة تعليمات من وزير الداخلية بشأن استخدام الجيش أو عدم استخدامه في تلك اللحظات الأولى من التوتر في المنطقة القريبة من الحسيمة.

كما ذكرنا سابقًا، خلال الأسبوع الأول من الصراع، كانت المبادرة في يد المنتفضين، وذلك لأسباب عدة، منها عدم وجود قوات مغربية كافية في المنطقة، باستثناء في مدينتي الحسيمة وتارجيست، حيث كانت تتمركز الكتيبة الخامسة، وثانيًا لعدم وجود خطة معدة مسبقًا لمعالجة قضية الريف، على الأقل من الناحية العسكرية. وذلك لأنه لا أحد كان يتوقع أن يتطور الصراع إلى مواجهة مسلحة، على الرغم من المخاوف التي سادت منذ البداية من حدوث حركات احتجاجية في المناطق الشمالية. لم يكن الافتقار إلى التخطيط المسبق عائقاً، كما سنرى لاحقاً، أمام قيام الحكومة المركزية بنشر قوات عسكرية للتصدي للانتفاضة. ومع ذلك، سنقوم في هذه المرحلة بتسليط الضوء على الإجراءات التي اتخذتها حركة الانتفاضة بشكل أساسي، ورد فعل الحكومة المغربية على الصعيدين السياسي والعسكري.

من المسائل التي يجب توضيحها أيضًا هي ما إذا كان هناك تنظيم عسكري له هيكل قيادي بين المنتفضين. من المعطيات التي تم تحليلها، نفهم أنه كان هناك بالفعل هيكل قيادي، لكنه لم يكن موحدًا، أي أنه كان مقسمًا على عدة مناطق، دون أن يكون هناك ما يدل على وجود اتصال بينها. وهكذا، نعلم أن منطقتي كرط والريف كانتا الأفضل تنظيمًا، ولديهما أكبر عدد من المحاربين. إلى جانبها، نجد مناطق أخرى مثل آيث حذيفة وتارجيست التي كانت نشطة جدًا منذ البداية، وأخيرًا، هناك مناطق أبعد حيث حدثت محاولات للانتفاضة، مثل منطقة آيث يزناسن، بالقرب من بركان أو جنوب فاس، في منطقة صفرو، بعد ذلك بقليل. على وجه التحديد، كانت هناك أربع جبهات في هذه المنطقة، وفقًا لما أفاد به القنصل الإسباني في فاس، وهي جنوب تازة وجبال بو يبلان بقيادة موحا أوحدو، وشرق إفران في اتجاه إموزار مرموشة، وشرق تيسة، في منطقة رأس الواد، وأخيرًا شمال فاس، في عين عائشة[159]. إلى جانب ذلك، كانت هناك أيضًا حركات في غمارة ومحيط الشاون

[158] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10، ملف رقم 20، مذكرة إعلامية 3 بتاريخ 2 يناير 1959

[159] وزارة الشؤون الخارجية، قسم المغرب. القنصلية الإسبانية في فاس، 22 يناير 1959. العمليات العسكرية في فاس/تازة. مذكرة إعلامية رقم 26، A.G.A. صندوق 16017/82.

وتطوان، وفي الحالة الأخيرة في قبيلة بني حوزمار. على أي حال، يبدو أن هيئة الأركان العامة في إسبانيا كانت تعتقد أن هناك أربع مجموعات منظمة ومنسقة جيدًا، وهي مجموعة كرط ومجموعة الريف الأوسط ومجموعة جبالة-غمارة وأخيرًا المجموعة التي أطلقوا عليها اسم مجموعة "مدريد"[160]. لا نعرف ما إذا كانت تلك المجموعة التي وصفت بـمجموعة "مدريد" تشير إلى نشطاء مقيمين في العاصمة الإسبانية أم أنها تشير فقط إلى مخبرين تابعين للشعبة الثانية، أو أصدقاء سابقين للحكومة الإسبانية، أو شخصيات كانت على اتصال بالسلطات الإسبانية.

الشيء الوحيد المؤكد، في ضوء المعلومات التي تم الاطلاع عليها، هو أن الشعبة الثانية استمرت في الاعتماد على مخبرين في المنطقة، فمن ناحية، كان هناك جنود إسبان من جيش شمال إفريقيا المتمركزون هناك، ومن ناحية أخرى، كان هناك مغاربة عملوا في الإدارة الإسبانية في عهد الحماية، وكان لبعضهم نفوذ معين في مجتمعهم. على أي حال، لا يمكننا الجزم بوجود مجموعة من النشطاء في إسبانيا كانوا يتولون إدارة شؤون الانتفاضة، وهي فرضية قد توحي بها مجموعة "مدريد" المذكورة سابقاً، حيث لم نعثر على أي معلومات تثبت ذلك. ولذلك، نعتبر أنه من الأهمية بمكان، لأغراض البحث، أن نركز على ما حدث حصريًا على الأراضي المغربية.

كما ذكرنا سابقًا، ستتميز هذه المرحلة الأولى من الصراع بالمبادرة التي سيقوم بها المنتفضون أو الثوار، الذين سيتخذون إجراءات مختلفة بهدف التحكم في أراضي المنطقة الشمالية وطرق المواصلات مع بقية البلاد، بحيث تمكنوا من عزل الجزء الأوسط من هذه المنطقة، الريف وغمارة، بالإضافة إلى بعض المناطق القريبة مما يُعرف بمثلث الموت، في منطقة تيزي وسلي، في اتجاه الجنوب، نحو مدينة تازة. وستكون مناطق أخرى أكثر عرضة للتدخل العسكري للجيش المغربي، مثل جبالة ومنطقة كرط، المجاورة لمدينة الناظور. وبهذه الطريقة، اتخذ المنتفضون ثلاث إجراءات، أولاً السيطرة على طرق المواصلات الرئيسية، ثانياً، إقامة نقاط تفتيش بهدف منع خروج القوات المتمركزة في المنطقة الشمالية، ولا سيما الكتيبة الخامسة المذكورة، ومقرها في الحسيمة وتارجيست، وأخيراً اقتحام ونزع سلاح جميع نقاط المراقبة التابعة للجيش المغربي المنتشرة في المنطقة الشمالية، ولا سيما في الريف، بهدف الاستيلاء على أكبر عدد ممكن من الأسلحة.

على الرغم من أن أحد القادة الرئيسيين للانتفاضة، محمد سلام أمزيان، حاول حتى اللحظة الأخيرة أن يقنع المنتفضين بالتخلي عن السلاح والحكومة بالدخول في مفاوضات، إلا أن المنتفضين بدأوا منذ بعد ظهر يوم 31 ديسمبر 1958 بالتجمع في محيط بلدة إمزورن، بالقرب من الحسيمة، حوالي 8000 منتفض[161]، وفقًا لما ذكرته الشعبة الثانية في تقرير مفصل. في البداية، كان معظمهم يحملون ما يمكن اعتباره أسلحة، وإن كانت بدائية، مثل السكاكين والفؤوس والأدوات الزراعية القاطعة (رَحْذِيذَ) وكذلك القنابل اليدوية المصنوعة محليًا. في نفس المساء، بدأوا في إقامة نقاط

---

[160] "La vida dos veces..."

[161] الشعبة الثانية. صندوق 10، ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 1 بتاريخ 1 يناير 1959. AIMML.

تفتيش في بعض أجزاء الطريق التي تربط تلك البلدة بمدينة الحسيمة، حيث كان هدفهم المعلن هو منع خروج القوات العسكرية من المدينة واستبدالها بقوات أخرى قادمة من المنطقة الجنوبية. هذه المعلومة مهمة للغاية، حيث أن الكتيبة الخامسة كانت تتألف أساساً من أبناء الشمال، أي الريفيين، وكان هدف الحكومة المغربية وأركان حربها هو استبدال هذه القوات بأخرى قادمة من الجنوب، من المستعمرة الفرنسية السابقة، لأنهم لم يكونوا يثقون في الريفيين المجندين في الجيش فيما يتعلق بالعمليات المسلحة والقمع التي كانوا ينوون القيام بها.

كانت عمليات التفتيش على الطرق بسيطة، وتتمثل في إغلاق الطريق بجذوع الأشجار، بالإضافة إلى إقامة سواتر على جانبي الطريق، حيث كان المنتفضون المسلحون يتخذون مواقعهم، باستثناء واحد منهم كان يتولى إيقاف المركبات التي تمر على الطريق، وكان عادةً قائد المجموعة. في نفس اليوم، بدأت التجمعات والرقابة في منطقة تارجيست وآيث حذيفة. بدأت هذه الرقابة تؤتي ثمارها منذ اليوم الأول من يناير، حيث خرجت بعد ظهر ذلك اليوم عدة شاحنات من القوات المساعدة والمحلة متجهة جنوبًا، وتم احتجاز الشاحنات الأولى. نرى إذن أن المجموعة الأولى أُمرت بالعودة إلى الحسيمة، بينما سُمح لمجموعة المحلة بالمرور باعتبارها قوات مختلفة. على الرغم من ذلك، كان هناك ريفيون بين أفراد هذه القوات الأخيرة. وهكذا، في نفس اليوم، تم احتجاز قوات أخرى من المحلة في آيث قمرة من قبل نقطة تفتيش تابعة للمنتفضين، حيث حاول 45 من هؤلاء الجنود الانضمام إلى صفوف المنتفضين بأسلحتهم. كان المنتفضون على علم منذ البداية بخطط قيادة الجيش المغربي التي كانت تتمثل في نقل القوات الموجودة في الشمال والمكونة من أبناء الريف إلى الجنوب ونزع أسلحتهم، حتى لا يتمكنوا من الانضمام إلى الانتفاضة. ولهذا السبب، منع المنتفضون خروجهم من المنطقة الشمالية[162]. ويبدو أن المنتفضين كان لديهم مخبرون داخل الجيش المغربي.

من خلال هذه التحركات الأولى، حاول المنتفضون الضغط على السلطات المغربية للقبول بالتفاوض. في الواقع، كانت معنويات المنتفضين عالية منذ البداية، مما يعطي فكرة عن استعدادهم للمقاومة وعن نواياهم في فرض تسوية. وهكذا، أكدوا أنه إذا حاولت الحكومة سحب القوات عبر ميناء الحسيمة، فقد يتمكنون من حشد ما يصل إلى 20 ألف مقاتل. وبينما كانت هذه الأحداث تجري في منطقة الحسيمة، صدرت أوامر من الرباط بتحريك الكتيبة الأولى إلى تارجيست لتحل محل القوات المتمركزة هناك. كان من المقرر أن تصل الكتيبة من تطوان إلى تارجيست في منتصف نهار الأول من يناير، وحذر العامل العسكري للحسيمة، عبد السلام بن عمر، وزير الداخلية من احتمال وقوع اشتباكات بين قوات المنتفضين والجيش عند وصوله[163]. تجدر الإشارة إلى أن منصب عامل إقليم الحسيمة كان عسكريًا منذ 24 نوفمبر 1958، عندما أُعلن هذا الإقليم «منطقة عسكرية»[164]. وبالتالي، كان العامل ضابطًا في الجيش المغربي. على الرغم من ذلك، إلى غاية 7 يناير 1959، كانت الاتصالات تتم ليس مع هيئة الأركان العامة للجيش بل مع وزارة الداخلية التي

---

[162] المرجع نفسه

[163] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10، ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 3.

[164] ظهير 24 نوفمبر 1958.

كان يرأسها إدريس المحمدي. فقط عندما بدأت العمليات العسكرية في المنطقة، وتم استبدال عبد السلام بن عمر كعامل، أصبحت المعلومات تنتقل حصريًا عبر القنوات العسكرية. وهذا قد يفسر عدم فعالية بعض القرارات التي اتُخذت في الأيام الأولى انطلاقًا من الرباط، حيث كان وزارة الداخلية هي المسؤولة عن العمليات.

وصلت الكتيبة الأولى أخيرًا إلى تارجيست في الثاني من يناير دون وقوع أي حوادث على الرغم من تعبئة العديد من الأشخاص، بعضهم من المنتفضين، قادمين من 19 فرقة من قبائل المنطقة. ويبدو أن قائدًا يدعى سليطن كان وراء هذه التعبئة الأولية. على أي حال، بدأت عملية ثانية في الثاني من يناير بقيادة الجانب المنتفض، وتحديداً الهجوم على جميع المواقع العسكرية المنتشرة في الريف والسيطرة عليها. وهكذا، أرسل نفس العامل رسالة عبر التلغراف إلى وزير الداخلية في نفس اليوم بعد أن علم أن المنتفضين هاجموا موقعاً ساحلياً واستولوا على أسلحته. في تلك الرسالة، اتخذ العامل قرارًا بمبادرة شخصية يقضي بسحب الجيش من تلك المراكز الصغيرة، لأنها كانت عاجزة عن الدفاع عن نفسها[165]. على الرغم من ذلك، لم يكن لدى معظم تلك المراكز الوقت الكافي لإجراء عملية الإجلاء، وسقط العديد منها في أيدي المنتفضين، مع ما فيها من أسلحة. كانت الأسلحة النارية مشكلة منذ بداية الانتفاضة، وهذا ما يفسر من ناحية تلك الهجمات على هذه المراكز العسكرية الصغيرة، وكذلك محاولة الحصول على الأسلحة عن طريق التهريب وحتى تقديم طلبات بهذا الشأن إلى السلطات العسكرية الإسبانية في مليلية وسبتة. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً لوجود قوات إسبانية منتشرة في جميع أنحاء المنطقة الشمالية، والتي لم تنسحب بعد، فقد تم توجيه طلبات أيضاً إلى بعض الضباط الإسبان.

كما ذكرنا سابقًا، بدأت الهجمات على عدة مواقع عسكرية في الثاني من يناير. في هذه الحالة، صدرت أوامر من الرباط إلى العامل العسكري في الحسيمة بمنع المنتفضين من دخول المدينة، ولا سيما المنشآت المرفئية، باستخدام القوة إذا لزم الأمر. وهكذا، بعد التشاور مع هيئة الأركان، أذن الوزير باستخدام القوة لأول مرة في منطقة الحسيمة، بالاعتماد على الأفراد المتاحين في ذلك الوقت. بعد هذا القرار، يمكننا القول بأن الصراع المسلح قد بدأ أخيرًا[166]. لم يكن بالإمكان فعل أي شيء لإجلاء المواقع العسكرية النائية. وهكذا، طوال يوم 2 يناير، سقطت هذه المواقع واحدة تلو الأخرى. أما أهمها، وهو موقع إمزورن، فقد ظل محاصراً ولم يتمكنوا من إجلائه حتى يوم 3 يناير. يبدو أن جزءًا من القوات العسكرية اضطر إلى الفرار ليلاً لتجنب الأسر. إلى جانب ذلك، تم التخلي عن مواقع أخرى مثل تلايوسف وإتسوليين وبومذيان وبوسكور وأربعاء تاوريرت. لم يحالف الحظ الآخرين الذين وقعوا في أيدي المنتفضين، مثل موقع باديس حيث جردوا الجنود من أسلحتهم، وكذلك موقع إسلي. تعرضت نقطتان أخريان في المنطقة للهجوم، وهما تاوسارت وأذوز، في قبيلة بقيوة[167]. تمت مهاجمة النقاط التي لم يكن من الممكن إخلاؤها، واستطاع المنتفضون الاستيلاء على

[165] الشعبة الثانية. صندوق 10، ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 3. AIMML.
[166] نفس المصدر
[167] الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 13، مذكرة إعلامية رقم 5 بتاريخ 3 يناير 1959. AIMML.

الأسلحة. وهذا ما حدث في مراكز تمسمان التي تحرسها القوات المساعدة التابعة لمنطقة الناظور، التي تعرضت للهجوم ونزع سلاحها، والمركز الواقع على الطريق بين تمسمان والحسيمة، الذي تعرض لنفس المصير.

آخر المواقع التي تمت مهاجمتها كان الموقع الواقع على شاطئ أجدير المعروف باسم الصفيحة. طُلب من الجنود الذين كانوا يؤدون الخدمة هناك تسليم أسلحتهم، وعندما رفضوا، ألقى المنتفضون عدة قنابل يدوية محلية الصنع، مما تسبب في مقتل أحد الجنود المغاربة وإصابة آخر توفي لاحقًا في مستشفى الحسيمة. يمكننا اعتبارهما أول ضحيتين مغربيتين في الصراع، وهما في هذه الحالة من العسكريين. من ناحية أخرى، تم تعزيز بعض نقاط التفتيش التابعة للمنتفضين على الطرق، حيث تم تفتيش جميع المركبات التي كانت تحاول الوصول إلى الحسيمة. على الرغم من ذلك، لم يواجه الأجانب، وخاصة الإسبان، أي مشاكل أو حوادث في تلك الأيام الأولى. نتيجة لهذه النجاحات الأولى للانتفاضة، انضم العديد من سكان الريف من مختلف القبائل إليها. على الرغم من ذلك، وبسبب عدم توفر بيانات موثوقة عن عدد المقاتلين، من المناسب الفصل بين هؤلاء وبين المتظاهرين العاديين والمتعاطفين مع الانتفاضة لتجنب أي لبس.

خلال اليوم الثاني، تم تعزيز بعض نقاط التفتيش على الطرق تحسباً لإمكانية إجلاء بعض القوات العسكرية من الحسيمة. وهكذا، في المكان المعروف باسم "ينبوع السجناء" (لدى الإسبان، وربما ثَرَا إِثْبِيَرِنْ محلياً) بين مدينتي الحسيمة وأجدير، قام العديد من المنتفضين بإقامة حواجز وخنادق تحسباً لوقوع اشتباكات مع القوات المسلحة المغربية. بالإضافة إلى ذلك، وخوفًا من أن تستخدم القيادة العامة المغربية ميناء المدينة لإجلاء القوات ووصول قوات جديدة، احتل المنتفضون منطقة المنحدر القريبة المعروفة باسم سيدي عابد[168]. بل إنهم أبلغوا العامل بهذا الأمر وهددوه بنشر حوالي عشرين ألف فرد في المنطقة. في المجموع، احتل حوالي 800 منتفض سيدي عابد. وفي النهاية، قام العامل العسكري بفرض رقابة على مداخل المدينة لمنع دخول المنتفضين، كما أمر بتسيير دوريات ليلية في شوارع الحسيمة للحفاظ على النظام. علاوة على ذلك، واصل المنتفضون الإصرار على التخلص من كل ما له صلة بالفرنسيين في المنطقة الشمالية، سواء على الصعيد العسكري أو الإداري[169]. وبذلك أوضحوا موقفهم في أي مفاوضات محتملة، والتي لم تحدث أبدًا.

بينما كانت هذه الأحداث تجري، صدرت أوامر من الرباط باستبدال المحلات في المنطقة الشمالية بأخرى قادمة من المنطقة الجنوبية. وهكذا، تقرر استبدال الكتيبة رقم 5، المتمركزة بين تارجيست والحسيمة، بالكتيبة رقم 1 القادمة من طنجة. وكذلك، كان من المقرر أن تغادر الكتيبة رقم 4 المتمركزة في الشاون إلى الدار البيضاء، والكتيبة رقم 1 من تطوان إلى الخميسات، والكتيبة رقم 3 من العرائش إلى تازة، والكتيبة رقم 6 من العرائش أيضًا إلى أكَادير، وفقًا للخطط الموضوعة. على

[168] المرجع نفسه
[169] المرجع نفسه

الرغم من هذه الخطط، حدثت مشاكل في تارجيست حيث قطع المنتفضون طرق المواصلات لمنع الكتيبة المتمركزة هناك من المغادرة. وهكذا، اضطرت الكتيبة رقم 1 القادمة من طنجة إلى التمركز في تلك البلدة دون وجود مرافق تكفي لجميع أفرادها، مما أدى إلى حالة من الفوضى والانفلات الأمني التام. وفقًا لتقرير الشعبة الثانية، استقبل سكان الريف الكتيبة رقم 1 القادمة من طنجة ببعض العداء ووصفوها بالغازية والأجنبية[170].

من ناحية أخرى، ونظراً لاستحالة إخلاء جميع المواقع العسكرية، أصدر عامل الحسيمة في الثالث من يناير أمراً بأن يتجمع جميع أفراد تلك المواقع في مقرات القيادات وأن يردوا بالأسلحة النارية في حالة التعرض للهجوم. كانت هذه المواقع محمية في بعض الحالات من قبل أفراد القوات المسلحة وفي حالات أخرى من قبل أفراد القوات المساعدة. في حالة هذه الأخيرة، يبدو أن الانضباط والامتثال للأوامر كان أقل منه بالمقارنة مع الأولى، وذلك لعدة أسباب من بينها أن عدد المنتسبين إليها من أبناء المنطقة كان أكبر. أدى هذا الوضع إلى حدوث بعض الفوضى، كما تسبب في فرار العديد من هؤلاء الجنود، الذين انضم بعضهم في النهاية إلى الانتفاضة. كان هذا بلا شك مشكلة .أضيفت إلى المشاكل الموجودة أصلاً في الريف

في نفس اليوم، أي الثالث من يناير، بدا أن الهدوء قد ساد مدينة الحسيمة لبضع ساعات. وهكذا، ونظراً لاستحالة إجلاء الكتيبة الخامسة من المدينة ومن بلدة تارجيست، لم يُسجل أي حادث. ما فعله المنتفضون هو خفض عدد أفرادهم في منطقة سيدي عابد، الذين انتشروا هناك لمراقبة الميناء. ويبدو أنهم تلقوا أوامر من قادتهم للقيام بذلك لأن هذه الوضعية كانت تزرع القلق في المدينة. إلى جانب ذلك، أشير أيضاً إلى وجود دوريات عسكرية مسلحة بأسلحة رشاشة في شوارع الحسيمة، الأمر الذي قد يكون منعهم من القيام بأي تحرك، خاصة بعد وقوع حادث بسيط[171]. على أي حال، كان التوتر واضحًا، حيث كان المنتفضون يخشون أن تستخدم القوات المسلحة المغربية السفينة البريدية الإسبانية التي كانت تربط بين سبتة ومليلية لإجلاء الكتيبة الخامسة. على الرغم من هذه المخاوف، لم يحدث أي شيء من هذا القبيل، ولكن كما سنرى لاحقاً، صادرت الحكومة المغربية بعض القوارب الصغيرة في طنجة لنقل القوات إلى الحسيمة. من ناحية أخرى، استمر في الثالث من يناير نشر قوات الجيش المغربي، في هذه الحالة في بلدتي دار دريوش وميضار. من تلك المنطقة .القريبة من الناظور ستنطلق إحدى الأرتال المسلحة التي ستقمع الانتفاضة

تأخر نشر القوات من قبل هيئة الأركان العامة المغربية استمر في إثارة الهجمات على مختلف المواقع. إذا كانت الهجمات في البداية تستهدف المواقع الصغيرة، فمنذ الرابع من يناير، لدينا أدلة على هجوم على مواقع بني بوفراح، التي يحرسها 120 جنديًا، وموقع سنادة، الذي يحرسه 20 جنديًا فقط. في حين تمكن الأول من الصمود، لم يكن الحال كذلك بالنسبة للثاني، حيث تم أسر جميع

---

170 .AIMML .الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 6 المؤرخة 2 يناير 1959

171 .AIMML .الشعبة الثانية. صندوق 10، ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 11 بتاريخ 3 يناير 1959

أفراده، وتوزيع الأسلحة التي عثر عليها هناك بين المنتفضين[172]. بالإضافة إلى ذلك، بدأ المنتفضون في قطع خطوط الهاتف التي تربط الحسيمة بتطوان والناظور. وعلى وجه التحديد، تم قطع الخطوط التي تربط الحسيمة بتارجيست وطريس وجزيرة باديس. وأخيرًا، زار ممثل عن المنتفضين مقر شركتي النقل "لا فالنسيانا"و"س ت م "اللتين تربطان الحسيمة بتطوان، وحذرهما من الخروج في الأيام التالية بسبب الوضع القائم، لأنهما ستكونان مسؤولتين عن أية أضرار قد تلحق بمسافريهما. .وعلى إثر هذا الأمر، توقفت الشركة الإسبانية "لا فالنسيانا" عن القيام بهذه الرحلة مؤقتًا

على الرغم من كل المشاكل، تمكن أفراد الكتيبة الأولى في ساعات متأخرة من ذلك اليوم من كسر الحصار المفروض على موقع بني بوفراح واستبدال حاميته. كما نجحوا في ذلك أيضًا في حالة تيزي إفري، في المنطقة جنوب تارجيست، ولم يتمكنوا من الوصول إلى أربعاء تاوريرت ولا إلى بني عمارت، بسبب تساقط الثلوج بكثافة على المنطقة. من ناحية أخرى، واصل القائد سليطن، من تارجيست، إصدار الأوامر لبناء خنادق على الطريق الذي يربط البلدة بمدينة الحسيمة. خلال الأيام الأولى من الاشتباكات، كانت المعلومات التي تنقلها وسائل الإعلام شحيحة بسبب استحالة الوصول إلى المنطقة بسبب إغلاق الطرق. ولم يتمكن سوى الركاب الإسبان في الغالب، الذين كانوا يسافرون بين تطوان ومليلية والحسيمة، من معاينة ما كان يحدث في المنطقة. على الرغم من المشاكل التي .ترافق أي انتفاضة مسلحة، لم تقع أي حوادث خطيرة

في الخامس من يناير، استمرت العمليات العسكرية بين الطرفين المتنازعين. وهكذا، علمنا ببعض العمليات من خلال الرسائل التي اعترضتها الشعبة الثانية. في هذه الحالة، كانت الرسائل مرسلة من قبل القوات المساعدة، وليس من عمالة الحسيمة، وتظهر بعض الفوضى والارتجال من قبل قادة هذه الوحدات. على الرغم من ذلك، فإن أبرز ما في الأمر هو استمرار عمليات إخلاء المواقع النائية من جهة، ومن جهة أخرى، استمرار هجمات المنتفضين على العديد منها. وهكذا، في موقع تركَوت، تم أسر جميع الجنود الذين كانوا يؤدون الخدمة هناك، واستولى المنتفضون على أسلحتهم. اضطر جميع المغاربة إلى الفرار من مركز آيث بوعياش بعد أن شاهدوا أرتالاً كبيرة من المنتفضين تقترب منه. من ناحية أخرى، اضطرت القوات المغربية إلى إخلاء مركزي زرقت وتبارانت أيضاً، وأبعد قليلاً إلى الغرب، حوصرت كتامة طوال الليل، على الرغم من أن الحصار رُفع في نهاية المطاف .في اليوم التالي

غير أن المعارك التي دارت في محيط الحسيمة كانت بلا شك الأهم في ذلك اليوم. وكان السبب في ذلك محاولة سرية من الكتيبة الخامسة المتمركزة في مدينة الحسيمة كسر الحصار المفروض على المدينة للوصول إلى إمزورن، حيث حاولت فرقتان من الفرق المتمركزة في هذه المدينة الأخيرة الاستيلاء على مطار إمزورن القديم. أدى ذلك إلى رد قاسٍ من المنتفضين، مما تسبب في مقتل عنصرين من الجيش المغربي عند مخرج المدينة وإصابة اثنين آخرين بجروح خطيرة على بعد

[172] 1959 الشعبة الثانية. صندوق 10، ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 16 بتاريخ 4 يناير .AIMML

كيلومترين. أدت تلك الحالة الشاذة إلى بقاء سريتين فقط في مدينة الحسيمة يبلغ مجموع أفرادهما حوالي 50 رجلاً، وهو عدد ضئيل مقارنة بعدد المنتفضين في المنطقة[173]. أظهرت هذه الأعمال ضعف الجيش المغربي في منطقة الحسيمة، مما دفع السلطات المغربية إلى إرسال رسالة إلى وزارة الداخلية تطلب فيها احتلال جسر نهر النكور لتأمين خطوط الاتصال بين الحسيمة والناظور. وبهذا الطلب، يمكننا أن نؤكد بدء عملية عسكرية جديدة في الريف، في هذه الحالة على يد القوات التي كانت متمركزة سابقًا في بلدتي دار دريوش وميضار.

أظهرت محاولة كسر الحصار المفروض على الحسيمة مدى استعداد المنتفضين للذهاب إلى أبعد حد. وهكذا، تأكدت التهديدات التي أطلقوها ضد السلطات المغربية. على أي حال، شكل ذلك تحولاً في العمليات العسكرية لكلا الطرفين. أما بالنسبة للمنتفضين، فقد شرعوا خلال ذلك اليوم في تحصين المناطق التي يسيطرون عليها في محيط المدينة، ولا سيما في التلال القريبة من شاطئ كلا بونيتا. إلى جانب ذلك، قطعوا أيضاً الاتصالات الهاتفية بين الحسيمة ومليلية، وأخيراً قطعوا طريق طنجة باستخدام أكثر من عشرين جذع شجرة[174]. من الجانب المغربي، قرر عامل الإقليم في وقت متأخر من بعد الظهر فرض حظر التجول على السكان المغاربة في المدينة. إلى جانب ذلك، شوهدت للمرة الأولى خمس طائرات مغربية تحلق فوق منطقة كالا بونيتا، حيث دارت أعنف المعارك. يبدو أن إحداها كانت طائرة استطلاع والأربع الأخرى كانت قاذفات خفيفة. على الرغم من قيامها بعدة طلعات على ارتفاع منخفض، إلا أنها لم تستخدم أسلحتها. أثرت كل هذه الأحداث على معنويات المعمرين الإسبان في الحسيمة، حيث غادر عدد كبير منهم المدينة في تلك الليلة على متن السفينة التي تربط بين سبتة ومليلية والتي توقفت في الميناء. في المجموع، غادر إلى مليلية حوالي 200 شخص من الجنسية الإسبانية بالإضافة إلى عائلات العامل العسكري للمدينة، والباشا المقيمة في تلك المدينة، وحتى أحد قادة الانتفاضة، كما عُرف لاحقًا، وتحديدًا خليفة بني بوفراح[175].

من الجانب المغربي، تم تحريك المزيد من القوات في نفس اليوم، حيث وصلت إلى مدينة الناظور حوالي خمسين شاحنة تقل جنودًا متجهين إلى ميضار ودريوش. إلى جانب ذلك، خرجت أيضًا عدة شاحنات تقل قوات لتنفيذ حملة عقابية في منطقة دار الكبداني، بجهة كرط. ويبدو أن العريف المغربي الذي حاول التفاوض مع المنتفضين قُتل، وبعد ذلك اندلعت معركة أسفرت عن أسر حوالي 80 منتفضا[176]. ومن المعلومات التي حصلنا عليها من الجيش الإسباني، نعلم أيضًا أنه في الأيام السابقة كانت هناك عمليات انتقامية ضد سكان الريف في منطقة الناظور، ولا سيما المطاردات والاعتقالات. في الواقع، اضطر شيخ قبيلة المطالسة، سيدي الحاج محمد، إلى المثول أمام عامل الناظور لمطالبته بوقف هذه الاعتقالات[177].

---

[173] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10، ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 20 بتاريخ 5 يناير 1959
[174] AIMML. المرجع نفسه. الصندوق 10، الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 4 المؤرخة 5 يناير 1959
[175] AIMML. المرجع نفسه. الصندوق 8، الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 25 المؤرخة 6 يناير 1959
[176] AIMML. الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 17 المؤرخة 5 يناير 1959
[177] AIMML. المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 1، مذكرة إعلامية رقم 16 بتاريخ 5 يناير 1959

أدت الأحداث الأخيرة إلى زيادة وتيرة العمليات، لا سيما من جانب المنتفضين. وهكذا، تعرض موقع آيث حذيفة، الذي ظل محاصراً، لهجوم من قبل المنتفضين أسفر عن إصابة 12 شخصاً ومقتل واحد من القوات المغربية، لكنهم لم يتمكنوا من الاستيلاء عليه. من جانبها، اضطرت القوات العسكرية التي كانت تحتل مطار إمزورن إلى الانسحاب تحت ضغط المنتفضين، مما أسفر عن إصابة ثمانية جنود وأسر الملازم الذي كان يقود هاتين الفرقتين. وأخيراً، تعرضت قافلة عسكرية لهجوم من قبل المنتفضين بين بلدتي باب تازة وكتامة، مما تسبب في خسائر فادحة للقوات المسلحة المغربية. أثناء وقوع هذه الهجمات في الريف، استمرت عملية نشر الجيش المغربي، حيث وصلت تعزيزات من وجدة إلى مدينة الناظور، ومن هناك تم حشد حوالي ألف جندي بدأوا يتجمعون ليس فقط في دار الدريوش وميضار، وهما بلدتان تقعان على الطريق الذي يربط بين الناظور والحسيمة، ولكن أيضاً في مكان أقرب إلى مناطق القتال، على وجه التحديد في موقع تلامغآيث، حيث تم استخدام ثكنة إسبانية قديمة للقوات النظامية لتجميع القوات العسكرية المغربية من أجل الهجوم على وادي النكور. بالإضافة إلى هذه العمليات، كانت هناك عمليات أخرى جارية، لا سيما إمداد القوات المتمركزة والمعزولة في تارجيست عبر الجو بواسطة المظلات، حيث لم يكن من الممكن إمدادها براً بسبب قطع الطرق من قبل المنتفضين. تُظهر هذه المعلومة الأخيرة الصعوبات التي واجهت تنفيذ العمليات العسكرية في الريف في الأيام الأولى. كما اتضح مدى ضعف الجيش المغربي، وهي أنه منذ اليوم الخامس، تمت مصادرة شاحنات خاصة في الناظور لاستخدامها في نقل المؤن والعتاد العسكري[178]. وقد حدث شيء مشابه في تطوان قبل ذلك بشهرين، في أكتوبر 1958، تحسباً لحدوث أي انتفاضة، وفقاً لما ذكره القنصل الإسباني في تلك المدينة[179].

ابتداءً من يوم السادس من يناير، بدأت مرحلة جديدة من الصراع، حيث ظهر الملك لأول مرة منذ اندلاع الانتفاضة على الساحة وأصدر إنذارًا نهائيًا للمنتفضين لكي يلقوا أسلحتهم. على وجه التحديد، خاطب محمد الخامس الأمة في رسالة إذاعية، وأعطى مهلة حتى الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم السابع من يناير للمنتفضين لكي يلقوا أسلحتهم. في الواقع، تم بث رسالتين، واحدة سياسية من مكتب الملك تحث سكان الشمال على العودة إلى ديارهم للحفاظ على الهدوء والنظام، وتحذرهم من العقاب الذي سيتعرضون له إذا لم يمتثلوا لهذا الأمر قبل يوم الأربعاء 7 يناير، وكان هذا البيان يهدف إلى التوفيق والحزم في الوقت نفسه من جانب المخزن، على عكس البيان الذي بثه محمد الخامس والذي استخدم فيه سلطته الدينية لإطلاق خطاب تهديدي قال فيه:

بموجب المهمة التي كلفني الله بها، ومسؤوليتنا تجاه الوطن والشعب، من واجبنا ...
ألا نسمح لأي فرد أو جماعة، وللمحتالين وعملاء الفوضى والانفصال، بمواصلة

178 الشعبة الثانية. الصندوق 8، الملف الإعلامي رقم 1، المذكرة 34 المؤرخة 7 يناير 1959. AIMML.
179 قنصلية تطوان، 29 أكتوبر 1958. الوثيقة 6122. F.F.F.

خداع الشعب والاستهزاء به، ومواصلة أعمال التدمير والتآمر على وحدة واستقلال الوطن[180].

اختتم الملك حديثه بآية من القرآن الكريم يقول فيها: "فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ". كانت الرسالة شديدة اللهجة، ولكنها كانت كاذبة أيضاً، لأن ممثلي الشمال الذين أرادوا الاجتماع بالملك لم يطالبوا في أي وقت من الأوقات باستقلال المنطقة من أجل المساس بوحدة البلاد. وفي الوقت الذي تم فيه بث الرسائل، قامت القوات الجوية المغربية بإلقاء منشورات على المنطقة المنتفضة تدعو باللغة الأمازيغية إلى إلقاء السلاح. هذه المعلومة الأخيرة، أي استخدام اللغة الأمازيغية في الكتابة، غير مؤكدة ويبدو أنها كانت مجرد شائعة، لأن الحقيقة هي أن هذه اللغة لم تكتب قط في المغرب، وبالتالي لم يكن قد تم تحديد نوع الحروف التي يجب استخدامها لكتابتها. لذلك، من المشكوك فيه أن يكون ذلك قد تم بهذه اللغة. ما هو مؤكد هو إلقاء المنشورات، التي بلغ عددها حوالي مائة ألف، وفقاً لما أوردته جريدة إفريقيا في اليوم التالي. بدا أن المخزن كان ينوي السيطرة على العمليات، ولهذا الغرض تم إنشاء لجنة دفاع ضمت ولي العهد، الحسن الثاني، الذي عُين سابقًا رئيسًا لأركان القوات المسلحة المغربية، بالإضافة إلى جنرالين يتمتعان بحضور قوي، وهما في الواقع، مسؤولين عن تأسيس الجيش المغربي بعد استقلال البلاد، وهما على وجه التحديد الكتاني الفرنسي التكوين ومحمد أمزيان الإسباني التكوين.

أقام الحسن الثاني مركز عملياته في مدينة تطوان، حيث أنشأ مقره العام. وهذا ما يفسر الإجراءات الأمنية التي اتخذت في العاصمة القديمة للحماية الإسبانية، حيث تم في السابع من يناير اعتقال شخصيات مهمة كانت قد شغلت مناصب في الإدارة الإسبانية خلال الفترة الاستعمارية. بالإضافة إلى ذلك، وصلت قوات عسكرية للقيام ببعض العمليات في منطقة جبال غورغيز، المقابلة للمدينة. ومن الإجراءات الأخرى التي تم اتخاذها تفريق مظاهرات طلاب الريف، حيث تم تهديدهم بالسجن إذا لم يتخلوا عن موقفهم. وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى حقيقة لافتة للنظر تضع حزب الاستقلال في موقف محرج للغاية، وهي أنه وفقًا لمعلومات القنصلية الإسبانية في تطوان، فإن العديد من الاعتقالات التي قامت بها الشرطة تمت بناءً على قوائم أعدها حزب علال الفاسي[181]. تمكنت بعض الشخصيات البارزة من الفرار من تطوان، من بينهم عم محمد سلام أمزيان، وتحديداً محمد بن الحاج موح أمزيان، الذي كان ضمن الوفد الذي ذهب إلى الرباط لتسليم بيان مطالب الجبهة الريفية، وهو عضو سابق في حزب المغرب الحر وممثل الحركة الشعبية في تطوان في ذلك الوقت. يبدو أنه تمكن من اللجوء إلى سبتة.

ومن الأحداث الجديرة بالذكر في تلك الأيام محاكمة غيابية ضد المستشار الملكي السابق لحسن اليوسي، وتحديداً في الخامس من يناير. والذي فر بنية مغادرة المغرب. تجدر الإشارة إلى أن

---

[180] جريدة أفريقيا. الثلاثاء 6 يناير 1959.

[181] القنصلية العامة لإسبانيا في تطوان. النشرة الإعلامية رقم 7 الصادرة في 9 يناير 1959.

اليوسي كان ضالعاً في تمرد تافيلالت عام 1957، ولهذا السبب حاول مغادرة البلاد، وهو ما تمكن من تحقيقه، حيث دخل مليلية يوم 12 يناير بمساعدة عدة ريفيين، ولا سيما عبد العزيز بن حميدو (الوزاني)، القائد السابق لقبيلة بني يطفت، وعميل سري للجيش الإسباني في ذلك الوقت. خاض أنصار اليوسي معارك مع الجيش المغربي في منطقة (بو؟) سكورة، خلال الأيام التي سبقت وصوله إلى مليلية. على الرغم من أن اليوسي لم يشارك في انتفاضة الريف، إلا أنه أبدى تعاطفه معها بقدر ما أبدى معارضته لحزب الاستقلال.

كما ذكرنا سابقًا، انتهت في السابع من يناير المهلة التي حددها العاهل المغربي للمنتفضين لتسليم أسلحتهم. والحقيقة هي أنه على الرغم من أن بعض القبائل شعرت بالضغط وقامت بتسليم أسلحتها، إلا أن القبائل الكبرى، المتمركزة في منطقة الريف الأوسط، لم تفعل ذلك. على أي حال، يمثل يوم 7 يناير نقطة تحول في دينامية الأزمة الريفية، حيث بدأت منذ ذلك التاريخ عمليات الجيش المغربي، بمستوى أعلى من التنظيم والتخطيط. ومن أبرز الأحداث في هذا الصدد إقالة العامل العسكري عبد السلام بن عمر من قبل القائد بن العربي، الذي وصل إلى الحسيمة بطائرة هليكوبتر بعد ظهر ذلك اليوم. وبعد بضع ساعات، غادر بن عمر الحسيمة على متن نفس الطائرة. أول ما فعله العامل الجديد هو تجميع أعيان الحسيمة عند بوابة العمالة، حيث ألقى خطاباً طلب فيه من الجميع العودة إلى أعمالهم ومنازلهم، مؤكداً أنه في خدمة القانون والعدالة. وأكد أنه يرغب في عودة السلام والنظام إلى الريف، وحث سكان المدينة المغاربة على الاتصال بالمنتفضين لإبلاغهم بما قاله لهم[182]. لم يكن لتصريحات بن العربي أي تأثير يذكر، لأسباب منها أنه كان يتحدث بالعربية والفرنسية فقط، وهو الأمر الذي كان مرفوضًا في الريف. وتوّجت العمليات في الحسيمة في ذلك اليوم بوصول سفينة تحمل تعزيزات عسكرية إلى ميناء المدينة، وتحديداً 300 رجل من الكتيبة الثانية، قادمة من مدينة طنجة. وبعد بضع ساعات، وصلت سفينة أخرى محملة بالأسلحة. وبذلك تم تعزيز الحامية وبدأت المرحلة الثانية من الصراع في الريف، حيث أصبحت المبادرة في يد الجيش المغربي.

خلال الأسبوع الأول من المواجهة، أحرزت الجبهة الريفية بعض النجاحات في البداية، ولكنها تكبدت أيضاً إخفاقات قاسية. ومن بين هذه الإخفاقات، استحالة التفاوض مع السلطات المغربية من جهة، وصعوبة الحصول على الأسلحة من جهة أخرى، حيث لم يتمكنوا من استلام الشحنتين اللتين تم إرسالهما من مصر. على الصعيد العسكري البحت، حققت الجبهة بعض النجاحات مثل السيطرة على الأرض في البداية، وانضمام العديد من القبائل إلى حركة الانتفاضة، وتجريد عدة مواقع عسكرية من السلاح، والسيطرة على الممرات المؤدية إلى الريف، وكذلك السيطرة على طرق المواصلات الرئيسية. على أي حال، كان الهدف الأساسي هو الدفاع عن مشروع سياسي لم يتسنّ تنفيذه قط. ويتضح ذلك من حقيقة أنهم لو شاءوا لكانوا استولوا على مدينة الحسيمة للضغط على الحكومة المركزية، وهو ما كان سيؤدي إلى تعقيد عمليات الجيش المغربي بالإضافة إلى تعريض

[182] الشعبة الثانية. صندوق 10، ملف رقم 120، مذكرة إعلامية رقم 25 بتاريخ 7 يناير 1959. AIMML.

السكان المدنيين، المغاربة والإسبان على حد سواء، للخطر. إلا أن ذلك لم يحدث، وظلت العمليات مقتصرة على المناطق القروية بشكل أساسي.

كما ذكرنا سابقًا، بدأت المرحلة الثانية من الصراع بعد انتهاء المهلة التي حددها محمد الخامس لتسليم السلاح. في هذه الفترة، بالإضافة إلى المواجهة المسلحة، تم شن حملة قمعية على الشعب الريفي. ولتسهيل التحليل، سنقوم بفصل هاتين النقطتين كما هو موضح أدناه.

5.2. ردّ المخزن: تدخل الجيش المغربي

كما رأينا في النقطة السابقة، لم يكن الجيش المغربي المنتشر في الريف كافياً لمواجهة الانتفاضة في البداية، حيث لم يكن هناك سوى كتيبة واحدة فقط، وكانت مقسمة بين مدينتي الحسيمة وتارجيست بشكل أساسي. على أي حال، طوال أسبوع المواجهات، تم نشر قوات في كل من تطوان والناظور، وهما المدينتان اللتان كان من المفترض أن تنطلق منهما الهجمات المضادة لاستعادة السيطرة على الأراضي التي فقدت في البداية. على وجه التحديد، تم استخدام ثمانية كتائب، على الرغم من أنها لم تكن مكتملة العدد، وبالتالي فإننا نقدر أن ما مجموعه حوالي خمسة آلاف جندي قد شاركوا في قمع انتفاضة الريف. نعلم أن حوالي ألف جندي تم إرسالهم من الناظور، وأن كتيبتين تم إنزالهما في ميناء الحسيمة خلال يومي 7 و8 يناير 1959، وأن كتيبة أخرى تم إنزالها في طريس بضعة أيام بعد ذلك. من ناحية أخرى، كانت كتيبة أخرى تتقدم من تطوان نحو تارجيست. ويجب أن نضيف إلى ذلك القوات التي قامت بعمليات قتالية جنوباً، في منطقة تيزي وسلي ومحيط تازة وصفرو. وفي الختام، تم أيضًا نشر قوات في قبيلة تمسمان، والناظور وبالقرب من مليلية، حيث تم تشديد المراقبة على الحدود، لأن الرباط كانت لا تزال مقتنعة بأن هناك تهريبًا للأسلحة من المدينة المحتلة.

لم يستخدم الجيش المغربي وحدات المشاة فحسب، بل استخدم أيضًا مركبات مدرعة على الأرض، سواء لنقل القوات في بعض العمليات أو بعض الدبابات الفرنسية الصنع، وتحديدًا من طراز أ. م. إكس. إلى جانب ذلك، استخدمت مدافع رشاشة مثبتة على بعض المركبات، ومدافع هاون، وبالطبع المدفعية، بالإضافة إلى وسائل نقل القوات[183]. كما استخدمت وسائل جوية، وتحديداً عدة طائرات مقاتلة من طراز موران فرنسية الصنع، بالإضافة إلى طائرات نقل من طراز د.س.3، تم حجزها من شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية. كانت طائرات موران مزودة بمدافع رشاشة وقذائف تم إلقاءها في بعض الأوقات، لا سيما في قبيلة تمسمان، التي كانت الأكثر تضرراً من القصف، وكذلك في قبيلة كَزناية. على الرغم من عدم وجود أدلة على استخدام الأسلحة الكيماوية، إلا أن الحقيقة هي أنه تم استخدام قاذفات اللهب في بعض العمليات الميدانية، لا سيما لإخلاء المنازل[184]. وهذا قد يفسر الحروق التي أصيب بها العديد من سكان المنطقة، فضلاً عن البلبلة التي قد تكون نشأت حول قضية

[183] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 55 المؤرخة 27 يناير 1959
[184] A.G.A. المديرية العامة للمناطق والمقاطعات الأفريقية. تقرير عن الوضع في الريف بتاريخ 31 يناير 1959

مثيرة للجدل مثل استخدام الأسلحة الكيميائية. لذلك، لا توجد لدينا أدلة على استخدامها أو حتى على وجودها. أما بالنسبة للبحرية، ففي ظل عدم امتلاك المغرب لأسطول حربي، لم يتم استخدام سوى السفن المدنية كوسيلة نقل. ما يبدو واضحًا تمامًا هو تورط فرنسا في العمليات، حيث أن طياري الطائرات وبعض الميكانيكيين وموظفي الخدمة الأرضية وأطقم الدبابات وموظفي الاتصالات السلكية واللاسلكية والمدفعيين وحتى الطاقم الطبي كانوا جميعًا من أفراد الجيش الفرنسي[185].

أما بالنسبة للعمليات الميدانية، فقد تم في البداية تعزيز حامية الحسيمة، وكسر الحصار المفروض على المدينة نفسها والاستيلاء على مطار إمزورن، وكسر الحصار المفروض على تارجيست والاستيلاء على آيث حذيفة وبني بوفراح، بالإضافة إلى التحكم في الطرق الرئيسية، ثم في مرحلة ثانية، فرض السيطرة على المواقع الموجودة في عمق المنطقة، وتحديداً في المنطقة المحيطة بمدينة الحسيمة نفسها، أي قبائل آيث توزين وآيث ورياغر وتمسمان وبني يطفت. وكما ذكرنا، أُنشئت خطوط دفاع أخرى للجيش المغربي جنوب هذه القبائل لمنع هروب المنتفضين وعزل هذه المناطق عن منطقة تازة وفاس وصفرو، حيث دارت معارك أيضاً. وقد ترافقت هذه العمليات العسكرية مع عمليات سياسية، وهذا هو العنصر الثاني الذي يجب أخذه بعين الاعتبار والذي كان غائباً في الأسبوع الأول من الصراع. كان لإعلان محمد الخامس الذي طلب فيه من المنتفضين تغيير موقفهم وتسليم أسلحتهم تأثير أولي، حيث كانت قبيلة بني حوزمار، في ضواحي تطوان، ثم قبيلة بقوية، في ضواحي الحسيمة، أول المناطق التي توقفت عن مقاومة السلطات المركزية. في اليوم الثامن، ألقى العديد من المنتفضين من قبائل آيث توزين وتفارسيت وآيث أوليشك أسلحتهم، بينما واصلت قبائل أخرى، مثل قبيلة تمسمان، القتال. على أي حال، يبدو أن بدء هذه العمليات العسكرية قد شجع التمرد في مناطق كانت حتى ذلك الحين تنعم بقدر من الهدوء، مثل مناطق آيث يزناسن وحتى أبعد من ذلك، في منطقة بوعرفة. من ناحية أخرى، ظل العديد من المنتفضين غير المسلحين مختبئين على سفوح الجبال القريبة من مليلية، في أكركور، ومحيط سوق الأحد وغابات مرسى طْرِيفَة، ربما بنية اللجوء إلى مليلية[186]. الحقيقة هي أن العديد منهم قد عبروا بالفعل إلى المدينة المحتلة، وكان آخرون سيفعلون ذلك خلال ما تبقى من الشهر. في الواقع، قامت السلطات العسكرية الإسبانية بفتح مخيم للاجئين في المدينة اعتبارًا من 29 يناير، ولكننا سنتناول هذا الموضوع لاحقًا.

إذا ركزنا على سجل العمليات العسكرية على الأرض، فإن الإجراءات الأولى تم تنفيذها في الثامن من يناير، عندما تم إنزال 132 جنديًا جديدًا من الجيش المغربي ينتمون إلى الكتيبة الثانية في الحسيمة، بالإضافة إلى 400 جندي آخرين كانوا قد وصلوا في اليوم السابق. أمر العامل الجديد في اليوم الثامن بأن تجوب عدة مركبات عسكرية مزودة بمكبرات صوت شوارع المدينة تبلغ السكان بضرورة العودة إلى أعمالهم ومتاجرهم، وكذلك بضرورة عودة التلاميذ إلى المدارس، التي كانت قد توقفت عن العمل هي الأخرى. بالإضافة إلى اتخاذ هذا القرار، أعلن أيضًا عن إجراء يهدف إلى

[185] المرجع نفسه

[186] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 18. الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 37 المؤرخة 8 يناير 1959

تحفيز أهالي المنتفضين على إقناعهم بإلقاء أسلحتهم والتوجه إلى مقر العمالة. وهكذا، أكد لهم أنه سيمنحهم عدة تصاريح مرور ليوزعوها على المنتفضين حتى يتمكنوا من الالتحاق بالمدينة[187].
الحقيقة أن هذا الإجراء بدا غير منطقي إلى حد ما، حيث لم يكن هناك من سبيل لتسليم هذه التصاريح إلى المنتفضين الموجودين في الجبال، مما يوحي بأنه كان مجرد إجراء دعائي لحث أفراد أسرهم على الوشاية بهم. ومن بين الإجراءات الأخرى التي أعلنها العامل، إعلان حظر التجول الذي سيتم تعليقه في الساعات الأولى من بعد الظهر، بحيث أصبح بإمكان السكان المغاربة التنقل بحرية في المدينة، شريطة ألا يتجاوز عدد أفراد المجموعة ثلاثة أشخاص، لأن ذلك كان ممنوعًا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء لم يشمل السكان الإسبان.

وبالنسبة للعمليات العسكرية التي جرت في ذلك اليوم، وبصرف النظر عن وصول تعزيزات جديدة عن طريق البحر، فقد انطلقت في نفس المساء قافلة متجهة إلى إمزورن بهدف رفع الحصار عن الموقع والاستيلاء على المطار، حيث كان ذلك ضروريًا لتطور العمليات في الأيام التالية. وبلغ مجموع القوات التي تم نقلها في شاحنات إلى منطقة القتال حوالي مائة فرد. لم يتم تنفيذ جميع الإجراءات المقترحة في البداية، حيث لم يتمكن الجزء الآخر من أفراد الكتيبة رقم 2 الذين كان من المفترض أنزالهم على شاطئ طريس من القيام بذلك في النهاية بسبب ضغط المنتفضين الذين كانوا يدافعون عن السواحل في تلك المنطقة. كان هذا الإنزال ضروريًا لمحاولة كسر الحصار المفروض على بني بوفراح، وهي منطقة أخرى من أكثر المناطق اشتعالاً. من جانبها، لم تنجح العملية الأولى للكتيبة رقم 14 في كسر حصار آيث حذيفة في البداية، وفقًا لما استطاعت الشعبة الثانية التقاطه في رسالة لاسلكية، حيث أصيب ثلاثة جنود مغاربة في تلك المعركة[188].

في التاسع من يناير، اشتدت حدة الأعمال الحربية، حيث كان من بين أهداف القوات المسلحة المغربية السيطرة على جسر نهر النكور، وكسر حصار أربعاء تاوريرت، ووصول الكتيبة التاسعة القادمة من الناظور إلى بلدة إمزورن، ليحاول بعد ذلك طرد المنتفضين من المطار والاستيلاء عليه. كانت هذه الكتيبة التاسعة تحت قيادة العقيد أفقير، اليد اليمنى لولي العهد، الحسن الثاني، في هيئة الأركان العامة. في الواقع، ومن خلال رسالة التقطتها الشعبة الثانية، عُلم أن أفقير قد استولى على جسر نهر النكور في مساء يوم 8 يناير، حيث قضى الليلة، ليخرج في اليوم التالي إلى إمزورن[189].
لا شك أن القتال في هذه القرية الأخيرة كان الأعنف في ذلك اليوم التاسع، حيث أسفر عن سقوط قتيلين بين الجنود المغاربة، بالإضافة إلى 18 جريحًا، تم نقلهم إلى المستشفى المدني في الحسيمة.

في ذلك الصباح، استمر وصول السفن إلى ميناء الحسيمة. وهكذا، علمنا بوصول سفينة جديدة تقل 450 جنديًا من الكتيبة السابعة ومعدات كثيرة. بعد ذلك بقليل، وصلت سفينة أخرى تحمل المزيد من المعدات الحربية، وحوالي الساعة الواحدة ظهرًا، وصلت سفينة أخيرة تقل 80 جنديًا آخرين. طوال

[187] الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 28 بتاريخ 8 يناير 1959. AIMML.
[188] الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 27 المؤرخة 8 يناير 1959. AIMML.
[189] المرجع نفسه. صندوق 10. ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 30 بتاريخ 9 يناير 1959. AIMML.

الصباح، حلقت عدة طائرات فوق المدينة والمناطق المحيطة بها، بعضها طائرات استطلاع. يبدو أن وصول هذه القوات الجديدة كان بهدف الإنزال على شاطئ السواني، شرق الحسيمة. وهكذا، تمت مصادرة عدة قوارب صيد لنقل هذه القوات، لكن سوء حالة البحر حال دون القيام بالإنزال في المنطقة المختارة[190]. وأخيرًا، اكتملت العمليات بعد ظهر ذلك اليوم بأول قصف على قبيلتي تمسمان وآيث توزين، على الرغم من انخفاض شدته، وفقًا لتقارير الشعبة الثانية. وقد أدى هذا الأمر إلى تفاقم حالة الغضب بين أهالي تمسمان، حيث كانت المنطقة بأكملها في حالة حرب. ويبدو أن طائرة ذات محركين كانت تحلق إلى جانب الطائرات المقاتلة، حيث يُفترض أن الحسن الثاني كان يشاهد تلك الهجمات من على متنها.

في اليوم التالي، العاشر من يناير، وقعت واحدة من أعنف المعارك في المنطقة، حيث تجددت محاولات كسر الحصار المفروض على مطار إمزورن، ولهذا الغرض تم نشر ما يقرب من 500 جندي قادمين من الحسيمة، في الوقت الذي انضمت فيه إلى الهجمات الكتيبة التي يقودها العقيد أوفقير. يبدو أن هذه العملية استمرت قرابة أربع ساعات، وخلال المعارك حلقت طائرة ذات محركين كانت تقل، وفقًا لمصادر من الشعبة الثانية، كلًا من ولي العهد الحسن الثاني والجنرال محمد أمزيان[191]. لم تكن هذه هي العملية الوحيدة في ذلك اليوم، فقبل ساعات من بدء هذه العملية، تم قصف قبيلة تمسمان بقوة لم يسبق لها مثيل حتى ذلك الوقت. كما شوهدت بعض الانفجارات عند مصب نهر النكور، بالقرب من شاطئ السواني المذكور أعلاه.

انتهت عملية المطار القديم في إمزورن، بنجاح بالنسبة لقوات الجيش المغربي. وهكذا، تمكنوا من الاستيلاء على المطار وإخلاء المنطقة. تمكنت الطائرة التي كان على متنها كل من الجنرال أمزيان والحسن الثاني من الهبوط أخيرًا، وفي حوالي الساعة الخامسة مساءً، توجه كلاهما تحت حراسة مشددة إلى الحسيمة عبر الطريق البري، ووصلا إلى مقر العمالة، حيث عقدا اجتماعًا قصيرًا مع العامل. بعد ذلك، غادرا إلى تطوان. أما العقيد أوفقير فقد ظل في الحسيمة، حيث وصل إلى المدينة بعد حوالي ساعتين برفقة قافلة كبيرة من الشاحنات وسيارات الجيب والمركبات المدرعة وسيارات الإسعاف. كان في إحدى هذه السيارات اثنان من المدنيين الإسبان كانا يسكنان في محيط المطار وأصيبوا بجروح على يد الجيش المغربي. أثار وجود أوفقير بعض القلق بين المعمرين الإسبان، حيث كان في تلك الليلة نفسها طرفًا في مشادة في مقر النادي الرياضي الإسباني، والتي سنناقشها لاحقًا، نظرًا لتداعياتها المحتملة من الناحية الدبلوماسية بين حكومتي إسبانيا والمغرب. لم تكن هذه هي المعارك الوحيدة التي وقعت في العاشر من يناير، فقد وقعت معارك أخرى في منطقة آيث حذيفة، مع نشر أعداد هائلة من القوات والمعدات العسكرية من جانب الجيش المغربي. أما آخر المناطق التي تعرضت لأضرار جسيمة، في هذه الحالة قبل يوم واحد، فكانت قرية بُوعَرْمَة، بالقرب

190 المرجع نفسه. صندوق 10. ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 31 بتاريخ 9 يناير 1959 .AIMML

191 الشعبة الثانية. الصندوق 10. الملف 10، مذكرة إعلامية رقم 33 بتاريخ 10 يناير 1959 .AIMML

من تلامغايث، حيث أفادت مصادر من الجيش الإسباني أنها دمرت بالكامل تقريباً على يد القوات المسلحة المغربية[192].

كما ذكرنا سابقًا، كانت الأنشطة السياسية موازية لعمليات الجيش المغربي في الريف. وهكذا، أكد الحسن الثاني قبل يوم واحد من هذه العمليات *أن وجود الجيش في المنطقة كان بسبب الحاجة إلى نقل رسالة الملك، لتأكيد سلطته على جزء من المملكة كان يعاني من سوء إدارة لا جدال فيه*[193].
بالإضافة إلى ذلك، أشار أيضًا إلى أن الجيش كانت له مهمة ثانية، وهي تلقين الرّيفيين مبادئ التربية المدنية. كانت وكالة الأنباء الإسبانية أقل تحفظًا فيما تنشره من معلومات للرأي العام، ربما لأنها كانت أقل خضوعًا للرقابة من جريدة إفريقيا، التي كانت تصدر باللغة الإسبانية في تطوان. وهكذا، نشرت وكالة الأنباء الإسبانية في تلغرام الريف تصريحات أخرى لولي العهد أكد فيها أن هناك يداً أجنبية وراء انتفاضة الريف، مشيراً أيضاً إلى أن حكومة الملك لديها أدلة موضوعية وذاتية على ذلك[194]. بهذا التصريح، تبنى الحسن الثاني أيضاً رؤية حزب الاستقلال حول هذه القضية، وأظهر أنه فعل الشيء نفسه مع أيديولوجيته الوطنية.

إلى جانب هذه التصريحات، ولتبرير التدخل الأجنبي المفترض في انتفاضة الريف، أضاف ولي العهد أنه لا يوجد بلد يقوم بثورة ضد نفسه لمجرد معارضة بعض القضاة والسلطات. ومما لا شك فيه أن الحسن الثاني لم يثبت فقط عدم إلمامه بمشاكل المنطقة الشمالية، بل أيضاً بمطالب الجبهة الريفية للتطهير، حيث لم يسبق لها أن دعت إلى الثورة. ولتخفيف حدة هذه التصريحات، أشار أيضًا إلى أنه سيتم قريبًا معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، متجاهلًا بذلك القضية السياسية، ليس فقط في شمال المغرب، بل في كل البلاد التي كان يحكمها والده. أخيراً، وبعد زيارته إلى الحسيمة وفي عملية تضليل إعلامي، أصر الحسن الثاني في نفس اليوم العاشر من يناير في تصريحات أخرى على أن القوات المغربية لا تشن عمليات حربية في الريف، وهو أمر غير قابل للتصديق في ضوء الأحداث التي ذكرناها بالتفصيل[195].

في 11 يناير، استمرت المعارك في أربعاء تاوريرت، دون أن تتمكن قوات الجيش المغربي من السيطرة على المنطقة. وبالتالي، نعلم أن أربعة جنود لقوا حتفهم في القتال في ذلك اليوم، بالإضافة إلى الثلاثة الذين لقوا حتفهم في القتال الذي دار في اليوم السابق في إمزورن. إلى جانب ذلك، توجهت القوات أيضاً إلى بني بوفراح وسنادة، وهما المنطقتان الأخريان اللتان كانتا لا تزالان محاصرتين من قبل المنتفضين. حالت الظروف الجوية السيئة دون استخدام الطيران، ولكن تجدر الإشارة إلى حقيقة أخرى وهي وصول العديد من الأهالي الذين فضلوا الاستسلام وطلب العفو من السلطات إلى عمالة الحسيمة. بدأ هؤلاء في الوصول في وقت متأخر من بعد الظهر، وكان العديد

192 الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 46 المؤرخة 9 يناير 1959. AIMML.
193 جريدة أفريقيا، السبت 10 يناير 1959.
194 وكالة الأنباء الإسبانية، 10 يناير 1959.
195 جريدة أفريقيا، 11 يناير 1959.

منهم يحملون الأسلحة التي استولوا عليها من أفراد القوات المسلحة المغربية في الأيام التي سبقت القتال. في اليوم التالي، توقفت المعارك في إمزورن، بعد أن تيقنت السلطات من سيطرة الجيش المغربي المطلقة على المطار، لتنتهي بذلك العملية التي بدأت قبل يومين. بالإضافة إلى ذلك، تمت إعادة تشغيل خط الهاتف بين تارجيست وآيث حذيفة، وكان من المتوقع أن يعود إلى الخدمة بعد يوم واحد ليربط بينها وبين مدينة الحسيمة[196]. من ناحية أخرى، من المستحيل معرفة التفاصيل الكاملة بشأن العمليات العسكرية الأخرى التي تم تنفيذها في عمق المنطقة. على أي حال، كل شيء يشير إلى أن خطط هيئة الأركان كانت تهدف إلى إعادة النظام في النقاط المذكورة، وهي الأهم، وحث بقية المسلحين المختبئين في الجبال على الاستسلام. ورغم أن العديد من فرق القبائل سلمت أسلحتها وطلبت العفو، إلا أن فرقاً أخرى لم تفعل ذلك، مما أدى إلى توتر واضح. وقد أدى ذلك إلى استخدام القمع ضد المدنيين كوسيلة لإجبارهم على الاستسلام، على الرغم من أن الطريقة المستخدمة في كثير من الأحيان كانت التعذيب، بشكل منهجي ومتعمد. لا نعرف سوى حالتين فقط لقبيلتين كاملتين قبلتا الاستسلام، وهما حالة بقوية، التي سبق ذكرها، وبني حوزمار، القريبة من تطوان.

الخوف من الانتقام والتعذيب، الذي بدأ منذ اللحظة الأولى، دفع في كثير من الحالات عائلات العديد من المنتفضين إلى النزوح معهم إلى الجبال، بسبب الخوف الذي كانوا يشعرون به من القوات المسلحة المغربية، حيث كانت أعمال النهب والتعذيب والاغتصاب وتدمير المنازل تحدث بشكل متكرر في تلك الأيام. كانت جميع هذه الأعمال مقصودة، حيث أفاد تقرير للشعبة الثانية، بعد الحصول على معلومات من نقيب في القوات المسلحة المغربية، أن الأوامر كانت تقضي بتدمير القبائل التي تبدي مقاومة دون رحمة[197]. تسارعت الأحداث اعتبارًا من 12 يناير، عندما وصل المستشار الملكي السابق لحسن اليوسي، الذي كان مطلوبًا للعدالة بسبب الاتهامات الموجهة إليه بمشاركته المفترضة في انتفاضة تافيلالت عام 1957، إلى مليلية كلاجئ. ولم يعلموا في الرباط بهذا الأمر حتى يوم 14. بالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن الجيش المغربي من العثور على أحد قادة الانتفاضة، محمد سلام أمزيان، الذي توجه جنوبًا نحو عمق المنطقة الجبلية للاحتماء مؤقتًا. يبدو أن العمليات العسكرية في المنطقة القريبة من الحسيمة كانت تسير في صالح القوات المسلحة المغربية. وهكذا، تمت إعادة الاتصال الهاتفي بين آيث حذيفة والحسيمة وبين الحسيمة والناظور.

أدت "إنجازات" الجيش هذه إلى سفر العديد من أعضاء الحكومة إلى الحسيمة للوقوف على أرض الواقع على العمليات العسكرية. وكان أول من قام بذلك يوم 14 يناير وزير الداخلية ووزير الدفاع، في نفس الصباح الذي كان فيه الحسن الثاني، في الرباط، يقدم تقريراً إلى والده محمد الخامس عن الإجراءات التي اتخذت في المنطقة الشمالية تحت قيادته في هيئة الأركان العامة. الحقيقة أن كلا الوزيرين كان لهما دور آخر يؤديانه في المنطقة، وهو تعيين سلطات مدنية جديدة في جميع القبائل، مع استثناء واحد، وهو أن يعمل بجانب كل منها ما يشبه مفتشاً سياسياً وإدارياً، وهو منصب سيشغله

[196] AIMML .الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 41 المؤرخة 12 يناير 1959
[197] AIMML. .الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 42 المؤرخة 13 يناير 1959

أحد أفراد القوات المسلحة[198]. إلى جانب ذلك، تسربت أيضًا معلومة حول كون الوزيرين كانا يرغبان في منع أعضاء حزب الاستقلال من شغل هذه المناصب المدنية، وهو أمر غير قابل للتصديق بالنظر إلى أن كلاهما كانا ينتميان إلى هذا الحزب. وأخيراً، في حوالي منتصف النهار، غادر الوزيران على متن طائرة متجهة إلى تطوان. وأدى هذا التدخل إلى اتخاذ الحكومة إجراءات جديدة على هامش الإجراءات العسكرية، مما أدى إلى بدء مرحلة جديدة في حل النزاع.

لم تدم الفرحة طويلاً بين القادة العسكريين المغاربة، حيث اندلعت معارك جديدة يوم 14 يناير في تمسمان وأنوال وإمزورن. وكأن ذلك لم يكن كافياً، انضمت تيزي وسلي إلى قضية المنتفضين، مما أظهر وجود حركة تحرير راسخة في جميع أنحاء المنطقة، تتجاوز المنطقة الإسبانية السابقة، فتيزي وسلي تقع في منطقة كَزناية، التي كانت جزءاً من المحمية الفرنسية منذ عام 1926. وعلى أي، فإن لجوء محمد سلام أمزيان إلى تلك المنطقة الجبلية قد يكون حفز سكانها على الانتفاضة، إضافة إلى دورها المهم في الفترة التي سبقت استقلال المغرب، حيث كانت مسرحاً لمعارك ضارية بين جيش التحرير والجيش الفرنسي.

استمرت الأنشطة السياسية خلال يوم 17 يناير، حيث زار مدينة الحسيمة كل من رئيس الوزراء عبد الله إبراهيم ووزير الاقتصاد عبد الرحيم بوعبيد، اللذان كانا قد أمضيا الليلة السابقة في مدينة تطوان. وفي تلك المدينة ناقشوا مع السلطات المحلية والإقليمية موضوعًا بالغ الأهمية وهو إعادة هيكلة المنطقة الشمالية والريف سياسيًا. وفي اليوم نفسه، وصل إلى مطار إمزورن ولي العهد الحسن الثاني والجنرال أمزيان. أما رئيس الوزراء، فقد أكد أن دور الجيش المغربي "تربوي واجتماعي"، مكرراً نفس الخطاب الذي ألقاه الحسن الثاني قبل أيام[199]. كما أكد أن مشكلة الريف كانت "اقتصادية واجتماعية" وأعلن عن برنامج لمساعدة هذه المنطقة. في غضون ذلك، أمر عامل الحسيمة بالاستجابة لشكاوى جميع الأشخاص الذين تعرضوا لأضرار أو خسائر في ممتلكاتهم جراء الأعمال العسكرية الأخيرة. ومن الواضح أن ذلك لم يشمل أقارب المنتفضين الذين دمرت ممتلكاتهم عمداً.

بينما كان هذا يحدث في المنطقة القريبة من الحسيمة، أصدرت القيادة العامة للجيش المغربي أوامر بتعزيز المراقبة على الحدود المحيطة بالمدينة المحتلة. على الرغم من أن الهدف في البداية كان مراقبة تهريب مزعوم للأسلحة لم يحدث قط، إلا أنه بعد معرفة وجود عدد كبير من المنتفضين الذين لجأوا الى المدينة، تم تشديد الرقابة لمنعهم من الوصول إليها. في الواقع، منذ 16 يناير، حظر المغرب دخول المغاربة إلى المدينة المحتلة ما لم يكونوا حاملين لتصريح مرور. بالإضافة إلى ذلك، زادت المراقبة داخل مليلية، كما أرسل حزب الاستقلال عملاء له بهدف مراقبة اللاجئين وإثارة الفتنة بين المنتفضين أنفسهم[200]. على أي حال، لم يمنع أي من ذلك وصول المزيد من اللاجئين،

[198] الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 44 المؤرخة 15 يناير 1959. AIMML.
[199] جريدة أفريقيا، 18 يناير 1959.
[200] المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 1، مذكرة إعلامية رقم 64 بتاريخ 12 يناير 1959. AIMML.

والأسوأ بالنسبة للمغرب هو مغادرة بعضهم إلى شبه الجزيرة، مثل اليوسي نفسه، الذي وصل يوم 17 يناير مع مجموعة أخرى من المنتفضين إلى ميناء مالقة.

يوم 18 يناير، عاد رئيس الأركان المغربي، الحسن الثاني، إلى الحسيمة بهدف التوجه إلى منطقة تماسينت، حيث كان القتال لا يزال مستمراً بين الجيش المغربي والمنتفضين. وأيًّا كان الحال، فبعد تحقيق الأهداف العسكرية الأولى المذكورة أعلاه، كانت مهمة الجيش المغربي هي تحديد مكان زعيم الانتفاضة، محمد سلام أمزيان، اعتقادًا منه أن القبض عليه قد يقضي على الانتفاضة نهائيًا. يبدو أن معلومات الجيش المغربي كانت تفيد بأن سلام قد يكون في الجبال القريبة من تماسينت، مما دفع ولي العهد إلى التوجه إلى منطقة القتال في ذلك اليوم. الحقيقة هي أن سلام كان أبعد من ذلك بقليل، وكان هدفه الوصول إلى مليلية بأي وسيلة ممكنة لطلب اللجوء هناك. على أي حال، سيكون يوم 19 هو اليوم الذي سيتأكد فيه بشكل قاطع أن محمد سلام أمزيان كان يتواجد في منطقة كَزناية. كان المكلف بالبحث عنه هو العقيد أوفقير نفسه، قائد الكتيبة التاسعة. وقد اتصل بالحسن الثاني في نفس اليوم لتأكيد هذه المعلومات التي التقطتها محطة الراديو التابعة للشعبة الثانية[201]. أصبحت مطاردة سلام هدفاً ذا أولوية قصوى بالنسبة للقيادة العامة للجيش، وهو ما يفسر إرسال عدة فرق كوماندو إلى المنطقة، ليس فقط من الكتيبة التاسعة بل أيضاً من الكتيبة الأولى المتمركزة في تارجيست. وأخيرًا، استنادًا إلى المعلومات التي حصل عليها الجيش المغربي، يبدو أن محمد سلام أمزيان ومجموعة من المنتفضين شوهدوا آخر مرة بالقرب من جبل كوين، بين بلدتي بورد وأكنول.

كما ذكرنا سابقًا، قررت هيئة الأركان العامة المغربية تشديد المراقبة على المناطق المجاورة للحدود مع مليلية، الأمر الذي تسبب في العديد من الحوادث، ليس فقط بين السكان المغاربة أنفسهم، بل أيضًا مع الجنود الإسبان الذين كان عليهم أن يقوموا بإجراء المناوبات مع الحاميات الإسبانية التي كانت لا تزال تؤدي خدمتها في المناطق المجاورة للمدينة، ولكن على الأراضي المغربية. وهكذا، في 20 يناير، نشر الجيش المغربي سرية من الفرسان قوامها حوالي 60 فردًا، بالقرب من معبر حدودي صغير يسمى باخاريس، بالقرب من معبر بني انصار. بالإضافة إلى ذلك، تم أيضًا فرض الأحكام العرفية في جميع أنحاء إقليم الناظور، كوسيلة أخرى لبسط الرقابة على السكان[202].

إلى جانب هذه الإجراءات، لم تتوقف الأنشطة السياسية في المنطقة الشمالية. ففي 22 يناير، وصل وزيرا الفلاحة والأشغال العمومية إلى الناظور ثم إلى الحسيمة، تحت ذريعة الإعلان عن استثمارات جديدة في المنطقة. كما أعلنت الحكومة عن طرق جديدة للحصول على قروض من أجل القيام ببعض الاستثمارات في شمال المغرب. وبعد بضعة أيام، أعلنت هذه الأخيرة عن توجيهات جديدة للعمال من أجل الحفاظ على الأمن في المنطقة. وهكذا، اعتبارًا من 25 يناير، أصبح بإمكانهم إصدار أوامر للشرطة والقوات المساعدة، على الرغم من أنه لم يكن مسموحًا لهم بأي حال من

[201] الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 50 المؤرخة 19 يناير 1959 .AIMML.
[202] الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 128 المؤرخة 20 يناير 1959 .AIMML

الأحوال القيام بعمليات عسكرية[203]. لكن على الرغم من أهمية هذه الإجراءات من الناحية السياسية، تراكمت المشاكل على هيئة الأركان العامة بسبب اندلاع انتفاضات جديدة في مناطق أخرى من المغرب. وهذا ما يفسر إنشاء مقر قيادة الحسن الثاني في مدينة فاس، وتحديداً يوم 3 فبراير. وهكذا، اندلعت انتفاضات في ضواحي أهرمومو، المعروفة حاليًا باسم رباط الخير، وكذلك في قبيلة بني أوراين، حيث كان قائدها محمد بن عبدو في حالة تمرد أيضًا. تجدر الإشارة إلى أن تازة كانت قد تمردت أيضًا ضد السلطة المركزية، ولم يتمكنوا من إجبارها على الاستسلام حتى أوائل فبراير. في المجموع، تم استخدام ستة كتائب من الجيش لقمع هذا التمرد على الجبهات المذكورة أعلاه. في الواقع، لم يتمكنوا من إجبار القائد موحا أوحدو على الاستسلام حتى يوم 3 فبراير[204]، وذلك بعد أن منحه الحسن الثاني العفو.

فيما يتعلق بمنطقة الحسيمة، نجحت العمليات العسكرية في فرض الاستقرار على المنطقة والسيطرة على الانتفاضة، على الأقل في المراكز السكانية الأكثر أهمية، وهي إمزورن وأجدير والحسيمة وآيث حذيفة وبني بوفراح وتارجيست. استمرت عمليات القمع والبحث عن مسؤولي الانتفاضة، ففي 26 يناير، تم اعتقال الحاج سيدي شعيب، وهو الناظر السابق للأحباس، الذي اتُهم بلعب دور مهم في انتفاضة الريف. كان أصله من آيث بوعياش. ولا شك أن نشر القوات العسكرية في وادي النكور، من مفترق الطرق في أربعاء تاوريرت إلى الحسيمة، كان من أهم العمليات، كما يتضح من حجم الموارد المستخدمة، بغض النظر عن موقع المنطقة التي تضم ما مجموعه سبع سرايا بالإضافة إلى كتيبتين كاملتين، واحدة على الطريق الذي يربط تمسمان بجسر نهر النكور وأخرى في ضواحي الحسيمة، على طريق الناظور. ويجب أن نضيف إلى ذلك كمية كبيرة من العتاد الحربي. وفقًا للمعلومات التي قدمتها الشعبة الثانية، نعلم بوجود ثلاث دبابات متمركزة على جسر نهر غيس، من جهة أجدير، وجزء من الكتيبة الخامسة مع العديد من شاحنات النقل في إمزورن، وطائرة ذات محركين وطائرتين مقاتلتين في مطار إمزورن، ثلاث دبابات، وثلاث مدافع رشاشة آلية وحوالي 25 شاحنة نقل جنود في آيث بوعياش، وخمس دبابات على جسر نهر النكور إلى جانب ثلاث مدافع آلية، وثماني مدافع رشاشة آلية، وعشر شاحنات نقل جنود وثماني سيارات إسعاف. وأخيرًا، في اتجاه المرتفعات، على طريق الناظور، عند منعطف بوعرمة، كانت هناك ثلاث دبابات مموهة، ومدفع رشاش آلي، ومدفعا هاون[205].

إلى جانب هذه القوات، يجب إضافة سريتين أخريين في بيني بوفراح وطريس، بالإضافة إلى قوات أخرى منتشرة في مرتفعات بني عمارت، شرق وجنوب تماسينت. وأخيراً، تمركزت قوات إضافية في دار الدريوش وسلوان وتلامغايث. في هذه الأخيرة، تم نشر قوات من الكتيبة 16 إلى جانب مركبات مدرعة. يمكننا أن نلاحظ أنه كان انتشارًا كبيرًا للقوات لم يفلح إلا في تهدئة الانتفاضة في مناطق محددة يسهل الوصول إليها. ومع ذلك، لم يكن بإمكان هذه الوسائل التحرك في عمق

[203] جريدة أفريقيا، الأحد 25 يناير 1959.

[204] A.G.A. وزارة الشؤون الخارجية. القنصلية الإسبانية في فاس، 3 فبراير 1959. المذكرة رقم 36، الملف 6431/رقم 12. الصندوق 16017/82

[205] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 55

الأراضي، بسبب قلة الطرق الصالحة للمركبات والتضاريس المعقدة التي اضطرت القوات إلى تحريك وحدات صغيرة للبحث عن المنتفضين. وهذا ما يفسر استخدام الطيران لرشق بعض القرى بالرصاص وقصف المداشر المعزولة، اعتقادًا بأن المنتفضين يختبئون فيها. وتسبب هذا الوضع في سقوط العديد من الضحايا بين السكان المدنيين.

لم تدم الفرحة طويلاً داخل هيئة الأركان، حيث اندلعت محاولات جديدة للانتفاضة في 26 يناير في آيث يزناسن وتاوريرت وبركان، بالإضافة إلى زايو. كانت هذه المناطق بعيدة عن الريف. لكن لم يكن الحال كذلك في غمارة، حيث اندلعت أيضًا بعض الاشتباكات في منطقة الجبهة، في 29 يناير، مما استلزم إرسال قافلة تضم حوالي 130 مركبة. أثناء وقوع هذه الأحداث، كان جهاز الأركان يواصل تعقب محمد سلام أمزيان، الذي كان لا يزال مختبئًا في جبال كَزناية، حيث كانت هذه العملية ذات أولوية بعد تأمين البلدات الرئيسية في الريف. ويبدو أنه كان يحاول الوصول إلى مليلية. في البداية، كان يريد القيام بذلك عن طريق البحر، لكن انتشار القوات العسكرية المغربية كان يثنيه عن ذلك. ولعل هذا هو السبب الذي دفعه في النهاية إلى اتخاذ قرار القيام بذلك عن طريق البر. ويبدو، في ضوء المعلومات التي حصلت عليها الشعبة الثانية، أن العقيد أوفقير نفسه كان يقود عمليات البحث عن زعيم انتفاضة الريف والقبض عليه، دون نجاح يذكر، حيث تمكن هذا الأخير من الوصول إلى مليلية.

على الحدود بين مليلية والمغرب، لم تكن الأمور على ما يرام منذ أن علمت هيئة الأركان العامة المغربية أن السلطات الإسبانية قد افتتحت في 29 يناير مخيماً للاجئين في المدينة. وفي هذا الصدد، ونظراً لأنه كان قد تم قبل ذلك بأيام حظر دخول المغاربة إلى مليلية، أصدر عامل الناظور يوم 29 يناير أوامر إلى القوات المسلحة المنتشرة حول المدينة المحتلة بإطلاق النار على أي مغربي يقترب من المراكز المقامة على حدود مليلية أو يحاول عبورها بشكل غير قانوني. كان الهدف الرئيسي من هذا الإجراء هو منع استمرار وصول اللاجئين إلى المدينة. وبعد يوم واحد، منعت أوامر جديدة سكان قبيلة مزوجة وفرقة فرخانة من دخول مليلية، حيث كانت السلطات تخشى أن يثور هؤلاء ضد القوات المسلحة المغربية[206]. بعد ذلك، وبما أن مخيم اللاجئين الذي أنشأه الإسبان كان يقع في منطقة كابريريثاس، بالقرب من ثكنة اللفيف، تم تعزيز الرقابة على الحدود في ماري واري والفرشات الثلاث، وهما أقرب نقطتين إلى المخيم. تم نشر ما مجموعه 70 جنديًا في هذه النقاط[207]. لولا وقوع حادث خطير على الحدود بين الجيشين المغربي والإسباني في نفس اليوم، 30 يناير، لما كانت هذه الأحداث أكثر من مجرد قصص طريفة، حيث طلبت القيادة العامة المغربية من السلطات الإسبانية السماح لقواتها العسكرية بالمرور عبر المدينة لتوزيعها على مختلف المراكز الحدودية التي تم تعزيزها، لأنها لم تكن على اتصال جيد فيما بينها[208]. وبطبيعة الحال رفضت السلطات

---

206 AIMML. الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 217 المؤرخة 30 يناير 1959

207 AIMML. المرجع نفسه. مذكرة إعلامية رقم 222 بتاريخ 30 يناير 1959

208 AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 61 المؤرخة 31 يناير 1959

الإسبانية ذلك، وتم نقل هذه المعلومات إلى أوفقير نفسه، لذا نفهم أن قرار تنفيذ هذه المناورة كان قراره هو أيضاً.

مع اقتراب نهاية شهر يناير، بدا أن الجيش المغربي قد تمكن من قمع الانتفاضة في منطقة الريف، ولكن ليس في المنطقة الجنوبية المعروفة باسم مثلث الموت، ولا سيما تيزي وسلي، حيث استمرت العمليات العسكرية لعدة أسابيع أخرى. في بقية الأراضي، كانت العمليات عبارة عن عقاب من جهة، والبحث عن قادة الانتفاضة من جهة أخرى. وهكذا، في 29 يناير، تم القبض على الحاج علي بن محمد العبدلاوي، القائد السابق للحسيمة، والمدير السابق للمدرسة الإسلامية في الناظور، باعتباره زعيمًا مفترضًا للانتفاضة، والذي ينتمي لفرقة آيث عبد الله التابعة لقبيلة آيث ورياغر. إلى جانب ذلك، واصلت السلطات المغربية الإصرار على ضرورة استسلام المنتفضين، ووعدتهم بالعفو إذا سلموا أسلحتهم. والحقيقة أن العديد منهم سيتعرضون للانتقام، وهو ما ثبط عزيمة بعضهم عن وضع حد للانتفاضة. كل ما نعرفه عن هذه المرحلة الثانية من العمليات العسكرية هو أنه بين 3 و7 فبراير، دارت معارك عنيفة في تيزي وسلي بين المنتفضين والجيش المغربي. فخلال اليوم الخامس، توجه حوالي 4000 منتفض كانوا لا يزالون نشطين جنوباً، باتجاه تازة، هاربين من قصف سلاح الجو المغربي. أما المعركة الكبرى الأخيرة، فستكون في أسرافيل في السابع من فبراير، وستكون في هذه الحالة بمبادرة من القوات المنتفضة ضد معسكر للجيش المغربي. كانت هذه آخر مرة شوهد فيها محمد سلام أمزيان في المنطقة، حيث بدأ منذ ذلك الحين رحلة هروب ستقوده إلى مليلية، حيث سيصل في الرابع من مارس بصفته لاجئًا.

لا ينبغي أن تجعلنا العمليات العسكرية في الريف نغفل عن الأزمة السياسية التي كان يمر بها حزب الاستقلال منذ بضعة أشهر، والتي ازدادت حدة بالتزامن مع انتفاضة الريف. ففي حزب الاستقلال، كان التعايش بين الجناح اليساري والجناح المحافظ شبه مستحيل. وكان من نتيجة ذلك انشقاق التيار الذي يقوده بن بركة عن الحزب، حيث كان يسعى إلى تسيير الاقتصاد المغربي على النمط الاشتراكي بهدف مواجهة الأزمة الاقتصادية التي كان يمر بها البلد. وانسحب بن بركة، الذي كان حينها رئيسًا للجمعية الاستشارية، من اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال. وفي النهاية، تم طرده من الحزب. وأكد علال الفاسي نفسه أنه بدأ يستعيد السيطرة على الحزب واتهم الجناح اليساري بـ "تقويض مبادئ حزب الاستقلال والوطنية والولاء للملك محمد الخامس"[209]. أدى هذا الانقسام في سبتمبر من ذلك العام إلى تأسيس حزب جديد، هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي سرعان ما لفت الانتباه في المنطقة الشمالية، حيث استغل بن بركة أحداث الريف لمهاجمة الفاسي. وازدادت الأمور صعوبة بالنسبة لحزب الاستقلال في تلك المنطقة مع ترخيص حزب الحركة الشعبية، مما رفع حدة المنافسة الانتخابية بين الأحزاب الثلاثة.

[209] وكالة الأنباء الإسبانية، 27 يناير 1959.

ابتداءً من شهر فبراير، بدأت مرحلة جديدة من العمليات العسكرية في منطقة الريف، والتي أدت في النهاية إلى وصول محمد سلام أمزيان إلى مليلية في شهر مارس. إلى جانب هذه العمليات العسكرية الأقل حدة، وقعت أيضًا أحداث سياسية في المنطقة، مما دفعنا إلى تحليل هذا الجزء من الصراع في قسم آخر. على أي حال، لا ينبغي إغفال بعض العواقب التي ترتبت على انتفاضة الريف ورد فعل المخزن بعدها. نحن نذكر ذلك عن قصد، لأن العمليات العسكرية أذن بها الملك محمد الخامس وابنه الحسن الثاني، الذي كان حينها رئيس أركان الجيش المغربي. ظلّت الحكومة المغربية خلال شهر يناير في الخلفية، ولم تتدخل إلا في نهاية الشهر، بعد أن تمّ إنجاز العمليات العسكرية الأهمّ لفرض السيطرة على الأرض، من خلال عدة زيارات إلى المنطقة، واتخاذ بعض التدابير التي سيستغرق تنفيذها بعض الوقت. لا نعرف العدد الإجمالي للضحايا من كلا الجانبين، ولكن من الواضح أن العدد كان أكبر بين المنتفضين وبالطبع بين السكان المدنيين، الذين تعرضوا لانتقامات بشعة وواسعة النطاق. على أي حال، تكبد الجيش المغربي خسائر فادحة. على سبيل المثال، نعلم أن المنتفضين أسقطوا طائرة مقاتلة من طراز موران وطائرة نقل من طراز دي سي 3 تابعة للخطوط الجوية الملكية المغربية في محيط مطار إمزورن. ووفقًا للمعلومات التي كانت متوفرة لدى السلطات الإسبانية، في هذه الحالة لدى المديرية العامة للساحات والمقاطعات الأفريقية، كان جميع أطقم الطائرات من أصل فرنسي، مما يدل على تورط الجيش الفرنسي في قمع المنتفضين في الريف[210].

بدأت العمليات الجوية من مطار تاويمة في الناظور، وعندما تم تأمين مطار إمزورن، تم نقل بقية الطائرات، حوالي خمس طائرات في المجموع، إلى هذا الأخير. لم تكن مهمة الطيران سهلة بسبب سوء الأحوال الجوية السائدة في المنطقة في منتصف الشتاء، وتضاريسها الجبلية، وصعوبة تحديد الأهداف، وأخيرًا، الحاجة إلى الطيران على ارتفاع منخفض لإلقاء الحمولة المتفجرة وقصف بعض المداشر. وهكذا، حدث في بعض الأحيان أن اضطرت الطائرات إلى إسقاط قنابلها في مكان ما قبل الهبوط مرة أخرى، بسبب خطورة المناورة، كما حدث في تاويمة يوم 12 يناير. وهكذا، اضطرت عدة طائرات إلى إلقاء قنابلها في منطقة بوقانا، بينما اضطرت طائرات أخرى إلى إلقاء قنابلها المتفجرة في سبخة بوعاركَ[211]. كما لاحظنا في بعض التقارير حوادث ’نيران صديقة‘ بين سلاح الجو ومواقع الجيش المغربي. وأخيراً، فيما يتعلق بهذه المسألة، كانت الطائرات المستخدمة تحمل الشارة المغربية في بعض الحالات على الرغم من أن الطيارين كانوا فرنسيين.

كما ذكرنا سابقًا، كانت بعض عمليات البحث عن المنتفضين تنتهي في المداشر الصغيرة، حيث كان الجيش المغربي يرتكب أفظع الجرائم الوحشية. على أي حال، كانت إحدى الإجراءات التي اتخذوها هي وضع علم مغربي على كل منزل احتلته القوات المسلحة، لا سيما تلك الموجودة في قبيلة آيث ورياغر، مع ما ينطوي عليه ذلك من دلالة رمزية. كما كانوا يعلقون صورة للملك محمد الخامس على أبواب هذه المنازل[212]. المكان الوحيد الذي تم فيه استخدام الدبابات كان في معركة إمزورن،

[210] المديرية العامة للساحات والمقاطعات الأفريقية. تقرير "الوضع في الريف، 31 يناير 1959". A.G.A 81/17951.
[211] الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 63 المؤرخة 12 يناير 1959. AIMML.
[212] المديرية العامة للساحات والمقاطعات الأفريقية. المرجع نفسه.

حيث تعرض العديد من المنازل للتدمير. ومن المحتمل أن تكون قد استخدمت أيضاً في آيث حذيفة، لأن هذه البلدة كانت ممرًا أساسيًا على الطريق الذي يربط بين الحسيمة وتطوان. إلى جانب ذلك، يشير التقرير نفسه إلى استخدام المشاة المغاربة قاذفات اللهب ضد المدنيين. لم يزد المناخ المعادي للملكية والفرنسيين في المنطقة إلا اشتعالاً نتيجة لهذه التصرفات. في الواقع، كان الريفيون يطلقون على قوات الجيش المغربي اسم «زنوج محمد الخامس» ازدراءً. أما بالنسبة للمناخ المعادي لفرنسا، فقد كان ذلك بسبب علم المنتفضين بمشاركة الجيش الفرنسي في العمليات العسكرية. كل هذه الظروف لم تؤد إلا إلى زيادة سخط الناس الذين شعروا بالظلم لأسباب مختلفة. كانت هذه هي الحالة السائدة عند بدء المرحلة الثالثة من الصراع التي سنحللها أدناه.

العمليات العسكرية الأخيرة في الريف: توجه محمد سلام أمزيان الى المنفى .5.3

سيطرة الحكومة المركزية على المراكز السكانية الرئيسية، واستعادة المواقع العسكرية التي كانت قد خسرتها، ورفع الحواجز عن طرق المواصلات الرئيسية، كل ذلك وضع قوات المنتفضين في موقف صعب خلال أسبوعين فقط من القتال. وفي نهاية شهر يناير، بدأت مرحلة جديدة انتهت بمعركة أخيرة في أسرافيل (آيث مارزكّة)، كما ذكرنا سابقًا. لا شك أن الحكومة المركزية كانت تسعى في المقام الأول إلى إعادة الحياة المدنية إلى طبيعتها، وكذلك العمل الإداري. وهكذا، كان من بين الإجراءات التي اتُخذت في هذا الصدد إعادة فرض الضريبة الفلاحية أو الترتب، على الرغم من معارضة العديد من الفلاحين، حيث كان الكثير منهم في ظروف اقتصادية مزرية، على حافة الفقر المدقع. على الرغم من ذلك، حذرت الإدارة المغربية من أن عدم دفعها سيؤدي إلى مصادرة أو حجز ممتلكات هؤلاء الفلاحين. لم يؤد هذا الوضع سوى إلى كسب المزيد من التعاطف لصالح المنتفضين بعد شهر من المواجهة. إلى جانب هذه الإجراءات، استمرت الاعتقالات، في هذه الحالة لأفراد عائلات العديد من المنتفضين الذين، مثل محمد سلام أمزيان، كانوا لا يزالون في شهر فبراير يقاتلون قوات الجيش المغربي في جبال الريف الداخلية. وبالفعل، تم اعتقال عائلة محمد سلام أمزيان واحتجازها لعدة أيام في مدينة الحسيمة.

لم يكن أي من ذلك كافياً لتغيير رأي محمد سلام أمزيان أو أي من المنتفضين، الذين واصلوا الإفلات من قبضة الجيش المغربي بالتوجه الى جبال الريف الجنوبية. على أي حال، استمرت عمليات تمشيط الأراضي في المناطق التي يسيطر عليها الجيش المغربي، حيث تم احتجاز جميع المنتفضين الذين أرادوا تسليم أسلحتهم. إلى جانب ذلك، أُجبر العديد منهم على القيام بأعمال السخرة، كما حدث في طريس، حيث كان على السجناء الريفيين إصلاح الطريق الذي يربط هذه البلدة ببني بوفراح. ومن بين الإجراءات الأخرى التي اتخذتها هيئة الأركان المغربية استبدال جنود القوات المساعدة بأفراد من قوات الجيش، لأنهم لم يكونوا يثقون بهم، لأن الكثيرين منهم أيدوا انتفاضة الريف وحتى أنهم انضموا إلى صفوف المنتفضين. وبذلك، لن يتبقى سوى بعض الحراس منهم في سجن الحسيمة. إلى جانب ذلك، استمرت حملة مصادرة الأسلحة من المنتفضين. في 2 فبراير، توجه عامل الحسيمة إلى سوق الأحد بالرواضي، حيث ألقى خطابًا أمام الريفيين المجتمعين هناك، مؤكدًا أن الحكومة المغربية بحاجة إلى قبيلة بقوية ومساعدتها من أجل القضاء على الانتفاضة، وأنه

لا يعتقد أن إسبانيا تستطيع مساعدتهم عبر تهريب الأسلحة[213]. نعود مرة أخرى إلى مسألة مثيرة للجدل وهي التهريب المزعوم للأسلحة من الجانب الإسباني إلى المنتفضين، لأن هذا لم يحدث أبدًا. في الواقع، كانت السلطات المغربية على علم بذلك منذ نهاية عام 1958، كما تشهد رسالة أرسلها وزير الخارجية الإسباني إلى الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة والسفير الإسباني في الرباط، والتي جاء في نصّها ما يلي:

... أبلغنا الجنرال محمد أمزيان بسرّيّة تامّة أن الحكومة المغربية تعلم تمامًا أن الأسلحة الموجودة في المنطقة الشمالية تأتي من القاعدة الأمريكية في القنيطرة، وكذلك الدولارات التي تم تحويلها إلى فرنكات في طنجة[214].

على أي حال، سمح هذا التلفيق للسلطات المغربية ببناء خطاب سياسي معادٍ ليس فقط لإسبانيا ومصالحها في المنطقة، بل والأسوأ من ذلك، للمنتفضين على وجه الخصوص، وكذلك لسكان شمال المغرب عموماً، مما يدل على أنه كان مقصودًا بشكل واضح.

لم تقتصر عمليات البحث عن هذه الأسلحة على المنطقة التي دارت فيها المعارك، حيث لم يسلمها سوى عدد قليل من الريفيين طواعية، بل تم أيضًا إجراء عمليات تفتيش في ضواحي مليلية خلال الأسبوع الأول من شهر فبراير. وهكذا، في قريتي فرخانة وماري واري، المتاخمتين للمدينة المحتلة، بدأت عمليات تفتيش في ساعات الفجر الأولى للعديد من منازل المواطنين بشبهة إخفائهم أسلحة قادمة من مليلية. وبعد بضعة أيام، بدأ عامل الناظور في السماح للمغاربة بالعبور إلى مليلية شريطة أن يكونوا حاملين لتصاريح مرور. إلى جانب ذلك، وصلت كتيبة جديدة إلى سلوان بهدف تعزيز الوجود العسكري في إقليم الناظور.

لكن الوضع الأكثر خطورة ظل في المنطقة الواقعة في قبيلة آيث ورياغر، حيث تم في 13 فبراير حشد قوات جديدة في قرية تلامغايث لبدء عمليات جديدة. بالإضافة إلى ذلك، تم في 14 فبراير توجيه نداء جديد إلى المنتفضين للعودة إلى قراهم، حيث قدرت السلطات المغربية أن هناك حوالي 4000 منتفض لا يزالون في الجبال[215]. على أي حال، لم يستسلم سوى قلة قليلة، كما حدث في 13 و14 فبراير في قرية بني عمارت. استسلم بعض المنتفضين لأنهم كانوا مصابين ولم يتمكنوا من البقاء في الجبل، حيث كان بعضهم مصابين بجروح مصحوبة بأعراض تعفن. في 17 فبراير، تم نقل قوات جديدة من منطقة نهر غيس باتجاه الجنوب، في اتجاه تيزي وسلي بسبب المواجهات مع المنتفضين. وتعد هذه آخر إشارة إلى حدوث اشتباكات بين القوات المسلحة المغربية والمنتفضين،

[213] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 14، المذكرة الإعلامية رقم 6 المؤرخة 2 فبراير 1959

[214] بيان صادر عن وزير الخارجية الإسباني، فرناندو ماريا كاستييلا، بشأن مصدر أسلحة المنتفضين في المنطقة الشمالية. الوثيقة رقم 6126 F.N.F.F. الصادرة في أكتوبر 1958

[215] AIMML. المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 2، مذكرة إعلامية رقم 130 بتاريخ 14 فبراير 1959

حسبما تأكدت السلطات الإسبانية، على الرغم من احتمال استمرار وقوع اشتباكات محدودة خلال بقية شهر فبراير.

ما لم يتوقف طوال شهر فبراير هو الحملة الدعائية للحكومة المغربية، وكذلك التحركات السياسية لمختلف التشكيلات التي رأت في هذه الأزمة فرصة لتقويض سلطة حزب الاستقلال. وهكذا، في 14 فبراير، أصدرت الحكومة المغربية أوامر إلى قواد منطقة الناظور بنشر فكرة أن الحكومة سوف تخصص مبالغ كبيرة من المال كقروض للفلاحين، وهو أمر لا يستقيم منطقياً بالطبع مع محاولة تحصيل الضريبة (الترتيب) التي أثارت جدلاً واسعاً بسبب الفقر السائد في المنطقة. ولدينا علم بهذا الأمر لأن الموظفين الإسبان في عمالة الحسيمة هم الذين كانوا في بعض الحالات يقومون بتحصيل الضريبة لصالح الحكومة المغربية، تحت حراسة أفراد من القوات المسلحة المغربية، الأمر الذي أثار الكثير من النزاعات بين الموظفين الإسبان والحكومة المغربية. شهادة اثنين من الموظفين الإسبان الذين أبلغوا الشعبة الثانية واضحة في هذا الصدد، حيث أكدا ما يلي:

... الفلاحون الفقراء في الريف يعيشون شبه عراة ووجوههم تحمل آثار الجوع الذي يعانون منه، فهم أشبه بأجساد ميتة ويبدو أنهم يمرون بكثير من المحن. يُجبرون جميعًا على دفع الضريبة حتى آخر فرنك، وقد قدم الكثيرون منهم بسيطات ودُورُيَات فضية إسبانية، فقام الجنود بضربهم ضربًا مبرحًا وسلبوا أموالهم، دون أن يتم استخدامها في سداد الضريبة. أما أولئك الذين لا يستطيعون دفع المبلغ، فيتم اعتقالهم ومصادرة بعض ممتلكاتهم الشحيحة[216].

استمرت هذه الضغوط على الفلاحين من أجل تحصيل الضريبة حتى شهر مايو، عندما قرر محمد الخامس، كإجراء استثنائي، تخفيض مبلغ الضريبة بنسبة 50٪. على الرغم من ذلك، نعلم من تقارير القنصلية في تطوان أنه في منطقة صنهاجة في شهر مايو، كانت هناك مشاكل في تحصيل الضريبة لأن سكان تلك القبيلة اعتبروا أنهم بعد القمع الرهيب الذي تعرضوا له بسبب انتفاضة الريف، ليسوا في وضع يسمح لهم بدفع تلك الضريبة. أما بالنسبة لقبائل منطقة اللوكوس، فلم يتمكن سوى 30٪ من الفلاحين من دفع الضريبة، وفي جبالة كان رفض دفع الضريبة شبه عام، حسبما أكد القنصل، الذي أشار إلى أن العامل كان قد اقترح تأجيل دفعها حتى نهاية عيد الأضحى، للاستفادة من ذلك الوقت في الترويج لضرورة دفع الضريبة[217].

على أي حال، خلال شهري فبراير ومارس، كان لا بد من توزيع أكياس الحبوب على سكان بعض القبائل بسبب المجاعة التي عمت المنطقة. لكن لا شك أن ردود الفعل السياسية كانت العنصر المحدد للأزمة في شهر فبراير، حيث اشتدت الانتقادات الموجهة إلى حزب الاستقلال، ليس فقط من قبل

[216] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 15، المذكرة الإعلامية رقم 33 المؤرخة 13 مارس

[217] وزارة الشؤون الخارجية. القنصلية الإسبانية في تطوان، 27 مايو 1959. تحصيل ضريبة الترتب. مذكرة إعلامية رقم 631، صندوق 16004/82. A.G.A.، ملف رقم 6425/رقم 14

منافسيه الانتخابيين، بل ومن قبل الإدارة العسكرية نفسها في المنطقة المشتعلة. وهكذا، في 19 فبراير، عقد العامل العسكري للحسيمة اجتماعًا في مقر العمالة مع أعضاء حزب الاستقلال في المدينة، الذين حملهم مسؤولية ما حدث في الريف إلى حد ما، لكونهم تعاملوا مع سكان المنطقة «بكثير من الغطرسة[218].»

قبل يوم واحد من ذلك الاجتماع، تمت الموافقة أخيرًا على تأسيس الحركة الشعبية كحزب سياسي. على الرغم من أنها كانت تعمل بشكل سري، إلا أن الحقيقة هي أن ذلك بدا وكأنه مناورة من قبل المخزن تهدف إلى تهدئة المنطقة الشمالية، مما يسمح باستخدام هذا التشكيل السياسي كقناة للمشاركة السياسية والدفاع عن هذه المنطقة. أفادت شهادات جمعتها الشعبة الثانية من سكان الريف عن الآمال التي أثارها هذا التشكيل السياسي في المنطقة، حيث اعتقد البعض أن مصالح الريف ستكون محمية بشكل أفضل مقارنة بالتشكيلين السياسيين الآخرين. في الواقع، كانت الناظور وبركان من أوائل المدن التي افتتح فيها هذا الحزب مقرًا له. لم يكن حزب الحركة الشعبية هو الحزب الوحيد الذي استغل الصراع في الريف ليتمكن من ترسيخ وجوده على الساحة السياسية المغربية المعقدة، فقد أعلن بن بركة نفسه، الذي كان قد طُرد مؤخرًا من حزب الاستقلال، أنه سيفتتح قريبًا مقرًا لحزبه، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. بالنسبة لحزب الحركة الشعبية، كان هناك حديث عن أنه سيستخدم جزءاً من موارده لإعادة بناء منازل سكان الريف التي فقدوها نتيجة للاشتباكات مع الجيش المغربي. أخيرًا، حضر أحد مؤسسي حزب الحركة الشعبية، الدكتور الخطيب، يوم 24 فبراير إلى بركان لحضور افتتاح مقر حزبه السياسي. وفي الخطاب الذي ألقاه، انتقد بشدة الحكومة المغربية والفرنسيين بسبب ما آلت إليه الأحداث في الريف[219]. كانت هذه هي المرة الأولى التي يوجه فيها زعيم حزب سياسي اتهامات خطيرة إلى الحكومة، كما أنه قام بتوريط فرنسا في أحداث الريف. لا نعرف على وجه اليقين إلى أي درجة يمكن أن يكون الأمر مجرد حملة دعائية. لكننا نعلم أن الخطيب استغل قرابة زوجته بعائلة محمد عبد الكريم الخطابي ليشق طريقه إلى حزب الحركة الشعبية ويقوم بحملة في منطقة الريف عام 1958. إن التاريخ السياسي لهذا الشخص معروف جيداً، فقد كان من مؤسسي حزب العدالة والتنمية الإسلامي فيما بعد، وتعاون بشكل وثيق مع دكتاتورية الحسن الثاني. كما أننا لا نعرف ما إذا كان يعرف حقاً الوضع في الريف وشمال المغرب أم أنه استغل ببساطة ظهور بؤر احتجاج جديدة في نهاية شهر فبراير للقيام بحملة دعائية. لنتذكر أنه قبل أيام قليلة، اندلعت احتجاجات للفلاحين بسبب المجاعة في منطقة جبلية تسمى تافوغالت بالقرب من بركان.

أخيرًا، لا يمكننا أن ننسى إجراءات سياسية أخرى ذات أهمية واضحة، حيث علمنا من تقارير القنصلية العامة الإسبانية في تطوان أن السفير المغربي في مدريد، الطيب بنونة، أرسل مبعوثًا إلى تطوان، يدعى عبد الرحيم جبور، بهدف الاجتماع مع أعضاء سابقين في حزب الإصلاح الوطني

---

[218] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 13، المذكرة الإعلامية رقم 47 المؤرخة 19 فبراير.
[219] AIMML. الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 2، المذكرة الإعلامية رقم 207 المؤرخة 24 فبراير 1959

كانوا ينشطون في ذلك الوقت في حزب الاستقلال. يبدو أن مهمة هذا المبعوث كانت تمهيد الطريق وتوحيد الآراء استعداداً للوقت الذي سيتم فيه إحياء الحزب الإصلاحي، شريطة عودة عبد الحق الطريس من مصر، حيث كان لا يزال سفيراً هناك. لا نعرف ما إذا كان الطريس على علم بذلك أم لا، لأن الحقيقة هي أن الزعيم الوطني السابق التزم الصمت خلال أزمة الريف، ربما بسبب انتمائه إلى حزب الاستقلال في ذلك الوقت، فضلاً عن المنصب الرسمي الذي كان يشغله.

بينما كان هذا يحدث على الصعيد السياسي، كان ولي العهد، الحسن الثاني، قد وضع مكافأة مقابل رأس زعيم الانتفاضة، محمد سلام أمزيان. وأعلن أنه سيكافئ أي جندي يقبض عليه مباشرة أو يحدد مكانه، حيث كانوا لا يزالون يحاولون العثور عليه وسط جبال الريف الوعرة. كان ذلك في أواخر شهر فبراير، وكان محمد سلام أمزيان قد بدأ بالفعل رحلته إلى مليلية، وهي رحلة استغرقت حوالي عشرة أيام، حسبما ذكر هو نفسه. إلى جانب ذلك، بدأت أيضًا عمليات اعتقال أفراد عائلات أولئك الذين لجأوا إلى مليلية، كوسيلة للضغط عليهم للتخلي عن مواقفهم. في النهاية، استمرت عمليات العقاب ميدانيًا أثناء البحث عن بقية المنتفضين المختبئين في الجبال. خلال تلك الفترة، أُعلن أيضًا عن زيارة الملك محمد الخامس إلى شمال المغرب. ولكن بلا شك، سيكون أهم حدث في نهاية هذا الشهر هو تشكيل "لجنة تحقيق" لتحديد المسؤوليات عن أحداث الريف، والتي ستبدأ في إعداد سلسلة من التقارير لمقاضاة المتورطين في الانتفاضة. وكانت هذه اللجنة، إلى جانب المسؤولين عن إعداد تلك التقارير، تتألف أيضًا من محكمة عسكرية خاصة ستتولى محاكمة المنتفضين المفترضين. في هذا الصدد، ستصدر الأحكام السبعة الأولى في الحسيمة في الثالث من مارس ضد سبعة منتفضين مفترضين حُكم عليهم بالإعدام[220].

نحن لا نعرف المعايير التي اتبعتها هذه المحكمة العسكرية لمحاكمة المنتفضين، على الرغم من أننا نفترض أن المواقف لم تكن واضحة تمامًا، نظرًا لوجود خلافات خطيرة بين عامل الحسيمة العسكري وقائد تلك المحكمة العسكرية. حدثت خلافات جوهرية حول العقوبات المفروضة، مما دفع الأخير إلى التوجه عاجلاً إلى الرباط لتلقي تعليمات جديدة. والحقيقة أن بن العربي، العامل العسكري للحسيمة، بدا أكثر ميلاً إلى المصالحة من غيره من العسكريين، كما يتضح من المعلومات التي قمنا بتحليلها. وهكذا، فإن التدابير الأمنية في المدينة نفسها، ومحاولة إعادة الحياة إلى طبيعتها، والزيارات إلى القرى القريبة، ومناشدات المنتفضين تسليم أسلحتهم وطلب مساعدة عائلاتهم لإقناعهم، يظهر هذا الموقف الأقل صرامة، وإن كان ذلك لا يمنع من انتقاد إجراءات أخرى، مثل الاتهامات المبطنة بتهريب الأسلحة من إسبانيا إلى الريف. وهكذا، خلال زيارته إلى آيث حذيفة يوم 17 مارس، كرر بن العربي تأكيده على هذه المسألة، قائلاً:

---

[220] الشعبة الثانية. صندوق 10، ملف رقم 15، مذكرة إعلامية رقم 1 بتاريخ 3 مارس 1959 .AIMML.

شعب الريف تعرض للخداع من قبل المحرضين الإسبان، والدليل على ذلك هو ... الوعد الذي قطعته تلك الدولة بتزويدهم بالأسلحة لبدء الحركة[221].

في الوقت الذي كان هذا يحدث في الحسيمة، تمكن محمد سلام أمزيان من الوصول إلى مليلية في فجر الرابع من مارس. لم تجدي الحواجز المغربية في محيط المدينة نفعاً، حيث تمكن في النهاية من عبور نقطة تفتيش عند الحي الصيني (باريو تشينو). أقام في البداية في نزل في شارع غران كابيتان، في حي بوليجونو، حيث كان يقيم أيضاً أحد أبناء عمومته. لم تضع السلطات الإسبانية أي عوائق أمام دخوله إلى المدينة، وفي النهاية، التقى بموظف في جهاز المخابرات في منزل الشيخ زريوح، الذي كان، كما ذكرنا، عضوًا في حزب المغرب الحر السابق، والذي كان لاجئًا في مليلية منذ فترة. وصل محمد سلام أمزيان إلى المدينة برفقة أحد مساعديه، عبد الله بن تهامي بن محمد، وهو من بلدة آيث حذيفة. جاء في التقرير الذي أعده المخبر الإسباني ما يلي:

وأكد أنه ظل على رأس رجاله طوال فترة الانتفاضة، وجميعهم من قبائل تلك المنطقة. فشلت حركته بسبب نقص الأسلحة والذخيرة، حيث لم يكن لديهم في البداية سوى قنابل يدوية مصنوعة محلياً وبعض بنادق الصيد وعدد قليل من البنادق التي استولوا عليها من مراكز القوات المساعدة. فكر بعض أعضاء القوات المسلحة المغربية الذين يؤدون الخدمة في تلك المنطقة، والذين ينحدرون من المنطقة الشمالية، في الانضمام إلى الحركة، فتم استبدالهم بآخرين من المنطقة الجنوبية. عارض الناس هذا التغيير، فوقعت اشتباكات. عندما فشلت الحركة، حاول ألا يعرض رجاله للخطر، لأن معنوياتهم كانت عالية، ولو كان عندهم قائد وأسلحة، لواصلوا القتال. لذلك انسحب، حتى لا يتسبب في مزيد من الضحايا. يريد التوجه إلى مدريد إذا وافقت السلطات الإسبانية على ذلك. لا يريد الخوض في السياسة، لكنه ينتقد المناورات الفرنسية التي يجري تنفيذها في الشمال. طالما استمرت هذه المناورات، سيظل احتمال اندلاع انتفاضة قائماً[222].

التقرير الذي أعدته الشعبة الثانية، على الرغم من أنّه غير مكتمل، يكشف ليس فقط عن الأحداث التي وقعت في الريف، بل أيضاً عن السياسة التي تنتهجها السلطات المغربية في شمال المغرب. أوضح محمد سلام أمزيان أنه لم يتلق أية مساعدة إسبانية في أي وقت من الأوقات، مما يزيل الغموض الذي يحيط بادعاءات تهريب الأسلحة، كما أكد أن هناك حالات فرار في صفوف القوات المغربية المتمركزة في الشمال. وأخيراً، شدد على وجود محاولات لفرنسة المنطقة التي كانت تحت الحماية الإسبانية سابقاً. غادر محمد سلام أمزيان إلى شبه الجزيرة الإيبيرية في اليوم التالي، وتحديداً إلى مدينة المرية، برفقة ابن عمه ومساعده. جرت عملية الصعود إلى السفينة في سرية

[221] المرجع نفسه. مذكرة إعلامية رقم 45 بتاريخ 17 مارس 1959 .AIMML

[222] الشعبة الثانية. الصندوق 8 الملف رقم 3، المذكرة الإعلامية رقم 26 المؤرخة 4 مارس 1959 .AIMML

تامة، لأن السلطات الإسبانية كانت تعلم بوجود مغاربة متسللين داخل مدينة مليلية، وقد يحاولون اغتيال الزعيم الريفي.

لم تكن قيادة الجيش المغربي راضية عن وصول محمد سلام أمزيان إلى مليلية، حيث تم تعزيز نقطة الحدود عند الحي الصيني (باريو تشينو) على الفور بنحو 100 جندي جديد. أدى فرار زعيم المنتفضين إلى انهيار الانتفاضة الريفية بشكل نهائي، وبذلك يمكننا القول إن القتال بين القوات المسلحة المغربية والمنتفضين قد انتهى. لكن القمع وضبط الشعب الريفي استمر بشكل مكثف في جميع أنحاء الشمال. وهكذا، استمرت عمليات التفتيش على الطريق بين الناظور وتطوان، الذي يغطي تقريباً كامل المنطقة، وظلت كذلك حتى شهر يونيو، الذي شهد أخيراً زيارة محمد الخامس إلى المنطقة. وقد خلقت زيارة الملك مشاكل لا حصر لها، حيث كان هناك خوف في الرباط من احتمال تعرضه لمحاولة اغتيال. وهكذا، خلال الأيام الأولى من شهر مارس، تم إلقاء القبض على عدد من الأشخاص في بعض القبائل، مثل آيث سيدال، بالقرب من مليلية. بالإضافة إلى ذلك، في قبيلة آيث سعيد، أُعلن عبر مكبرات الصوت في الأسواق أن من لا يذهب لرؤية محمد الخامس سيُعامل كالمنتفضين الذين لجأوا إلى المدينة المحتلة[223]. نحن نعلم أيضًا أن قائد آيث سيدال، محمد الزروالي، كان يجبر سكان القبيلة على دفع حوالي ألف فرنك عن كل أسرة لتغطية النفقات الناجمة عن تأجيل زيارة محمد الخامس، وهو ما تسبب في استياء سكان تلك المنطقة.

ولكن مع كل ذلك، كانت معظم التحركات مرتبطة باللاجئين الذين كانوا لا يزالون في مليلية، حيث كانت الحكومة المغربية ترغب في عودتهم جميعًا إلى المغرب. وبالتالي، بالإضافة إلى العملاء الذين تم إرسالهم إلى المدينة لمراقبة هؤلاء المنتفضين عن كثب، عملت المملكة العلوية أيضًا على إقناع عائلات هؤلاء اللاجئين بمساعدة الحكومة في حثهم على العودة. كان أحد المكلفين بهذه المهمة هو أحد قواد زغنغان السابقين، علال حدو مَزُوزْ، الذي كان يعمل لدى عمالة الناظور بعد الاستقلال، والذي كان مسؤولاً عن القضايا المتعلقة باللاجئين في مليلية وعن زيارة أقاربهم في الريف من أجل إقناعهم بالعودة إلى البلاد. على الرغم من ذلك، لم يكن أي من المنتفضين البارزين، ولا سيما قادة المجموعات المسلحة، مستعدًا للعودة إلى بلده. كان هذا هو حال زعيم المنتفضين في آيث سعيد، عمار بن علي مختار، الذي طلب نقله إلى المرية مثل محمد سلام أمزيان[224].

في 18 مارس، انتقل أحد أبناء قائد آيث توزين، علال بن علال مُحَنْدْ، إلى مليلية، وتوجه إلى مخيم اللاجئين لإقناعهم بالعودة، حيث قال لهم إن الحكومة المغربية ستمنحهم تسهيلات. الحقيقة أن موقف اللاجئين كان متناقضًا للغاية، فبينما لم يكن أولئك الذين شغلوا مناصب المسؤولية على استعداد للعودة إلى المغرب خوفًا من انتقام السلطات، وافق آخرون على العودة. أكد بعض اللاجئين أن الانتفاضة لم تنتهِ بعد، وظلوا مقتنعين بأن المساعدة ستأتي من مصر، حيث كان يقيم محمد عبد

[223] الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 3، المذكرة الإعلامية رقم 50 المؤرخة 9 مارس .AIMML.
[224] الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 3، المذكرة الإعلامية رقم 108 المؤرخة 17 مارس .AIMML

الكريم الخطابي. على الرغم من ذلك، كانت بعض الجماعات المنظمة لا تزال موجودة في بعض القبائل، مما يعني أن خيار العودة إلى القتال كان مطروحًا دائمًا، شريطة وصول أسلحة جديدة إلى منطقة الريف. كما أكدوا أنهم سيقومون في غضون ذلك بأعمال تخريبية ضد بعض البنى التحتية، كما كانت تفعل جبهة التحرير الوطني في الجزائر ضد السلطات الفرنسية[225].

الحقيقة هي أن هذه الحالة الشاذة دفعت محمد الخامس نفسه إلى التدخل في شهر أبريل، حيث أدلى في الثامن من الشهر بتصريحات للإذاعة أعلن فيها العفو عن جميع المغاربة الذين لجأوا إلى الخارج، في إشارة إلى مليلية والمرية. في ذلك الوقت، كان لا يزال هناك 71 لاجئًا ريفيًا في المدينة المحتلة، حيث عاد الكثيرون إلى بلدهم. على أي حال، أسهم ذلك الخطاب في عودة 30 لاجئًا كانوا في المرية إلى مليلية، وعاد 29 منهم إلى الريف، وتحديدًا يوم 25 أبريل[226]. لكن ذلك لم يمنع زعيم آخر لانتفاضة الريف، وهو عبد العزيز حميدو الوزاني، من المغادرة بشكل نهائي إلى شبه الجزيرة الإيبيرية في نفس اليوم الذي ألقى فيه محمد الخامس خطابه الإذاعي. انتهى شهر مارس في ظل القمع من جهة، ومن جهة أخرى تأجيل زيارة محمد الخامس التي جرت في نهاية المطاف في شهر يونيو. توقفت الاشتباكات بشكل نهائي، مما سمح بانسحاب القوات العسكرية من قبيلة تفارسيت على الرغم من استمرار الاحتقان في تلامغايث وتمسمان وإمزورن، حيث تزايدت الاتهامات للجيش المغربي بارتكاب انتهاكات ضد السكان المدنيين، وهو ما يدفعنا إلى تحليل مسألة خطيرة مثل القمع الذي نظمته السلطات المغربية ضد الشعب الريفي.

تداعيات الصراع: أعمال القمع في الريف 5.4.

من أكثر القضايا إثارة للجدل والمتصلة بالنزاع في الريف، تلك المتعلقة بأعمال القمع الموجهة ضد المنتفضين من جهة، وجزء من السكان المدنيين من جهة أخرى. لا تتوفر لدينا أرقام دقيقة عن عدد الأشخاص الذين كانوا ضحايا هذه الفظائع التي ارتكبتها القوات المسلحة المغربية، لكن الشهادات والأدلة التي جمعتها الشعبة الثانية في المنطقة تشير إلى أن عددهم كان كبيراً. ما يمكننا قوله هو أن سياسة القمع كان مخططًا لها منذ البداية في إطار العمليات التي نفذتها القوات المسلحة المغربية، كما تشهد بذلك بعض تعليقات الضباط المغاربة التي جمعها أفراد من الجيش الإسباني. سبق أن أشرنا إلى بعض تصريحات الضباط المغاربة التي أكدوا فيها تلقيهم أوامر بـ "تدمير" بعض المداشر المنتفضة بالكامل بالتزامن مع العمليات العسكرية في منطقة الريف. ويبدو أن العمليات العسكرية وعمليات القمع كانت تسير بالتوازي في إطار العمليات التي نفذت في الرّيف.

المسألة الثانية تتعلق بضحايا هذه الأعمال القمعية، التي طالت المنتفضين أنفسهم والمدنيين على حد سواء. وفي الحالة الأخيرة، استهدفت بشكل أساسي أفراد عائلات المحتمين في الجبال، وإن كان القمع في عمومه، وبحسب المناطق التي دارت فيها المعارك، قد طال العديد من الأشخاص الذين لم

[225] المرجع نفسه. الصندوق 8. الملف رقم 3، المذكرة الإعلامية رقم 129 المؤرخة 21 مارس .AIMML.
[226] المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 4، مذكرة إعلامية رقم 146 بتاريخ 25 أبريل .AIMML.

تكن لهم أي علاقة بالانتفاضة، حتى وإن كانوا من المتعاطفين معها. كما تعرضت مدن مثل تطوان للقمع كذلك، حيث تم اعتقال المتعاونين والمتعاطفين المفترضين، وانتهى الأمر ببعضهم في السجن. الجانب الثالث المتعلق بالسياسة القمعية يتعلق بالجهات التي بدأت هذه الأعمال، حيث بدأ القمع قبل إنشاء المحاكم العسكرية في الريف. وهكذا، حتى شهر فبراير، كان القمع يتم بشكل عشوائي من قبل عناصر من القوات المسلحة المغربية. اعتبارًا من شهر فبراير ومع إنشاء تلك المحاكم الجنائية العسكرية، كان القمع يسعى إلى التدثر بكساء قانوني، لكن ذلك لم يكن قابلاً للتصديق، فقد كان التعذيب منهجياً ضد المعتقلين داخل السجون.

العنصر الأخير الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عند تناول مسألة القمع هو نوع الإجراءات التي تم اتخاذها. فمعظم المعلومات المتوفرة تشير إلى تنفيذ العديد من عمليات الإعدام خارج المساطر القانونية ودون أي تدخل قضائي مسبق، في حق المنتفضين. إلى جانب ذلك، ارتكبت أعمال عنف متنوعة ضد السكان المدنيين، من اغتصاب النساء إلى حرق المنازل والمزارع، وهي جرائم دمرت حياة العديد من الأشخاص. وحدثت أعمال تعذيب في العديد من المناسبات، لا سيما في سجن الحسيمة، وكذلك في بعض المعتقلات العسكرية أو معسكرات الاعتقال. ولدينا معلومات عن وجود معسكرات الاعتقال هذه، فضلاً عن أشكال أخرى من العقاب، ولا سيما الأشغال الشاقة التي فُرضت على بعض المعتقلين. من الواضح إذن أن القمع اتخذ أشكالاً متنوعة، وكان سياسة مدروسة ومقصودة، بالنظر إلى العدد الكبير من الحالات وأنواعها المختلفة.

كما رأينا سابقًا، فإن إحدى أولى الإجراءات القمعية التي تم تنفيذها كانت البحث عن قادة الانتفاضة المفترضين والقبض عليهم، وكان من بينهم بعض الأشخاص الذين كانوا قصدوا الرباط بمناسبة تقديم العريضة المطلبية الخاصة بالمنطقة الشمالية. وقد ساعد حزب الاستقلال في توفير قوائم بأسماء الموظفين السابقين الذين كانوا يعملون لدى إسبانيا في المغرب، حيث اعتبرتهم الحكومة المغربية مشتبه بهم في التعاون، ليس فقط مع المنتفضين، بل وفي التواطؤ مع إسبانيا. وكان لهذا الأمر علاقة كبيرة بالاتهامات الموجهة إلى الحكومة الإسبانية بأنها كانت وراء أحداث الريف. على أي حال، كانت سياسة حزب الاستقلال المعادية لإسبانيا واضحة منذ البداية. تم اعتقال موظفين عموميين سابقين في إدارة الحماية الإسبانية، بعضهم تحت ذرائع واهية، كما كان الحال مع لحسن بن عبد السلام الزايدي، المخبر السابق لدى إدارة المراقبة الترابية، الذي اتُهم بارتكاب جريمة قتل في مظاهرة وطنية في تطوان عام 1948. وهكذا، حُكم عليه بالسجن 30 عامًا[227]. تجدر الإشارة إلى أن أربعة مغاربة لقوا حتفهم في تلك المظاهرة، وكان الجنرال فاريا هو المفوض السامي في المغرب آنذاك. سيتمكن قياديون آخرون من الفرار قبل القبض عليهم، مثل عم زعيم المنتفضين محمد سلام أمزيان، الرئيس السابق لمحكمة المخزن الاستئنافية، الذي سيتمكن من الوصول إلى مدينة سبتة يوم 9 يناير 1959. في حالة مليلية، ومع تطور الصراع، تمكن العديد من قواد الفرقة

[227] المديرية العامة للساحات والمقاطعات الأفريقية. تقرير "فقدان إسبانيا لسمعتها في شمال المغرب"، 31 يناير 1959 .A.G.A 81/17951.

وقادة المجموعات المنتفضة من الوصول إلى المدينة المحتلة كلاجئين، وأبرزهم محمد سلام أمزيان نفسه.

بصرف النظر عن هذه الاعتقالات، فالحقيقة هي أن القمع الجسدي سيبدأ اعتبارًا من يوم 6 يناير، وهو اليوم الذي أصدر فيه العاهل المغربي ذلك البيان الذي طلب فيه من المنتفضين التراجع عن موقفهم ومهددًا إياهم بإنذار نهائي. وكما رأينا سابقاً، فالعمليات العسكرية بدأت في اليوم التالي، وكذلك أعمال القمع، وهو ما يبرر في هذا العمل النظر إلى العمليات العسكرية وأعمال القمع على أنها متزامنة، حيث لا يمكن تفسير الأخيرة دون تفعيل الأولى. بحيث لدينا أدلة على أنه في نفس اليوم، أي 6 يناير، تم اعتقال القائد السابق بوطاهر بن محمد حدو، وهو ضابط سابق في فيلق القوات النظامية الثامن، في الحسيمة، بعد أن لجأ إلى ثكنة اللفيف في تلك المدينة، مما تسبب في أزمة دبلوماسية، حيث تم تسليمه في النهاية إلى السلطات المغربية بعد مناقشات بين قائد الأركان الإسباني وقائد اللفيف. عارض قائد اللفيف في البداية تسليمه ما لم يتم تقديم ضمانات بأن حياته ستكون في مأمن، وهو ما تعهد به العامل المغربي. في النهاية، تعرض للتعذيب في سجن الحسيمة وتوفي هناك عشرة أيام بعد ذلك. كان واضحاً أنه تعرض للتعذيب لأنه كان يحمل حروقًا في يديه وقدميه، كما أكد ذلك مدير مستشفى الحسيمة، الذي كان إسبانيًا في ذلك الوقت، في تقرير الطب الشرعي[228].

يبدو أن ابن بوطاهر كان قد اعتقل سابقًا، وعندما ذهبت القوات المغربية للقيام بنفس الشيء مع والده، هرب هذا الأخير من منزله وأطلق عدة عيارات نارية على المغاربة، ولجأ في النهاية إلى ثكنة اللفيف. قضية بوطاهر ستثير استياء جزء من الساكنة الريفية، الذين كانوا يعتقدون أنه كان على الحكومة الإسبانية الدفاع عنه. تظهر حالات مثل هذه التوتر القائم بين الحكومة الإسبانية والمغربية، حيث تشير جميع القرائن إلى أن بوطاهر كان يحمل الجنسية الإسبانية أيضاً. أظهرت قضية بوطاهر أن التعذيب بدأ يمارس منذ الأيام الأولى للنزاع في سجن الحسيمة.

أول إشارة إلى أعمال القمع التي باشرها الجيش المغربي تعود إلى يوم 13 يناير، عندما أورد تقرير للشعبة الثانية بعض الوقائع في هذا الصدد حدثت في مداشر صغيرة نائية. ووفقاً لشهادات جمعت من السكان أنفسهم، فقد ذكروا أن "عمليات التطهير" التي قام بها الجيش كانت في كثير من الأحيان تتمثل في إعدام النساء والأطفال بالأسلحة النارية "بلا رحمة ولا شفقة"، مؤكدين أن الجنود أنفسهم هم الذين كانوا يدفنون الجثث بسرعة[229]. كما أشارت مذكرة صادرة عن الشعبة الثانية التابعة لمندوبية مليلية يوم 14 يناير إلى حالات تعذيب بعض المنتفضين المعتقلين بالصعقات الكهربائية بهدف إجبارهم على الاعتراف بأن الأسلحة وأجهزة اللاسلكي التي بحوزتهم قد زودهم بها الجيش الإسباني[230]. مرة أخرى، نحن أمام دليل آخر على أن الاتهامات الموجهة إلى إسبانيا لتوريطها في

[228] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 13، المذكرة الإعلامية رقم 17 المؤرخة 17 يناير 1959.
[229] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 42 المؤرخة 13 يناير 1959.
[230] AIMML. المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 1، مذكرة إعلامية رقم 81 بتاريخ 14 يناير 1959.

النزاع كانت سياسة رسمية مدروسة جيدًا منذ البداية. والحقيقة هي أن تلك الأسلحة وأجهزة اللاسلكي كانت من المعدات التي استولى عليها المنتفضون خلال الأسبوع الأول من الاشتباكات عند اقتحامهم للمواقع العسكرية المعزولة التابعة للقوات المساعدة في جميع أنحاء المنطقة.

بعد يومين، تلقينا تأكيدًا من المندوبين التابعين للشعبة الثانية في كل من الحسيمة ومليلية بأن السلطات المغربية كانت تعتقل أفرادًا من عائلات المنتفضين لإجبار هؤلاء على تسليم أنفسهم للسلطات. وأكدت مذكرة مندوبية مليلية أن عمليات انتقامية كانت تُنفذ ضدهم، مثل تدمير منازلهم أو طردهم من مداشرهم، أما مندوبية الحسيمة، فقد أبلغت عن تعذيب بعض هؤلاء الأقارب[231]. يوم 17 يناير، تمكن رئيس مندوبية الحسيمة من الحصول على شهادة أحد المنتفضين المتهمين بخصوص الانتقام الذي تعرض له بعض أفراد أسرته. وجاء في الشهادة ما يلي:

بعد أن استعاد حريته (كان محتجزاً لمدة يومين)، عاد إلى منزله ووجد جثة زوجته واثنين من أطفاله، فتاة تبلغ من العمر سبع سنوات وصبي يبلغ من العمر ثلاث سنوات. كانت الجثث في حالة تحلل. عندما سأل هذا المسلم بعض جاراته عما حدث لعائلته، أخبرنه أن جنوداً من القوات المسلحة الملكية (يطلقون عليهم اسم "أصحاب الخوذات" "آيث بُوقَبّانْ") وصلوا قبل أيام ودخلوا المنزل، ثم سمعوا العديد من طلقات الرشاشات ولم يجرؤوا على الصعود إلى المنزل الذي انطلقت منه الطلقات. يقول هذا المسلم إن جثث أبنائه تحمل عدداً قليلاً من الطلقات النارية، لكن جثة زوجته كانت مغطاة بالكامل بالرصاص[232].

الشهادة صادمة وتكشف عن وحشية مطلقة من جانب أفراد القوات المسلحة المغربية، الذين لم يميزوا في أعمال القمع التي نفذوها حتى الأطفال الصغار. حالة هذا الرجل الريفي مثيرة للاهتمام، فوفقاً للمذكرة الإعلامية، اضطر إلى الصعود إلى الجبل مع المنتفضين رغماً عنه، لكن الجيش المغربي لم يحقق في حالات فردية لكل فلاح على حدة للتمييز بين المنتفضين وبقية السكان.

وبحلول يوم 18 يناير، ستتخذ إجراءات القمع منعطفاً جديداً، حيث لدينا أدلة على أول عملية إعدام جماعي لمنتفضين مفترضين بعد عدة أيام من احتجازهم في سجن الحسيمة. بلغ العدد الإجمالي 30 شخصًا، ولكن وفقًا لتقارير الشعبة الثانية، لم يتم دفنهم حتى يوم 20، حيث قام 25 جنديًا بحفر قبر جماعي في المقبرة الإسلامية بالمدينة، ووضعوا فيه جثث الضحايا. على ما يبدو، عاين الحارس الإسباني للمقبرة الكاثوليكية المشهد[233]. تجدر الإشارة إلى أن محاكم التطهير لم تكن قد بدأت عملها بعد، مما يعني أن هذه الإعدامات كانت خارج نطاق القضاء. إلى جانب ذلك، تلقت الشعبة الثانية يوم 20 يناير لأول مرة أنباء عن أعمال اغتصاب جماعي لعدد من الفتيات الريفيات اللواتي تتراوح

[231] المرجع نفسه. صندوق 10. ملف رقم 13، مذكرة إعلامية رقم 16 بتاريخ 16 يناير 1959 .AIMML
[232] الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 47 المؤرخة 17 يناير 1959 .AIMML
[233] المرجع نفسه. صندوق 10. ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 24 بتاريخ 20 يناير 1959 .AIMML

أعمارهن بين 15 و18 عامًا في بلدة آيث بوعياش. شارك في هذه الأعمال حوالي 20 جنديًا من القوات المسلحة المغربية، وأمام هذه الأفعال الشنيعة، بدأ العديد من سكان الريف في التعبير عن سخطهم إزاء الإهانات والتعذيب والاغتصاب المتكرر[234]. استمرت قضية الاغتصاب حتى شهر مايو تقريبًا، حيث كانت إحدى أكثر أساليب القمع استخدامًا ضد السكان المدنيين، وفي هذه الحالة النساء.

لقد حصلنا على شهادات أخرى عن حالات اغتصاب في تقارير إخبارية أخرى. ففي 16 فبراير، نقلت مندوبية الشعبة الثانية في الحسيمة بعض الاحتجاجات التي قام بها أفراد من الجيش المغربي، في هذه الحالة جنود ينتمون إلى المنطقة الشمالية، الذين احتجوا على اغتصاب النساء وإساءة معاملة الأطفال من طرف العسكريين المنتمين إلى المنطقة الجنوبية. وبعد بضعة أيام، أي يوم 23 من الشهر نفسه، توجهت سبع فتيات ريفيات برفقة رجل مسن إلى مقر عمالة الحسيمة للتقدم بشكوى إلى العامل، يفيدن فيها بأنهن تعرضن للاغتصاب على يد جنود من القوات المسلحة المغربية في بلدة أربعاء تاوريرت، وطالبن بإحقاق العدالة في هذه القضية [235]. وقبل ذلك، أبلغ بعض اللاجئين في مليلية السلطات الإسبانية أيضاً عن وقوع حالات اغتصاب للنساء على يد القوات المسلحة المغربية خلال حملة القمع التي شنتها في الريف، كما أفادت به مندوبية الشعبة الثانية في مليلية يوم 6 فبراير. في العاشر من الشهر، علمت السلطات الإسبانية أن القوات المسلحة المغربية قد نقلت ما مجموعه 60 فتاة من الريف إلى ثكنة عسكرية في بركان لاستخدامهن في الترفيه والقيام بأشغال في الثكنة، وهو ما تسبب في اشتباكات بين الجنود أنفسهم، بين جنود المنطقة الشمالية والجنود القادمين من الجنوب، حيث أن هؤلاء الأخيرين هم الذين ارتكبوا تلك الأفعال المشينة[236].
وتشير مذكرة أخرى مؤرخة في 26 مارس إلى وقوع عمليات اغتصاب جديدة للنساء على يد أفراد من القوات المسلحة المغربية في تمسمان وإمزورن وقرية تلامغايث، وأخيراً، في 18 أبريل، عُلم أن وفداً من عشرة ريفيين من أربعاء تاوريرت قدموا إلى العامل العسكري للحسيمة قائمة بأسماء النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب على يد جنود القوات المسلحة المغربية في تلك القرية، بهدف تقديمها إلى الملك خلال زيارته لتلك المدينة. إلى جانب ذلك، أراد ممثلو القرية أيضًا الإبلاغ عن التجاوزات التي ارتكبتها القوات المسلحة المغربية، ولا سيما حرق المنازل والقتل وتدمير المحاصيل وردم آبار المياه الصالحة للشرب[237]. آخر الأخبار عن حالات الاغتصاب تعود إلى شهر مايو، حيث اغتصب جنود القوات المسلحة المغربية مرة أخرى امرأتين في كالا بونيتا وحاولوا فعل الشيء نفسه مع امرأتين أخريين في أربعاء تاوريرت. كل هذه المعلومات مهمة للغاية بشأن حملة ممنهجة لم تخضع في أي وقت من الأوقات لرقابة السلطات المغربية أو القيادات العسكرية. وقد وقعت معظم حالات الاغتصاب في تلك المناطق التي شهدت مقاومة أكبر ووقعت فيها أعنف المعارك، مما يدل على أن العمليات العسكرية والقمع كانا يسيران جنباً إلى جنب، كما ذكرنا سابقاً.

---

[234] المرجع نفسه. صندوق 10. ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 25 بتاريخ 20 يناير 1959 .AIMML
[235] الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 14. المذكرات الإعلامية رقم 40 ورقم 56 المؤرختان 16 و23 فبراير 1959 .AIMML
[236] الشعبة الثانية. صندوق 8. الملف رقم 2، المذكرة الإعلامية رقم 93 المؤرخة 10 فبراير 1959 .AIMML
[237] المرجع نفسه. صندوق 10. ملف رقم 16، مذكرة إعلامية رقم 46 بتاريخ 18 أبريل 1959 .AIMML

كانت الأوضاع في سجن الحسيمة، الذي وصفته الشعبة الثانية بـ "الشيكا"[238]، مزرية أيضاً، كما تشهد على ذلك بعض التقارير الصادرة عن السلطات الإسبانية. ففي بداية شهر فبراير، عُلم أن المعتقلين لأسباب سياسية كانوا يفترشون الأرض المبللة. ولم يكن يحصلون سوى على الخبز والماء كطعام، ولم يكن بإمكان عائلاتهم إحضار الطعام لهم. كانوا يتعرضون لسوء المعاملة، وكانت الزنازين مكتظة، حيث كانت تضم 50 شخصًا في حين أن سعتها 25 شخصًا فقط[239]. كانت هناك حالات حاول فيها بعض المعتقلين الانتحار لعدم قدرتهم على تحمل التعذيب، وأشهرها حالة أحد قادة الانتفاضة في إمزورن، محمد بن العربي موح. إلى جانب ذلك، هناك أنباء عن حالات تم فيها تسميم بعض السجناء بواسطة الطعام للتخلص منهم بدلاً إعدامهم رمياً بالرصاص. وسط كل هذا الوضع المأساوي، تبرز مواقف بعض الإسبان، مثل مدير مستشفى الحسيمة، الدكتور فيديريكو مولينا، الذي عرف عنه أنه استقبل في المركز الطبي بالمدينة أستاذاً مغربياً تعرض للتعذيب في السجن، حتى لا يعود إلى السجن مرة أخرى[240]. كانت حالة الطاقم الطبي الإسباني في مستشفى الحسيمة معقدة خلال الانتفاضة الريفية، حيث واجه معظم الجرحى في المنطقة صعوبات لدخول المستشفى في البداية، وبسبب عدم السماح للأطباء الإسبان بمعالجة المنتفضين الريفيين في وقت لاحق[241]. على أي حال، كانت هناك أعمال إنسانية عظيمة مثل تلك التي قام بها الدكتور مولينا كما ذكرنا للتو. بعد انتهاء الانتفاضة، قام محمد الخامس نفسه بتكريم عمله في المستشفى، وإن كان ذلك في هذه الحالة لقيامه بعلاج أفراد من القوات المسلحة المغربية.

أدى الوضع السيئ للعديد من السجناء في الحسيمة إلى اندلاع أعمال شغب داخل السجن في شهر أبريل، حيث كانت هناك محاولات عديدة للهروب. ويبدو أن القمع كان شرسًا للغاية، مما أدى إلى إضراب عن الطعام بسبب سوء المعاملة التي تعرض لها العديد من السجناء[242]. لكن القمع اتخذ أشكالًا أخرى. فقد شملت الإجراءات التي اتخذتها السلطات المغربية، وفقاً لمعلومات الشعبة الثانية، الأشغال الشاقة في بناء طرق مواصلات جديدة ومسالك وممرات بالمنطقة المنتفضة، ومصادرة ممتلكات من لم يدفعوا الترتيب، واعتقال أقارب اللاجئين السياسيين في مليلية منذ 24 فبراير تقريباً. ومن بين هذه الإجراءات، لا شك أن إنشاء محاكم التطهير في المنطقة الشمالية لمعاقبة المنتفضين كان أبرزها. بدأت هذه المحاكم عملها في شهر فبراير، وأصدرت أول أحكام الإعدام في بداية شهر مارس، في هذه الحالة يوم 3 مارس ضد سبعة منتفضين مفترضين. في نهاية شهر مارس، كان لا يزال هناك 238 ريفياً من المشاركين في الانتفاضة محتجزين في الحسيمة، بالإضافة إلى المحتجزين في معسكرات الاعتقال في أجدير، والبالغ عددهم 450 ريفياً، وحوالي 800 معتقل في تماسينت و400 آخرين في مطار إمزورن، على الرغم من أن الشعبة الثانية قدرت أن العدد

[238] في إشارة إلى مراكز الاعتقال والتعذيب التي استُخدمت خلال الحرب الأهلية الإسبانية.
[239] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 14، المذكرة الإعلامية رقم 8 المؤرخة 2 فبراير 1959
[240] AIMML. المرجع نفسه. الملف رقم 14، المذكرة الإعلامية رقم 62 المؤرخة 25 فبراير
[241] مقابلة مع الدكتور خوسيه رومانو، بتاريخ الثالث من نوفمبر 2015. عمل رومانو طبيباً في مستشفى الحسيمة منذ صيف عام 1959.
[242] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 16، المذكرة الإعلامية رقم 4 المؤرخة 2 أبريل 1959

الإجمالي للمعتقلين في مختلف المعسكرات قد يصل إلى حوالي ثلاثة آلاف معتقل. كما تم فتح معسكر اعتقال آخر في أحد الرواضي[243].

لم يدم عمل المحكمة العسكرية الجنائية في الحسيمة طويلاً، حيث تم خلال شهري أبريل ومايو فتح قضايا ضد العديد من المنتفضين في الرباط وفاس، حيث سيتم نقلهم إلى السجن في هاتين المدينتين. على أي حال، صدرت أوامر من الرباط بالعفو عن المنتفضين الذين ارتكبوا جنح بسيطة. على الرغم من ذلك، استمر نقل بعض السجناء إلى فاس حتى شهر يونيو، حيث غادر 120 سجينًا في الأول من يونيو متجهين إلى هذه المدينة لمحاكمتهم أمام محكمة جنائية عسكرية. وبعد يوم واحد، غادرت أربع شاحنات أخرى متجهة إلى الرباط حاملة المزيد من السجناء. أخيرًا، سيتم نقل بعض المعتقلين الآخرين، 26 منهم على وجه التحديد، خلال شهر مايو إلى سجن الناظور. في منتصف شهر مايو، كان معسكر اعتقال مطار إمزورن لا يزال مفتوحًا، حيث كان لا يزال هناك 200 محتجز[244]. بالإضافة إلى ذلك، يجب الإشارة إلى نقل معتقلين من تارجيست إلى الحسيمة، لكننا لا نعرف عددهم.

هناك مسألة أخيرة تتعلق بالمحاكمات التي خضع لها أفراد القوات المساعدة في المنطقة، حيث اعتبرت الرباط أن العديد منهم إما تعاونوا مع المنتفضين أو لم يؤدوا عملهم على الوجه الصحيح، واستسلموا وسلموا أسلحتهم ومعداتهم العسكرية للمنتفضين. تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الجنود كانوا يؤدون خدمتهم في أماكن نائية في المنطقة، وقد عانوا أكثر من غيرهم من هجمات المنتفضين خلال الأيام الأولى من المواجهات. بل إن بعضهم وقع أسرى في أيدي المنتفضين، وهو ما قد يكون أربك القوات المسلحة المغربية، حيث تم توبيخهم جميعًا عند إطلاق سراحهم. على أي حال، من المؤكد أن بعض أفراد القوات المساعدة في المنطقة الشمالية قد انشقوا وانضموا إلى صفوف المنتفضين. في الواقع، وردت المعلومات الأولى عن احتمال حدوث حالات هروب في الأول من يناير، عندما تعرض 45 عنصرًا من القوات المساعدة كانوا يُنقلون في شاحنات إلى المنطقة الجنوبية لهجوم من قبل المنتفضين، حيث دار نقاش بينهم حول الانضمام إلى الانتفاضة من عدمه، قبل أن يقنعهم في النهاية ملازم مغربي بعدم اتخاذ مثل هذا القرار[245]. على الرغم من ذلك، لم يكن عدد المنشقين كبيرًا، وفقًا لأرقام المعتقلين عند نهاية الأزمة. كانت المواجهات أكثر تواترًا داخل الكتائب المختلفة بين أفراد قادمين من الشمال وآخرين قادمين من الجنوب، للأسباب المذكورة أعلاه، ولا سيما القمع العشوائي للمدنيين الريفيين.

في 30 يناير، وصلت عدة شاحنات إلى مدينة الحسيمة تحمل معتقلين من سرية كاملة من كتيبة القوات المساعدة رقم 6 التي استسلمت للمنتفضين. وكانوا ينقلون معهم أيضًا 11 جنديًا آخرين من كتيبة أخرى، وهاربًا من أحد المواقع النائية في الريف، في دائرة بركان، وأخيرًا 11 جنديًا آخرين

[243] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 16، المذكرة الإعلامية رقم 11 المؤرخة 6 أبريل 1959.
[244] AIMML. المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 5، مذكرة إعلامية رقم 62 بتاريخ 14 مايو 1959.
[245] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10، ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 1 بتاريخ 1 يناير 1959.

من الكتيبة الرابعة من القوات المساعدة، الذين استسلموا للمنتفضين وسلموا أسلحتهم وتركوا مواقعهم[246]. ويبدو أن بعضهم تعرض لسوء المعاملة والتعذيب في السجن. وخير مثال على ذلك هذا التعليق الذي أدلى به المسؤول عن تقرير الشعبة الثانية بعد جمع البيانات المطلوبة:

> *أفراد القوات المساعدة التابعين للإدارة الرابعة فقدوا معنوياتهم تمامًا ولا يثقون ... في رؤسائهم الطبيعيين. وقد ذكروا في أحاديثهم أن القوات المساعدة كانت تحظى باحترام الجميع في عهد الحماية، أما الآن بعد أن أصبح المغاربة هم الذين يحكمون، فإنهم يتعرضون لمعاملة سيئة من قبل أفراد القوات المسلحة المغربية، الذين يقومون بضربهم متى شاءوا ويسجنونهم كما لو كانوا مجرمين لا جنوداً في الجيش المغربي.*

في شهر أبريل، تلقينا أخبارًا عن استسلام رقيب من كتيبة القوات المساعدة الرابعة مع 11 جنديًا آخرين، الذين قدموا أنفسهم إلى سلطات الحسيمة، حيث كانوا جميعًا قد انضموا في وقت ما إلى الانتفاضة. بصرف النظر عن هذه الحالات، لا نملك معلومات عن حالات أخرى للانشقاق، حيث أن بقية المعتقلين حوكموا بتهمة الإهمال أكثر من أي شيء آخر. سيحكم على أفراد القوات المساعدة هؤلاء في شهر يونيو بالسجن لمدة خمس سنوات، بعد محاكمة في مدينة فاس[247]. هناك معلومة أخيرة تلفت الانتباه وهي أن قائدين، هما العامل السابق للحسيمة عبد السلام بن عمر والقائد علوش من تارجيست، اللذان كانا قد أُعفيا من منصبيهما في وقت سابق، كانا في تطوان في شهر أبريل في حالة سراح مؤقت لاتهامهما من قبل السلطات العسكرية بالتورط في انتفاضة الريف. تجدر الإشارة إلى أن القائد علوش كان أول من حاول التفاوض مع المنتفضين لكي يلقوا أسلحتهم. وبالتالي، فإن التطهير الذي جرى داخل الجيش المغربي، إن جاز تسميته كذلك، استهدف القادة المتميزين في المنطقة في بداية النزاع.

يُظهر هذا الاستعراض الموجز أن القمع كان عملاً مخططاً له جيداً منذ البداية من قبل القوات المسلحة المغربية والسلطات المغربية منذ بدء العمليات العسكرية في 7 يناير. وقد طال هذا القمع العديد من الأشخاص، وليس فقط المنتفضين، وتسبب في أضرار جسيمة لممتلكات الفلاحين بشكل أساسي، وشهد أحداثاً مشينة تتعلق بالتعذيب الذي تعرض له بعض السجناء واغتصاب النساء في مختلف القبائل. كان هذا بلا شك الفصل الأكثر قتامة في انتفاضة الريف، وأدى في النهاية إلى إثارة حقد الريفيين ضد المخزن المغربي، حيث لم يتم تعويضهم أبدًا من قبل السلطات المغربية عن التجاوزات التي ارتكبتها القوات المسلحة خلال المواجهات.

---

[246] المرجع نفسه. صندوق 10، ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 62 بتاريخ 2 فبراير 1959 .AIMML.
[247] الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 18، المذكرة الإعلامية رقم 8 المؤرخة 2 يونيو 1959 .AIMML.

6 إسبانيا وموقفها من أزمة الريف

لم يكن موقف الحكومة الإسبانية من الصراع في الريف محايدًا، بل على العكس من ذلك، كان معقدًا ومليئًا بالتناقضات، تمامًا مثل السياسة الخارجية للجهاز التنفيذي الفرانكوي في السنوات الأولى من استقلال المغرب. في الواقع، لم تستطع إسبانيا في أي وقت من الأوقات أن تنأى بنفسها عما كان يحدث في الريف وبقية المستعمرة السابقة، أولاً لأنها كانت منطقة لا تزال إسبانيا تمارس فيها نفوذًا معينًا، ولأنها كانت تحتفظ بعلاقات متنوعة مع سكان الريف، ولأنها كانت منطقة متاخمة لمدينتي مليلية وسبتة، وأخيراً لأنها كانت خلال ذلك الصراع تخاطر بفقدان إمكانية الدفاع عن مصالحها في المغرب في مواجهة حكومة حزب الاستقلال التي كانت تتخذ موقفاً معادياً واضحاً، وكذلك في مواجهة ملكية كانت قد تبنت في غضون عامين فقط جميع مبادئ حزب علال الفاسي.

لم يمض وقت طويل حتى ظهرت سياسة حزب الاستقلال المعادية لإسبانيا في المغرب، مع حصول هذا الحزب على حصص أكبر من السلطة في الجهاز التنفيذي من جهة، ومن جهة أخرى، مع ترسخ عقيدة سياسية وطنية تتعارض بوضوح مع المصالح الإسبانية. وقد وضع ذلك الحكومة الإسبانية في موقف حرج، لا سيما بشأن دعم الجبهة الريفية في صراع كانت فيه خاسرة بكل المقاييس، بسبب الدعم الفرنسي الذي كان يحمي جميع قرارات المخزن العلوي. لم تكتفِ الانتفاضة الريفية بكشف الخلافات بين الحكومتين الإسبانية والمغربية بشأن المصالح الإسبانية في المنطقة الشمالية، بل زادت مرة أخرى من توتر العلاقات بين إسبانيا وفرنسا حول القضية المغربية. كانت فرنسا تعتبر المغرب منطقة نفوذها الحصري، مما أدى إلى توتر شديد بينها وبين الحكومة الإسبانية، كما كان متوقعًا. كان على حكومة فرانكو أن تخوض هذا البحر من التناقضات، والأسوأ من ذلك أنها اضطرت إلى مواجهة مواقف متباينة داخل الجيش الإسباني إزاء هذه المشكلة، فليس من قبيل الصدفة أن تكون القوات المسلحة هي المكان الذي ستتباين فيه الآراء بشكل أكبر حول الموقف الذي يجب اتخاذه. على الرغم من ذلك، سيتم في النهاية اختيار الحياد السياسي الذي سيجبر آخر الأطر القيادية الريفية التي كان من الممكن أن تتعاون مع إسبانيا في المغرب المستقل على مغادرة البلاد نهائياً.

6.1. السياسة الخارجية للحكومة الإسبانية تجاه انتفاضة الريف

أدى حصول المغرب على استقلاله إلى خلق الكثير من المتاعب للسلطات الإسبانية، بحيث كان ذلك إجراءً مفاجئًا بسبب احتكار الحكومة الفرنسية لزمام المبادرة، وهو ما أجبر حكومة فرانكو على التفاوض بشأن استقلال منطقة الحماية التابعة لها، والذي كان منذ البداية مشروطًا بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية قبل بضعة أشهر. وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من أن استقلال المنطقة الشمالية تم في جو من التوافق وغياب الصراع بين البلدين، سرعان ما ظهرت بعض التحفظات، حيث كان حزب الاستقلال يرى أن الوحدة الترابية للمغرب لم تتحقق بعد، حيث كانت خططه تتضمن استرجاع أقاليم إفني وطرفاية والصحراء الغربية ومليلية وسبتة. وبالتالي، ستتشكل المسألة

الترابية تهديدًا دائمًا للحكومة الإسبانية التي لم تستطع أبدًا إيجاد حل مناسب لها، حيث كانت تعتقد أن إعلان استقلال المحمية قد وضع حدًا لوجودها في المنطقة.

الحقيقة هي أن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للحركة الوطنية المغربية، وهذا هو العنصر الثاني الذي يجب أخذه بعين الاعتبار في العلاقات الإسبانية المغربية، والذي أسيء فهمه في مدريد. ستكون المعضلة الإقليمية التي أثارها المغرب والحركة الوطنية مشكلتين لا حل لهما بالنسبة لحكومة فرانكو بسبب سوء تنسيق العمل الخارجي، حيث ظل الموضوع المغربي يُنظر إليه على أنه مسألة تتعلق بالسياسة الداخلية[248]. السيطرة السياسية المطلقة التي مارستها فرنسا في المغرب، والقائمة على مفهوم الترابط المرن، أدت إلى تهميش إسبانيا ومصالحها في المنطقة منذ البداية. ولم يشكل البروتوكول الإضافي لإعلان الاستقلال الموقع بين إسبانيا والمغرب حتى مجموعة من المبادئ الأساسية لوضع أسس للسياسة الخارجية في البلاد. كان كل ما تم التوصل إليه هو سلسلة من الاتفاقات ذات الطابع الفني لفترة انتقالية، بعدها ستُهمش إسبانيا نهائياً في المجال السياسي المغربي، باستثناء المسائل المتعلقة بالمطالب الترابية. وهكذا، فهذه الاتفاقيات لم تنص سوى على التعاون في المجالات الثقافية والاقتصادية، مما أدى إلى اختفاء البسيطة، والاتحاد الجمركي الحتمي بين المنطقتين اللتين كانتا تحت الحماية، وفرض اللغة الفرنسية في الإدارة، واستبعاد اللغة الإسبانية من نظام التعليم العام المغربي، والانسحاب التدريجي للموظفين الإسبان من أجهزة الإدارة في البلاد. وأخيراً، سينتهي اتفاق التعاون العسكري أيضاً في اللحظة التي يتم فيها تشكيل القوات المسلحة المغربية، وهو مجال جديد ستفرض فيه المعايير الفرنسية. في مواجهة هذا الوضع، طرح بعض المسؤولين الإسبان ضرورة الحفاظ على الاتصال مع الأطر العليا المغاربة السابقين في المحمية الإسبانية دون نجاح يذكر، لأن الاستئصال الذي مارسه حزب الاستقلال في الحكومة والإدارة سيقضي عليهم أيضاً في غضون بضع سنوات.

وبهذه الطريقة، كان اندلاع الانتفاضة في الريف بمثابة فرصة لإعادة إحياء المصالح الإسبانية في المنطقة الشمالية، في حال نجحت هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها. إلى جانب ذلك، كان الموقف الإسباني في المنطقة الشمالية حساساً للغاية، كما كان الحال بالنسبة للموقف الفرنسي في منطقته، بسبب وجود قوات عسكرية متمركزة في مناطق مختلفة، ذلك أن الجلاء العسكري كان قد تم التوافق على تنفيذه في غضون ست سنوات، مع تحديد عام 1961 كموعد نهائي. في الواقع، انتهت عملية إخلاء القوات الإسبانية في 31 غشت1961، عندما تم إنزال العلم الإسباني في ثكنة حردو الصغيرة، على جبل أَكَرْكُورْ، المقابل لمليلية[249]. تجدر الإشارة إلى أن إجمالي عدد القوات المنتشرة في المحمية الإسبانية كان حوالي 22 لواءً يضم أكثر من 36000 جندي، ولكن تجب الإشارة إلى أن العديد من هؤلاء الجنود كانوا مغاربة ومكثوا في بلدهم، حيث انضموا إلى القوات المسلحة المغربية أو إلى بعض أجهزة الأمن. على أي حال، أثار وجود الجيش الإسباني كل أنواع الشكوك

[248]'El conflicto hispano-marroquí'
[249] PLATON, Miguel. Hablan los militares. Testimonios para la historia, 1939-1996. Editorial Planeta, 2001.

لدى الحكومة المغربية، وكذلك لدى الوطنيين، الذين طالبوا بالانسحاب الفوري للقوات الإسبانية والفرنسية، معتبرين أنها قوات استعمارية. وقد هاجم محمد عبد الكريم الخطابي نفسه من القاهرة بشدة في بعض خطاباته الحادة الوجود العسكري الأجنبي، مستخدماً ذلك كحجة للبقاء خارج البلاد، على الرغم من أن الأسباب في الواقع كانت سياسية وترتبط إلى حد كبير بالعداء الذي كان يكنه للملكية العلوية وفرنسا كقوة استعمارية. ربما دفعه ذلك إلى محاولة إجراء مفاوضات مع الحكومة الإسبانية، كما يتضح من الاجتماع الذي عقده في القاهرة مع الملحق العسكري الإسباني في السفارة، في دجنبر 1957. في ذلك الاجتماع، انتقد الهجمات على إفني وأكد أنه لا علاقة له بها، وذكّر بأن تلك العملية لم تكن إلا في صالح الملك.

كان موقف الحكومة الإسبانية معقدًا أيضًا بسبب علاقات الصداقة التي تربطها بالأطر الريفية السابقة التي عملت في الجهاز الإداري للحماية، والذين تعاونت معهم بشكل منتظم خلال الفترة الاستعمارية، والذين كانت تربطها بهم علاقات غير رسمية عبر قنوات مختلفة، سواء من خلال البعثات القنصلية أو من خلال المندوبين الذين احتفظت بهم المخابرات العسكرية الإسبانية في المنطقة بعد الاستقلال. ومن الجدير بالذكر أنه في مايو 1957، أعيد تنظيم قسم الشعبة الثانية في المنطقة الشمالية بإنشاء مندوبية إقليمية في سبتة تغطي كامل المنطقة، بما في ذلك طنجة ومدينتي مليلية وسبتة. كانت المكاتب المتمركزة في العرائش ومليلية والحسيمة والمكتب الخاص في تطوان ومدينة سبتة نفسها تابعة لهذه المندوبية الإقليمية. أما مكتب مليلية فكان يشمل المدينة نفسها، بالإضافة إلى إقليم الناظور مع مكاتب في زغنغان وزايو. وأخيرًا، تكلفت مندوبية الحسيمة بإقليم الريف الأوسط[250]. سمح هذا الانتشار الهائل للأجهزة الإسبانية وأركان حربها بالبقاء على اطلاع على كل ما حدث في الريف خلال الانتفاضة، حيث كان لديها، بطبيعة الحال، ما يكفي من العملاء والمخبرين في المنطقة، إلى جانب العسكريين المكلفين بهذه المهمة. ولكن من الواضح أيضًا أنه كان من الممكن أن يتسبب ذلك في بعض التوترات في حالة تجاوزهم لحدود مهامهم الاستخباراتية، حيث كان بإمكان الحكومة المغربية اتهام بعض أفراد الجيش الإسباني بالتواطؤ مع المنتفضين، وهو ما حدث في عدة مناسبات.

لجميع الأسباب المذكورة أعلاه، أصبح موقف الحكومة الإسبانية معقدًا للغاية في منطقة الريف، وكذلك في علاقاتها بالحكومة المغربية والملكية العلوية. وتؤكد ذلك الاتهامات التي وجهت إلى إسبانيا في مناسبات عدة خلال الانتفاضة، لكننا نصر على عدم وجود أي تدخل من جانب الحكومة الإسبانية في أحداث الريف. أول بيان رسمي حول هذه المسألة صدر في أكتوبر 1958، عندما أعدت المديرية العامة للسياسة الخارجية تقريرًا يحدد بشكل صارم المبادئ الأساسية التي يجب أن تتبعها إسبانيا في تعاملها مع قضية الريف. وهكذا، حدد التقرير أربعة نقاط شدد على احترام سيادة المغرب، ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، ودعا إلى عدم قطع العلاقات مع الأصدقاء القدامى أو الريفيين الموالين، وحذر من أنه ليس من مصلحة المغرب أن يصبح "ميدانًا خصبًا لنشر أفكار يمكن أن تنقلب ضدنا" وأخيرًا، حذر من عدم وجود ضمانات من حزب الحركة الشعبية "للوقوف

---

[250] الشعبة الثانية. الصندوق 5. التعليمات رقم 2 المؤرخة 21 مايو 1957 .AIMML.

إلى جانبه"[251]. بخصوص الحركة الشعبية، حذر التقرير من أنها مجموعة غير متجانسة تضم عناصر قد تكون لها مواقف فوضوية. على الرغم من قوة الرسالة، سيسود الغموض طوال فترة الاحتجاجات بسبب الاتهامات المتبادلة بين عدة أطراف، منها الحكومة المغربية بقيادة حزب الاستقلال، والملكية نفسها التي سبق أن أشرنا إلى بعض انتقاداتها، وأخيراً الموقف الفرنسي الذي اتسم بعدم الاتساق. فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة المتعلقة بالموقف تجاه الحركة الشعبية، كان تحليل الحكومة الإسبانية صحيحًا، حيث وصف زعيم الحركة، المحجوب أحرضان، وزير الدفاع آنذاك، في عام 1961، إجلاء آخر القوات العسكرية الإسبانية إلى مدينتي مليلية وسبتة بأنه «استفزاز إسباني»، معتبرًا أن المنطقتين مغربيتان[252]. وبذلك، أظهر أنه يتبع توجيهات النظام الملكي، لا سيما وأن حزبه كان من صنع هذا النظام في عام 1957. علاوة على ذلك، أظهر بوضوح أنه بعيد عن مصالح الريف، على الرغم من أنه ظهر في يوم من الأيام كمدافع عن الخصوصية الأمازيغية في السياق المغربي واتخذ موقفاً سياسياً معادياً لإسبانيا، متناسياً المساعدة الإنسانية التي قدمتها الحكومة الإسبانية للعديد من الريفيين.

وبخصوص الحكومة المغربية، أرسلت يوم 17 يناير 1959 مذكرة احتجاج رسمية إلى الحكومة الإسبانية عن طريق سفيرها في الرباط، أكدت فيها أن من بين المعتقلين في الريف من قبل القوات المسلحة المغربية كان هناك بعض الإسبان، وأن جزءًا من الأسلحة التي استخدمها المنتفضون كانت إسبانية، وانتقدت أيضًا التسهيلات التي حصل عليها بعض الريفيين لدخول مدينة مليلية كلاجئين[253]. ولا شك أن تلك المذكرة قد أُعدت بناءً على المعلومات التي قدمتها هيئة الأركان العامة المغربية، مما يدل على التواطؤ بين النظام الملكي وحكومة حزب الاستقلال. فيما يتعلق باعتقال إسبان، فمن الصحيح أن ذلك قد حدث فعلاً، لكنهم كانوا مدنيين وجدوا أنفسهم دون قصد وسط معارك مختلفة، كما حدث في حالة الإسبانيين اللذين أصيبا في هجوم مطار إمزورن، توماس مارتينيز رولدان ورافائيل كاسيريس، لأن منزلهما كان يقع في محيط المطار[254]. سنناقش حالتهم لاحقًا بمزيد من التفصيل. كما تم اعتقال إسبان كانوا في طريقهم إلى الحسيمة من قبل المنتفضين، مع وقوع بعض الإصابات، لكنها كانت حالات منعزلة. فيما يتعلق بالأسلحة المصادرة، صحيح أن بعضها كان من أصل إسباني، ولكن يجب أن نتذكر أنها كانت مملوكة لأفراد القوات المساعدة المغربية، وقد صادر المنتفضون الكثير منها في الأيام الأولى من الاشتباكات. أخيرًا، فيما يتعلق بوصول اللاجئين، فإن إقامتهم في مليلية لم تكن سوى جزء من سياسة إنسانية من جانب السلطات الإسبانية، وهي سياسة لم تخلو من إثارة الجدل، صحيح أن معظم هؤلاء اللاجئين سيعودون في النهاية إلى المغرب، ولكن هذا لا ينطبق على معظم قادة الانتفاضة، فمن المؤكد أنهم سيحظون بحماية الحكومة الإسبانية، على الرغم من أن ذلك لا علاقة له بتورط إسبانيا المفترض في ذلك الصراع.

---

[251] المديرية العامة للسياسة الخارجية. مذكرة إعلامية حول المشكلة الأمازيغية في المغرب وأحداث الريف، 29 أكتوبر 1958. A.G.A 82/13787.
[252] DEL PINO, Domingo. La última guerra con Marruecos: Ceuta y Melilla. Editorial Argos Vergara, 1983.
[253] YBARRA, Concepción. “La rebelión del Rif, 1958-1959”. Revista “Espacio, Tiempo y Forma, serie de Historia Contemporánea”, UNED.
[254] الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 33 المؤرخة 10 يناير 1959. AIMML.

الموقف الأكثر تطرفًا في الحكومة المغربية سيكون موقف وزير التجارة، أحمد بلافريج، الذي سيصل إلى حد اقتراح قطع العلاقات التجارية مع إسبانيا. الحقيقة هي أن هذه التهديدات لم تنفذ أبدًا، وكذلك التهديدات بقطع العلاقات الدبلوماسية، وهو أمر لم يتم طرحه بشكل رسمي لا من قبل الحكومة المغربية ولا من قبل النظام الملكي. ما لم يتوقف هو هجمات زعيم حزب الاستقلال، وبالتالي الحزب الحاكم، حيث سيتم التشديد في وسائل الإعلام التابعة له على تورط إسبانيا في انتفاضة الريف. لم تتوقف الاتهامات بالاتجار بالسلاح طوال فترة المواجهات. ذهب حزب الاستقلال إلى أبعد من ذلك في انتقاداته، حيث اتهم عبر الصحافة الفرنسية ضباطاً من هيئة الأركان الإسبانية العاملين في مليلية وسبتة بالتورط في الانتفاضة الريفية لصالح المنتفضين. وقد أكدوا، دون أي مصدر يؤكد ذلك، أن هؤلاء الضباط كانوا قد فكروا، عند استقلال المغرب، في التمرد ضد فرانكو في حالة إخلاء المدينتين المحتلتين. كانوا يتحدثون عن مؤامرات أجنبية، في إشارة إلى إسبانيا وإلى فكرة الاسترداد التي كانت تغذي مثل هذه الافتراضات بين العسكريين الإسبان[255]. وكما نرى، كان ذلك مجرد تصريحات لا أساس لها من الصحة، وإن كانت تظهر بوضوح أيديولوجية حزب رجعي مثل حزب الاستقلال.

من جانبها، رددت وسائل الإعلام الفرنسية الأخبار التي نشرتها الصحف المغربية، ولا سيما صحيفة حزب الاستقلال، التي أكدت على تورط إسبانيا في هذه القضية. وتساءلت عما إذا كانت حكومة فرانكو وراء انتفاضة الريف، وعززت حججها بتصريحات ولي العهد، الحسن الثاني، رئيس أركان الحرب، وهي اتهامات سبق أن تناولناها في فصل آخر. أخذت فرنسا قضية الريف على محمل الجد، مدركة أنها قد تزعزع استقرار البلاد من الناحية السياسية، وهو ما من شأنه أن يؤثر على مصالحها، ولا سيما سياستها الرامية إلى السيطرة على المغرب، والتي أطلقت عليها اسم «الترابط» كناية عن ذلك. بالإضافة إلى ذلك، كانت فرنسا تتلقى انتقادات شديدة من القاهرة، حيث اتهم محمد عبد الكريم الخطابي فرنسا بالتدخل في قضية الريف إلى جانب النظام الملكي. وقد ندد الأخير بالمشاركة العسكرية الفرنسية في النزاع، وهي اتهامات وضعت الحكومة الفرنسية في موقف حرج. ومن الأمثلة على ذلك مقال للزعيم الريفي نُشر في جريدة "الصحافة" المصرية في شهر فبراير، قال فيه:

> *فشل الاستعمار وعملاؤه في سحق الثورة الحقيقية. قالوا إن الخطابي أمر ... أنصاره بالانضمام إلى جيش التحرير الجزائري... والغرض من ذلك هو إيجاد مبرر يستند إليه الجيش الفرنسي لمحاربة الثوار[256].*

[255] المديرية العامة للساحات والمقاطعات الأفريقية. تقرير "الاتهامات الموجهة إلى الجيش الإسباني في سبتة ومليلية، فيما يتعلق بأحداث الريف المنشورة في الصحافة الفرنسية"، 31 يناير 1959. A.G.A 81/17951.

[256] المديرية العامة للسياسة الخارجية. "ترجمة مقال من جريدة الصحافة المصرية الصادرة يوم 5 فبراير 1959". A.G.A 82/13787.

لم تكن هذه هي الإشارة الوحيدة التي أطلقها الزعيم الريفي تجاه فرنسا، فقبل يومين، وجه محمد عبد الكريم الخطابي، بصفته رئيس لجنة تحرير المغرب العربي، بياناً إلى الشعب المغربي انتقد فيه الملك والحكومة المغربية لإرسالهما طائرات فرنسية فتّاكة وحارقة لسحق وإبادة المنتفضين الريفيين. وإلى جانب ذلك، أكد أن الثورة الأمازيغية إذا انتصرت، فسوف تكنس فرنسا من المغرب، ثم تطرد الملك وأنصاره من عملاء فرنسا. لا شك أن فرنسا كانت تخشى اندلاع حرب أهلية في المغرب، وكانت حازمة في تحديد دورها إزاء الانتفاضة، والذي لم يكن سوى الوقوف إلى جانب النظام الملكي، الضامن لمصالحها في البلاد. ولذلك وافقت على التدخل من خلال تقديم المساعدة العسكرية والمعدات والتقنيين المتخصصين، الذين عملوا جنبًا إلى جنب مع القوات المسلحة المغربية أثناء القتال. على أي حال، كانت الحكومة الفرنسية حذرة للغاية بشأن إمكانية تدخل إسبانيا، فلم تستبعد هذا الاحتمال أبدًا، ولذلك اتخذت بعض التدابير. فقد كانوا يخشون من احتمال وقوع اعتداءات على مدينتي مليلية وسبتة، وهو ما كان سيؤدي إلى نشوب حرب بين إسبانيا والمغرب. دفع ذلك السفير الفرنسي في المغرب، لا تورنيل، إلى تحذير السلطات المغربية من خطورة شن هجوم على المدينتين، لأنهما كانتا قريبتين جدًا من منطقة المعارك. على الرغم من ذلك، أوضحت الحكومة الفرنسية موقفها بشأن احتمال تدخل إسبانيا في منطقة الريف. في الواقع، تم إرسال برقية إلى حاكم مناطق "السيادة" الإسبانية (سبتة ومليلية والجزر)، الجنرال غاليرا، تحذر من أن أي تدخل سيُعتبر من قبل الحكومة الفرنسية عملاً عدائياً وسيؤدي إلى إرسال قوات فرنسية نظامية إلى الريف للتعاون بشكل علني مع القوات المسلحة المغربية من أجل سحق الانتفاضة الريفية[257]. والحقيقة أن الجيش الفرنسي تدخل في النهاية ببعض القوات، لا سيما في مجال الطيران، بالإضافة إلى إرسال مستشارين إلى الميدان للتعاون مع القوات المسلحة المغربية.

على الرغم من عدم تدخل الحكومة الإسبانية، إلا أنها كانت تدرك أن تقاعسها قد يكلفها ثمناً باهظاً. وهكذا، أعدت المديرية العامة للساحات والمقاطعات الأفريقية تقريراً في نهاية شهر يناير 1959، بعد أن بدا أن الانتفاضة الريفية قد صارت تحت السيطرة من قبل الرباط، ركزت فيه على العوامل التي قد تؤدي إلى فقدان إسبانيا لسمعتها في المنطقة. ومن بين الحجج التي ذكرت في التقرير ثلاثة أمور، أحدها مقتل القائد بوطاهر على يد الجيش المغربي بعد أن سلمته السلطات الإسبانية، وهي قضية سبق أن تناولناها سابقًا، وثانيًا محاكمة وإدانة أحد المخبرين السابقين في منطقة جبالة، لحسن بن عبد السلام، في تطوان، وأخيراً، قرار الحكومة الإسبانية بعدم تزويد المنتفضين بالسلاح. فيما يتعلق بالحالتين الأولى والثانية، كان الرأي السائد في الريف هو أن هذين الشخصين كان ينبغي أن يحظيا بحماية إسبانيا، أما فيما يتعلق بالمسألة الثالثة، فقد كان الجبهة الريفية للتطهير تتوقع الحصول على المساعدة الإسبانية، لا سيما بالنظر إلى أن العديد من أبناء الريف كانوا قد شاركوا في «حرب التحرير» الإسبانية، في إشارة إلى الحرب الأهلية[258]. هذه المعلومة الأخيرة تؤكدها شهادة عبد السلام حدو أمزيان، ابن عم محمد سلام أمزيان وأحد قادة الانتفاضة. ففي رسالة بعث بها عام

[257] España y la descolonización del Magreb.

[258] المديرية العامة للسياسة الخارجية. تقرير "فقدان إسبانيا لسمعتها في شمال المغرب"، 31 يناير 1959. A.G.A 81/17951.

1968 إلى الجنرال خوسيه دياز دي فييغاس، الذي كان حينها رئيس المديرية العامة للساحات والمقاطعات الأفريقية، أكد ما يلي:

تحملنا كل ذلك حتى عام 1958، عندما اعتقدنا مع اندلاع نزاع إفني أن الوقت قد حان لطلب المساعدة من أصدقائنا الإسبان، فثار جميع سكان الريف وجميع سكان المنطقة الشمالية تقريبًا ضد الحزب والحكومة. سرعان ما انتشرت الحركة الريفية في كل مكان: كان النصر مؤكدًا، وبقليل من الأسلحة كنا سنسيطر على المغرب بأكمله. دون بذل الكثير من التضحيات، وفي غضون ثلاثة أيام، كان الشمال على الأقل سيصبح تحت سيطرتنا دون إطلاق رصاصة واحدة. لكن هذا لم يكن ممكنًا لأن أصدقاءنا لم يوفوا بوعودهم، وتراجعوا لأسباب لا نعرفها، ربما بسبب العواقب التي قد تترتب على تقديم تلك المساعدة[259].

لا شك أن استخدام الأسلحة الإسبانية ونقلها إلى المنتفضين كان أحد أكثر القضايا حساسية واجهها نظام فرانكو، وذلك لسببين: أولاً، لأنه كان حجة شجعها حزب الاستقلال والحكومة المغربية والنظام الملكي، وأخيراً القيادة العامة المغربية بقيادة الأمير الحسن الثاني بصفته المسؤول الأعلى في المجال العسكري، وثانياً لأن المنتفضين قدموا طلبات رسمية بذلك، لكن السلطات الإسبانية رفضت تقديم مثل هذه المساعدة. وأخيراً، لأن المنتفضين حاولوا توريط الحكومة الإسبانية باستخدام حجج زائفة، مما أدى إلى تعقيد الأمور أكثر، وخلق بعض الارتباك. الحقيقة هي أن الشحنتين الوحيدتين من الأسلحة جاءتا من مصر وباءت محاولات إنزالهما بالفشل في كلتا الحالتين، إحداهما على شاطئ باديس، بجوار صخرة باديس، والأخرى في منطقة رأس الماء، شرق الناظور. يبدو أن الشحنة الأولى أرسلها شقيق محمد عبد الكريم الخطابي، أما الثانية فقد أمر بها عبد الناصر نفسه، رئيس دولة مصر. بعد فشل هاتين المحاولتين، لم يحاول أحد آخر نقل أسلحة إلى الريف، وبدأت عمليات التهريب المزعومة من داخل البلاد نفسها.

الحقيقة هي أن مخاوف المغرب بشأن احتمال تقديم إسبانيا للمساعدة بدأت في وقت مبكر جدًا، في شهر نوفمبر 1958. عندئذ بدأت سلطات ذلك البلد في وضع عقبات أمام تحركات الجيش الإسباني على أراضيه، ولا سيما في المنطقة القريبة من مليلية التي كانت، في الواقع، تابعة من الناحية التنظيمية للقيادة العامة للمدينة المحتلة. وهكذا، في يوم 20 نوفمبر، أبلغ عامل الناظور القنصل الإسباني في تلك المدينة أنه اتخذ قرارًا بمنع خروج القوات الإسبانية من ثكناتها في المغرب. من جانبها، تزايدت أيضًا عمليات المراقبة على حدود بني أنصار، مما منع مرور الضباط الإسبان بأسلحتهم. حوالي 22 من الشهر نفسه، اضطر الجنرال محمد أمزيان للتوسط من أجل عقد اجتماع بين وزير الدفاع المغربي وحاكم مناطق "السيادة" والقائد العام للجيش الإسباني في شمال إفريقيا،

[259] المديرية العامة للساحات والمقاطعات الأفريقية. مركز المعلومات العامة. رسالة من عبد السلام حدو أمزيان، مدريد، 3 يوليو 1968. صندوق 11212/81A.G.A.،

الجنرال غاليرا. عُقد الاجتماع في مارتيل بحضور الجنرال محمد أمزيان يوم 26 نوفمبر، وتمت فيه الموافقة على تعديل القرار السابق بحيث يُسمح منذ ذلك الحين بتنقل القوات الإسبانية في المغرب شريطة إخطار السلطات المغربية مسبقًا[260].

لنتذكر أنه قبل شهر، كان قد زار القنصلية الإسبانية في تطوان عدة ممثلين عن الجبهة الريفية، وضباط من جيش التحرير نيابة عن الدكتور الخطيب، أحد مؤسسي الحركة الشعبية، الذين طلبوا أسلحة من إسبانيا بشكل رسمي لأول مرة. كما ذكرنا في ملاحظة سابقة، تم تقديم هذا الطلب بحجة أن الجبهة الريفية كانت تنوي محاربة فرنسا وحزب الاستقلال. لا نعرف ماذا كان رد السلطات الإسبانية، على الرغم من أنه من المحتمل أن تكون هذه المبادرة قد أخذت بعين الاعتبار في البداية، سواء من قبل حكومة فرانكو أو من قبل هيئة الأركان العامة للدفاع. ربما كان هذا الجهاز العسكري هو الذي شهد أهم النقاشات حول مدى ملاءمة التدخل في المغرب من عدمه، وذلك بسبب تباين المواقف حول هذه المسألة. تجدر الإشارة إلى أن رئيس هيئة الأركان في ذلك الوقت كان الجنرال مونيوز غرانديس، وهو جنرال ينتمي الى حركة الإفريقيين في الجيش الإسباني[261]، عُرف بتحليله الخاطئ لتطورات الوضع في المغرب المستقل والعلاقات الإسبانية المغربية. على الرغم من ذلك، نعتقد أن وجود تباين في المواقف بين الرتب العسكرية المتوسطة، ولا سيما بين القادة والضباط الذين كانوا لا يزالون يؤدون الخدمة في المحمية السابقة، وكذلك في مدينتي مليلية وسبتة، هو أمر أكثر ترجيحًا، وذلك بسبب إلمامهم الأفضل بالواقع في منطقة الريف. في الواقع، تشير مذكرة إعلامية صادرة عن المديرية العامة للسياسة الخارجية إلى اتهامات موجهة ضد مجموعة من العسكريين المتمركزين في مليلية، من بينهم العقيدان خوسيه مارتينيز بيلدا، الرئيس السابق للمخابرات في المحمية الإسبانية، وإدواردو مالدونادو، الرئيس السابق للشعبة الثانية التابعة لمفوضية الشؤون الأهلية، اللذان يُزعم أنهما شجعا على إنشاء جمهورية مستقلة في منطقة الريف[262]. لم يتم تأكيد هذه المعلومات حتى من قبل وزارة الخارجية نفسها في تلك المذكرة الإعلامية، لذا نعتقد أنها .قد تكون مجرد شائعة مغرضة

ما لم يعد مجرد شائعة هو الطلب الذي قدمه عدد من قادة الانتفاضة في الثاني من يناير إلى الضابط الإسباني المسؤول عن قيادة صخرة باديس. في ذلك اليوم، حضر ثلاثة أشخاص من الريف يقولون إنهم جاءوا من طرف الجنرال غاليرا الذي أخبرهم أن شحنة أسلحة، وتحديدًا عشرة أطنان من القنابل والذخيرة، ستصل إلى تلك الصخرة الصغيرة بين 29 ديسمبر 1958 و2 يناير 1959، لتسليمها إلى المنتفضين. وأكدوا أنه إذا لم يصدق الضابط الإسباني هذه المعلومات، فعليه أن يرسل

---

[260] 1958 المديرية العامة للسياسة الخارجية. مذكرة إعلامية بعنوان "الوضع في الريف" بتاريخ 27 نوفمبر. A.G.A 82/13787.

[261] أطلقت على الجنود الذين خدموا في الجيش الاستعماري في محمية المغرب. بالرغم من أنها كلفت الجيش الكثير من القتلى إلا أن استمرار القتال مع قبائل الريف سمح للضباط الناجين من جعل المهنة العسكرية سريعة مع ترقيات بجدارة الحرب (تمركز فرانسيسكو فرانكو في المغرب ومكنه ذلك من الوصول إلى منصب جنرال وهو بسن ال 33). هذا الوضع أثار الغيرة والحسد عند القيادات الأخرى، وتطورت في نفوسهم روح الطبقية. وكان العديد من قادة الجيش الذين ثاروا ضد الجمهورية الثانية قد صنعوا مسيرتهم المهنية في أفريقيا

[262] 1959 المديرية العامة للسياسة الخارجية، عام. A.G.A 82/13787.

برقية إلى سبتة، لأنهم كانوا هناك منذ خمسة أيام للتفاوض بشأن هذه الشحنة[263]. تبدو القصة غريبة بعض الشيء، لأن أحد المنتفضين كان يحمل نصف ورقة نقدية من فئة مارك ألماني، مقطوعة بطريقة تجعلها تتطابق مع النصف الآخر الذي لم يكن أحد يحمله في تلك اللحظة. بعد نصف ساعة، ظهر ريفي آخر يحمل النصف الآخر المطابق، معتقدًا أن هذه هي كلمة السر لتسليم الأسلحة. نحن أمام قصة سريالية إلى حد ما، لأن الأمر المنطقي، في حالة وجود أي نوع من التواطؤ، هو أن يكون نصف الورقة النقدية على الأقل في حوزة الضابط الإسباني، وهو ما لم يحدث. لكن، بالإضافة إلى ذلك، قال الريفي الثاني إنهم يجب أن يستلموا 700 بندقية، ولم يذكر شيئاً عن عشرة أطنان من الأسلحة، المكونة من قنابل وذخيرة، كما قال الفريق الأول. أجاب القائد الإسباني أنه لا يوجد أي نوع من الأسلحة لتزويدهم بها، منهياً مشهداً يليق بفيلم سينمائي. الحقيقة أننا لا نعرف ما إذا كان هذا الطلب من اختراع أولئك المنتفضين، أم أنه كان عملية أُجهضت في اللحظة الأخيرة، أم أنه كان مجرد خطأ من جانب تلك المجموعة. كل ما نعرفه هو أنه كان من المفترض أن يتم إنزال عدة أطنان من الأسلحة القادمة من مصر على شاطئ باديس المجاور للصخرة، وأن هذه العملية قد أُجهضت بالفعل، كما يروي محمد سلام أمزيان في مقابلة سبق أن أشرنا إليها. الأرجح هو أنه كان هناك نوع من الالتباس بين المنتفضين أنفسهم، بسبب معلومات غير صحيحة، من بينها تلك المتعلقة باللواء غاليرا.

في الخامس من يناير، وردتنا معلومات عن طلب جديد للحصول على أسلحة، في هذه الحالة من قبل القائد السابق لبني يطفت، الذي أعرب عن رغبته في الحصول على أسلحة بشكل عاجل، نظراً لتسارع وتيرة الأحداث في الريف، من أجل إشعال شرارة الانتفاضة في منطقة كرط وعدم التخلي عن الآخرين[264]. كما حذر من السلوك المشبوه لأحد أعيان الريف الذي يقيم بالقرب من مليلية، حيث كان يعتقد أنه يعمل كجاسوس لصالح السلطات المغربية. بعد يومين، علمت الشعبة الثانية أن بعض المنتفضين كانوا يسعون لاستكشاف نوايا أحد ضباط الجيش الإسباني في دعم القضية الريفية وتقديم المشورة لهم.

إن التعاون الإسباني المزعوم مع انتفاضة الريف من خلال تزويدها بالأسلحة سيصبح حجة سياسية من جانب السلطات المغربية لمهاجمة الحكومة الإسبانية. ولن يقتصر الأمر على زعيم حزب الاستقلال الذي سيقوم بذلك من خلال وسائل إعلامه، بل إن ولي العهد نفسه، الحسن الثاني، اتهم إسبانيا بتزويد المنتفضين بالأسلحة. وقد تم توجيه اتهامات رسمية عبر السفارة الإسبانية في الرباط، رد عليها نظام فرانكو، وأخيراً، فعل العمال المغاربة في المنطقة الشمالية الشيء نفسه، امتثالاً لتوجيهات رسمية صادرة من الرباط. لذلك، لم يكن من قبيل الصدفة أن يعلن عامل الحسيمة في عدة مداشر ريفية أن إسبانيا تقف وراء تهريب الأسلحة. في الواقع، الى حدود يوم 17 مارس، أكد عامل الحسيمة، بن العربي، أمام مجموعة من الريفيين في آيث حذيفة أنهم خُدعوا من قبل إسبانيا

---

[263] الشعبة الثانية. صندوق 10، ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 13 بتاريخ 5 يناير 1959. AIMML.

[264] الشعبة الثانية. الصندوق رقم 8، الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 23 المؤرخة 5 يناير 1959. AIMML.

التي جعلتهم يعتقدون أنها ستزودهم بأسلحة "لم يتلقوها"[265]. نرى كيف استمر استخدام حجة الأسلحة، على الرغم من كونها كاذبة، حيث اعترف المغرب في تصريحات مثل هذه أن تلك الأسلحة لم تصل أبدًا، على الرغم من أن النية كانت موجودة، وفقًا لتلك السلطات نفسها. لن نتطرق إلى مسألة تم التلاعب بها منذ البداية من قبل السلطات المغربية، فقد اتضح خلال النزاع أن الحكومة الإسبانية لم تزود الريفيين بالأسلحة، وقد أثبتنا ذلك بوثيقة صادرة عن وزير الخارجية الإسباني نفسه، والتي تورد معلومات من الجنرال أمزيان نفسه من المغرب، تنفي تهريب الأسلحة من إسبانيا.

ما فعلته الحكومة الإسبانية هو مساعدة العديد من الريفيين الذين فروا من القتال وحاولوا اللجوء إلى إسبانيا. وهكذا، خلال النصف الثاني من شهر يناير، وصل العديد من المنتفضين إلى مدينة مليلية. والحقيقة أن هناك لاجئين آخرين عبروا إلى سبتة، وإن لم يصل عددهم أبدًا إلى العدد الذي وصل إلى المدينة الأخرى. ولا شك أن قربهم من مناطق القتال قد شجعهم على الفرار. وهكذا، منذ وصول الحسن اليوسي إلى مليلية يوم 12 يناير، لم يتوقف عدد اللاجئين عن الازدياد. في البداية، تم إيواؤهم في العديد من الفنادق الصغيرة في المدينة. حيث أقام اليوسي نفسه في فندق إسبانيا. قامت الشعبة الثانية بإجراء أول عملية ضبط للاجئين يوم 13 يناير، حيث بلغ عددهم 136 شخصًا موزعين على عدة فنادق، معظمهم في حي بوليجونو. استقبل نزل "لا إستريا" في شارع طوليدو أكبر عدد من الفارين، وتحديدًا 54 شخصًا[266]. دفعت هذه الحالة الجيش المغربي إلى مراقبة بعض هؤلاء الأشخاص داخل مليلية، ولا سيما في حي بوليجونو، من أجل جمع المعلومات. وبحسب بيانات الشعبة الثانية، بلغ عدد اللاجئين يوم 15 يناير ما مجموعه 149 لاجئًا، وهو رقم كان مرشحاً للازدياد. دفع هذا الوضع المغرب إلى تشديد الرقابة على الحدود مع مليلية. من جانبها، وافقت السلطات الإسبانية على نقل أول دفعة من اللاجئين إلى شبه الجزيرة يوم 17 يناير، وكانت تتألف من 15 لاجئاً، من بينهم اليوسي. ويوم 19 يناير، غادر 15 لاجئًا جديدًا، مما دفع السلطات المغربية إلى تعزيز الإجراءات الأمنية على الحدود. وهكذا، أرسلت سرية من الفرسان قوامها 60 جنديًا إلى المنطقة المجاورة لمعبر باخاريس الحدودي.

يبدو أن عمل الحكومة الإسبانية كان مدروسًا بشأن استقبال اللاجئين الريفيين، لا سيما بعد أن أرسل بعض قادة الانتفاضة أشخاصًا موثوقين لمقابلة مسؤولين إسبان، نفترض أنهم عسكريون، لمعرفة ما إذا كان بإمكانهم اللجوء أيضًا إلى صخرة باديس وجزر الشفارين[267]. ليست لدينا معلومات عن استخدام هذه الأراضي كملجأ للمنتفضين الفارين من مناطق القتال، ولكن لدينا وثائق تثبت فتح مخيم رسمي للاجئين يوم 29 يناير في مليلية. على وجه التحديد، في منطقة كابريريثاس ألتاس، بالقرب من ثكنة قديمة تابعة للقوات النظامية، الواقعة على مقربة من ثكنة اللفيف. كان المخيم يتألف من كوخ وعدة خيام، وبحلول 30 يناير كان يضم ما مجموعه 142 شخصًا[268]. ومن الجوانب المهمة

[265] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 15، المذكرة الإعلامية رقم 47 المؤرخة 17 مارس 1959
[266] AIMML. الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 77 المؤرخة 13 يناير 1959
[267] AIMML. المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 1، مذكرة إعلامية رقم 197 بتاريخ 28 يناير 1959
[268] AIMML. المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 1، مذكرة إعلامية رقم 221 بتاريخ 30 يناير 1959

التي تجدر الإشارة إليها أن قائمة أسماء المقيمين في ذلك المخيم تعتبر الريفيين "لاجئين سياسيين مغاربة". يكشف هذا الأمر إلى حد ما الموقف السياسي الإسباني خلال الانتفاضة الريفية، وهو أنه لم يعتبر هؤلاء المنتفضين في أي وقت من الأوقات مقاتلين أو متمردين أو ثوارًا، كما كانت تفعل الحكومة المغربية وأركان حربها. كما لم تعتبرهم انفصاليين، حيث أكدت أنهم مغاربة. وبذلك، أوضح النظام الفرنكاوي موقفه من الصراع بشكل لا لبس فيه، معتبراً أن هؤلاء الأشخاص كانوا ضحايا لعمليات قامت بها الحكومة المغربية والقوات المسلحة المغربية خلال تدخلها في المنطقة الشمالية. في الواقع، وبطريقة ماكرة إلى حد ما، لم يكن ذلك سوى دعم غير مباشر لمطالب هؤلاء المنتفضين.

أظهر آخر إحصاء للاجئين أن العدد الإجمالي بلغ 152 شخصًا بحلول 17 فبراير، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن حوالي 30 شخصًا غادروا إلى شبه الجزيرة الإيبيرية خلال شهر يناير، وبالتالي نقدر أن العدد الإجمالي للاجئين قد يصل إلى 182 شخصًا في لحظات معينة. ولا شك أن أشهرهم هو محمد سلام أمزيان، الذي سيصل إلى مليلية يوم 4 مارس بعد رحلة هروب طويلة. أثار وجود اللاجئين الريفيين في مليلية ردود فعل متنوعة من جانب السلطات المغربية. فقد اتهمت إسبانيا بالتورط في الانتفاضة الريفية لهذا السبب، وأرسلت عملاء إلى المدينة للقيام بمهام المراقبة والتجسس على بعض هؤلاء اللاجئين، خاصة قادة الحركة، وأرسلوا أشخاصاً موثوقين لمحاولة إقناع بعض هؤلاء اللاجئين بالعودة إلى المغرب، كما هو الحال مع القائد السابق لقبيلة مزوجة، أحمد الوالي، الذي كان يتجول في حانات حي بوليجونو يسأل عنهم. يبدو أن السلطات المغربية وعدته بأن يعود إلى منصبه كقائد إذا تمكن من إقناع بعض هؤلاء اللاجئين بالعودة إلى بلدهم.

ومع ذلك، لم تكن هذه الإجراءات هي الأسوأ، فقد كانت عمليات المراقبة الحدودية، وتكثيف الوجود العسكري على الحدود مع مليلية، والتهديدات بإطلاق النار على الريفيين الذين لا يقدمون أوراق هويتهم، وبعض محاولات المقاطعة التجارية، كلها إجراءات لم تحقق أي هدف عملي سوى توتير الأجواء بين مليلية ومحيطها. لنتذكر أن قائد بني شيكر، وهي قبيلة قريبة من المدينة، عقد اجتماعاً مع زعماء وأعيان المنطقة اتفقوا فيه على مقاطعة مليلية فيما يتعلق بتجارة الخضار والمواد الغذائية الأخرى انتقاماً من إسبانيا لمساعدتها المنتفضين الريفيين[269]. ومن الواضح أن هذه العملية كانت تتم بالتنسيق مع العمالة في الناظور، ولم تكن سوى وسيلة للضغط على السلطات الإسبانية. في شهر مارس، كانت العمالة لا تزال تحاول إقناع اللاجئين بالعودة إلى المغرب، مستعينةً بقائد سابق لزغنغان، هو علال حدو مازوز، الذي عُيّن مسؤولاً عن الشؤون المتعلقة باللاجئين في مليلية. ومن بين مهامه زيارة أقاربهم ليقنع هؤلاء اللاجئين بالعودة إلى بلدهم. وستظل قضية اللاجئين قائمة حتى شهر أبريل.

[269] الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 232 المؤرخة 31 يناير 1959. AIMML.

على الرغم من التوتر الواضح الذي أثارته هذه المسألة، إلا أن الحقيقة هي أن السلطات الإسبانية لم تضع أي عوائق أمام هؤلاء الريفيين للعودة إلى المغرب. وحدهم أولئك الذين كانوا يخشون على حياتهم، مثل محمد سلام أمزيان وآخرين، حظوا بالحماية ونقلوا إلى شبه الجزيرة الإيبيرية، حيث أقاموا مؤقتاً في انتظار إيجاد تسوية لكل حالة على حدة. أصبحت هذه المسألة أحد محاور الموقف الإسباني تجاه الأزمة، كما يتضح من أمر صادر عن رئيس أركان الجيش الإسباني، الجنرال مونيوز غرانديس، الذي أعطى بعض التعليمات في هذا الصدد، على وجه التحديد:

إقناع اللاجئين بأن موقفهم لم تشجعه إسبانيا، مع شكرهم على ولائهم.
دراسة كل حالة على حدة، وبشكل منفصل.
إقناع الرباط بأن إسبانيا، على الرغم من تعاطفها الواضح مع المغاربة، وخاصة أولئك الذين قاتلوا إلى جانبنا عام 1936 للدفاع عن نفس المبدأ الديني، مثل الريفيين، لم تشارك في هذا الانتفاضة الريفية المفجعة[270].

ركزت التعليمات على ثلاث مسائل أساسية تفسر في الأساس الموقف الإسباني تجاه الصراع في الريف، وهي: عدم وجود تدخل إسباني، ووجود نية لحماية بعض اللاجئين، وأخيراً، مسألة مثيرة للجدل، وهي الإعلان عن وجود مصالح مشتركة بين مطالب المنتفضين ومقترحات الحكومة الإسبانية. على الرغم من ذلك، لم يطرح الجهاز التنفيذي الإسباني في أي وقت من الأوقات رسمياً التدخل في الصراع لصالح المنتفضين، مستبعداً فكرة وجود مؤامرة مفترضة بين إسبانيا والجبهة الريفية، وهي أفكار شجعتها دوافع سياسية وأيديولوجية من الرباط طوال الأشهر التي استمرت فيها الانتفاضة بهدف البحث عن حجة تسمح بإعفاء الحكومة المغربية من مسؤولياتها عن الإدارة السياسية الفاشلة التي اتبعتها بعد استقلال البلاد عام 1956، وكذلك محاولة تبرير عقيدة جديدة في السياسة الخارجية ستتعارض بوضوح مع المصالح الإسبانية في المنطقة منذ ذلك الحين.

فيما يتعلق باللاجئين الريفيين في إسبانيا، على الرغم من أن الغالبية منهم عادوا إلى المغرب، إلا أن آخرين لم يفعلوا ذلك، ولا سيما أولئك الذين لعبوا دوراً بارزاً في الانتفاضة، أي القادة الذين تولوا مسؤوليات معينة في توجيه الأعمال السياسية والعسكرية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى حالة الوزير السابق لحسن اليوسي، الذي بقي في إسبانيا، في إقامته في مالقة، حتى مارس 1962، وهو الوقت الذي قرر فيه العودة إلى المغرب. وهكذا، ففي 20 يناير 1959، بلغ العدد الإجمالي لأولئك الذين قرروا البقاء في إسبانيا 28 شخصًا. في نفس العام، تم تخصيص ميزانية لرعاية اللاجئين السياسيين بلغت مليوني بسيطة. في عام 1961، تم تخفيض هذا الرقم إلى مليون ونصف المليون، ثم حددته وزارة المالية في النهاية بمليون بسيطة[271]. في عام 1961، كان هناك 25 لاجئًا من

[270] La vida dos veces
[271] A.G.A.المديرية العامة للساحات والمقاطعات الأفريقية. مركز المعلومات العامة. صندوق بريد 11212/81،

الريف في إسبانيا، وانخفض هذا العدد بعد عام واحد إلى 24، بعد عودة لحسن اليوسي إلى المغرب. كانت المدن التي أقام فيها معظمهم هي مالقة ومدريد وسبتة ومليلية.

آثار الانتفاضة على مدينتي الحسيمة ومليلية .6.2

إن المعاملة التي عادة ما يتلقاها السكان المدنيون في إطار أي نزاع مسلح هي دائماً ثانوية بالنسبة للأحداث الحربية البحتة، وذلك لأسباب منها أن هذه الأحداث عادة ما تكون أكثر وضوحاً بسبب العنف الذي تتسبب فيه، وثانياً لأنها تحدد بوضوح طبيعة أي مواجهة يتم فيها استخدام القوة. فقط عندما يبدأ السكان المدنيون في المعاناة من الآثار المترتبة جراء أعمال من هذا النوع، أي عندما يصبحون هم أيضاً أطرافاً في النزاع، يصبحون موضع اهتمام في أي تقرير عسكري. في الحالة التي نحن بصددها، وبعد تحليل موجز للقمع الذي مورس على السكان المدنيين في الريف، لا بأس من إجراء تحليل لوضع المدنيين الآخرين، في هذه الحالة المعمرون الإسبان الذين كانوا يعيشون في الحسيمة، وبشكل ثانوي، أولئك الذين كانوا يعيشون في مليلية.

تحليل هذا العامل يمكن أن يعطينا فكرة أوسع عن الصراع وعواقبه، لا سيما على الإسبان في مدينة الحسيمة، على الرغم من أنه، كما سنرى، تم اتخاذ قرارات ستؤثر على سكان مليلية أيضًا. كما يسمح لنا ذلك بإدراج رؤيتهم للصراع في سرد الأحداث، وأخيرًا، المعاملة التي تلقاها هؤلاء من قبل الأطراف المتنازعة، سواء الريفيين أو الجيش المغربي، مما يفتح آفاقًا جديدة لفهم الصراع الذي دار بين المنتفضين الريفيين والجيش المغربي بشكل أعمق.

لم تكن الحسيمة مدينة كبيرة عند حصول المغرب على استقلاله. فقد تأسست عام 1925، ولم يكن لديها الوقت الكافي لتطوير مركز حضري وسلسلة من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تجذب الأجانب، ولا سيما الإسبان. على الرغم من ذلك، فكونها المركز الإداري لمنطقة الريف، ومقر المراقب الجهوي، ووجهة للعديد من القوات الاستعمارية، والمدينة الوحيدة الموجودة في تلك المنطقة، سمح بتطوير بعض البنى التحتية التي ستجعلها في نهاية المطاف عاصمة صغيرة لإقليم الريف. على الرغم من ذلك، لم يتجاوز عدد سكان المدينة 13 ألف نسمة، حيث سجل إحصاء عام 1950 أعلى رقم، وتحديداً 12497 نسمة. منذ ذلك التاريخ، بدأ انخفاض طفيف في عدد السكان، حيث بلغ عددهم عام 1954 10717 نسمة، منهم 7147 أوروبياً[272]. مع نهاية فترة الحماية في المغرب، أصبحت الهجرة الإسبانية من المنطقة أمراً لا رجعة فيه لأسباب مختلفة، من بينها انعدام الأمن، وغياب الآفاق المستقبلية، وصعوبة إنشاء صناعات جديدة، واختفاء العملة الإسبانية كعملة قانونية في المنطقة، والأزمة الاقتصادية في المغرب المستقل، ومغادرة الموظفين الحكوميين وعائلاتهم للمدينة، وأهم من ذلك مغادرة الجيش الإسباني نفسه.

[272] RUBIO ALFARO, A/LACALLE ALFARO, M. “Alhucemas, desembarco, asentamiento, evolución”. Imprenta Carvajal, 1999.

في ظل هذه الظروف، يبدو واضحاً أن عدد سكان مدينة الحسيمة كان ضئيلاً عند اندلاع الانتفاضة في الريف، لذا نفهم أن هذا لم يكن سبباً كافياً لإعادة إطلاق موجة الهجرة من المدينة التي كانت قد بدأت قبل ذلك بوقت طويل. على أي حال، من المؤكد أن هذه الأحداث كانت مهمة بالنسبة لكثير من الإسبان، كما يتضح ذلك من انتقالهم إلى مليلية على متن سفينة البريد التي كانت تربط بين هذه المدينة وسبتة طوال فترة أحداث الريف. كان انسحاب آخر الجنود الإسبان عام 1959 هو الدافع وراء مغادرة جزء كبير من الجالية الإسبانية التي كانت تعيش في المدينة، ولم يبق سوى عدد قليل منهم في المنطقة خلال العقد التالي. توضح مذكرة إعلامية صادرة عن القنصلية الإسبانية في تطوان الوضع الذي ساد بسبب خروج القوات الإسبانية:

التوتر الناجم عن الإعلان عن الجلاء الوشيك للقوات الإسبانية يزداد مع مرور الأيام. ولهذا السبب، يستغل المغاربة أي فرصة سانحة للإساءة، بالقول والفعل، إلى مواطنينا، الذين يعتقدون أنهم سيصبحون تحت رحمتهم مع رحيل الجيش الإسباني[273].

على أي حال، كان سكان الحسيمة أول المدنيين الذين علموا بأن صراعاً كان يتهيأ في الريف، بالإضافة إلى أولئك الذين كانوا يستخدمون النقل البري للتنقل من مليلية إلى تلك المدينة ووجهات أخرى أبعد مثل تطوان. كما ذكرنا سابقًا، كانت أولى إجراءات المنتفضين هي إقامة العديد من نقاط التفتيش على الطريق الذي كان يخترق المنطقة الشمالية ويربط بين مدينتي مليلية وتطوان مروراً بمدينة الحسيمة. وهكذا، بدأوا في إنشاء هذه النقاط منذ الأول من يناير 1959 بإخضاع جميع المركبات للتفتيش، المغربية والإسبانية أساسًا، التي كانت تستعمل هذه الطرق. وقد كان أحد موظفي مكتب جباية الضرائب في الناظور، الإسباني خوان خيخون، من أوائل الشهود الذين سجلت شهادتهم الشعبة الثانية، وتحديداً في الثاني من يناير. ذكر الموظف الإسباني، الذي كان في طريقه من الناظور إلى تطوان، أنه بعد مدينة الحسيمة، كانت هناك نقاط تفتيش على الطريق تضم مجموعات من المنتفضين يحملون قنابل يدوية مصنوعة محلياً. كان هؤلاء يفتشون جميع المركبات، والأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو أن الريفيين، بعد أن تأكدوا من منصبه كموظف، زودوه بتصريح مرور حتى لا يواجه أي مشاكل في نقاط التفتيش الأخرى خلال بقية الرحلة[274]. تقرير صادر عن نفس الهيئة في الأول من يناير يشير إلى وجود هذه النقاط التفتيشية في محيط مدينة الحسيمة، حيث يتم تفتيش جميع المركبات، ولكن دون إزعاج الموظفين على الإطلاق، وبطريقة مهذبة.

في الثالث من يناير، نقلت الشعبة الثانية تعليقات بعض المسافرين الذين وصلوا حديثًا إلى مليلية قادمين من الحسيمة في حافلة س ت م، والذين أكدوا أن المعاملة التي قوبلوا بها من قبل المنتفضين عند نقاط التفتيش كانت لائقة ولم تسبب أي إزعاج للمسافرين[275]. تُظهر جميع هذه الحالات احتراماً

---

[273] A.G.A. وزارة الشؤون الخارجية. القنصلية الإسبانية في تطوان، 14 غشت 1959. الملف رقم 6429، المذكرة رقم 923. الصندوق 16012/82،

[274] AIMML. الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 1، مذكرة إعلامية بتاريخ 2 يناير 1959

[275] AIMML. المرجع نفسه. مذكرة إعلامية رقم 12 بتاريخ 3 يناير 1959

وتقديراً من المنتفضين تجاه الجالية الإسبانية، الذين عاملوهم بلطف ولم يتعرضوا إلا في حالات نادرة لمعاملة سيئة. منذ البداية، حاول المنتفضون ألا يؤثروا كثيراً على حياة الجالية الإسبانية، بل وحدثت حالات تفاوض فيها بعض ممثلي الجالية مع المنتفضين. فعلى سبيل المثال، نعلم أن مجموعة كبيرة من المنتفضين حاولت يوم 2 يناير الوصول إلى مرتفعات سيدي عابد، بجوار ميناء المدينة، بهدف إقامة نقطة تفتيش في تلك المنطقة، ومن أجل ذلك أرادوا الوصول إلى المكان عبر شوارع المدينة. وفقًا لتقرير صادر عن الشعبة الثانية، أخبر رئيس الغرفة التجارية في المدينة، السيد رومان، زعيم المنتفضين المسؤول عن هذه العملية، أن القيام بذلك كما هو مخطط له سيثير قلق السكان دون داعٍ وأنه من المحتمل أن يتصادم مع القوات المسلحة المغربية: واقترح عليه أن يتبع طريق مرموشة-أَشّاوَن-إجَدّايَنْ وسيدي عابد. ووجد القائد هذه الفكرة صائبة، فقام بتنفيذها[276].

كما نلاحظ، يبدو أن الود كان السمة العامة في تلك المراحل الأولى من الصراع. في الواقع، تصف معظم التقارير التي تم الاطلاع عليها حالة من الهدوء النسبي والطمأنينة في مدينة الحسيمة. على الرغم من ذلك، لا بد أن الوضع كان أكثر توتراً بين المعمرين الإسبان الذين كانوا يعيشون في مناطق قروية أبعد قليلاً مثل إمزورن وتارجيست وآيث حذيفة.

في الرابع من يناير، تم تسجيل تحذير من المنتفضين لشركتي النقل التي تسييران رحلات بين مليلية وطنجة، وهما س ت م والبلنسية (بلنسيانا)، حيث اضطرتا إلى تعليق الرحلات إلى طنجة بعد زيارة أحد قادة الانتفاضة لموظفي هاتين الشركتين وتحذيرهم بأنهم سيكونون مسؤولين عما قد يحدث لمسافريهم. تجدر الإشارة إلى أنه في هذا التاريخ، كانت قد وقعت بالفعل هجمات على عدة مراكز للقوات المساعدة في أماكن مختلفة من الريف، وكانت التوترات في تزايد. في هذه الأوقات، زادت عمليات التفتيش لوسائل النقل، حيث كان أحد أهداف المنتفضين هو منع نقل أي فرد من القوات المسلحة المغربية المتمركزة في المنطقة إلى المنطقة الجنوبية. كما كان هدفهم من ذلك منع وصول تعزيزات جديدة. لذلك كانوا يفتشون بدقة جميع المركبات، مهما كان نوعها. كما كانوا يفتشون الأمتعة، خاصة أمتعة المغاربة، اعتقادًا منهم بأنهم قد يخفون أسلحة. في الرابع من يناير، علمنا بوقوع حادث بين أوروبيين ومنتفضين، حيث تم اعتراض السيارة التي كان يستقلها رئيس الخدمات الصحية في منطقة فاس، الدكتور كونيار، وهو فرنسي الجنسية، بين الحسيمة وتارجيست. لذلك، لم يرغب المنتفضون في السماح له بالمرور بسبب جنسيته، ولم يتراجعوا عن موقفهم إلا بعد وصول عدة أطباء إسبان من الحسيمة إلى عين المكان، الذين أقنعوهم بالسماح له بالمرور بحجة أنه كان ينقل أدوية إلى تارجيست فقط[277].

في اليوم نفسه، تعقّدت الأمور بعض الشيء لأن المنتفضين قطعوا خطوط الهاتف بين الحسيمة وتارجيست وطريس وصخرة باديس. وبعد يوم واحد، في الخامس من يناير، قُطعت أيضًا خطوط

---

[276] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10، ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 5 بتاريخ 2 يناير 1959

[277] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10، ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 17 بتاريخ 4 يناير 1959

الهاتف مع مليلية، مما أدى إلى عزل الحسيمة نهائيًا. كان إعلان حظر التجول من قبل العامل، وهو إجراء لم يشمل الجالية الأجنبية، بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة لكثير من الإسبان الذين قرروا المغادرة إلى مليلية في تلك الليلة على متن سفينة البريد التي كانت تربط بين هذه المدينة وسبتة. في المجموع، صعد حوالي 200 شخص، معظمهم من المدنيين، على متن السفينة " سيوذاذ دي سوتا " متجهين إلى مليلية. كما صعدت على متن السفينة زوجة عامل الحسيمة، برفقة والدتها وولديها وخادمة، وفقاً لما تأكدت منه الشعبة الثانية. تجدر الإشارة إلى أن مدينة الحسيمة كانت في ذلك الوقت محاصرة من قبل المنتفضين، وكان وصول القوات المسلحة المغربية وشيكاً، حيث بدأت الاشتباكات الأعنف بين الطرفين يوم 7 يناير. وقد توسل العامل المغربي إلى السلطات الإسبانية في وثيقة كانت بحوزة الأسرة ألا يعرقلوا دخولهم إلى مليلية. وفي النهاية، تم إيواء أسرته في فندق روسادير القديم[278].

أحد أخطر الحوادث التي تعرضت لها الجالية الأجنبية المقيمة في المغرب وقع بالضبط في الخامس من يناير، على الطريق بين تارجيست وآيث حذيفة، في اتجاه الحسيمة. ونعرف ما حدث بفضل شهادة إسباني يدعى خوان بونس بيكون، الذي كان في رحلة عمل عندما تم اعتراضه مع سيارات أخرى على بعد كيلومتر واحد من آيث حذيفة حيث كانت الاشتباكات على أشدها. اضطروا إلى العودة إلى تارجيست، وفي السادس من يناير، شكلت القوات المسلحة المغربية قافلة من سيارة جيب وسيارة إسعاف وسبع شاحنات محملة بالجنود. وخلفهم كانت قافلة مكونة من أربع حافلات، اثنتان من س ت م واثنتان من البلنسية (بلنسيانا)، بالإضافة إلى عدة سيارات خاصة. اندلعت معركة عنيفة بالقرب من آيث حذيفة، واضطر العديد من المسافرين إلى الاحتماء تحت جسر. يبدو أن بعض المنتفضين سرقوا ممتلكاتهم الثمينة وحتى أنهم قتلوا مواطناً فرنسياً، موظفاً في الأشغال العمومية ومساعديه المغربيين. من ناحية أخرى، أصيب أحد محصلي التذاكر في حافلة تابعة لـ س ت م، وهو الإسباني رافائيل زوريا، بطلق ناري في بطنه لرفضه تسليمهم عائدات التذاكر، وكذلك السائق، الإسباني أيضاً، لويس سانشيز[279]. انتهت الحادث بفضل تدخل مجموعة ثانية من المنتفضين التي تصدت لتلك المجموعة العنيفة. ومن المرجح أن يكون عدد القتلى بين أفراد القوات المسلحة المغربية كبيراً.

لم تنتهِ الحادثة عند هذا الحد، حيث اضطر الإسباني خوان بيكون إلى نقل العديد من المنتفضين المصابين في سيارته الخاصة إلى سنادة وكذلك إلى مستشفى الحسيمة. أما حافلات س ت م، فلم تتمكن من دخول المدينة وتم توجيهها إلى إمزورن، حيث تلقى الجرحى الإسعافات الأولية. ووفقاً لما ذكرته الشعبة الثانية، باستثناء تلك المجموعة المندفعة، عامل بقية المنتفضين الإسبان معاملة حسنة.

[278] الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 28 المؤرخة 7 يناير 1959. AI- MML.
[279] الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20 بتاريخ 6 يناير 1959. AIMML.

كما نلاحظ، كانت هذه حوادث معزولة ولا علم لنا بوقوع أي حوادث أخرى منذ وصول القوات المسلحة المغربية إلى مدينة الحسيمة عن طريق البحر، وكذلك منذ انتشارها في سهل النكور ابتداءً من 7 يناير. على الرغم من ذلك، فإن وصول القوات المغربية سيؤدي إلى تفاقم أوضاع المعمرين الإسبان بسبب الضغوط التي سيتعرضون لها في بعض الأحيان، حيث أن هذه القوات كانت قد تلقت تعليمات من الرباط بأن المنتفضين يتلقون مساعدة من السلطات الإسبانية. وقد أدى ذلك إلى إثارة بعض العداء من قبل هذه القوات تجاه الإسبان، كما سيتضح في بعض الحالات. بالإضافة إلى ذلك، بدأوا في مصادرة وسائل النقل المدنية، وكان بعضها مملوكًا لإسبان. كما رأينا سابقًا، بدءًا من 9 يناير، تم تنفيذ إحدى أهم العمليات القتالية في هذه الحملة، وهي الاستيلاء على مطار إمزورن. كان يعيش في محيط هذا المطار إسبانيان في مزرعتين صغيرتين تم إخلاؤهما باستثناء هذين المالكين. في هجوم القوات المغربية، أصيب توماس مارتينيز رولدان بجروح خطيرة، وأصيب رافائيل كاسيريس بجروح طفيفة. وفقًا للتقرير الذي تم إعداده، كان هذان الإسبانيان في منزليهما عندما دمر جنود القوات المغربية الأبواب واقتحموا المنازل. صرخوا بأنهم إسبان وأن لا يطلقوا النار عليهم، لكن جندي مغربي أطلق عليهما النار وأصابهما. يبدو أنه كان ينوي قتلهما، لكن جنديًا آخر وصل في الوقت المناسب ومنعه من ذلك. نُقلا إلى المستشفى المدني في الحسيمة، حيث كان يرقد رافائيل زوريا، الذي أصيب في آيث حذيفة[280]. تم هدم منزليهما لاحقًا على يد القوات المسلحة المغربية.

لم تكن المشاكل مع الجيش المغربي إلا في بدايتها. فبعد معركة مطار إمزورن، توجه العقيد أوفقير إلى الحسيمة، حيث حضر في ليلة العاشر من يناير إلى النادي الرياضي للمدينة برفقة عدد من الضباط المغاربة، وبدأ يهتف "عاش الملك محمد الخامس" بطريقة متغطرسة، وأجبر الإسبان على أن يحذوا حذوه. بالإضافة إلى ذلك، أطلق شتائم ضد الشعب الريفي. وأكد أن الريف وسكانه، بما في ذلك المعمرين الإسبان، يجب أن يُدمّروا. قال كل ذلك بالعربية. بعد ذلك، توجه غاضبًا إلى الحائط حيث كانت صور محمد الخامس وفرانسيسكو فرانكو معلقة، وأزال صورة الأخير وحطمها بعنف. ساد الصمت القاعة للحظة حتى قام ضابط إسباني، الملازم بارباديو، الذي ينتمي الى اللفيف، بجمع الصورة وغادر دون أن يقول شيئًا. أثار هذا المشهد استياء الإسبان. في اليوم التالي، عندما ذهبوا لإعادة تعليق الصورة، حاول ضابط مغربي كان داخل النادي منعهم من ذلك، مهدداً إياهم بإشهار قنبلة يدوية[281]. لحسن الحظ، منعه زملاؤه من استخدامها. هذه الأحداث، التي قد تبدو عابرة، كانت في الواقع تعكس مزاج القوات المسلحة المغربية.

أدى هذا الوضع إلى انتقال القنصل الإسباني في الناظور إلى مدينة الحسيمة، وتحديداً يوم 12 يناير. كما زار بلدة إمزورن لتفقد أوضاع الإسبان المقيمين هناك. وردد القنصل بعض تعليقات العسكريين المغاربة الذين اتهموا إسبانيا بكل ما كان يحدث في الريف. بدأت أوضاع المعمرين الإسبان في الحسيمة تشهد بعض التوتر بعد أحداث النادي الرياضي. وهكذا، لدينا معلومات عن حادثة وقعت في

---

[280] الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 33 المؤرخة 10 يناير 1959 .AIMML.

[281] الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 36 المؤرخة 11 يناير 1959 .AIMML.

متجر إسباني يدعى مانويل مونيوس أندرادي، وهو ساعاتي، حيث هدده جنديان من القوات المسلحة المغربية ببنادقهم وقنبلة يدوية إذا لم يعطهم ما يريدون. وعندما قاوم الإسباني، حاولا أخذه أسيراً وهددوه بالقتل، لكن وصول زبائن جدد دفعهما إلى الانسحاب[282]. تزايدت التوترات، مما دفع مجموعة أخرى من الإسبان إلى اتخاذ القرار بالرحيل إلى مليلية على متن سفينة البريد. وفي ليلة 12 يناير، غادر 132 إسبانيًا آخرين المدينة. وفقًا لتقارير الشعبة الثانية، قرر 80 في المائة منهم المغادرة بسبب الوضع الذي كان سائدًا في الحسيمة. على متن نفس السفينة، تم نقل إسبانيين اثنين أصيبا في آيث حذيفة إلى مليلية، وهما رافائيل زوريا، الذي تحدثنا عنه سابقًا، وفرانسيسكو غونزاليس.

مشكلة أخرى كان لا بد من مواجهتها هي تلك المتعلقة بحواجز التفتيش على الطرق. هذه المرة، كانت الحواجز تابعة للقوات المسلحة المغربية، على الرغم من أنها لم تسبب أي مشاكل للمعمرين الإسبان، إلا أن العامل بدأ في إصدار تصاريح لشركتي النقل س ت م والبلنسية (بلنسيانا) للسماح لهما بالقيام برحلاتهما. ينبغي أن نتذكر أن القوات المسلحة المغربية كانت تبحث عن بعض قادة الانتفاضة، ولهذا كانت عمليات التفتيش دقيقة للغاية. هذه الوقائع، رغم أنها كانت مزعجة، لم تكن مزعجة بنفس درجة وقائع أخرى لا يعرفها الكثيرون، مثل مصادرة شاحنات بعض التجار الإسبان في الحسيمة لنقل معدات عسكرية، حتى إلى مناطق العمليات الحربية. وهكذا، لدينا معلومات عن مصادرة ثلاث شاحنات لنقل الماشية المسلوبة من المدنيين الريفيين إلى دار دريوش يوم 17 يناير. إلى جانب ذلك، تمت مصادرة وسائل نقل أخرى لنقل معدات عسكرية وجنود. يبدو أنهم أجبروا بعض السائقين الإسبان على قيادة تلك الشاحنات، حيث تعرضوا للإهانة والشتائم من قبل أفراد القوات المغربية[283]. وصل بعضهم إلى مناطق قريبة من مناطق القتال.

ستتضاءل التوترات مع تلاشي المواجهات في الريف. وهكذا، توقفت الاشتباكات التي ذكرناها في الأيام الأولى من شهر فبراير، لكن مزاج السكان لم يعد كما كان. أدت التدابير المختلفة التي اتُخذت في الأشهر التالية إلى إقدام جزء من المعمرين الإسبان على اتخاذ قرار مغادرة المدينة والتوجه إلى مليلية أو مناطق أخرى مثل الصحراء الغربية. ومن بين هذه التدابير، تجدر الإشارة إلى المشاكل التي بدأت السلطات المغربية في دائرة الجمارك في إثارتها بشأن وصول المنتجات الإسبانية. على أي حال، حدثت المغادرة النهائية مع خروج اللفيف في نهاية العام، مما أنهى الوجود العسكري الإسباني في تلك المنطقة. الحقيقة هي أن النزاع في الريف أثر على حياة المعمرين الإسبان وكان السبب النهائي في رحيل الإسبان تدريجياً عن الحسيمة. كما تأثرت حياة العسكريين إلى غاية مغادرتهم النهائية للإقليم. ولم يستقر الوضع إلى حد ما إلا في نهاية شهر فبراير، عندما سمحت الحكومة المغربية مرة أخرى بمرور المركبات العسكرية الإسبانية وركابها بمجرد إظهار بطاقة هويتهم العسكرية.

---

[282] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 13، المذكرة الإعلامية رقم 12 المؤرخة 12 يناير 1959.
[283] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 13، المذكرة الإعلامية رقم 22 المؤرخة 20 يناير 1959.

كان الوضع في مليلية خلال هذه الفترة مختلفًا بعض الشيء، فهي لم تتأثر بشكل مباشر بالصراع، لكنها شهدت العديد من الحوادث. كانت هناك عدة أسباب وراء تزايد التوتر على حدود مليلية. أولًا، الاتهامات بانتقال الأسلحة من المدينة إلى المنتفضين، وهو ما ثبت عدم صحته. من ناحية أخرى، نذكر المعاملة التي تلقاها بعض الريفيين الفارين إلى مليلية بصفتهم لاجئين سياسيين، مما دفع الحكومة المغربية إلى اتهام الحكومة الإسبانية بالتواطؤ معهم. المشكلة الثالثة كانت عبور الجنود الإسبان من المدينة إلى مختلف الثكنات والمنشآت العسكرية التي كانت لا تزال تمتلكها في المناطق المحيطة بها، وهو ما تسبب في بعض الحوادث في أوقات مختلفة. أخيرًا، يجب الإشارة إلى بعض الإجراءات التي اتخذتها عمالة الناظور، مثل عرقلة التجارة مع مليلية، ومنع مرور المغاربة، أو إجراء مثير للجدل مثل منح تصاريح دخول إلى المدينة، بما في ذلك للمعمرين الإسبان الذين كانوا يعيشون في المغرب.

على الرغم من صحة وجود رقابة إعلامية من جانب السلطات الإسبانية، إلا أن الاتصال المتكرر بين سكان مليلية وسكان الحسيمة ساعد على فهم مشكلة الأزمة الريفية في وقت مبكر. وهكذا، في يوم 3 يناير، تمكن المسافرون الإسبان القادمون من عاصمة الريف من تأكيد وجود نقاط تفتيش على الطريق الذي يربط بين المدينتين. انتشرت هذه الأخبار بسهولة في مليلية دون أن يتمكن أحد من التحكم في المعلومات، وبالتالي يمكننا القول إن السكان كانوا على دراية بما كان يحدث في المناطق المجاورة منذ اللحظة الأولى. يوم 6 يناير، وصلت إلى المدينة سفينة البريد القادمة من سبتة والتي كانت قد نقلت 200 شخص من الحسيمة، كثير منهم من الفارين من المنطقة، وبعد يوم واحد، اضطرت حافلة تابعة لشركة س ت م تربط بين مليلية وتمسمان إلى العودة أدراجها بعد أن وصلتها أنباء بأن الطريق سيتم قطعه من قبل المنتفضين.

في اليوم نفسه، قامت السلطات المغربية في الناظور بأول عملية مصادرة لشاحنات لنقل معدات عسكرية وقوات متجهة إلى منطقة الحسيمة[284]. في ذلك الوقت، كان يتم حشد القوات في المدينة. إذ كان من المقرر أن تغادر إحدى الكتائب، بقيادة العقيد أوفقير، هذه المدينة في غضون 24 ساعة. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن السلطات الإسبانية كانت على علم بوجود مجموعات من المنتفضين تنشط في عدة قبائل. إحداها كانت في الريف، وأخرى في منطقة كرط. نعلم من المعطيات الواردة في قوائم مخيم اللاجئين الذي أقيم في المدينة أن الغالبية العظمى منهم كانوا من قبيلتين قريبتين من مليلية، هما آيث سيدال وآيث سعيد، بالإضافة إلى قبائل أخرى مثل آيث توزين ومطالسة وآيث أوليشك، بنسبة أقل. ولكن في الثامن من يناير، عُلم من التقارير بوجود منتفضين في جبل أَكَرْكُورْ، وكذلك في غابات مرسى طريفة، القريبة أيضاً من المدينة المحتلة. وعلاوة على ذلك، كان بعض

[284] الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 34 المؤرخة 7 يناير 1959 .AI- MML.

قادة هذه المجموعات قد لجأوا إلى مليلية في بداية النزاع، ومن هناك كانوا يصدرون أوامرهم إلى المنتفضين، كما كان الحال مع عبد القادر بن علي بوعيسى، المنتمي إلى قبيلة آيث سعيد[285].

علم حزب الاستقلال بوجود اللاجئين في مليلية، فقام بإرسال بعض عناصره إلى المدينة الإسبانية لجمع المعلومات وإثارة الفتنة بين الذين يُصنفهم كمتمردين. لا نعرف حقًا ما إذا كانت هذه الخطوة قد تمت بمبادرة من الحزب أم أنها كانت معدة من قبل الحكومة المغربية، لنتذكر أن السلطة التنفيذية كانت في ذلك الوقت تحت سيطرة هذا الحزب السياسي. لم تكن هذه هي العناصر الوحيدة المكلفة بمهمة المراقبة في المدينة، فقد أرسلت القوات المسلحة المغربية بعض العملاء للقيام بمهام استخباراتية وربما لتنفيذ هجمات ضد بعض قادة الانتفاضة. أدى هذا الوضع في النهاية إلى قيام السلطات المغربية بفرض حصار عسكري على المنطقة الحدودية، ولا سيما على معبر فرخانة. ولأول مرة منذ فترة طويلة، شوهد عملاء مغاربة يحملون السلاح[286]. لكن أول حادث خطير بين إسبانيا والمغرب وقع يوم 17 يناير في نقطة ماري واري الحدودية، عندما منع عناصر الأمن المغاربة مجموعة من جنود فوج المدفعية رقم 32 المرابطين في مليلية من المرور، لأنهم كانوا يعتزمون الذهاب إلى مستودع الذخيرة في تَمِيسُونْتْ لإجراء مناوبة للجنود المنتشرين هناك[287]. وبعد يومين فقط، منع المغرب مرور قائد إسباني وسبعة ضباط من الفوج الثالث كانوا متجهين إلى حامية أَكَرْكُورْ عبر نقطة باريو تشينو (الحي الصيني) الحدودية.

كما ذكرنا سابقًا، بدأت السلطات الإسبانية في إخراج بعض اللاجئين من مليلية، وتحديدًا مجموعتين مكونتين من 15 شخصًا لكل منهما. أدى هذا الوضع، بالإضافة إلى استمرار وصول المزيد من المنتفضين إلى مليلية، إلى اتخاذ عمالة الناظور قرارات أكثر تشددًا، لا سيما منذ وصول القوات المسلحة المغربية إلى المدينة. وهكذا، لم يقتصر الأمر على إعلان الأحكام العرفية في الناظور أو تعزيز المراقبة على الحدود مع مليلية، بل بدأت عمليات أكثر جرأة. ففي 21 يناير، اقتحمت القوات المغربية مليلية مطاردةً لبعض بائعي الفاكهة والخضروات القادمين من ذلك البلد. اعتقل الجيش الإسباني أحد الجنود دون أن يحدث أي خلاف دبلوماسي، حيث سُلم بسرعة إلى المغرب. على أي حال، لم يكن هذا الحادث الوحيد من نوعه، فقد دخل جندي مغربي آخر متجر الإسباني خوسيه كونتريراس، في الجزء الإسباني من الحي الصيني[288]. وقد أدى ضعف ترسيم الحدود بين البلدين إلى حصول مثل هذه الأحداث. هذا بالإضافة إلى التوتر الذي ساد خلال هذين الشهرين، حيث اتخذت عمالة الناظور قرارًا بوضع أسلاك شائكة حول كامل الحدود، وهو ما لم يتم تنفيذه في النهاية بناءً على أوامر وردت من الرباط. ما وصل بالفعل بعد بضعة أيام إلى القوات المسلحة المغربية كانت أوامر بإطلاق النار على أي شخص يقترب من المراكز المقامة على حدود مليلية أو يحاول عبورها بشكل غير قانوني.

---

[285] AIMML. الشعبة الثانية. الصندوق 8، الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 50 المؤرخة 10 يناير 1959.

[286] AIMML. المرجع نفسه. الصندوق 8، الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 98 المؤرخة 15 يناير 1959.

[287] AIMML. المرجع نفسه. الصندوق 8، الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 110 المؤرخة 17 يناير 1959.

[288] AIMML. الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 1، المذكرة الإعلامية رقم 153 المؤرخة 22 يناير 1959.

صدر هذا الأمر في نفس اليوم الذي تم فيه افتتاح مخيم اللاجئين في مليلية رسمياً، لذا يبدو واضحاً أن الهدف منه كان منع دخول المزيد من اللاجئين إلى المدينة. تجدر الإشارة إلى أنه في تلك الأثناء كان البحث جارياً عن زعيم الانتفاضة الرئيسي، محمد سلام أمزيان. ولم يكن هذا هو القرار الوحيد الذي اتخذته الحكومة المغربية، فقد تم أيضاً منع سكان فرخانة ومزوجة من دخول مليلية خوفاً من أن ينتفضوا ضد القوات المسلحة المغربية[289]. وستكون الإجراءات الثلاثة الأخيرة التي اتخذها المغرب فيما يتعلق بمليلية هي تعزيز المراقبة الحدودية عند نقاط ماري واري والفرشات الثلاث، ومحاولة حظر وصول الخضروات إلى المدينة، وإجراء مثير للجدل وهو حظر دخول المعمرين الإسبان المقيمين في الناظور إلى مليلية دون تصريح مرور.

في شهر فبراير، وبعد انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في الريف، يبدو أن التوتر قد خفّ قليلاً على حدود مليلية. ففي 12 فبراير، سُمح للمغاربة الذين يحملون تصاريح مرور بالدخول إلى المدينة حتى يتمكنوا من مواصلة بيع منتجاتهم، وبعد يوم واحد، سُمح أيضاً للمركبات بالعبور عبر الحدود إلى المدينة[290]. ومنذ ذلك التاريخ، لم يتم الإبلاغ عن أي حوادث جديدة، وأصبح موضوع اللاجئين هو الشغل الشاغل للسلطات المغربية. ومع ذلك، فإن وصول محمد سلام أمزيان إلى مليلية سيؤدي إلى تخفيف الإجراءات الأمنية إلى حد ما، حيث أثبتت عدم نجاعتها في التعامل مع الأحداث التي وقعت.

من ناحية أخرى، يجب أن نتذكر أن المواصلات بين مليلية والحسيمة لم تتوقف تمامًا في أي وقت من الأوقات. صحيح أن النقل البري توقف في بعض الأوقات، لكن هذا لم يحدث بالنسبة للنقل البحري، حيث استمرت السفينة البريدية التي كانت تربط بين المدينة وسبتة في العمل. وقد سمح ذلك بخروج الإسبان من مدينة الحسيمة ووصول أفراد أسرهم من مليلية. كما سمح ذلك بتنظيم بعض الأعمال التضامنية، مثل تلك التي جرت يوم 12 يناير، حيث حمل بعض الإسبان على متن السفينة التي وصلت إلى الحسيمة قادمة من مليلية عدة كيلوغرامات من الخبز لتوزيعها على سكان المدينة الريفية بعد أن علموا بقلة الخبز فيها. يبدو أن شائعة انتشرت في مليلية بأن السكان لم يحصلوا على الخبز والماء منذ أربعة أيام، وهو أمر لم يكن صحيحاً، على الرغم من وجود بعض التقشف. أخيرًا، سمحت وسائل الاتصال البحرية أيضًا بنقل الجرحى من الحسيمة إلى مليلية.

في الثالث من مارس، ألغت الحكومة المغربية قرار عمالة الناظور بوضع سياج شائك على حدود مليلية. ويبدو أن هذا القرار يمثل بداية مرحلة جديدة بعد شهرين من التوتر والمساعي بشأن اللاجئين التي لم تثمر عن شيء، على الرغم من أن العديد منهم سيعودون في النهاية إلى المغرب بعد أن أكد محمد الخامس أنه سيتم العفو عنهم جميعًا. كانت مليلية قد تجاوزت هذه الأزمة، ودون أن تدرك ذلك

[289] المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 1، مذكرة إعلامية رقم 217 بتاريخ 30 يناير 1959 .AIMML
[290] الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 2، المذكرة الإعلامية رقم 116 المؤرخة 13 فبراير 1959 .AIMML

في ذلك الوقت، كانت تستعد لاستقبال موجة جديدة من اللاجئين القادمين من المغرب، وهم في هذه الحالة يهود، عبر عملية نظمها الموساد والحكومة الفرانكوية واستمرت عامين، بين 1960 و1961. سيتعين الانتظار حتى سبعينيات القرن الماضي لتشهد الحدود توتراً جديداً، بسبب محاولات المغرب ضم الصحراء الغربية الخاضعة للاستعمار الإسباني.

لا شك أن العامل الرئيسي الذي أدى إلى توتر الأوضاع في مليلية كان الافتتاح الرسمي لمخيم للاجئين يوم 29 يناير 1959 في مرتفعات حي كابريريثاس، بجوار ثكنة اللفيف. لكن الحقيقة هي أن الكثير من الريفيين قد بدأوا في الوصول إلى هناك قبل ذلك بوقت طويل، هاربين من الريف لأسباب مختلفة. في الواقع، كان الكثير منهم يقيمون في فنادق مختلفة في حي بوليجونو. لاحقًا، ونظرًا للتدفق الكبير، كان لا بد من إقامة ذلك المخيم. ندين بالوصف الوحيد لذلك المخيم للصحفي الفرنسي فيليب نوري، الذي أمضى 15 يومًا في المنطقة لتغطية الأحداث لصالح صحيفة لو فيغارو. وهكذا، أعادت صحيفة أب س ي نشر جزء من أحد مقالاته. وفيه، وصف الصحفي الفرنسي المنطقة على النحو التالي:

على بعد مائتي متر فقط، يقوم جنود مغاربة بدوريات في مجرى نهر جاف. من حين لآخر، تسمع أصواتهم، وفي الخيمة التي يستقبلونني فيها، يوقف اللاجئون الريفيون الذين يقطنون روستروغوردو حديثهم للحظة. على الرغم من أن حراس الحدود الإسبان يتجولون حول المخيم، تبدو بقعة المدينة صغيرة جداً بالنسبة للبعض، والحدود قريبة جداً.

القماش الكاكي الذي يحمينا مغطى، كذراع جندي من اللفيف، بوشوم تُمجد شخصية تدعى "لولا دي كارتاخينا" ورموز اللفيف. الهاربون من الجبال يخيّمون في خيام نصبها اللفيف. وأنا جالس بينهم أسمعهم يتحدثون بتلك الإسبانية الرنانة التي تذكرني، بشكل غريب، باللكنة المكسيكية[291].

بغض النظر عن بلاغة الصحفي الفرنسي ونمطية أفكاره، فإن مقاله يتضمن بعض المعلومات المهمة، حيث أجرى مقابلات مع بعض الريفيين، الذين أكدوا أنهم دخلوا مليلية في أواخر ديسمبر 1958، بعد أن رفضوا دفع ضريبة الترتيب. وفي وقت لاحق، وصل المشاركون في الانتفاضة أنفسهم. يمكننا أن نفهم إذن أن مخيم كابريريثاس قد أُنشئ خصيصًا للاجئين الفارين من جبهة القتال ضد القوات المسلحة المغربية، حيث لم يكن ذلك ضروريًا من قبل. كما استخدمت السلطات المغربية هذا المخيم كذريعة لاتهام الحكومة الإسبانية بالتواطؤ مع المنتفضين، مما يعني تقديم دعم مقصود لم يحدث في الواقع. وينبغي فهم هذا الإجراء على أنه عمل إنساني تجاه أشخاص كانت تربطهم في يوم من الأيام علاقة بإسبانيا في ظل حكمها الاستعماري. وأخيراً، كان هذا الإجراء ذريعة أيضاً

[291] "أ ب س، الأربعاء 4 مارس 1959. استنساخ لمقال فيليب نوري المنشور في صحيفة لو فيغارو "ماذا كسبنا نحن الريفيون من الاستقلال؟

لانتقادات حزب الاستقلال للاحتلال الإسباني على للمدينة. تجدر الإشارة إلى أن الحزب كان قد زرع عملاء له للتحريض على إحداث تشويش بين اللاجئين، بل إنه سعى إلى فتح فرع للحزب في المدينة، وهو ما لم توافق عليه اللجنة التنفيذية للحزب في نهاية المطاف.

وختاماً لهذا القسم، يمكننا القول إن مليلية لعبت دوراً إنسانياً من الدرجة الأولى، أولاً تجاه الإسبان أنفسهم الذين غادروا الحسيمة ليجدوا مأوى في المدينة، وثانياً تجاه الريفيين الذين فروا من الصراع لأسباب مختلفة. بعد شهر من التوترات، بدأت الحياة تعود إلى طبيعتها مجددًا على الحدود بين مليلية ومحيطها، حيث تغلبت عوامل التآزر الموجودة في عدة مجالات، وأهمها المجال الاقتصادي، على سياسات التضييق التي مارستها الرباط، ومن بينها مراقبة عبور اللاجئين غير الشرعيين إلى المدينة، وهو إجراء فشل بعد وصول محمد سلام أمزيان إلى مليلية في الرابع من مارس من ذلك العام.

فيما يتعلق بالإسبان الذين تعرضوا لأضرار شخصية خلال الانتفاضة، نعلم من بيانات القنصلية الإسبانية في الناظور أن عدد الضحايا في أكتوبر 1959 لم يتجاوز ستة أشخاص، هم توماس مارتينيز رولدان ورافائيل كاسيريس كاريون، اللذان أصيبا في معارك مطار إمزورن، إضافة الى نيكولاس خيمينيز وفرانسيسكو باكيس بينتات وفرانسيسكو دياز روميرو وخوسيه أرنالدوس مونيوز. وكان الأولان هم فقط من طالبوا الحكومة المغربية بزيادة تعويضاتهم، بأكثر من ثلاثة ملايين فرنك في حالة توماس مارتينيز وحوالي 22580 فرنكًا في حالة كاسيريس[292].

[292] A.G.A. وزارة الشؤون الخارجية. القنصلية الإسبانية في الناظور، 8 أكتوبر 1959. صندوق 16032/82

تطبيع الوضع في الريف والانتصار السياسي للنظام الملكي 7

يوم 10 يونيو 1959، حوالي الساعة 17:00، دخل محمد الخامس إلى أجدير برفقة وحيشه المخزني، قادمًا من الحسيمة. وكان قد زار مدينة الناظور في اليوم السابق. وتجمع حوالي ألفي شخص في المكان الذي كان فيما مضى عاصمة لجمهورية الريف التي أسسها محمد عبد الكريم الخطابي عام 1922. وفقًا لتقرير أعدته الشعبة الثانية، خاطب محمد الخامس الحضور لمدة عشرين دقيقة باللغة العربية الدارجة، مما منع الغالبية من فهم ما أراد الملك أن ينقله لهم. ثم تم توزيع نسخ مطبوعة من الخطاب باللغتين العربية والفرنسية. كان الكثير من الحاضرين يتوقعون سماع كلمة "العفو"، ولكن في النهاية، واعتباراً للأوضاع، اقتربت منه مجموعة من أعيان الريف قبل أن يغادر البلدة، وطلبوا منه العفو عن السجناء السياسيين. فوجئ محمد الخامس بهذا التصرف، لذا اضطر إلى اتخاذ قرار لم يكن قد أعد له مسبقاً، وهو أن يجعلهم يقسمون بالولاء له على القرآن[293]. مرة أخرى، استخدم الملك الشرعية الدينية التي يمنحها له منصبه لتحقيق مكاسب سياسية، لأن مصدر الشرعية الثاني، وهو الشرعية السياسية، لم يكن راسخًا تمامًا في قلب الريف.

بدا أن الزيارة التي قام بها الملك في شهر يونيو قد أغلقت فصلاً من تاريخ الريف الحديث، إلا أنه من الضروري توضيح هذا الحدث الذي كان ذا أهمية تاريخية في ذلك الوقت، لأن تطبيع الوضع في الريف لم يكن بهذه السهولة التي يوحي بها هذا التعليق المقتضب على تلك الزيارة. في الواقع، كان رحيل محمد سلام أمزيان ووصوله إلى مليلية، ثم لجوؤه الى إسبانيا، عبئًا ثقيلًا لم تستطع السلطات المغربية استيعابه. على الرغم من ذلك، يمكننا القول إن نهاية شهر فبراير شهدت بداية المرحلة الأخيرة من الصراع في الريف، والتي ميزتها أنشطة لجنة التطهير والمحاكمات التي تعرض لها عدد كبير من المنتفضين المفترضين. إلى جانب ذلك، تم الضغط على عائلات بعض اللاجئين في مليلية لإجبار هؤلاء على العودة إلى المغرب، تحت ذريعة أنهم سيحصلون على عفو من الملك. وكما رأينا في تقرير شهر يونيو حول زيارة محمد الخامس إلى الحسيمة، لم يقم الملك بإصدار عفو عام، لذا فإن التكهنات التي توصل إليها العديد من هؤلاء اللاجئين في شهر مارس كانت صحيحة إلى حد كبير. وهكذا، في 24 فبراير، نجد لأول مرة دليلاً على اعتقال السلطات المغربية لأقارب بعض اللاجئين السياسيين كوسيلة للضغط عليهم للعودة إلى المغرب[294].

في شهر فبراير، ستحدث تطورات أخرى مهمة، مثل حصول حزب الحركة الشعبية على ترخيص لبدء نشاطه السياسي وفتح فروع له في المنطقة الشمالية. لن يتأخر الحزب عن القيام بذلك، على الرغم من أنه سيظل يثير بعض التحفظات بين السكان المحليين. أخيرًا، ستبدأ الحكومة المغربية في الإعلان عن سلسلة من الاستثمارات في المنطقة لن يتم تنفيذها أبدًا. ومن بينها، ذكرت أنها ستستخدم مبلغًا كبيرًا من الأموال في شكل قروض للفلاحين، وإصلاح الطرق، والبنية التحتية، وحتى بناء

[293] الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 18، المذكرة الإعلامية رقم 44 المؤرخة 11 يونيو 1959 .AIMML.
[294] الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 2، المذكرة الإعلامية رقم 209 المؤرخة 24 فبراير 1959 .AIMML.

سكة حديدية. وأخيرًا، أُعلن أيضًا عن إنشاء أفران صهر الحديد في إقليم الناظور. تجدر الإشارة أيضًا إلى أنه قبل ذلك بقليل، حوالي 25 يناير، تم إنشاء حزب جديد نتيجة الانشقاق داخل حزب الاستقلال، وهو حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بقيادة المهدي بن بركة.

لكن الواقع كان أكثر عناداً وتعقيداً مما كان يبدو من الرباط. لذا، استمرت ريبة السلطات تجاه سكان الشمال لعدة أشهر أخرى، مع ضغوط متنوعة واعتقالات وعمليات تفتيش مكثفة. لم تكن الأوضاع هادئة، مما أدى إلى تأجيل زيارة محمد الخامس إلى المنطقة حتى شهر يونيو. في الواقع، في 5 مارس، اعتقلت السلطات المغربية 20 شخصًا من قبيلة آيث سيدال بتهمة التخطيط للاعتداء على الملك خلال زيارته إلى الناظور. ربما كانت هذه التوترات المستمرة هي التي دفعت إلى تأجيل الزيارة لبضعة أشهر أخرى. وبعد بضعة أيام، أُعلن عبر مكبرات الصوت في أسواق قبيلة آيث سعيد المجاورة أن من لا يذهب لرؤية محمد الخامس سيُعامل "مثل المنتفضين الموجودين في مليلية"[295]. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، ففي 16 مارس، بدأ جمع التبرعات بين أهالي آيث سيدال لتغطية النفقات الناجمة عن تأجيل الزيارة، بنحو ألف فرنك لكل أسرة، وهو ما أثار غضب السكان.

أرادت الحكومة تهدئة المنطقة بأي ثمن، ليس فقط من خلال القمع، الشيء الذي أدى إلى إخماد الانتفاضة الريفية، بل أيضًا من خلال تعيين مسؤولين جدد، من بينهم مقدمو المداشر. وهكذا، كان أول من تم تعيينهم في قيادة زغنغان أعضاء في حزب الحركة الشعبية، بعضهم شغلوا مناصب في عهد الحماية الإسبانية. يمكننا أن نفهم أن ذلك كان وسيلة لتصحيح السياسات السابقة التي كان حزب الاستقلال يهيمن فيها على جميع مستويات الإدارة تقريبًا. كما أن ذلك القرار لم يصدر عن الحكومة المغربية، التي كان حزب الاستقلال يشكل أغلبية أعضائها، بل عن الملك كوسيلة لتقليص سلطة حزب علال الفاسي. على الرغم من ذلك، استمر بعض اللاجئين في مليلية في انتقاد تصرف الحكومة المغربية، مذكرين بأن الانتفاضة لم تنتهِ بعد وأنه لا تزال هناك جماعات منظمة في الريف يمكن أن تحمل السلاح مرة أخرى في أي لحظة. بل إنهم أكدوا أنهم سيقومون بأعمال تخريبية في المنطقة، على غرار تلك التي كان يقوم بها أعضاء جبهة التحرير الوطني في الجزائر[296]. في نهاية شهر مارس، كان هناك استياء واضح في بعض القبائل مثل تمسمان وبلدات مثل تلامغايث وإمزورن.

سيبدأ شهر أبريل وسط حالة من الضبابية في مجالين. من ناحية، ستستمر الاحتجاجات في مدينة الحسيمة، حيث ستندلع في الأيام الأولى أعمال تمرد في سجن المدينة، الذي كان لا يزال يضم العديد من السجناء الريفيين المحتجزين في ظروف غير إنسانية. بالإضافة إلى ذلك، لا ننسى أن معسكرات اعتقال السجناء كانت لا تزال مفتوحة، حيث يقدر عدد المعتقلين في مختلف المناطق بأكثر من ثلاثة

[295] المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 3، مذكرة إعلامية رقم 50 بتاريخ 9 مارس 1959 .AIMML.

[296] الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 3، المذكرة الإعلامية رقم 129 المؤرخة 21 مارس 1959 .AIMML.

آلاف رجل، معظمهم في المناطق المجاورة لعاصمة الريف، كما ذكرنا سابقًا. ولكن في منطقة تارجيست، كانت الانتفاضة تشهد انتعاشًا جديدًا، وفقًا لتقارير الشعبة الثانية. وهكذا، تم التأكد من أن مجموعات جديدة من المنتفضين كانت تنسحب إلى الجبال مرة أخرى، بل وكان يُقدر أنها قد تحصل على أسلحة قادمة من بلجيكا. ويبدو أن أحد قادة الانتفاضة سافر إلى ذلك البلد عبر سبتة، حاملاً معه مبالغ كبيرة من المال من أجل تسليح ما يُفترض أنه انتفاضة جديدة كانت قيد الإعداد[297].

من ناحية أخرى، كانت مدينة الناظور في حالة استنفار مرة أخرى، مما أدى إلى زيادة الدوريات العسكرية في شوارع المدينة. في دار دريوش، صدرت أوامر بتجميع الجيش في ثكناته، وأخيرًا، عُلم أيضًا أن العديد من سكان منطقة بني بوفراح قد فروا مرة أخرى إلى الجبال احتجاجًا على الانتهاكات التي ارتكبها أفراد القوات المسلحة المغربية خلال عمليات القمع التي نفذوها على الأرض، وكذلك احتجاجًا على بعض الأحكام التي أصدرتها محاكم التطهير. تجدر الإشارة إلى أن القائد السابق لتلك القبيلة، عبد العزيز حميدو الوزاني، كان لاجئاً في مليلية، وطلب في 8 أبريل من السلطات الإسبانية نقله إلى شبه الجزيرة الإيبيرية.

كان رد فعل الملك محمد الخامس فوريًا، فمن ناحية خفض مبلغ الضريبة بنسبة 50٪، حتى لا يزيد وضع الفلاحين سوءًا، ومن ناحية أخرى، أدلى بتصريحات في الإذاعة منح من خلالها العفو لكل المغاربة الذين لجأوا للخارج، داعيًا إياهم للعودة إلى المغرب. وأخيراً، في خطوة كانت مفاجئة إلى حد ما، عرضت الحكومة المغربية على بعض اللاجئين في مليلية الذين كانوا ينتمون إلى جيش التحرير الانضمام إلى الشرطة المغربية[298]. من ناحية أخرى، بدأت الأحزاب السياسية في التحرك خلال شهر أبريل في منطقة الريف. أول خبر حصلنا عليه عن التحركات السياسية يأخذنا إلى الحسيمة، حيث انسحب حوالي 150 عضواً من حزب الاستقلال. في نهاية الشهر، نظم حزب علال الفاسي حملة دعائية في عدة مداشر بهدف إقناع سكان الريف بأن ندرة الأمطار كانت عقاباً من الله بسبب انتفاضتهم على الحكومة. كانت هذه الدعاية تجري في الأسواق، ومن الغريب أنهم لم يستخدموا شخصية الملك في حججهم، لأن المنافسة السياسية بين هذا الحزب والمخزن كانت في أوجها في تلك الأوقات. من كان يستخدم صورة الملك هو وفد صحفي، لا نعرف إن كان تابعاً للحكومة أو للمخزن، كان يعرض في حملته الإعلامية في مختلف البلدات فيلماً يظهر فيه محمد الخامس في زيارة إلى مدغشقر، ويحث الريفيين على التصفيق عند ظهور الملك، فيما بدا أنه حملة إعادة التربية والتلقين[299].

في المجال السياسي، ظهر أيضًا مؤسس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بن بركة في المنطقة الشمالية. ظهر أولاً في مدينة تطوان في الخامس من أبريل، حيث استقبله العديد من أنصار المقاومة الريفية، بالإضافة إلى أتباعه. في التجمع، هاجم بشدة علال الفاسي، كما تميز الحضور أيضًا بتوافد

[297] AIMML. المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 4، مذكرة إعلامية رقم 8 بتاريخ 2 أبريل 1959.
[298] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 8. الملف رقم 3، المذكرة الإعلامية رقم 109 المؤرخة 18 أبريل 1959.
[299] AIMML. المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 3، مذكرة إعلامية رقم 152 بتاريخ 27 أبريل 1959.

أعضاء من حزب الحركة الشعبية وحزب الشورى والاستقلال[300]. كان العداء تجاه حزب الاستقلال شاملاً وتكرر بعد بضعة أيام في الناظور، وتحديداً يوم 18 أبريل. في تلك المناسبة، كانت دار السينما القديمة فيكتوريا هي المكان المختار للحدث، وحضر التجمع بعض اللاجئين الذين كانوا في مليلية قبل شهرين. وانتقد بن بركة مرة أخرى علال الفاسي، مؤكداً أنه استغل منصبه لتسهيل وصول أنصاره إلى مناصب في الحكومة. ومن الواضح أن انتفاضة الريف، على الرغم من عدم نجاحها في شمال البلاد، نجحت في توحيد أحزاب المعارضة ضد حزب الاستقلال. على الرغم من ذلك، لم يتم إنهاء الاضطرابات في الريف. ففي بداية شهر مايو، تلقت الشعبة الثانية مرة أخرى أنباء عن حدوث تحركات مناوئة للحكومة في قبيلة آيث سيدال، حيث كان يتم تنظيم خلايا جديدة بهدف شن هجمات على السلطات المغربية[301].

لذلك، كانت الأوضاع في شهر مايو مشابهة للأوضاع السابقة، أي توتر مفرط في منطقة الريف، واستمرار أعمال القمع، ومحاكمات العديد من أعضاء الجبهة الريفية، وعلاوة على ذلك، كان تصرف الحكومة المغربية مرة أخرى غير موفق فيما يتعلق بشمال البلاد. وهكذا، تم اتخاذ إجراءين مثيرين للجدل تسببا في استياء بعض القطاعات المهنية. فمن ناحية، تم رفض صلاحية شهادات الممرضين والقابلات التي حصل عليها الريفيون من المدرسة متعددة التخصصات السابقة في تطوان، في عهد الحماية الإسبانية، حيث رأت الحكومة المغربية أن هؤلاء الأشخاص يجب أن يعيدوا الامتحان في الرباط أمام لجان فاحصة فرنسية. من ناحية أخرى، بدأت تظهر بعض الخلافات في صفوف القوات المسلحة المغربية، حيث تم تهميش بعض الضباط الذين درسوا في إسبانيا في وظائف معينة لصالح الضباط الذين درسوا بفرنسا. ويضاف إلى ذلك إلغاء الاتفاق مع الحكومة الإسبانية لتدريب ضباط القوات المسلحة المغربية في الأكاديميات الإسبانية، بحيث لم يتم تدريب سوى دفعتين في إسبانيا.

نرى في هاتين الخطوتين سياسة متعمدة واضحة جدًا لم تكن جديدة في المغرب، حيث أنه في العامين اللذين أعقبا الاستقلال، تم اتخاذ بعض الإجراءات وأهمها تهميش اللغة الإسبانية في نظام التعليم العمومي، وكذلك في مجال الإدارة. في شهر أبريل، أصدر القنصل الإسباني في الناظور تقريرًا يعلق فيه على المشاكل التي يعاني منها المدرسون الإسبان في تلك المدينة. وهكذا، أكد القنصل أن:

من الواضح أن هذه الإجراءات هي جزء من خطة تهدف إلى القضاء على ... المناهج التعليمية الإسبانية واستمرار لغتنا كلغة إضافية في شمال المغرب. على الرغم من أن هذه السياسة قابلة للتفسير من وجهة نظر السلطات في الرباط، إلا أنها تصطدم بحقيقة أن اللغة الإسبانية منتشرة بين السكان المحليين في المنطقة، الذين

[300] A.G.A 54/18625. القنصلية العامة لإسبانيا في تطوان. النشرة الإخبارية رقم 73 الصادرة في 6 أبريل 1959
[301] Al- MML. الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 5، المذكرة الإعلامية رقم 20 المؤرخة 5 مايو 1959

يتخذون موقفًا معاديًا تجاه السلطات القادمة من الجنوب، وقد يثيرون اضطرابات جديدة إذا لم تحترم هذه السلطات رغباتهم في هذا الشأن وفي أمور أخرى[302].

أهمية الحفاظ على اللغة الإسبانية في المنطقة ظهرت أيضًا في مذكرة من السفير الإسباني في الرباط في شهر يوليو، حيث كانت الحكومة الإسبانية تدرك الأهمية السياسية لسلسلة من الإجراءات التي تبناها المغرب والتي كانت ستؤدي إلى تهميش اللغة الإسبانية في ذلك البلد. وجاء في المذكرة ما يلي:

يجب تجنب تدفق الطلاب من محميتنا السابقة إلى فرنسا، لأن ذلك سيؤدي إلى ... فقدان نفوذنا الثقافي بل ولغتنا في المغرب[303].

على الرغم من ذلك، لم يكن بالإمكان فعل أي شيء للدفاع عن اللغة الإسبانية. في شهر سبتمبر، أكد وزير التعليم المغربي أن التعليم العام المغربي سيعتمد اللغة الفرنسية. وبالتالي، أضيفت إلى التوتر القائم سلسلة من الإجراءات التي لم تلق قبولاً حسناً في شمال المغرب. وفي بقية أنحاء البلاد، لم تكن الأمور تسير على ما يرام أيضاً. إلى الأزمة السياسية والاقتصادية، التي ترافقت مع الصدام بين الملكية وحزب الاستقلال، أضيفت بعض بؤر التوتر، كما في مدينة فاس، حيث اضطر الجيش في النصف الثاني من شهر مايو إلى زيادة دورياته العسكرية في شوارع المدينة خوفاً من اندلاع انتفاضة شعبية.

في غضون ذلك، واصل حزب الحركة الشعبية نشاطه في شمال المغرب. وهكذا، قرر رئيس الحزب، المحجوب أحرضان، تعيين شخص كان حينها لاجئاً في مليلية، هو حدو محمد أبرقاش، في أمانة الحزب. لا نعرف ما إذا كان في مليلية بصفته لاجئًا أم لا، فالحقيقة هي أنه في 17 فبراير، وهو تاريخ إجراء آخر إحصاء رسمي داخل مخيم اللاجئين، لم يكن اسمه مدرجًا في قائمة أسماء الموجودين هناك. إلى جانبه، لدينا دليل على تواجد محمد أزرقان مرة أخرى في شمال المغرب، هذه المرة في الحسيمة. وهكذا، في 17 مايو، حضر الى عاصمة الريف برفقة محمد العبادي بهدف دراسة الوضع السياسي في الريف وإعداد سلسلة من التقارير لمحمد عبد الكريم الخطابي. لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يزور فيها أزرقان الحسيمة، فقد التقى به ديفيد ولمان، كما يفيد الأخير، في فندق إسبانيا، وتحديداً يوم 16 فبراير 1959[304]. كان أزرقان بالتالي أحد المصادر الرئيسية للمعلومات التي حصل عليها محمد عبد الكريم الخطابي خلال انتفاضة الريف، بل وكان وسيطًا أيضًا، فقد رأينا سابقًا أنه حاول أيضًا الاتصال بالسلطات الإسبانية عبر قنصلية تطوان.

---

[302] وزارة الخارجية. القنصلية الإسبانية في الناظور. "مراسلات تتعلق بالموقف العدائي تجاه موظفي التعليم الإسبان العاملين في الناظور". الناظور، 6 أبريل 1959. صندوق 16004/82، مذكرة إعلامية رقم 237 . A.G.A.

[303] وزارة الشؤون الخارجية. سفارة إسبانيا في الرباط، 9 يوليو 1959. "التسهيلات المطلوبة، الطلاب المغاربة في المنطقة الشمالية". صندوق 16012/82. A.G.A.، مذكرة إعلامية رقم 952

[304] Abdelkrim y la guerra del Rif

وكان وصول محمد الخامس إلى شمال المغرب، وتحديداً إلى الناظور والحسيمة، أمراً لا مفر منه. ففي نهاية شهر مايو، بدا أن كل شيء قد تم التحضير له أخيراً، حيث صدرت عدة أوامر في هذا الشأن. وهكذا، اجتمعت جميع سلطات المنطقة يوم 25 مايو في عمالة الحسيمة، حيث أصدر العامل سلسلة من التعليمات للسكان بخصوص زيارة الملك. وعلى وجه التحديد، تم فرض حظر صارم على التجمعات والحشود على الطرقات وفي البلدات التي كان من المقرر أن يعبرها الوفد، وثانياً، فرض رقابة شاملة على جميع القادمين من القرى والراغبين بدخول المدينة، مع منع دخول أي شخص يثير أدنى شبهة[305]. كانت هذه التدابير تهدف بلا شك إلى ضمان أمن الزيارة في المنطقة الأكثر اشتعالاً وهي قلب الريف. كما اتُخذت تدابير في الناظور. فقد عُقد اجتماع مع جميع شيوخ القبائل اتُفق فيه على تخصيص بعض الأراضي عند مخرج المدينة لتجمع مختلف الفرق التي ستستقبل الملك عند وصوله إلى الناظور. في الرابع من يونيو، أصدرت سلطات عمالة المدينة نفسها أوامر إلى مختلف القبائل في المنطقة باعتقال جميع الريفيين الذين يشتبه في أنهم مرتبطون بقضية الانتفاضة.

أدى تأكيد زيارة محمد الخامس إلى تشجيع بعض الأعيان على تقديم جميع أنواع الطلبات. كان طلب العفو من أبرزها، لكنه لم يكن الوحيد. في 29 مايو، توجهت لجنة من الريفيين من المنطقة الشمالية، حوالي 40 شخصًا في المجموع، إلى الرباط لطلب مقابلة الملك والتقدم بطلبات لشغل مناصب معينة في الإدارة. من جانبها، في الحسيمة، تقدمت لجنة من الفلاحين الريفيين من آيث حذيفة إلى عامل المدينة ووضعته على بيّنة من العديد من الانتهاكات التي تعرضوا لها من قبل القوات المسلحة المغربية. في الأسبوع الأول من يونيو، كانت الإجراءات الأمنية مشددة في المدينتين الريفيتين، وكذلك على الطريق الذي كان على الملك أن يسلكه للوصول إلى الحسيمة. وقد وضعت القوات المسلحة المغربية ترتيبات لمنع أي اعتداء على شخص الملك ووحيشه المخزني[306]. وردتنا أنباء عن اعتقال عدة ريفيين في الحسيمة في الرابع من يونيو بعد أن عُلم أنهم كانوا يعتزمون تقديم شكوى إلى محمد الخامس. أصبحت زيارة الناظور جاهزة أخيرًا في التاسع من يونيو، في اللحظة التي عُلم خلالها أن بعض الريفيين كانوا ينشرون دعاية في المناطق التي كان من المقرر أن يزورها الملك حتى لا يذهب الناس لرؤيته احتجاجًا على الانتهاكات التي كان الجيش المغربي يرتكبها ضد السكان. على الرغم من ذلك، ظهر محمد الخامس في الناظور في التاسع من يونيو. كان ذلك في فترة ما بعد الظهر، وكان عليه أن يمضي الليلة في المدينة ليغادر إلى الحسيمة في اليوم التالي. رافق الملك ابنه الحسن الثاني، والقائد العام للقوات المسلحة محمد أمزيان، ورئيس الحكومة، بالإضافة إلى وفد من الوزراء، وتحديداً وزراء الداخلية والصحة والعدل والتعليم والفلاحة والاتصالات والأشغال العمومية.

[305] الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 17، المذكرة الإعلامية رقم 102 المؤرخة 26 مايو 1959 .AIMML.
[306] الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 6، المذكرة الإعلامية رقم 26 المؤرخة 4 يونيو 1959 .AIMML.

في حوالي الساعة الثامنة والربع مساءً، توجه إلى مقر عمالة الإقليم حيث أدى التحية العسكرية لعلم القوات المسلحة، وقام بتفقد القوات والتقى مع باشا المدينة. بعد ذلك، تناول العشاء في النادي البحري، ثم استمتع بعرض للرقصات المحلية قدمته الجالية الإسبانية وعرض آخر قدمته فرقة من تمسمان. كما وضع حجر الأساس لمسجد جديد في المدينة. وعلم لاحقًا أن وزيري العدل والصحة قضيا الليلة في مليلية[307]. تجدر الإشارة إلى أنه قبل الزيارة، وبغرض الاطلاع على الوضع في الريف، طلبت الحكومة المغربية، بأمر من محمد الخامس، تقريراً مفصلاً من عامل الناظور للتعرف على احتياجات المنطقة. خلال زيارته لهذه المدينة، وقعت حادثتان لم ينتبه لهما أحد، لكنهما تحددان بشكل جيد العلاقة السيئة التي كانت قائمة بين النظام الملكي المغربي والحكومة الإسبانية من جهة، وبين الريف من جهة أخرى. ففيما يتعلق بالمسألة الأولى، توجه السفير الإسباني في الرباط إلى الناظور لحضور زيارة الملك بنية الانضمام إلى الوفد الذي كان من المقرر أن يغادر في العاشر من يونيو إلى الحسيمة. ومع ذلك، لم يقم السفير الإسباني في النهاية بالرحلة إلى عاصمة الريف خوفاً من أن يتحدث محمد الخامس بسوء عن إسبانيا[308]. الشيء الذي لم يحدث في النهاية. وفي التقرير الذي أعده القنصل الإسباني في الناظور، قال ما يلي:

توقف السلطان في عدة بلدات على طول الطريق لافتتاح بعض المباني أو وضع حجر الأساس لبعض الأشغال والمنشئات والمشاريع التي كانت في طور الإنجاز، في بعض الحالات تحت إشراف وتخطيط تقنيين إسبان يعملون لحساب الحكومة المغربية، على الرغم من أن الفضل في هذه المبادرات يُنسب غالبًا إلى المسؤولين الفرنسيين... واكتفى بالإشارة إلى أن تأخر حكومته في اتخاذ إجراءات في هذه المنطقة يرجع إلى صعوبات محددة[309].

المسألة الثانية تبدو أكثر غرابة، وهي أنه خلال زيارة محمد الخامس إلى الناظور، أطلقت أجهزة الاستخبارات المغربية شائعة بهدف تلميع صورة الملك في أعين سكان الريف. ففي البداية، تم الترويج لفكرة أن محمد الخامس كان معارضاً لسياسات الحكومة المغربية، وهو ما دفع الحكومة إلى معارضة قيامه بهذه الزيارة إلى شمال المغرب، حيث اعتقدت أن الملك لن يلقى ترحيباً حاراً. وللتصدي لهذه الفكرة المفترضة عن موقف الحكومة، أصدر محمد الخامس عدة تعليمات على غرار ما يلي:

سيقوم فقط ممثلو الأحزاب السياسية التي ليس لها عددًا كبيرًا من الأعضاء ... بالحضور أمام السلطان، مع حظر استخدام اللافتات ووسائل الدعاية لإضفاء طابع عفوي على الحدث؛ لن يتم التهليل والتصفيق إلا عند مرور الملك وليس عند مرور

[307] AIMML. الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 6، المذكرة الإعلامية رقم 58 المؤرخة 10 يونيو 1959
[308] AIMML. المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 6، مذكرة إعلامية رقم 78 بتاريخ 13 يونيو 1959
[309] وزارة الشؤون الخارجية. القنصلية الإسبانية في الناظور. معلومات مفصلة عن زيارة ملك المغرب. صندوق 16004/82، ملف 6425/رقم 12، A.G. مذكرة إعلامية رقم 354

بقية الموكب، لإعطاء الانطباع بأن الملك يحظى بتعاطف الشعب؛ وأخيراً، تأكيد وضمان قيمة وحرية حركة الملك أمام المتعصبين، الذي، على الرغم من معارضة الحكومة، لم يقم بزيارة المنطقة الشمالية فحسب، بل زار أيضاً مليلية متخفياً وبدون حراسة[310].

من الواضح أن محمد الخامس لم يزر مليلية، لا متخفياً ولا برفقة أحد. لكنه كان في اليوم التالي في الحسيمة. وفي هذه المدينة، قام ببعض الأنشطة الرسمية بحضور السلطات المغربية والإسبانية. لنلقِ نظرة على الأجواء التي رصدتها الشعبة الثانية ووردت في تقريرها عن تلك الزيارة إلى الحسيمة:

لم يكن الاستقبال الذي حظي به الملك مبهراً بالقدر المتوقع نظراً لشخصية الزائر. صحيح أن الهتافات والتصفيق كانت كثيرة، لكنها صدرت بشكل أساسي من الأطفال ومجموعات مختلفة من الموظفين المغاربة والتجار في الساحة؛ أما الجماهير فقد تلخص حماسها فقط في تصفيق غير حار وغير مستمر، كما أن زغاريد النساء كانت نادرة جدًا مقارنة بعددهن الكبير[311].

كما هو واضح، سادت أجواء فاترة خلال الزيارة إلى عاصمة الريف. كما أعرب القنصل الإسباني في الناظور عن انطباع مماثل في تقريره، حيث قال:

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطات لضمان نجاح الزيارة، إلا أن رد فعل الشعب كان فاتراً، خاصة إذا ما قورن بالسهولة النسبية التي يعبّر بها هذا الشعب عن فرحه.

لكنه لم يتحدث أمام الشعب في المدينة بل في أجدير، ساعياً إلى إضفاء رمزية واضحة على الحدث، لأن تلك البلدة كانت عاصمة جمهورية الريف. وبالمناسبة، ألقى خطابه من على منصة أقيمت في مقر المراقب الإسباني السابق، وكان الألفا ريفي الذين حضروا قد اختارهم قوادهم من بين أكثر الناس جدارة بالثقة[312]. قبل ذلك، وقعت حادثة أثارت بعض التوتر في الحسيمة، عندما حضر وفد مكون من أفراد الجيش الإسباني المتمركز في المدينة إلى مقر إقامة العامل. وقد استقبلهم الجنرال محمد أمزيان استقبالاً حسناً، حيث اتصل بالكولونيل أوفقير عند وصول العسكريين الإسبان ليحييهم شخصياً. في المساء، وعند العودة من أجدير، تم تنظيم حفل استقبال آخر في عاصمة الريف. وتكرر المشهد نفسه عندما طلب من الضباط الإسبان الثلاثة الذين كانوا يشكلون اللجنة العسكرية التي أرسلتها هيئة الأركان لتحية الملك، والذين كان من المقرر أن يقدموا تحيتهم للملك بالترتيب الخامس،

---

[310] AIMML. الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 6، المذكرة الإعلامية رقم 84 المؤرخة 15 يونيو 1959.

[311] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10. الملف رقم 18، المذكرة الإعلامية رقم 44 المؤرخة 11 يونيو 1959.

[312] وزارة الشؤون الخارجية. القنصلية الإسبانية في الناظور. معلومات مفصلة عن زيارة ملك المغرب. صندوق 16004/82، ملف 6425/رقم 12، A.G.A. مذكرة إعلامية رقم 354.

أن يقوموا بذلك في المقدمة. كان الأمر سيبقى مجرد حادثة عابرة لولا أن المسؤولين عن إيصال هذا الخبر إلى الجيش الإسباني كانوا القائد بن العربي عامل الحسيمة، ومرة أخرى الكولونيل أوفقير، الذي خاطب الضباط الإسبان باللغة الفرنسية وطلب منهم أن ينتقلوا أولاً إلى حديقة المقر. يبدو أن هذا التكريم للجيش الإسباني، الذي أجبر أوفقير على الظهور أمامهم مرتين، كان بمثابة اعتذار عن الأحداث التي وقعت قبل بضعة أشهر في النادي الرياضي المحلي، كما ذكرنا سابقًا. يبدو أن الجنرال محمد أمزيان كان وراء هذا التغيير في البروتوكول لصالح الجيش الإسباني.

غادر محمد الخامس المدينة في وقت مبكر، حوالي الساعة السادسة صباح اليوم التالي. ولم يعد أبداً إلى الريف. توفي في فبراير 1961. ومع ذلك، بقيت لجنة من المسؤولين المغاربة في الناظور لبضعة أيام أخرى بهدف جمع الشكاوى، الشفوية والمكتوبة، التي قدمها سكان الريف في تلك المنطقة، وذلك وفقًا لأوامر وزير الداخلية. لم يغفر الريفيون أبدًا للحسن الثاني وللعقيد أوفقير القمع الوحشي الذي مارسوه في شمال المغرب. أما بالنسبة للوعود بالاستثمارات، فلم يتم تنفيذ أي شيء منها في الريف خلال العقدين التاليين. وستصبح الجهود التي بذلتها إسبانيا على مدى أربعة عقود في منطقة الحماية التابعة لها، من خلال إنشاء سلسلة من البنى التحتية، عديمة الجدوى بعد فترة وجيزة، في ظل تقاعس الحكومة المغربية وغياب الاستثمارات. وقد ساهم في ذلك أيضاً الهجرة النهائية للمعمرين الإسبان القلائل في الحسيمة، وهو أمر أصبح لا مفر منه بعد الأزمة الريفية.

كان رحيل آخر الوحدات العسكرية الإسبانية مؤشراً على نهاية الوجود الإسباني في قلب الريف. ففي بداية شهر يوليو وصل إلى مليلية من الحسيمة 207 فرد من اللفيف، وسرية من المهندسين وعشرة أفراد من الخدمات الطبية العسكرية في إطار الانسحاب الذي كانت تقوم به هيئة الأركان العامة[313]. ودّعهم المعمرون الإسبان في ميناء المدينة بشيء من الإحباط، إذ أدركوا أنهم لن يحظوا بحمايتهم بعد تلك اللحظة. ولا شك أن غياب ذلك الجيش الذي كان جيشًا استعماريًا بالنسبة للمغاربة قد أدى إلى تغير في العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة حتى ذلك الحين، والتي كانت تتمثل في هيمنة المعمرين الأوروبيين على السكان المغاربة. وسيؤدي ذلك إلى توتر العلاقات بين المجموعتين الاجتماعيتين بشكل أكبر. وقد أدى اتخاذ قرارين جديدين إلى زيادة تعقيد الأمور، فمن ناحية، أصدرت عمالة الناظور أمراً يقضي بمطالبة الإسبان المقيمين في مليلية بتقديم جوازات سفرهم للخروج من المدينة، ومن ناحية أخرى، أصدر عامل الحسيمة في شهر غشت أمراً يقضي بنفس الشيء وبمطالبة النقابات والغرفة التجارية المحلية بتوظيف أربعة مغاربة مقابل كل إسباني يتم توظيفه في مختلف المحلات التجارية. من ناحية أخرى، تم أيضًا حظر بيع الكحول للمسلمين، وهو إجراء عرّض استمرارية بعض الحانات للخطر، وأخيرًا، صدر أمر أيضًا بأن لا تتم عمليات بيع المحلات التجارية ونقل ملكيتها بين الإسبان، بل بين الإسبان والمغاربة، وهو ما أدى إلى الاختفاء التدريجي للملكية الإسبانية في الحسيمة[314].

---

[313] 1959 الشعبة الثانية. صندوق 8. الملف رقم 7 من يوليو. AIMML.

[314] 1959 المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 8 من أغسطس. AIMML.

كل هذه الإجراءات لم تكن سوى عقبات وعوائق أمام المعمرين الإسبان الذين اضطروا إلى مغادرة الحسيمة نهائياً. في شهر أكتوبر، استمرت الهجرة، وسجلت الشعبة الثانية في بعض تقاريرها آراء بعض هؤلاء الإسبان، الذين أكدوا أنهم سيغادرون بسبب الظلم الذي يتعرضون له من قبل السلطات المغربية[315]. لكن المعمرين الإسبان لم يكونوا الوحيدين الذين عانوا، ففي شهر يوليو، استمرت الاعتقالات في الريف لأن السلطات ارتأت أن كل أهالي الريف متورطون في الانتفاضة. في الواقع، اعتبرت بعض دوائر المنتفضين أنه لا يزال من الممكن استئناف أو مواصلة أعمال الاحتجاج، ولهذا الغرض، سافر نجل القائد السابق لآيث حذيفة، إحدى المناطق التي عانت أكثر من غيرها من القمع، في شهر غشت إلى مصر ممثلاً للجبهة الريفية من أجل مقابلة محمد عبد الكريم الخطابي واطلاعه على سلوك الحكومة المغربية في المنطقة[316]. وهذا يدل على أن القوات المسلحة المغربية لم تتمكن من القضاء تمامًا على المعارضة الداخلية، حيث استمرت بعض خلاياها في العمل في الريف. وتم في شهر أكتوبر اعتقال العديد من الريفيين الذين كانوا يعقدون منذ فترة طويلة اجتماعات سياسية في قبيلة آيث ورياغر، بالقرب من أربعاء تاوريرت، وهي إحدى المناطق الأخرى التي عانت من قمع شرس.

لكن الإجراء الأكثر أهمية كان بلا شك هروب أحد أبناء عبد الله توهامي، أحد أبرز قادة الانتفاضة في آيث حذيفة وأحد مساعدي محمد سلام أمزيان، إلى مليلية. فقد لجأ الابن إلى المدينة الإسبانية بعد أن علم أن السلطات المغربية تنوي اعتقاله[317]. فشلت الانتفاضة الريفية من الناحية العسكرية، لكن ذلك لم يمنع الجبهة الريفية من شن حملة جديدة ضد الحكومة المغربية في شهر أكتوبر، حيث ظهرت منشورات في بعض قرى المنطقة الشمالية. وأكد بعض الأعيان الذين اتصلت بهم الشعبة الثانية أن الهدف من هذه الدعاية لم يكن سوى الحصول على استقلال المنطقة الشمالية من المغرب وتشكيل حكومة. هذه هي الإشارة الوحيدة إلى استقلال المنطقة الشمالية في جميع مراحل الصراع، حيث لم تشكك الجبهة الريفية أبدًا في وحدة المغرب في أي من بنود برنامجها. ظهور هذا الخيار في بعض المنشورات في أواخر عام 1959 قد يكون نتيجة للقمع الذي مارسته الحكومة المغربية والنظام الملكي من خلال القوات المسلحة، حيث كان يعتبر الخيار الوحيد المتبقي أمام الجبهة الريفية لتحقيق أهدافها.

على أي حال، في شهر نوفمبر، كان الجيش المغربي يعتقد أن الخطر قد زال في شمال المغرب وأن الانتفاضة قد تمت السيطرة عليها، كما يتضح من انتقال اثنين من الألوية الثلاثة التي كانت متمركزة في الحسيمة إلى جنوب البلاد. بدا أن كل شيء قد انتهى بشكل نهائي. في 31 أكتوبر، افتتح حزب الحركة الشعبية أخيرًا مقرًا له في مدينة الناظور. في الحفل، الذي حضره الدكتور الخطيب، طلب منه العديد من الأشخاص التوسط لدى الحكومة المغربية لإطلاق سراح السجناء السياسيين الذين

---

[315] المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 10، مذكرة إعلامية رقم 104 بتاريخ 22 أكتوبر 1959 .AIMML

[316] الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 8، المذكرة الإعلامية رقم 126 المؤرخة 31 أغسطس 1959 .AIMML

[317] المرجع نفسه. صندوق 8. ملف رقم 10، مذكرة إعلامية رقم 48 بتاريخ 12 أكتوبر 1959 .AIMML

اعتقلوا خلال انتفاضة الريف. لم تبدِ الرباط موقفا إيجابيا تجاه هذه الخطوة، ففي دجنبر، تلقى عامل الحسيمة تعليمات بمصادرة بعض ممتلكات المنفيين الريفيين في إسبانيا، ومن بينهم عبد العزيز حميدو الوزاني، القائد السابق لآيث يطفت. علاوة على ذلك، لم تدم فرحة الحركة الشعبية طويلاً، حيث تم حظر أنشطتها السياسية في الحسيمة والناظور لفترة من الوقت. أخيراً، قبل نهاية العام، أكدت حكومة الرباط إعداد قوائم انتخابية في المنطقة الشمالية للانتخابات البلدية التي كان من المقرر إجراؤها، لكن هذه الانتخابات لم ترى النور أبداً. تجدر الإشارة إلى أن هيكل الإدارة المحلية كان يتألف من ثلاث مستويات، وهي: القائد، وشيخ الفرقة، ومقدم المدشر. وكانت جميع هذه المناصب تابعة للسلطة الإقليمية، ولكنها كانت تعين وفقاً لتعليمات الحكومة المركزية. وقد أدى ذلك إلى قيام الأحزاب المهيمنة في السلطة التنفيذية بفرض موالين لها، ولا سيما حزب الاستقلال، على الرغم من أن رئيس السلطة التنفيذية كان الملك، الذي كان يعلو على سلطة رئيس الوزراء. ولم يتدخل الملك في تعيينات المناصب المحلية إلا بعد انتفاضة الريف، كما رأينا في حالة حزب الحركة الشعبية في زغنغان.

أسفر الصراع في الريف عن نتيجة غير متوقعة في البداية، وهي تعزيز مكانة المؤسسة الملكية في قلب النظام السياسي المغربي على حساب الحكومة والمجلس الاستشاري. علاوة على ذلك، حدث انشقاق في حزب الاستقلال، لا يمكن عزوه إلى انتفاضة الريف فقط، وإن كان الجناح الأكثر يسارية قد استغل هذا الانشقاق لتشكيل حزب جديد، هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد فقد حزب علال الفاسي الجبار بعضاً من سطوته، وهو ما عاد بالفائدة أيضاً على النظام الملكي وسلطته المطلقة في المغرب، والتي لم تزد إلا قوة مع وفاة محمد الخامس في فبراير 1961. لم يكن في نية الحسن الثاني أبداً إرساء الديمقراطية في البلاد، على الرغم من اعتماده في عام 1962 ما يمكن اعتباره نواة دستور، وهو ما عُرف باسم القانون الأساسي. وفاة محمد عبد الكريم الخطابي في القاهرة يوم 6 فبراير 1963 قضت على أحد آخر معارضي السلالة العلوية. لم يبق سوى بن بركة والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، اللذان سيتحملان عبء المعارضة في السنوات التالية. في الواقع، عاد بن بركة إلى الناظور يوم الأحد 13 سبتمبر 1959 بهدف إعادة تنظيم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المنطقة. في ذلك الوقت، كان بن بركة قد اتخذ موقفاً معادياً للملكية، ووفقاً لتقرير صادر عن القنصلية الإسبانية في الناظور، كان بن بركة يسعى خلال تلك الزيارة إلى استغلال السخط الشعبي في منطقة الريف لمصلحة حزبه السياسي. كما كان يحاول إعادة تنظيم جيش التحرير من أجل استخدامه في صدام محتمل مع القوات المسلحة المغربية. وفي هذا الصدد، كان يسعى إلى الحصول على تعاون أحد قادته السابقين، عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجي. أمضى بن بركة عدة ساعات في مليلية، ويبدو أنه التقى بمحمد زريوح أو ببعض مساعديه. وكان استنتاج تقرير القنصل الإسباني قاطعًا عندما أكد أنه:

> *ليس من المستحيل أن تلقى أي حركة ضد السلطة الملكية صدى في هذه المنطقة الشمالية، خاصة إذا قام داعم هذه الحركة بتوفير الأسلحة التي افتقر إليها الريفيون في انتفاضتهم في نهاية العام الماضي. من الواضح أنه منذ الانتفاضة المذكورة، لم*

تشهد هذه المناطق أجواء متوترة مثل الأجواء الحالية، حيث يبدو أن هناك انطباعًا بأن هناك بداية، وإن كانت محدودة جدًا، لعملية قد تهدد بقاء النظام الملكي أو على الأقل الأسرة الحاكمة الحالية[318].

كان تحليل القنصل الإسباني صائباً، فلم يمر وقت طويل حتى تم تنظيم محاولة انقلاب ضد النظام الملكي المغربي، الأمر الذي أدى إلى نزوح بن بركة إلى المنفى.

[318] وزارة الشؤون الخارجية. القنصلية الإسبانية في الناظور. معلومات سياسية، 23 سبتمبر 1959. صندوق 16012/82، ملف 6429/رقم 10، مذكرة إعلامية رقم 469 .A.G.A.

آخر انتفاضة لـ "أبناء إسبانيا" (ولاد سبنيول) 8

إحدى آخر المعلومات عن انتفاضة الريف التي سجلتها الشعبة الثانية في نوفمبر 1959 أشارت إلى وجود اتصالات بين جبهة التحرير الوطني الجزائرية وبعض الخلايا الريفية بهدف حث بعض المنتفضين الذين شاركوا في أحداث الريف على الانضمام إلى الشعب الجزائري في كفاحه من أجل تصفية الاستعمار في ذلك البلد[319]. أرادت جبهة التحرير الوطني تجنيد بعض المقاتلين الريفيين لخدمة قضيتها. كان الحركة الاستقلالية الجزائرية تعمل في المغرب منذ استقلال المملكة، ولا سيما منذ عام 1957. وهكذا، فإن وجود معسكرات التدريب في المنطقة الشمالية، ظل قائماً حتى توقيع اتفاقات استقلال الجزائر. في عام 1959، كانت محطة إذاعية تسمى "راديو الجزائر الحرة المستقلة" تعمل انطلاقا من دار الكبداني، وكان العديد من المقاتلين يتدربون في المغرب، ولم يزد هذا الأمر إلا نموا خلال العقدين التاليين. وبالفعل، أقيم أكبر معسكر للمقاتلين في ثكنة إسبانية قديمة تابعة للقوات الأهلية، في زغنغان، القريبة من الناظور.

لا نعرف ما إذا كان بعض هؤلاء المنتفضين قد قصدوا الجزائر في نهاية المطاف أم لا، على الرغم من أن هذه التقييمات الأخيرة قد تدفعنا إلى الاعتراف بوجود أيديولوجية مناهضة للاستعمار في الحركة الريفية التي قادت انتفاضة 1959.

هناك عدة تفسيرات لظهور حركة احتجاجية في الريف والأزمة السياسية التي اندلعت بين شهري أكتوبر 1958 وفبراير 1959. تشير النظرية الأكثر شيوعًا في إسبانيا إلى وجود أسباب متعددة ساهمت في ذلك منذ استقلال المغرب وحتى بداية الانتفاضة، وهي ترجع، وفقًا لكونسيبسيون ايبارا، إلى معاداة محمد الخامس للريف، وأزمة البطالة التي عانى منها سكان الريف بسبب عدم تمكنهم من العبور إلى الجزائر، وغياب الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، وسياسة حزب الاستقلال التي اتهمت سكان الريف بمحاباة إسبانيا، ونفور محمد عبد الكريم الخطابي من حزب الاستقلال.[320]. المشكلة التي تطرحها مثل هذه المقاربة متعددة الأسباب هي أنها تترك الكثير من الأمور المعلقة عند تحليل المشكلة. وبالتالي، لم يكن الريف أسوأ حالاً من المناطق الأخرى في المغرب التي لم تشهد انتفاضات من هذا النوع. كما أن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية لم تكن بالغة الأهمية في تلك السنوات بدرجة تجعل الريف يعاني أكثر من المناطق الأخرى، لأن الأزمة أثرت على المغرب بأسره. بخصوص حزب الاستقلال، صحيح أن أيديولوجيته كانت معادية لإسبانيا، لكن هذا لم يكن بالضرورة سبباً في مواجهتهم في شمال المغرب، خاصةً إذا أخذنا في الاعتبار أن الحزب الرئيسي في المنطقة، وهو حزب الإصلاح الوطني، اندمج معه وربما كان له بعض التأثير على قياداته. وأخيراً، فيما يتعلق بشخصية محمد عبد الكريم الخطابي، فقد ترددت شائعات حول احتمال وقوفه وراء الانتفاضة، وهي فرضية يصعب التحقق منها في الوقت الحالي.

---

[319] الشعبة الثانية. الصندوق 8. الملف رقم 11، المذكرة الإعلامية رقم 32 المؤرخة 9 ديسمبر 1959 .AIMML.
[320] España y la descolonización del Magreb.

ولكنه كان عاملًا رمزيًا وحتى أيديولوجيًا، وداعمًا، لكن كراهيته لحزب الاستقلال لا يمكن أن تفسر لمفردها المشكلة، حيث يجب أن نضيف إليها العداء الذي كان يكنه للملك محمد الخامس نفسه.
.وسنناقش لاحقًا بعض المشاريع المفترضة لمحمد عبد الكريم الخطابي بشأن الريف منذ عام 1954

صحيح أن الحكومة التي قادها حزب الاستقلال والسياسات التي طبقها في المغرب والتي أثرت على منطقة الريف كانت وراء بعض الاحتجاجات والاضطرابات. على أي حال، لا ينبغي أن نغفل أن حزب علال الفاسي لم يمثل دائماً الأغلبية في الحكومة. في الواقع، لم يكن كذلك إلا بعد تعيين أحمد بلافريج رئيساً للوزراء في عام 1958. من غير المنطقي الاعتقاد بأن هذا العداء تجاه حزب الاستقلال قد نشأ في غضون بضعة أشهر من تولي الحكومة. لذا، فإن المشكلة تعود إلى وقت سابق وتعود بجذورها إلى الفترة التي أعقبت استقلال المغرب مباشرة، بل وحتى قبل ذلك ببضعة أشهر. ومع ذلك، فإن الصدام مع حزب الاستقلال سيكون بسبب المواقف السياسية والأيديولوجية للحزب. في هذا الصدد، يمكننا أن نفهم أن انتفاضة الريف كانت، إلى حد ما، ضد حزب الاستقلال، ولكن بسبب هيمنته على الحكومتين الأخيرتين قبل الانتفاضة. وبالتالي، فإن تقييمات كلود كليمون صحيحة مبدئيًا، حيث يرى أن انتفاضة الريف عام 1958 كانت قبل كل شيء بمثابة انفجار ضد حزب الاستقلال[321]. لكننا لا نتفق مع التبرير الذي يقدمه المؤلف، حيث يرى أن حل حزب الحركة الشعبية كان أحد العوامل التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة. ويؤكد الجنرال الفرنسي أيضًا أن ازدراء الرباط للمقترحات التي طرحتها الجبهة الريفية كان أيضًا وراء الانتفاضة. يجب إبداء ملاحظتين بشأن هذه الآراء. من ناحية، فيما يتعلق بحزب الحركة الشعبية، لم يكن هذا الحزب السياسي وراء ظهور الجبهة الريفية، ولم يكن جميع هؤلاء المنتفضين منتمين إلى هذا الحزب. صحيح أنه حاول ترسيخ وجوده في المنطقة بعد إخماد الاحتجاجات. لذلك، لا نعتقد أن حل حزب الحركة الشعبية، الذي لم يكن كذلك، بل كان مجرد حظر مؤقت على فتح مقراته، كان وراء المشكلة التي نشأت. أما فيما يتعلق بما وصفه بـ"الاقتراحات"، فلم تكن كذلك، بل كانت سلسلة من المطالب والتدابير التي كان المقصود منها أن يقبلها الملك، بعضها ذا أهمية كبيرة مثل تمثيل المنطقة الشمالية في الحكومة، الأمر الذي كان سيعني إضفاء الطابع المؤسسي على الجبهة الريفية لتصبح تشكيلًا سياسيًا عاديًا، .حتى تتمكن من العمل من داخل المؤسسات الرسمية. لكن لم يكن أي من ذلك ممكنًا

فيكتور غارسيا سيمانكاس، الضابط الإسباني بالشعبة الثانية، في مذكراته المذكورة آنفاً، يخوض أيضاً في مسألة العداء تجاه حزب الاستقلال لشرح أسباب انتفاضة الريف. فيؤكد أن هدف المنتفضين كان القضاء على حكومة حزب الاستقلال، وليس على الملك[322]. أعتقد أن هذا هو التفسير الأكثر دقة، حيث يضع حكومة الاستقلال كهدف قبل الحزب، على الرغم من أن المشكلة هي أن من بين مطالب الجبهة الريفية كان حل حزب الاستقلال، مما يعني أنهم كانوا يعتبرون هذا الحزب مشكلة في المغرب الجديد. لا يشرح كل من كليمون وسيمانكاس بوضوح الأسباب التي

[321] La incógnita Oufkir.
[322] La vida dos veces.

أشارا إليها لفهم تواجد حزب الاستقلال أو حكومته في صميم انتقادات الجبهة الريفية. لذلك يجب التعامل معها بحذر، خاصة في حالة كليمون بسبب الملاحظات المشار إليها. هناك مقاربة وسطية قدمها ديفيد ولمان، الذي يؤكد في مؤلفه المعروف أن الانتفاضة كانت إلى حد ما بسبب استبعاد الريف من الحكومة المغربية الجديدة[323]. لا يشير ولمان مباشرة إلى حزب الاستقلال، لكنه يشير إلى البيان الشهير الذي تضمن مطالب الجبهة الريفية، والتي كان من بينها تحقيق تمثيل للريف في الحكومة الجديدة. وبالتالي، فإن اقتراحه يستند في النهاية إلى ذلك البيان، على الرغم من أنه لا يشرح الأسباب التي دفعت الجبهة الريفية إلى صياغته وتقديمه إلى الملك والحكومة. خلاصة القول، إنه لا يفسر المشكلة الأساسية، التي لم تكن مجرد الاستبعاد من حكومة، والتي، من ناحية أخرى، في نظام غير ديمقراطي، لم يكن لها سوى القليل من السلطة التنفيذية. علاوة على ذلك، تضمن البيان مقترحات أخرى، لم تقتصر على الرغبة في المشاركة في الحكومة المغربية.

هناك موقف مشابه لموقف ولمان وهو موقف أحد مؤسسي الحركة الشعبية، المحجوب أحرضان، الذي أشار في مؤتمر صحفي عقد في ديسمبر 1958، بعد سقوط حكومة أحمد بلافريج، إلى القضية الريفية على النحو التالي:

إننا مدينون بالاستقلال للريف، حيث أن جيش التحرير انطلق من هناك. والريف لا يفهم لماذا ليس له ممثلون في الحكومة اليوم؛ لقد كنا مجحفين تجاه الريف. والريفي الذي يدافع عن حقوقه فقط، لا يفهم لماذا تتجاهله الحكومة، ويستغلّه القائد المحلي، ويحكم عليه القاضي، ولا تستقبله الحكومة حتى عندما يأتي إلى الرباط لتقديم شكوى[324].

مرة أخرى، يطرح موضوع غياب التمثيل في الحكومة كأحد الأسباب التي تبرر الموقف الذي تبناه الريفيون. ومع ذلك، نجد أنفسنا مرة أخرى أمام مشكلة لا حل لها، وهي أن مناطق أخرى من المغرب لم تكن ممثلة بشكل مباشر في الحكومة ولم تنتفض. يشير أحرضان إلى معلومة أساسية في هذه المقابلة التي أجريت عام 1958، وهي أهمية جيش التحرير في استقلال المغرب. ومع ذلك، لم يحدد ما إذا كان ذلك يبرر معاملة أفضل للمنطقة الشمالية. في مقابلة لاحقة، بعد أربعة عقود، أكد أن أحداث الريف كانت نتيجة طبيعية للسخط الشعبي. كان حزب الاستقلال مخادعاً لدرجة أن الناس قامت بالرد. للأسف، كان هناك من حاول استغلال الانتفاضة[325]. لذا، فإنه يتبنى فكرة معارضة حزب الاستقلال، لكنه يضيف مسألة أخرى، وهي احتمال وجود قوى متآمرة وراء انتفاضة الريف. وبالمناسبة، في تلك المقابلة، تبنى خطاب هيئة الأركان العامة المغربية في عام 1959، حيث اعتبر أنه لم يحدث قمع في الريف، بل مجرد استعادة للنظام. ونحن نعرف من كان على رأس هيئة الأركان العامة، وتظهر الحقائق بوضوح أنه كان هناك بالفعل قمع في تلك المنطقة.

[323] Abdelkrim y la guerra del Rif.
[324] Los tres reyes.
[325] المرجع نفسه

يفتح أحرضان الباب أمام احتمال تدخل بعض القوى الخارجية في اندلاع أحداث الريف، لكنه لا يحدد طبيعة هذه القوى. كانت النظريات حول وجود مؤامرة وراء الأحداث سائدة خلال عامي 1958 و1959، حيث اتهمت الحكومة المغربية والنظام الملكي وحزب الاستقلال نفسه الحكومة الإسبانية بالوقوف وراء انتفاضة الريف. لم يتراجع المغرب أبدًا على الرغم من الاحتجاجات الدبلوماسية من جانب الحكومة الإسبانية على ما كان يعتبر سياسة استعمارية جديدة في الريف من جانب قوة استعمارية سابقة، وهي إسبانيا في هذه الحالة. وهو موقف تدافع عنه الدوائر المناهضة للاستعمار والكتابات التاريخية المرتبطة باليسار السياسي أيضاً، على أساس أن إسبانيا حاولت زعزعة استقرار الحكومة المغربية من خلال تشجيع انتفاضة في الريف لأغراض استعمارية جديدة، كما يؤكد ميغيل مارتين في أحد أعماله[326]. لا يقدم صاحب هذا الطرح أي معلومات قد تساعدنا على فهم هذه التهمة، وعلاوة على ذلك، أعتقد أنه قد ثبت من خلال المصادر الوثائقية المقدمة أنه لم يكن هناك أي تدخل من الحكومة الإسبانية في انتفاضة الريف، بل على العكس، كان هناك تصرف حذر للغاية.

ومن المساهمات الأخرى في هذا الصدد ما قدمه بن بركة نفسه، أحد مؤسسي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في عام 1959، الذي يقدم تحليلاً للقوى الرجعية والمحافظة في المغرب ويشير إلى أنها ربما تكون قد قامت بتنظيم انتفاضة الريف لمنع الحكومة من إجراء سلسلة من الإصلاحات في البلاد. وهكذا، يؤكد أن:

> *الإقطاع كان يكتسب قوة يومًا بعد يوم، حتى أنه انتقل إلى الهجوم في أواخر عام 1958 بانتفاضة مزيفة في الريف، تم تشجيعها بالتواطؤ مع عناصر من هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، كما حدث في تمرد عدي أوبيهي في تافيلالت قبل ذلك بعامين[327].*

تورط هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة المغربية يعني تورط ولي العهد آنذاك، الحسن الثاني، أي تورط الملكية في الأحداث. كما تم تداول فرضية أن الملكية كانت وراء تلك الانتفاضة في بعض الأحيان، لا سيما في سياق المنافسة السياسية مع حزب الاستقلال. وبالتالي، تكون الملكية قد شجعت الانتفاضة الريفية لخلق حالة من التوتر تسمح للقوات المسلحة المغربية بالتدخل باسم الملك وقمعها، وبذلك تحقق انتصارًا عسكريًا وسياسيًا على الحزب الحاكم. هذه الفرضية غير معقولة، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن القوات المسلحة كانت خاضعة لسيطرة المخزن وكان بمقدور هذا الأخير استخدامها ضد حزب الاستقلال وذراعه المسلح في بعض عمليات القمع لمنع تراكم السلطة. الحقيقة هي أن حزب الاستقلال تمكن من مراكمة هذه السلطة بفضل التواطؤ الصريح من قبل النظام الملكي

[326] MARTIN, Miguel. “El colonialismo español en Marruecos”. Ediciones Ruedo Ibérico, 1973.
[327] BEN BARKA, M. “Option révolutionnaire au Maroc”. Editions François Maspero, 1961.

العلوي، الذي انتهى به الأمر إلى تبني برنامجه السياسي كاملاً بما في ذلك أيديولوجيته الوطنية المعادية للديمقراطية بشكل كبير. لم يكن هناك ما يمنع النظام الملكي من السماح بإنشاء أحزاب جديدة في المنطقة الشمالية وإدراجها في الحكومة، لكنه لم يفعل ذلك.

الحقيقة هي أن الملكية كانت من المستفيدين من الصراع في الريف، فقد استطاعت الاستفادة من هزيمة المنتفضين وتقويض سلطة الحكومة وحزب الاستقلال نفسه، ولكنها بذلك تسببت في إثارة عداء الشعب الريفي ومحمد عبد الكريم الخطابي نفسه. على الرغم من أن الجبهة الريفية أعلنت في البداية أن الانتفاضة لم تكن موجهة ضد الملك، إلا أن كونه رئيساً للسلطة التنفيذية جعله هدفاً للمنتفضين، لا سيما عندما بدأت أعمال القمع. لم تفهم الملكية مشكلة الريف التي كان حلها يتطلب تمثيل المنطقة الشمالية في الحكومة، لكن المخزن اعتبر ذلك تهديداً للوحدة الترابية للمملكة. ولنتذكر المقال الذي نُشر في فبراير 1959 في جريدة «الصحافة» الصادرة في القاهرة، والذي تضمن تصريحات لمحمد عبد الكريم الخطابي قال فيها:

أخيرًا، لجأ الملك إلى وسيلة جديدة تتمثل في إباحة قتل أهل الريف لكونهم شقوا عصى الطاعة، وهي إحدى قواعد الدين؛ ونحن نقول له إن الدين بريء من هذه الأكاذيب[328].

جاءت انتقادات محمد عبد الكريم الخطابي للملكية في أعقاب أعمال القمع التي قامت بها القوات المسلحة المغربية في الريف. قبل ذلك، كان كل من الجبهة الريفية ومحمد عبد الكريم الخطابي نفسه يتخذان موقفاً متحفظاً تجاه محمد الخامس، ربما اعتقاداً منهم بأن التفاوض أمر ممكن لتجنب الصراع المسلح. في التصريح المذكور، أشار الزعيم الريفي أيضًا بشكل غير مباشر إلى الشرعية الدينية للملك واستخدامها سياسيًا، وهو بلا شك جانب جديد كان من الممكن أن يضع شرعية الملكية العلوية في المغرب على المحك. فيما يتعلق بموقف محمد الخامس، اعتقد المنتفضون أيضًا أنه كان ضحية طموحات علال الفاسي، كما يتضح من الدعاية التي نشرها المنتفضون، مثل ما يلي:

علال الفاسي شخصية معروفة في المغرب، وهو يلعب على حبلين؛ فهو يظهر للسلطان محمد الخامس أنه صديقه المقرب، في حين أنه في الحقيقة عدوه. إنه يحفر حفرة عميقة لمحمد الخامس، لأن الشيوعية، في الحقيقة، لا تعترف أبداً بالعروش؛ ولذلك حان الوقت لكي يتحد كل الوطنيون العرب ضده. سبب فشله هو أن المغاربة، الذين كانوا منقسمين في السابق، قد استيقظوا وهزموا حزب علال الفاسي. لكن السلطان كان عليه أن يدرك ذلك قبل أن يندفع الشعب إلى الانتفاضة[329].

---

[328] وزارة الخارجية. المديرية العامة للسياسة الخارجية. A.G.A 82/13787. 5 فبراير 1959.

[329] وزارة الخارجية. المديرية العامة للسياسة الخارجية. دعاية أطلقها منتفضي الريف، عام 1959. A.G.A 82/13787.

الاعتقاد بأن محمد الخامس لم يكن لديه سوى قدرة محدودة على اتخاذ القرارات في مواجهة حكومة حزب الاستقلال هو من نسج الخيال، فقد كان الملك هو الذي يختار ويعين أعضاء السلطة التنفيذية، لأنه كان يملك السلطة للقيام بذلك. لنتذكر أن المغرب لم يكن دولة ديمقراطية، ولم تكن هناك انتخابات، وكانت السلطة التنفيذية والتشريعية في يد الملك. في ظل هذه الظروف، فإن اعتبار أن هامش المناورة المتاح للملك كان ضئيلاً هو محض وهم، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن القوات المسلحة المغربية كانت تحت تصرفه. أن يكون عليه التفاوض مع الحكومة بشأن بعض السياسات أمر ممكن، أما أن يكون خاضعاً لها، فهذا أمر خاطئ تماماً. الحقيقة هي أن الملكية تبنّت برنامج حزب الاستقلال، ربما لعدم وجود مشروع سياسي سابق، ولتفادي التنافس مع الحزب المعارض الرئيسي الذي تعززت قوته بفضل تصرفات وتدخلات محمد الخامس، كما حدث مع حزب الإصلاح الوطني الذي أجبره على الاندماج معه، وأخيراً لكي لا يشكك أحد في وحدة أراضي المغرب. لذلك نستبعد أن تكون الملكية وراء انتفاضة الريف، على الرغم من أنها استفادت سياسياً من هذه الأحداث، ونجحت في إضعاف حزب الاستقلال. في الواقع، انتهى بها الأمر إلى تبني خطاب المؤامرة الذي روج له حزب الاستقلال نفسه، حيث اعتبرت أن هناك قوى أجنبية وراء الانتفاضة. وهكذا، في الخطاب الذي ألقاه محمد الخامس في أجدير عام 1959، أكد ما يلي:

استعادت مناطقكم الهدوء وهرب المحرضون ولجأوا إلى الخارج، مما يثبت أن ... دوافعهم لم تكن وطنية ولا دينية، وأنهم لم يكونوا سوى أدوات بيد الأجانب[330].

كما أننا لا نعتقد أن فرنسا كانت وراء هذه الأحداث، التي حاربتها من الناحيتين السياسية والعسكرية. لقد رأينا سابقًا موقف الحكومة الفرنسية في هذه المسألة، والذي تمثل في دعم الملكية المغربية من الناحيتين الدبلوماسية والسياسية، وكذلك الدفاع عن المصالح الفرنسية في المنطقة، أي في المغرب بأكمله. كانت فرنسا تخشى اندلاع حرب أهلية وزعزعة استقرار البلاد، وهو أمر كان لا بد من تجنبه. كما خشيت من تورط إسبانيا في النزاع، وحذرت إسبانيا بشكل غير مباشر من أن أي تدخل عسكري سيواجه حتى بالسلاح. أدى هذا النهج إلى تعاون الحكومة الفرنسية على الأرض مع القوات المسلحة المغربية في عملياتها العسكرية، كما تشهد بعض الوثائق. لا نريد الخوض في هذه المسألة لأننا نفتقر إلى مصادر معلومات كافية، على الرغم من أن الموقف الفرنسي كان واضحًا جدًا في يوليو 1959 عندما صرح السفير الفرنسي في الرباط، ألكسندر بارودي، عن الأسباب التي بررت تدخل فرنسا:

لأنه نظراً للبنية الخاصة لمصالحنا الاقتصادية في المغرب، فإن خصوم (الملكية) هم خصومنا الطبيعيون؛ لأن ثورة أو حتى تطور من النوع العراقي في المغرب من شأنه أن يعرض مواقعنا الاستراتيجية في شمال أفريقيا لخطر شديد ويفتح جرحاً نازفاً في جنب الجزائر؛ لأن الأمير تلقى تعليمه في فرنسا والقوات المسلحة الملكية، التي دربتها فرنسا،

[330] وزارة الشؤون الخارجية. القنصلية الإسبانية في الناظور، 12 يونيو 1959. معلومات مفصلة عن زيارة ملك المغرب. صندوق 16004/82. ملف 6425. A.G.A./رقم 12. مذكرة إعلامية رقم 354

موالية جداً للملكية؛ لأن حكومة من الضباط والفنيين هي الوحيدة القادرة على فرض مظهر من مظاهر النظام في بلد عربي[331].

تصريح بارودي واضح ومعبّر عن الموقف الفرنسي في المغرب. فهو يؤكد بوضوح أنه كان هناك تدخل، وأن دعمه كان لصالح الملكية وليس للحكومة، وأن مصالحه كانت فوق أي اعتبارات أخرى، بما في ذلك القمع الممنهج من قبل القوات المسلحة المغربية في عملياتها، وأنه كان لا بد من إبقاء الجزائر تحت السيطرة الفرنسية، وهو تصريح يبدو عنصرياً ومضاداً للديمقراطية، لأنه ينفي إمكانية وصول المغاربة إلى نظام سياسي ديمقراطي لكونهم "عربًا" حسب زعمه. كما نلاحظ، لم تكن فرنسا تتردد أبدًا في التعبير عن موقفها من هذه المسألة بوقاحة فجة.

أخيرًا، نسوق رؤية الأحداث من وجهة نظر صحفي من مليلية، على دراية بالواقع المغربي، ومراسل صحيفة «أريبا»[332] ومراسل المديرية العامة للساحات والمقاطعات الأفريقية، راميرو سانتاماريا، الذي أتيحت له الفرصة في منتصف شهر يناير للوصول إلى الحسيمة وتقديم تقرير عن تطور الأحداث. أكد سانتاماريا أنه لم يجد أي دليل على وجود أي مؤامرة أجنبية في أحداث الريف، كما أكد أنه:

من المعروف أن هذه الانتفاضة هي نتيجة خلافات داخلية واضحة. لا دخل للشيوعية أو أي قوة أجنبية أخرى في قرى الريف. لا توجد تأثيرات دخيلة على المطالب التي قدمت إلى الملك محمد الخامس منذ فترة طويلة وعلى الخصوصية الثقافية العريقة لرجال حريصين على عاداتهم ولغتهم؛ مشاكل الشغل والتقلبات الاقتصادية والاجتماعية والمالية موجودة في شمال المغرب وجنوبه على حد سواء[333].

ركزت مقالة سانتاماريا الصحفية، التي كانت أشبه بتقرير، على ثلاث قضايا رئيسية، أولاً، التفسير الداخلي للمشكلة، ثانياً، عدم تدخل أجنبي في الانتفاضة، وثالثة، وجود عوامل اجتماعية واقتصادية تفسر الانتفاضات. ونحن نتفق مع التقييمين الأولين، لكننا لا نتفق مع التقييم الأخير. دعونا نكرر التأكيد على مسألة أساسية رغم تكرارها. كانت الظروف في مناطق أخرى من المغرب سيئة بنفس القدر الذي كانت عليه في الريف، وهو ظرف لم يؤد إلى أي انتفاضات من أي نوع. أخيرًا، تكهن رويث ميغيل باحتمال اندلاع انتفاضة ذات طابع استقلالي في الريف، وهو أمر نرفضه أيضًا لأن الجبهة الريفية لم تعلن أبدًا عن مثل هذا الموقف، ولم يتضمن البيان المقدم إلى الملك في ذلك الوقت أي شيء من هذا القبيل[334]. على الرغم من أنه كان من الممكن أن يكون هناك موقف يؤيد استقلالا معينا، إلا أن الموقف الرسمي لم يكن كذلك. فقط في نهاية شهر ديسمبر 1959، تم توزيع بعض المنشورات التي تضمنت دعوة إلى الاستقلال، لكننا لا نعرف من الذي أطلقها. لذا، يجب البحث عن المفتاح في الجوانب السياسية.

---

331 Los tres Reyes.

332 كانت صحيفة أريبا إسبانيا، التي أصبحت فيما بعد أريبا فقط، أول صحيفة يومية تصدرها الحركة الفاشية الاسبانية. كانت رائدة في نشر أيديولوجية الحركة الفاشية في المنطقة التي كانت تحت سيطرة الانقلابيين الفرنكاويين بعد اندلاع الحرب الاهلية. كما عبرت في خطها التحريري عن مواقف معادية للماركسية، ولكن أيضًا للسامية والماسونية.

333 تليغرام الريف: الخميس 15 يناير 1959.

334 El Sahara occidental y España.

ماذا نعرف إذن عن جذور الانتفاضة الريفية؟ أولاً، نحن نعرف الإطار الجغرافي الذي وقعت فيه، وهي منطقة محددة جيداً تتطابق مع المنطقة الشمالية للمغرب، ذات ثقافة أمازيغية في الغالب، باستثناء بعض المناطق المطلة على المحيط الأطلسي والقروية في الأساس. منطقة ذات خصوصية ثقافية قوية، لا سيما في الريف، مع تاريخ حافل بالمقاومة ضد الاستعمار متجذر في الوعي الجماعي للسكان، الذين يرتبطون ارتباطًا وثيقًا بأرضهم، ولديهم عدد من القادة النشطين، المنتمين إلى جيش التحرير أو المنفيين، كما كان الحال مع محمد عبد الكريم الخطابي في القاهرة. إلى جانب هذه المعلومات، نعرف أيضًا ما كانت عليه الحالة السياسية في المنطقة عند حصول المغرب على استقلاله. لم تكن المنطقة الشمالية تمتلك أحزابًا سياسية خاصة بها في هذه الفترة التاريخية الجديدة، لأن الأحزاب التي كانت موجودة اندمجت مع أحزاب المنطقة الفرنسية. وقد حال عدم وجود نظام ديمقراطي في المغرب دون إنشاء تشكيلات سياسية جديدة قادرة على الدفاع عن مصالح هذه المنطقة من البلاد. وفي المقابل، أدى تركيز السلطة في يد الملكية، المخولة صلاحية انتقاء وتعيين أعضاء الحكومة، إلى إقصاء المنطقة الشمالية سياسياً بشكل كامل، باستثناء بعض القادة الوطنيين مثل عبد الخالق الطريس.

أخيرًا، سيؤدي ترسخ الإيديولوجية الوطنية من خلال نشاط حزب الاستقلال إلى المساس بوجود دولة متعددة الأطياف من نواحٍ عديدة، لا سيما الاختلاف في تطور المستعمرتين السابقتين في المغرب، الفرنسية والإسبانية. ستصطدم محاولة حزب الاستقلال للاستحواذ على جميع السلطات السياسية في البلاد بالفاعل السياسي الوحيد الذي كان بإمكانه مواجهته من الشمال، والذي لم يكن سوى خلايا جيش التحرير التي كانت لا تزال موجودة، حيث أن الأحزاب السياسية كانت قد اندمجت في الأحزاب التي أنشئت في وقتها في المنطقة الخاضعة للحماية الفرنسية. لم يكن جيش التحرير تشكيلًا سياسيًا، لذا كانت أساليب عمله ومواقفه الأيديولوجية واستراتيجيته السياسية خارجة عن المألوف. ويثبت ذلك البيان الذي قدمته هذه المنظمة إلى الملك في عام 1958، والذي تضمن مطالب يصعب تحقيقها، ولا سيما حل حزب الاستقلال، على عكس أهداف أخرى، مثل إمكانية المشاركة في الحكومة ببعض الممثلين. كان من الممكن أن يكون هؤلاء مرشحين مستقلين أو أن يتصرفوا بشكل عادي من خلال حزب سياسي. أدى رفض هذه الإمكانية إلى تطرف مواقف الجبهة الريفية، إذ عندما تغلق الطرق السياسية للوصول إلى السلطة، لا يبقى سوى الطريق المسلح أو الثوري. أعتقد أن هذا قد يكون أحد مفاتيح فهم الانتفاضة الريفية. كان الحماس الحربي لبعض الأعضاء القدامى في جيش التحرير هو القشة التي قصمت ظهر البعير، إلى جانب تعنت الملكية المغربية وحزب الاستقلال نفسه. على أي حال، لا ننسى أن الملك كان هو صاحب السلطة الضابطة للنظام، مدعوماً بالقوات المسلحة. كان بإمكانه نزع فتيل الصراع، لكنه لم يفعل ذلك لأسباب لا نعرفها، ربما خوفاً من أن تتقوض سلطته بطريقة ما إذا لم يتدخل كما فعل.

لذلك كانت المشكلة سياسية بالأساس، وكانت نتيجة لعملية تصفية استعمار أساءت القوتان الاستعماريتان إدارتها وأساءت السلطات المغربية التعامل معها. عندما تغلق جميع خيارات المشاركة السياسية في نظام سياسي، لا يبقى سوى خيار المقاومة النشطة أو العصيان المدني أو الكفاح المسلح. وما حدث في الريف بين أكتوبر 1958 وفبراير 1959 هو مثال جيد على ذلك. اتُهمت الجبهة الريفية بتطلعها إلى استقلال المنطقة الشمالية، وهو ما لم تطرحه أبدًا. فقط في أواخر عام 1959 ظهرت بعض التصريحات في هذا الصدد، ربما نتيجة للقمع الذي مورس على المنطقة

وسكانها. لم يكن الهدف أبدًا المساس بوحدة المغرب، بل تحقيق مستوى معين من الحكم الذاتي للمنطقة، على الرغم من أن السعي إلى الحصول على دعم إسباني لم يتحقق أبدًا، إلا من الناحية الإنسانية. كانت آخر محاولة لتحقيق مشاركة كاملة في النظام السياسي المغربي في 24 فبراير 1959، عندما قدمت مجموعة من اللاجئين في كل من مليلية وسبتة، الذين قالوا إن لديهم ممثلين في المدينتين الإسبانيتين، الوثيقة التأسيسية لحزب سياسي ناشئ سمي ب"الرابطة المغربية". توضح الوثيقة بشكل جيد نوايا المشاركة السياسية وتقول ما يلي:

تسعى الرابطة المغربية إلى الانخراط في الحياة السياسية، حيث سجلت نفسها كحزب يناضل من أجل الدفاع عن الحريات في الريف، التي هي في الوقت ذاتها حريات الشعب المغربي...

... ستستفيد كل من إسبانيا والريف من إنشاء هذا الحزب. تسعى الرابطة المغربية إلى أن تكون حزبًا ذو جذور مغربية، ولكن بإلهام إسباني، لأن الشعب المغربي لا ينسى ولا يمكنه أن ينسى تلك الروابط التي دفعته إلى الكفاح جنبًا إلى جنب في شبه الجزيرة الإيبيرية من أجل تحقيق هدف مشترك، ويقدر العمل الدؤوب من أجل نهضة البلاد، الذي تم بتمويل إسباني وحماية من إسبانيا على مدى قرون...

...نريد أن تواصل إسبانيا مساعدتنا بنصائحها كأخ أكبر...

... من الضروري إقامة اتصالات، ولكن اتصالات فعالة، لإخراج هذا الحزب من السرية. بوجوده في الحياة السياسية يمكن تحقيق مكاسب كبيرة، لا سيما تعزيز النفوذ الإسباني في شمال المغرب، الذي يتلاشى الآن بسرعة...

... من مصلحة إسبانيا، بصرف النظر عن اعتبارات أخرى، أن يكون هناك حزب مغربي تحظى فيه بالتعاطف، وليس حزبًا مثل الاستقلال... ... من الضروري أن تساعدنا إسبانيا، لدينا الفكرة، لكننا نفتقر إلى التوجيه والمال اللازمين[335]*.*

كان قادة هذا التشكيل السياسي الناشئ يعتزمون الاستفادة من إقرار ميثاق الحريات العامة في المغرب لتحقيق مشاريعهم. لكن ذلك لم يتحقق في النهاية، رغم أن نواياهم كانت واضحة تماماً في الدفاع عن حزب ذي توجهات مؤيدة لإسبانيا، متجذر في منطقة الريف أو شمال المغرب، ومعارض لحزب الاستقلال، التشكيل السياسي الرئيسي. لا نعرف ما إذا كانت الحكومة الإسبانية قد شجعت على ظهور هذا التشكيل السياسي أم أنه كان مبادرة من بعض المنتفضين الريفيين، ولكن في كل الأحوال، كانت هذه المحاولة الأخيرة لإنشاء مجموعة ضغط للدفاع عن مصالح المنطقة الشمالية في مواجهة بقية المغرب. نحن نعرف جيداً تطور الوضع السياسي في المغرب، بموت محمد الخامس في فبراير 1961، وتولي الملك الجديد الحسن الثاني مقاليد الحكم، وإقرار دستور أولي في عام 1962، وهو عبارة عن ميثاق للحقوق في ظل نظام دكتاتوري، وملاحقة الحزب المعارض

---

[335] A.G.A .وزارة الخارجية. المديرية العامة للسياسة الخارجية. وثيقة، رسالة من حزب الرابطة المغربية المستقبلي. سبتة، 24 فبراير 1959 82/13787.

الرئيسي، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، مما أجبر أبرز قادته، بن بركة، على اختيار المنفى. أدت وفاة محمد عبد الكريم الخطابي في أوائل عام 1963 إلى تخلص الملك الحسن الثاني من آخر معارضة، وإن كانت رمزية. عندئذ ظهرت حركة معارضة جديدة ضمت نشطاء يساريين سابقين، من الحزب الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي، وشكلوا حركة ثورية استمرت حتى عام 1973[336]. بدا أن التاريخ يعيد نفسه في المغرب مرة أخرى. أمام استحالة المشاركة السياسية، لجأ الناس إلى المقاومة والمعارضة المسلحة.

لا يمكن إتمام عمل من هذا النوع دون الأخذ بعين الاعتبار مسائل أخرى خلافيّة لم يكن من السهل الإجابة عليها بسبب نقص المعلومات الكافية. فالأرقام مهمّة دائماً. في الحالة التي نحن بصددها، من المهم معرفة عدد المنتفضين الذين شاركوا في المواجهة، وعدد مؤيدي الحركة الريفية، وعدد الأشخاص الذين نزحوا كلاجئين، وأخيراً العدد الإجمالي لأفراد القوات المسلحة المغربية الذين شاركوا في الأعمال الحربية وقمع الشعب الريفي. هذه المسألة الأخيرة تقودنا إلى مسألة أخرى لا تقلّ إثارة للجدل، وهي معرفة العدد التقريبي للضحايا الذين سقطوا جراء المواجهات. أقول إن الأرقام مهمة دائماً لأنها تسمح بتبرير وتطوير حجج سياسية معينة. لذلك، كان من الشائع تضخيم عدد الجنود المغاربة في المنطقة في محاولة لإثبات أن المنتفضين، من ناحية، كان سلوكهم أكثر بطولية من خصومهم، ومن ناحية أخرى، أن المخزن أراد حرق المنطقة المنتفضة بالمعنى الحرفي للكلمة.

حسناً، فيما يتعلق بهذه المسألة، فهي على الأرجح الأكثر وضوحاً من بين جميع المسائل، لأن مصادر المعلومات التي تم الرجوع إليها تتسم بالدقة، كونها مصادر عسكرية، وإن كانت إسبانية. وهكذا، نعلم أنه بحلول 27 يناير، كان هناك ما مجموعه ستة كتائب منتشرة في منطقة النزاع، بالإضافة إلى كتيبتين أخريين في مدينة الحسيمة[337]. وهذا يعطي ما مجموعه ثماني كتائب. المسألة هي معرفة ما إذا كانت هذه الكتائب كاملة أم لا، لأن الكتيبة عادة ما تتكون من 700 إلى 800 فرد. وهذا يعطينا عددًا تقريبيًا للجنود يبلغ حوالي 6500. وبناءً على بيانات الشعبة الثانية، نعلم أن هذه الكتائب لم تكن كاملة، لذا فإن الرقم سيكون على الأرجح أقل من ذلك. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن هناك قوات من سلاح الجو والمهندسين على الأرض، غير مدرجة في تلك الكتائب، مما يجعل الأرقام تتغير مرة أخرى. إذا أضفنا إلى ذلك القوات المساعدة، فسيكون العدد أكبر. يجب أن نأخذ في الاعتبار أن المنطقة التي كانت تطرح إشكالية هي المنطقة القريبة من الحسيمة، حيث تم نشر أكبر عدد من القوات، وفقًا للبيانات المتوفرة في التقرير المذكور. لا نعرف عدد القوات التي تم نشرها في مناطق أخرى أبعد عن مناطق القتال، لكننا نفترض أنها لم تكن كثيرة، باستثناء منطقة فاس وتازة حيث كان هناك ستة كتائب إضافية. لذلك نعتقد أنه من المعقول الحديث عن ثمانية كتائب في الريف، بعضها يتألف من أربع سرايا وبعضها الآخر من سريتين فقط، مع الوحدات التابعة لها. بإجراء حساب دقيق للبيانات، يمكننا أن نفهم أن ما بين 6000 و6500

[336] BENNOUNA, Mehdi. Héros sans gloire. Echec d'une révolution, 1963-1973. Editions Tarik, 2002.
[337] AIMML. الشعبة الثانية. صندوق 10، ملف رقم 20، مذكرة إعلامية رقم 54 بتاريخ 27 يناير 1959

جندي شاركوا فيما حدث بالمنطقة الشمالية، وهو رقم بعيد جدًا عن العشرين ألفًا التي وردت في بعض الدراسات، وهو رقم غير واقعي إلى حد ما، بالنظر إلى أن الجيش المغربي في تلك الفترة، كان حديث النشأة، ولم يكن يضم سوى حوالي 25000 جندي.

أما المسألة الأكثر تعقيداً فهي عدد المنتفضين المشاركين، وذلك لأنه يتعين التمييز بين من شاركوا في أعمال مسلحة، ومن شاركوا فقط في احتجاجات سياسية، وأخيراً من كانوا من مؤيدي الحركة. والأرقام الوحيدة المتوفرة هي أعداد المعتقلين في منطقة الحسيمة واللاجئين في مليلية، والتي يمكن أن تعطينا فكرة عن عدد المشاركين. وهكذا، في شهر أبريل 1959، كان لا يزال هناك ما مجموعه 3000 منتفض ومؤيد محتجزين في معسكرات الاعتقال في أجدير ومطار إمزورن وأحد الرواضي. ويجب أن نضيف إلى ذلك 238 معتقلاً في سجن الحسيمة وأخيراً 800 معتقل في معسكر تماسينت[338]. وهذا يعطينا رقماً إجمالياً قدره 4038 معتقلاً. على الرغم من ذلك، في بداية شهر يناير، حصلت الشعبة الثانية على معلومات من قادة أجدير الذين تولوا قيادة قوات المنتفضين، تفيد بأن عدد المتمردين يبلغ 2350، وهو رقم قريب من الرقم السابق لعدد المعتقلين في معسكرات الاعتقال، شريطة استبعاد المعتقلين في معسكر أحد الرواضي، وهي بلدة تقع خارج أراضي أجدير، وهذه الأخيرة تعتبر جزء من قبيلة آيث ورياغر، وكذلك المحتجزين في الحسيمة[339]. ومن الصعب جداً إجراء مثل هذه الحسابات، لأن كل فرقة من قبيلة ساهمت بعدد غير معروف من المنتفضين.

تجدر الإشارة إلى أن إحدى القبائل الأكثر انخراطاً في الانتفاضة كانت هي هذه القبيلة بالذات، مما قد يدفعنا إلى الاعتقاد بأن أكبر عدد من المنتفضين تم تجنيده في هذه المنطقة، في فرق مثل أجدير وإمزورن وأربعاء تاوريرت. فيما يتعلق بالمنطقة الشرقية، لدينا بيانات عن عدد المشاركين من خلال التعداد الذي أجري في شهر فبراير في مخيم اللاجئين في مليلية، حيث تضمنت المعلومات المسجلة عدد المقاتلين الذين كان يقودهم بعض المعتقلين. وبالتالي، يجب أن نضيف إلى 192 لاجئًا في أوقات مختلفة المقاتلين الذين كانوا تحت قيادة بعض هؤلاء المنفيين، مما يعطينا رقمًا يبلغ 2056 منتفضاً. في المجموع، سيكون هناك 2248 شخصًا منخرطاً بين قبائل آيث سعيد وآيث سيدال ومطالسة وبني يطفت وآيث توزين وآيث أوليشك. إذا جمعنا أرقام الحسيمة ومليلية، نحصل على ما مجموعه 6288 منتفضاً، وهو رقم يقارب عدد العسكريين في القوات المسلحة المغربية المشاركين في الاشتباكات. ويجب أن نضيف إلى ذلك منتفضين ينتمون لمناطق أبعد، مثل غمارة أو تارجيست، وكذلك ما يُعرف بمثلث الموت، شمال تازة.

من الواضح أن هذه الأرقام تقريبية فقط، حيث تفتقر إلى المعطيات المتعلقة بقبائل وفصائل أخرى، لكننا نعتقد أن عدد المشاركين لم يتجاوز سبعة آلاف مقاتل في المجموع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن القبائل المذكورة كانت الأكبر والأكثر كثافة من حيث السكان في المنطقة. المسألة الأخيرة المطروحة هي عدد الضحايا، حيث لا نملك أي سجلات دقيقة في أي مصدر وثائقي، وكل ما لدينا هو مجرد تخمينات. تشير البيانات إلى بعض ضحايا القمع، مثل 30 شخصًا الذين تم دفنهم في قبر

[338] الشعبة الثانية. صندوق 10، الملف رقم 16، مذكرة إعلامية رقم 11 بتاريخ 6 أبريل 1959. AIMML.
[339] المرجع نفسه. الصندوق 10، الملف رقم 20، المذكرة الإعلامية رقم 39 المؤرخة 11 يناير 1959. AIMML

جماعي في مقبرة سباديا بالحسيمة، بالإضافة إلى بعض الحالات الفردية التي سبق أن ذكرناها. لذلك لا يمكننا إجراء تقييم موثوق لعدد ضحايا الصراع، على الرغم من أن كل شيء يدفعنا إلى الاعتقاد أنه في ظل غياب القتال المباشر، حيث أن عدد المعارك المباشرة كان قليلاً، فإن معظم الضحايا في صفوف المنتفضين قد يكونوا سقطوا بسبب أعمال القمع التي مارستها القوات المسلحة المغربية. وبالتالي، فإن هذه المسألة لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحث من خلال تحقيقات جديدة، حيث لا يزال يتعين التحقيق في عدد القتلى من السكان المدنيين، لا سيما في القصف الذي تم، وكذلك القمع الذي مارسته القوات المسلحة ضد أقارب المنتفضين.

من ناحية أخرى، لم يقتصر القمع على المنتفضين فحسب، بل شمل أيضاً شخصيات شغلت مناصب مهمة في عهد الحماية الإسبانية، ومؤيدين لحركة الانتفاضة، وبعض أعضاء حزب الحركة الشعبية. أدى هذا القمع إلى سجن هؤلاء الأشخاص لفترة من الوقت، وفي حالات أخرى تمت إدانتهم في محاكمات تعسفية، وكذلك تم إجبارهم على النفي. وقد حاولوا إجبار العديد منهم على الإدلاء بشهادات ضد إسبانيا، بهدف تبرير تورط حكومة فرانكو في الأحداث. ولم يُفرج عن بعضهم حتى شهر مارس 1959. وقد أوردت وزارة الخارجية الإسبانية، في تقرير صدر في ذلك التاريخ، معلومات عن بعضهم:

> *أُفرج عن علي (ع)لوش، الخليفة السابق لتطوان، الذي اعتُقل يوم 13 يناير بتهمة التورط في الانتفاضة الريفية، بكفالة قدرها 200 ألف فرنك. وروى أنه تعرض خلال الأيام الأولى من اعتقاله للاستنطاق لإجباره على الاعتراف بعلاقاته مع الإسبان والإبلاغ عن كمية الأسلحة التي سلمتها إسبانيا للمنتفضين. تعرض للتعذيب واتهم بالقيام بدور الوسيط بين الحركة الريفية والسلطات الإسبانية والتعاون مع الشيخ أمزيان والقائد مسعود، اللذين لجآ إلى إسبانيا. كما أُطلق سراح باشا الشاون السابق، المستاحي، الذي فر إلى غمارة[340].*

من ناحية أخرى، كانت هناك تكهنات حول العواقب التي كان من الممكن أن يتركها نجاح انتفاضة الريف على البلد بأسره. والحقيقة أن مهمة المؤرخ لا تتمثل في التكهن بأحداث لم تحدث، وإن كان ذلك لا يمنعه من إجراء بعض التوقعات أو التقديرات في ضوء البيانات المتوفرة. لم يكن من بين أهداف الحركة الريفية إحلال الديمقراطية في المغرب. لم تكن الديمقراطية موجودة في البلاد عند حصولها على الاستقلال، وتفاقمت الأوضاع في عهد الحسن الثاني. علاوة على ذلك، لم تكن مطالب الجبهة الريفية تتضمن دمقرطة النظام، بل المشاركة فيه، انطلاقاً من إحساسها بأنها كانت مستبعدة من ممارسة السلطة.

على أي حال، لو تم تنفيذ مطالب الريف دون عنف، لكان من الممكن أن تؤدي إلى تحقيق التوازن في النظام السياسي المغربي بين مختلف التشكيلات السياسية والملكية نفسها، ولربما ساهمت في حصول المنطقة الشمالية على تمثيل أكبر في صنع القرار، وربما سمحت بتطوير دولة أكثر

[340] وزارة الخارجية. المديرية العامة للسياسة الخارجية. تقرير عن الإفراج عن بعض المعتقلين بسبب أحداث 18 مارس 1959. A.G.A 82/13787.

لامركزية أو فيدرالية. لقد قامت الملكية المغربية، وكذلك حزب الاستقلال، بالخلط بين الوحدة الترابية للبلاد والوحدة السياسية والتاريخية وحتى الثقافية. وقد أعاق ذلك إمكانيات المنطقة الشمالية في شق طريقها في هذا المغرب الجديد الذي لم يأخذ في الاعتبار التنوع الجهوي. كانت انتفاضة "أبناء إسبانيا"، كما وصفت القوات المسلحة الملكية المغربية المنتفضين الريفيين، آخر محاولة ثورية كان من الممكن أن تغير التاريخ السياسي للمغرب الجديد الذي نشأ من رحم الاستعمار وانتهى غارقًا في بحر من الدموع في ظل دكتاتورية الحسن الثاني، ولا سيما خلال ما يُعرف بسنوات الرصاص. وكان النتيجة ثلاث محاولات انقلابية، واحدة في عام 1963، شارك فيها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، واثنتان أخريان في العقد التالي، مما أدى إلى إحباط أي طموحات ديمقراطية في البلاد. كما أكد عبد الله إبراهيم، رئيس الوزراء المغربي الذي وجد نفسه في مواجهة أحداث الريف، فإن المغرب انتهى به المطاف تحت حكم الحسن الثاني والجنرال أوفقير إلى مجرد:

... ... مقر للمخابرات، بما في ذلك حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية؛ بدون أدنى حس أخلاقي أو قيمي. كان ذلك عبئًا ثقيلًا فتح الباب أمام سياسة العنف الرسمية [341].

سوف يهمش الريف في هذه الفترة الجديدة، وستمر عدة عقود قبل أن تبدأ عملية مصالحة الريف مع بقية البلاد والنظام الملكي، والتي يبدو أنها لم تتبلور بعد. ولا تزال ذكرى تلك الأحداث تحاول شق طريقها من أعماق جبال الريف المنيعة.

[341] Los tres Reyes

خاتمة : اللغز محمد عبد الكريم الخطابي 9

لا يمكن إسدال الستار على عمل من هذا النوع دون الإشارة إلى أحد أبرز منظري الحركة الوطنية الريفية منذ عشرينيات القرن الماضي، حيث أن شخصيته الكاريزمية ونفوذه وتأثيره أساسيان لفهم بعض مواقف النخب الريفية التي طرحت، في لحظة معينة، إمكانية قيام ثورة قد تقضي على الملكية العلوية، وإعلان استقلال الريف أو توحيد المغرب الكبير تحت راية واحدة، وهي فكرة مثالية إلى حد ما وإن كانت غير مستحيلة، حيث كانت جذورها مرتبطة بالسنوات التي أعقبت استقلال المغرب. إلا أن دور محمد عبد الكريم الخطابي واضح تمامًا في أزمة الريف من الناحية الأيديولوجية والأخلاقية، حيث كان أحد أكبر منتقدي تصرفات الملكية المغربية والقوات المسلحة الملكية والحكومة نفسها وحزب الاستقلال بسبب القمع الممنهج في المنطقة الشمالية من المغرب، إلا أننا لا نستطيع أن نقول الشيء نفسه من الناحية السياسية، لأن دوره في هذه الحالة الثانية أكثر غموضاً. لذلك من المهم التعليق على دوره في انتفاضة الريف، بالاعتماد حصرياً على المعلومات المتوفرة حالياً والمتاحة للباحث، وهي مهمة ليست بالسهلة، لأن محمد عبد الكريم الخطابي لم يترك أي عمل مرجعي يشرح فيه أفكاره السياسية أو موقفه من القضية الريفية في مغرب ما بعد الاستعمار.

إحدى أولى المعلومات المتعلقة بمخاوف محمد عبد الكريم الخطابي تجاه المغرب وردت في تقرير أعده الصحفي الإسباني فرناندو دي لا كامبرا عام 1957 بعد مقابلة أجراها في القاهرة مع الزعيم الريفي. كتب كامبرا بعد ذلك ببضع سنوات كتابًا يورد فيه بعضًا من الآراء التي حصل عليها من محمد عبد الكريم الخطابي، وإن كانت غير كاملة في ذلك الكتاب، حيث أنه لم يسجل جميع المعلومات الواردة في تلك المقابلة. ولعل هذا هو السبب في أن كتابه لم يحظ بتقدير المؤرخين، بحيث بدا ذلك السرد غريباً بعض الشيء، وذلك بسبب عدة أمور من بينها عدم وجود معلومات عن نية محمد عبد الكريم الخطابي المفترضة في الدخول في محادثات مع الحكومة الإسبانية. كما أن قيادته للمقاومة ضد إسبانيا عام 1921 جعلت من الصعب تصور حدوث تغيير في مواقف الزعيم الريفي بشأن إمكانية الدخول في مفاوضات مع حكومة فرانكو. لذلك، لم يحظ ذلك الكتاب بتقييم نقدي عادل عند صدوره، وهو أمر ينبغي توضيحه اليوم، لأننا نمتلك المزيد من المعلومات حول نوايا محمد عبد الكريم الخطابي بشأن الريف والمغرب وإسبانيا. يجب دراسة تقرير كامبرا بتحفظ، لأنه على الرغم من أن بعض المعطيات يمكن التحقق منها من خلال معلومات واردة في وثائق أخرى، فإن الأمر لا ينطبق على بعض استنتاجاته. وبالتالي، فالتقرير مؤرخ في عام 1957، لكن المعلومات الواردة فيه تشير أيضًا إلى بعض الأحداث التي وقعت بعد عام من ذلك، وهو تناقض زمني قد يثير الشكوك حول بعض المعلومات الواردة فيه[342].

[342] Fundación Nacional Francisco Franco. Documento 473, año 1957. Informe de Cambra sobre Abdelkrim y posible sublevación en el Rif.

على أي حال، يذكر كامبرا ثلاث محاولات لانتفاضة يُفترض أنها كانت بمبادرة من محمد عبد الكريم الخطابي نفسه. تعود أولى هذه المحاولات إلى عام 1954، عندما كان يحاول الاتصال بالحكومة الإسبانية. كان خطته تتمثل في إثارة انتفاضة القبائل الريفية التي كان على اتصال سري معها لإعلان قيام الجمهورية الريفية، التي ستحرر المغرب وحتى الجزائر بعد ذلك. ولتحقيق ذلك، طلب مساعدة "معنوية" من إسبانيا تتمثل في أن تسمح حكومة فرانكو للمنتفضين بإنزال أسلحة ونشطاء في منطقة الحماية الإسبانية، ثم تقوم بإخلاء المنطقة، مع الاحتفاظ بالسيادة على مليلية وسبتة. المحاولة الثانية كانت في عام 1957، بعد استقلال المغرب، عندما سعى محمد عبد الكريم الخطابي للحصول على دعم جبهة التحرير الوطني الجزائرية لتنفيذ خططه. في هذه الحالة، دعا إلى انتفاضة في الريف ضد محمد الخامس، ولهذا الغرض أرسل أحد أبنائه، إدريس محمد الخطابي، للتواصل مع بعض الأعيان الريفيين. بعد ذلك، سافر هذا الأخير إلى ألمانيا، حيث كان من المقرر أن يشتري أسلحة لإيصالها إلى الريف، وهي عملية لم يُكتب لها النجاح.

أرسل محمد عبد الكريم الخطابي مبعوثًا جديدًا إلى المغرب، هو الخضر الورياشي، الذي تم القبض عليه وبحوزته قائمة بأسماء الأعيان الريفيين الذين دعموا الانتفاضة. وأدى ذلك إلى اتخاذ إجراءات انتقامية ضد هؤلاء الأشخاص، الذين تم اعتقال بعضهم. لم يثبط هذا الفشل الجديد من عزيمة الزعيم الريفي الذي استغل سوء العلاقات بين مصر والمغرب لطلب المساعدة من الرئيس عبد الناصر لإثارة انتفاضة جديدة عام 1958. في هذه المناسبة، أرسل إلى المغرب ابنًا آخر له، وهو عبد السلام الخطابي، وهو عسكري سابق في الجيش المصري. قام هذا الأخير برحلة العودة مروراً بمدريد، واستغل هذه الفرصة للاجتماع مع الملحق العسكري المصري في إسبانيا. وقد شجع هذا الأخير جيش التحرير على الاصطفاف إلى جانب الانتفاضة، بالإضافة إلى جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي كانت مصر تزودها بالسلاح. وبدا محمد عبد الكريم الخطابي بمثابة الزعيم العلني للانتفاضة، وبالفعل، وفقًا لمعلومات كامبرا، عُقد اجتماع بينه وبين عدة قادة من الريف وجبهة التحرير الوطني الجزائرية في القاهرة في مايو 1958. وقد شارك في الاجتماع فرحات عباس نفسه، رئيس الجمهورية الجزائرية في المنفى. كان دور جبهة التحرير الوطني الجزائرية يتركز في فتح جبهة حربية على الحدود بين المغرب والجزائر، لتحويل انتباه الجيش الفرنسي وتسهيل تلك الانتفاضة.

لا نعرف ما إذا كانت جبهة التحرير الوطني الجزائرية قد وافقت في النهاية على هذه المطالب، على الرغم من أن كل شيء يشير إلى أن ذلك لم يحدث، لأسباب من بينها أنها كانت في ذلك الوقت تخوض حرباً ضد فرنسا على الأراضي الجزائرية، فضلاً عن أن وجودها في المغرب، حيث كانت تمتلك عدة قواعد للتدريب والدعاية، كما ذكرنا سابقاً، يمكن أن يتعرض للخطر. وأخيرًا، لأن الحركة التحريرية المناهضة للاستعمار قد تتضرر. الحقيقة هي أننا لا نملك أي دليل على تورط الجزائريين من جبهة التحرير الوطني في الانتفاضة الريفية التي نتناولها في هذا العمل، لذا فإن كل شيء يشير إلى أن جبهة التحرير الوطني رفضت في النهاية الانضمام إليها. لحسن الحظ، لدينا معلومات عن أنشطة جبهة التحرير الوطني في المغرب، مما يجعلنا ندرك أن مصالحها كانت مختلفة تمامًا عن مصالح محمد عبد الكريم الخطابي. كان المغرب قاعدة مهمة جدًا بالنسبة لجبهة

التحرير بحيث لا يمكنها المخاطرة بها في عمليات قد تضر بها. في الواقع، في عام 1956، وضعت جبهة التحرير الوطني ما يسمى بـ "خطة ولاية وهران" التي أوضحت فيها رؤيتها لجارتها المغاربية. وهكذا، تم توضيح ما يلي بشأن محمد الخامس في تلك الوثيقة:

من الضروري طلب الدعم الدبلوماسي والسياسي والمعنوي والمادي وحتى ... المالي. يمكن أن تتخذ المساعدة المطلوبة أشكالاً مختلفة، رسمية أو غير رسمية (اتصالات شخصية) أو حاسمة (عن طريق وزرائه) أو معنوية... من الضروري الاعتماد عليه. ومن المفيد أيضاً إعطاء أهمية للقيمة الروحية التي يمثلها في العالم الإسلامي بشكل عام وفي شمال أفريقيا بشكل خاص[343].

كما أكد التقرير أن المغرب كان "بلدًا شقيقًا" وأضاف، بخصوص التحركات الأمازيغية في البلاد، أنها كانت "قوة فوضوية، بلا نهج ولا تنظيم، وبلا قيادة، يقودها فقط الوزير السابق اليوسي وعدي أوبيهي، عامل تافيلالت، وكلاهما زعيمان قبليان من الطراز القديم". لم تكن النظرة إلى الأمازيغ متسامحة على الإطلاق، ولم تذكر حتى الريف أو محمد عبد الكريم الخطابي. كان دعم المغرب لاستقلال الجزائر كاملاً منذ البداية، ويدل على ذلك وجود العديد من قواعد وتمثيليات جبهة التحرير الوطني في هذا البلد. لذلك، يبدو لنا أن مشروع بن عبد الكريم كان غير واقعي، كما أثبتت الأحداث. واصلت جبهة التحرير الوطني تعاونها الكامل مع النظام الملكي المغربي حتى استقلال الجزائر في عام 1962. في مايو 1959، وبينما كانت آثار قمع القوات المسلحة المغربية في الريف لا تزال حاضرة، سافر أحد ممثلي جبهة التحرير الوطني، كريم بلقاسم، إلى الرباط ليطلب من محمد الخامس تكثيف دعمه للتنظيم المسلح، وفقًا لما نقلته القنصلية الإسبانية في وهران[344]. وبالإضافة إلى ذلك، في ديسمبر من نفس العام، سافر فرحات عباس، رئيس الجمهورية الجزائرية في المنفى، إلى شمال المغرب، إلى دار الكبداني على وجه التحديد، لزيارة أحد أكبر معسكرات جبهة التحرير الوطني، حيث كان يتم تدريب حوالي 500 مقاتل. كما هو واضح، كانت مصالح الحركة الاستقلالية الجزائرية مختلفة تماماً عما تمت مناقشته في اجتماع القاهرة عام 1958. لكن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك اتصالات، حيث لدينا أدلة على وجود مقاتلين ريفيين في معسكرات جبهة التحرير الوطني في الناظور، مما يثبت أنهم تمكنوا في النهاية من تجنيد بعض المنتفضين الريفيين لصالح قضيتهم.

بالعودة إلى تقرير كامبرا، فإننا نعلم من خلال مقارنته بمصادر أخرى أن بعض مبعوثي محمد عبد الكريم الخطابي توجهوا إلى قنصلية تطوان للتواصل مع السلطات الإسبانية، وأن اثنين من أبنائه سافرا إلى مدريد، وأن ابنه عبد السلام كان في تطوان بعد عام من لقائه في ديسمبر 1957 مع الملحق العسكري الإسباني في القاهرة. بشأن هذه المسألة الأخيرة، لدينا التقرير الذي أعده الملحق العسكري الإسباني. ويشير التقرير إلى الطلب الذي قدمه عبد السلام لترتيب لقاء مع والده، محمد عبد الكريم الخطابي، والذي تم في نهاية المطاف في 3 ديسمبر 1957. في ذلك الاجتماع، طرح بن

343 المديرية العامة للساحات والمقاطعات الأفريقية. تقرير حول خطة أعدتها جبهة التحرير الوطني الجزائرية عام 1956 بعنوان "ولاية وهران" يعرض الرؤية الجزائرية حول المغرب. صندوق 11707/81 .A.G.A.

344 وزارة الشؤون الخارجية. القنصلية الإسبانية في وهران. الملف رقم 6425/رقم 13. مذكرة إعلامية رقم 32، الموقف من مفاوضات جبهة التحرير الوطني وعلاقاتها في تونس والرباط. صندوق 16004/82 .A.G.A.

عبد الكريم إمكانية أن تدعم الحكومة الإسبانية حركة استقلالية في شمال المغرب، بحيث تصبح مستقلة عن بقية المغرب. وقال الزعيم الريفي:

"فيما يتعلق بانفصال منطقة الريف، لا أجد أي اعتراض على الاعتراف بالسيادة الإسبانية على سبتة ومليلية، شريطة أن يُسمح للدولة المستقلة الجديدة في شمال إفريقيا باستخدام هذه الموانئ لتنمية اقتصادها. وبذلك، ستكسب إسبانيا بشكل غير مباشر نفوذًا دائمًا في منطقة مهمة مثل مضيق جبل طارق[345]".

كل شيء يشير إلى أن مشروع محمد عبد الكريم الخطابي كان يهدف الى القيام بانتفاضة من أجل الاستقلال التام للريف، وهو ما يعني أن حركته لم تكن مرتبطة بمطالب الجبهة الريفية. سافر ابنه عبد السلام إلى تطوان في عام 1958، وهو ما يذكره تقرير إنريكي أركيس المشار إليه في هذا العمل. ووفقًا لأركيس، التقى ابنه بابن عمه عماروش الخطابي وأبدى اهتمامًا بمعرفة موقف إسبانيا تجاه الريف واحتمال اندلاع انتفاضة. يبدو أنه صرح بأن «دمج الريف في المغرب لم يكن وارداً البتة»[346]. وفقاً للمعلومات المتوفرة، يبدو أن بن عبد الكريم كان وراء محاولة انتفاضة فشلت لعدم حصولها على الدعم اللازم، لا سيما من مصر وإسبانيا وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. ربما باءت هذه المحاولة بالفشل، لكنها كانت موازية لتلك التي نظمتها الجبهة الريفية وجيش التحرير، وهو ما أدى إلى حدوث خلط تاريخي بين حركتي الانتفاضة. تجدر الإشارة إلى وجود فرق جوهري بينهما، وهو أن الحركة التي قادتها الجبهة الريفية لم تكن تهدف أبدًا إلى استقلال الريف عن بقية المغرب.

لم يكن فشل محمد عبد الكريم الخطابي عائقا أمام دعمه المعنوي للحركة الريفية اعتبارا من ديسمبر 1958. في الواقع، انتقد بشدة الإجراءات التي اتخذها محمد الخامس وحكومة حزب الاستقلال. لم تثمر محاولات الملك المغربي لجذب زعيم الريف إلى المغرب، ربما لأن الأخير كان يعلم أن هدف النظام الملكي المغربي هو تحييده من الناحية السياسية. كان بن عبد الكريم معارضًا للحكم العلوي وحزب الاستقلال، كما دعا إلى استقلال الريف عن بقية المغرب. وقد لطفت الكتابة التاريخية الوطنية المغربية صورته إلى حد ما، وحولته إلى أسطورة وطنية، في حين أنه كان دائمًا يدعو إلى استقلال الريف عن بقية البلاد. تظهر هذه الحقيقة مقاومته للاستعمار في المنطقة التي تحولت إلى جمهورية الريف، كما يظهر عكس ذلك فشله في قيادة انتفاضة الريف في 59/1958، حيث اكتفى بتقديم دعمه كشخصية كاريزمية. ولن تكون هناك محاولات أخرى لانتفاضة بقيادته لأنه سيموت في أوائل عام 1963، بعد أن رفض العودة إلى الأرض التي رأى فيها النور.

---

[345] سفارة إسبانيا في مصر. الملحق العسكري. القاهرة، 4 ديسمبر 1957. الموضوع: محادثة الملحق العسكري في هذه السفارة مع محمد عبد الكريم الخطابي. الوثيقة 10578، F.N.F.F.

[346] مذكرة إعلامية من إنريكي أركيس، من تطوان، حول الوضع في الريف، 1958. الوثيقة 2297، مؤسسة فرانسيسكو فرانكو.

المراجع و المستندات 10

المستندات التي تمت معاينتها

(A.G.A) الأرشيف العام للإدارة

- المديرية العامة للساحات والمقاطعات الأفريقية.
- مندوبية الشؤون الأهلية. المفوضية العليا لمنطقة الحماية الإسبانية في المغرب.
- وزارة الخارجية؛ المديرية العامة للسياسة الخارجية.
- القنصلية العامة لإسبانيا في تطوان.
- القنصلية العامة لإسبانيا في الناظور.
- القنصلية العامة لإسبانيا في فاس.
- سفارة إسبانيا في الرباط.

(AIMML) الأرشيف العسكري التابع لمليلية

- الشعبة الثانية. هيئة الأركان العامة للجيش في شمال إفريقيا.

(FNFF) المؤسسة الوطنية فرانسيسكو فرانكو

وسائل الإعلام

تليغرام الريف: الأعوام 1956-1959.
يومية أفريقيا: الأعوام 1956-1959.
صحيفة أ.ب.س: عام 1958-1959.

المراجع

Aziza, M. “La sociedad rifeña frente al Protectorado español de Marruecos, 1912-1956”. Editorial Alborán-Bellaterra, 2003.

أعراب، م. ”الريف بين الملكية وجيش التحرير وحزب الاستقلال“، دار النشر فضالة، 2001.

Ben Barka, M. “Opción revolucionaria para Marruecos”. Ediciones de Cultura Popular, 1967.

Benaboud, M. “La intervención española vista desde Marruecos” en “España en Marruecos”, Editorial Milenio, 1999.

Bennouna, M. “Héros sans gloire ; échec d’une révolution, 1963-1973”. Ediciones Tarik, 2002.

Bouarfa, M. “Marruecos y España: el eterno problema”. Ediciones Algazara, 2002. Cabello Alcaraz, J. “Apuntes de geografía de Marruecos”. Editoria marroquí, 1950. Clement, C. “La incógnita Oufkir”. Ediciones Dopesa, 1974.

Dalle. I. “Los tres Reyes. La monarquía marroquí desde la independencia hasta nuestros días”. Ediciones Galaxia Gutemberg, 2006.

Daoud, Z. “Abdelkrim, une épopée d’or et de sang”. Ediciones Seguier, 1999. De Madariaga, M.R. “Abdelkrim El Jatabi: la lucha por la independencia”. Alianza
Editorial, 2009.

De Madariaga, M.R. “Marruecos, ese gran desconocido. Breve historia del protectorado español”. Alianza Editorial, 2013.

Del Pino, D. “La última guerra con Marruecos: Ceuta y Melilla”. Ediciones Argos Vergara, 1983.

Diego Aguirre, J.M. “Historia del Sahara español: la verdad de una traición”. Ediciones Kaydeda, 1988.

Diouri, M. “La realidad de Marruecos. La dinastía alauita, de la usurpación al atolladero”. Ediciones Encuentro, 1988.

الفاسي، ع. ”الحركات الاستقلالية في المغرب العربي“. مطبعة الرسالة. لجنة الثقافة التابعة لحزب الاستقلال، 1948.

Gaudio, Atilio. “Le dossier du Sahara Occidental”. Nouvelles Editions Latines, 1978. Gonzalez Alcantud, J. “Marroquíes en la guerra civil española. Campos equívocos”.
Editorial Anthropos, 2003.
Guerrero Acosta, J. “La vida dos veces. Biografía de Víctor García Simancas”. Estudios especializados SL, 2014.
La Porte, P. “La atracción del imán. El desastre de anual y sus repercusiones en la política europea, 1921-1923”. Ediciones Biblioteca Nueva, 2001.
Martin, M. “El colonialismo español en Marruecos, 1860-1956”. Ediciones Ruedo Ibérico, 1973.
Morales Lezcano, V. “El final del protectorado hispano-francés en Marruecos. El desafío del nacionalismo magrebí, 1945-1962”. Instituto egipcio de estudios islámicos en Madrid, 1998.
Nogué, J/Villanova, J. “España en Marruecos”. Editorial Milenio, 1999.
P de la Cambra. F. “Cuando Abdelkrim quiso negociar con Franco”.
Editorial Caralt, 1981.
Pennell, C. “La guerra del Rif. Abdelkrim El Jatabi y su Estado rifeño”. Servicio Publicaciones Ciudad Autónoma de Melilla, 2001.
Platón, M. “Hablan los militares. Testimonios para la historia, 1939-1996”. Editorial Planeta, 2001.
Ramiro de la Mata, J. “Origen y dinámica del colonialismo español en Marruecos”. Ciudad Autónoma de Ceuta, Archivo Central, 2001.
Rodríguez Mediano, F/De Felipe, H. “El protectorado español en Marruecos. Gestión colonial e identidades”. CSIC, 2002.
Rubio Alfaro, P/Lacalle Alfaro, M. “Alhucemas 1925: desembarco, asentamiento, evolución”. Imprenta Carvajal, 1999.
Ruiz Miguel, C. “El Sahara Occidental y España: Historia, Política y Derecho. Análisis crítico de la política exterior española”. Editorial Dykinson, 1995.
Salas, R. “El protectorado de España en Marruecos”. Ediciones Mapfre, 1992. Santamaría, R. “Ifni-Sahara, la guerra ignorada”. Ediciones Dyrsa, 1984. Stora, B. “Algerie-Maroc. Histoires parallèles, destins croisés”. Ediciones Zellige, 2002.

Villanova, J.L. “El protectorado de España en Marruecos. Organización política y territorial”. Ediciones Alborán-Bellaterra, 2004.
Wolf, J. “Maroc : la vérité sur le protectorat franco-espagnol. L’épopée D’AbdelkhaleqTorres”. Ediciones Eddif, 1994.
Woolman, David. “Abdelkrim y la guerra del Rif”. Ediciones Oikos-Tau, 1988.
Ybarra Enríquez, M.C. “España y la descolonización del Magreb: rivalidad hispano-francesa en Marruecos, 1951-1961”. UNED, 1988.
Ybarra Enríquez, M.C. “La rebelión del Rif, 1958-1959”. Revista Espacio, tiempo y forma, 1997.

المقابلات التي أجريت:
خوسي رومانو: 3-11-2015.

فهرس المحتويات